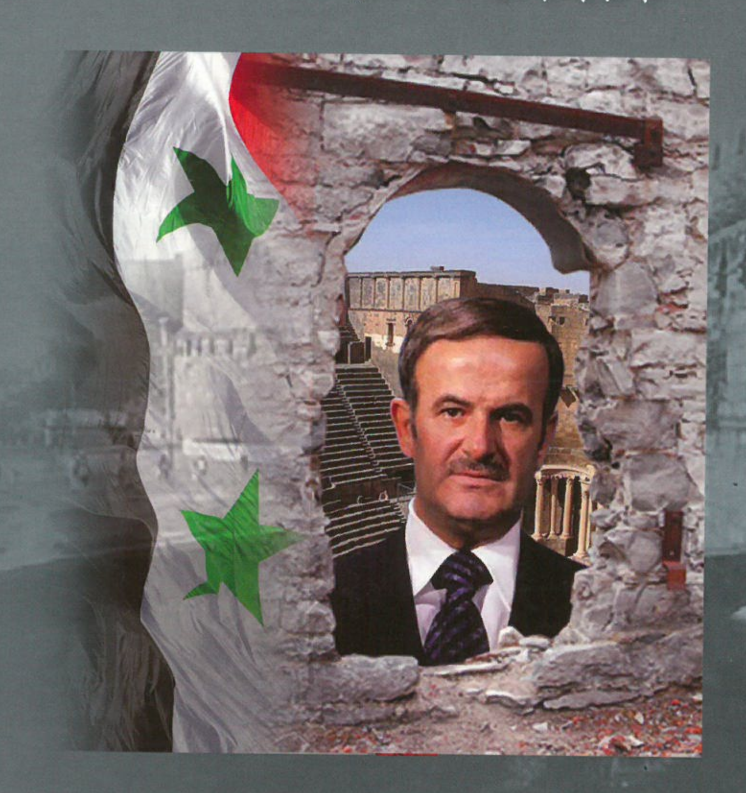
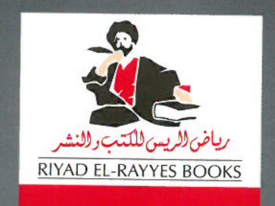
هاشم عثمان

تاريخ سورية الحديث

عهد حافظ الأسد

١٩٧١ - ٢٠٠٠



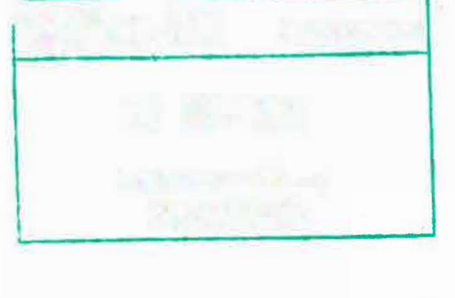


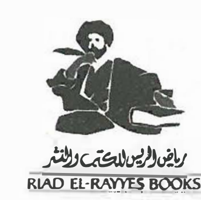
هاشم عثمان

تاريخ سورية الحديث

عهد حافظ الأسد

١٩٧١ - ٢٠٠٠





رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

A History of Modern Syria

Hafez Assad's Rule

Hashem Othman

First Published in December 2014

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 587 - 7

الطبعة الأولى: كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٤

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

مقدمة

هذا هو الجزء الثاني والأخير، من كتابنا **تاريخ سورية الحديث**، ينطق مضمونه بأخبار وحوادث عهد الرئيس حافظ الأسد، أطول فترة حكم عرفتها سورية على مدى تاريخها الحديث.

فإذا كان عهد الانتداب الفرنسي عاش ٢٦ سنة، وعهد الاستقلال والانقلابات المتتابعة ١٢ سنة، وعهد الوحدة ٣ سنوات، وعهد الانفصال ٢ سنة، فإن عهد الرئيس حافظ الأسد وصل إلى ٣٠ سنة. ولو طال عمره لامتد عهده أكثر، وتحققت المقولة التي رفعتها السلطة شعاراً «قائدنا إلى الأبد حافظ الأسد».

والذي ساعد على طول هذا العهد، المادة رقم ٨٤ من دستور عام ١٩٧٣[١]، الذي أصدره حافظ الأسد بعد مدة قصيرة من توليه رئاسة الجمهورية، وتنص هذه المادة على ما يلي: «يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية من مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم عليه».

وبالاستناد إلى هذه المادة، كانت القيادة القطرية لحزب البعث تجتمع قبل انتهاء مدة رئاسة حافظ الأسد بمدة قصيرة، وتتخذ قراراً بترشيحه لولاية جديدة، وترسل اقتراحها إلى مجلس الشعب، فيجتمع ويتخذ قراراً بالموافقة على الترشيح،

ويحدد موعد الاستفتاء. أي أن شخص الرئيس كان يفرض على البلاد من قبل القيادة القطرية التي اختصرت الشعب السوري بأكمله في شخصها، وأقامت من نفسها وكيلاً عنه، وممثلاً له. ويجري انتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء من دون منافس.

والحديث عن عهد الرئيس حافظ الأسد، على درجة كبيرة من الصعوبة والحساسية، ووجه الصعوبة فيه، أن الرئيس الأسد لا يزال حياً في أذهان فئة كبيرة من الناس، لا تقبل، ولا تتحمل أي كلمة نقد توجّه إلى حكمه، فهو ينظرها فوق كل انتقاد.

ومع علمنا الأكيد، وقناعتنا التامة، بأنه لا يوجد في العالم كله نظام حكم مثالي، و

إن نصف الناس أعداء لمن ولـيّ الأحكام هذا إن عدل
ليس يخلو المرء من ضد ولو حاول العزلة في رأس الجبل[٢]

فإن لحكم الرئيس حافظ الأسد، ككل حكم في الدنيا، إيجابياته وسلبياته، والحديث عن السلبيات، ليس طعناً في شخص الرئيس الأسد، لأن المسؤول عنها أجهزة الدولة، وقد تكون هذه الأجهزة لا تنقل له حقيقة ما يجري. وقال الرئيس الأسد في أكثر من خطاب له: لا أريد لأحد أن يسكت عن الخطأ أو يتستر عليه، ونحن إنطلاقاً من قوله هذا، نتحدث عن الخطأ، ولم نتستر عليه، وتنحصر هذه السلبيات بما يلي:

١ ـ الفساد

على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية، تتحدث عنها صحف ومجلات العالم، صباح مساء، في هذا البلد أو ذاك، وأن كلمة فساد غدت أشهر كلمة يتداولها الناس في أربع أنحاء الكرة الأرضية، ولا ينافسها سوى كلمة تطرف[٣]. فإن

الفساد، في ظل حكم البعث، كان مرضاً نخرت جرثومته إدارات الدولة ووزاراتها ومؤسساتها كافة. كما إنه انتشر في أجهزة الأمن، ومؤسسة الجيش.

وصار معظم قادة الأمن والجيش رعاة لأعمال خاصة، وشركاء فيها يأخذون عمولات على العقود المبرمة بين الدولة والموردين[٤].

وكان المسؤولون من وزراء وقياديين حزبيين ورؤساء دوائر، هم رؤوس الفساد. عن طريق الفساد أصبحوا من أصحاب الملايين، ومن ساكني القصور، ومالكي العقارات والأطيان. ما جعل الناس يترحمون على الإقطاعيين القدماء ألف مرة.

٢ ـ ظاهرة المرافقين

صار لكل مسؤول حزبي أو عسكري، عدد من المرافقين مع سياراتهم، ولا عمل لهؤلاء سوى مرافقة المسؤول، ومرافقة أولاده وأهل بيته، ولم تعرف سورية هذه الظاهرة إلاّ في عهد البعث.

٣ ـ ظاهرة المرسيدس

على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي مرت بها سورية في السبعينيات، والثمانينيات، وفقدان مواد تموينية ضرورية كثيرة، من الأسواق المحلية، استوردت الدولة أعداداً كبيرة من سيارات المرسيدس، دفعت ثمنها نقداً، ووزعتها على المسؤولين الحزبيين والعسكريين، فكان نصيب الواحد منهم أكثر من سيارة، لخدمته وخدمة عائلته وأقاربه، وصار مرأى ابنة الضابط أو زوجته وهي تقود سيارة تحمل لوحة عسكرية، من المناظر المألوفة جداً. وأطلق الناس على حزب البعث، من باب التندر، حزب المرسيدس.

٤ ـ ظاهرة أبناء المسؤولين

تفشت هذه الظاهرة بصورة كبيرة، وشملت كما ذكر أحد الصحافيين «كل ما هو تجارة بلا خسارة، أو كل ما هو مشاريع مضمونة الربح يحصل عليها «الأنجال»

المحظوظون بآبائهم، باستخدام ذلك الخط الرفيع الذي يضع المسؤول وسلطاته، في خدمة أنجاله.

وهذه الظاهرة تجتاز الحدود لتصل إلى أبعد، فهي مستفيدة من علاقة آبائهم المسؤولين بأصدقائهم المسؤولين أيضاً. وينشأ من تلك الشبكة، الشديدة التعقيد والخطر ما يشبه المافيا الاقتصادية.

وأبناء المسؤولين، أكلوا أخضر الاقتصاد ويابسه مدعومين من آبائهم، أو عبر أصدقاء آبائهم، من الحكّام المقاولين. وقد نسجوا معهم شبكة من العلاقات المريبة يتداخل فيها ما هو خاص بما هو عام، حتى لم يعد أحد يعرف خاصهم من عام المجتمع. ولا الحدود بين مالهم ومال الآخرين»[٥].

ولم يتورع أبناء المسؤولين عن تعاطي كل المحرمات والممنوعات، بما في ذلك إدخال النفايات النووية إلى البلاد لتدفن في صحراء تدمر وغيرها من الأماكن، أو استيراد اللحوم الفاسدة والمواد المنتهية صلاحيتها وطرحها في الأسواق غير عابئين بصحة المواطنين وما قد يصيبهم من أمراض. المهم جني المال الحرام.

وانتقلت العدوى من أبناء المسؤولين، إلى أقاربهم ومرافقي أقاربهم الذين قاموا بالاعتداء على كرامات الناس وأعراضهم، ومارسوا أعمال البلطجة والتشبيح وفرض الخوات، وأداروا عمليات التهريب والمتاجرة بالأشياء الممنوعة كالدخان والمخدرات والأدوات الكهربائية والمواد المفقودة من الأسواق التي تحتاجها عمليات البناء، وأقاموا الموانئ غير الشرعية وأدخلوا عن طريقها المواد المهرّبة والممنوعة، تحت سمع الحكومة وبصرها.

٥ ــ ظاهرة التقديس

انتشرت في مداخل المدن السورية وساحاتها وميادينها العامة وحدائقها، تماثيل للرئيس حافظ الأسد بأحجام مختلفة، وغطت جدران الشوارع والدوائر الحكومية والمدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة والمحلات التجارية

والمطاعم، صور للرئيس الأسد، ولافتات كتب عليها قائدنا إلى الأبد حافظ الأسد ـ الأب القائد ـ القائد الخالد ـ باني سورية الحديثة ـ بطل التشرينين ـ سورية الأسد ـ بالروح بالدم نفديك يا حافظ، وغير ذلك من الكلمات والشعارات وفي احتفال أقيم بساحة الأوقاف باللاذقية، بمناسبة تجديد انتخاب الرئيس الأسد لولاية جديدة، غنى أحد المطربين:

حلّك يا الله حلّك   تنزل من السما حلّك   يطلع حافظ محلّك

وهناك من ذكر أن الرئيس الأسد كان على علم بذلك ولم يتخذ أي إجراء[٦] بينما ذكر باتريك سيل، كاتب سيرة الرئيس حافظ الأسد، أن أحمد اسكندر أحمد وزير الإعلام، هو من اخترع ظاهرة تعظيم الأسد حتى يصرف انتباه السوريين عن التوترات الاقتصادية، وعن العنف بين القوات الحكومية والأخوان المسلمين[٧].

وقد انتقلت هذه الظاهرة إلى باسل الأسد بعد مصرعه، فاعتبر ضريحه مزاراً يتوجه إليه موظفو الدولة كباراً وصغاراً، وعمال المؤسسات الرسمية، وطلاب المدارس والجامعات بالزهور والأكاليل، في ذكرى مصرعه كل عام، ووضعت زيارة الضريح في برنامج الوفود التي تزور سورية، عربية كانت أو أجنبية.

وقد ساهمت جريدة [البعثُ] بصورة كبيرة في تكريس ظاهرة التقديس، وهذا ما يتبين من مراجعة أعداد هذه الجريدة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ٢٠٠٠.

ولا نشك في أن الرئيس الأسد كان على علم بهذه الظاهرة، لكنه لم يتخذ أي إجراء لمنعها أو الحد منها.

٦ ــ ظاهرة الرشوة

انتشرت هذه الظاهرة، في عهد البعث بصورة لا مثيل لها، بحيث لا يمكن للمواطن إنجاز أي معاملة، لدى دائرة من دوائر الدولة، من دون دفع رشوة للموظفين.

وصار كل شيء يُشترى بالمال وله سعر. للقبول في الكليات الحربية ـ البرية والبحرية والجوية ـ سعر، وللقبول في معهد الصف الخاص سعر، وللتوظيف سعر، ولأسئلة الامتحانات في الجامعات سعر. و... يضاف إلى ذلك السرقات التي لم تقف عند حد.

٧ ـ ظاهرة الغش

الغش في كل الأمور. في التجارة، في الصناعة، في العقود والمناقصات التي توقعها الدولة مع مقاولين، في الإنشاءات والأبنية سواء كانت هذه الأبنية مصانع أو مستشفيات أو مدارس أو الطرق والأرصفة، أو... وخير مثال على الغش معمل نسيج جبلة الذي كلف الدولة ملايين الليرات وفي عاصفة صغيرة دمّر بالكامل. ومرّ الحادث كأن شيئاً لم يكن.

٨ ـ هدر المال العام

وبصورة لا مثيل لها على انشاءات ومهرجانات، لم تستفد البلاد منها شيئاً، بل كانت وسيلة للسرقة واغتناء المشرفين عليها، وكذلك ضياع ملايين الليرات على الدولة، بقروض لمشاريع وهمية، ومدينين وكفلاء وهميين.

٩ ـ إشغال البلاد بالكثير الكثير من الأعياد والمؤتمرات والاحتفالات والمهرجانات والندوات، التي لم تسفر عن شيء، إلا هدر المال العام والتطبيل والتزمير وإطلاق الشعارات.

١٠ ـ المبالغة في توقيف الناس بأمر عرفي، ولمدد طويلة، لأسباب تافهة وصلت أحياناً إلى مجرد مخالفة سير.

١١ ـ الرقابة الشديدة على وسائل الإعلام التي حظر عليها كتابة أية كلمة عن سلبيات الحكم أو فضائح المسؤولين، إلا ما ترى الدولة نشره.

وشملت الرقابة ما يدخل إلى البلاد من صحف ومجلات وكتب. ومصادرة حرية الرأي، وتوقيف الناس واعتقالهم. وكانت أقل كلمة انتقاد تودي بقائلها إلى السجن.

١٢ ـ تزوير الانتخابات، والضغط على المرشحين من غير البعثيين، أو المنتمين إلى أحزاب منضوية تحت عباءة الجبهة الوطنية التقدمية، وحملهم على سحب ترشيحهم.

وغير ذلك مما يطول الحديث عنه. ومسؤولية ذلك كله تقع على القيادة القطرية التي لم تحاسب الرفاق الفاسدين، وعلى الوزارات المتتابعة التي لم تحارب هذه الظواهر بحزم.

ونحن، لكي يكون حديثنا عن عهد الرئيس حافظ الأسد دقيقاً وشاملاً، سنعرض وقائع وأحداث وأخبار كل مرحلة من مراحل رئاسته، وهي:

الولاية الأولى	من ١٣/ ٣/ ١٩٧١	حتى ١٣/ ٣/ ١٩٧٨
الولاية الثانية	من ١٣/ ٣/ ١٩٧٨	حتى ١٣/ ٣/ ١٩٨٥
الولاية الثالثة	من١٣/ ٣/ ١٩٨٥	حتى ١٣/ ٣/ ١٩٩٢
الولاية الرابعة	من ١٣/ ٣/ ١٩٩٩	حتى ١٣/ ٣/ ١٩٩٩
الولاية الخامسة	من١٣/ ٣/ ١٩٩٩	حتى ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠

ومصادرنا في هذه الدراسة، هي بالدرجة الأولى الصحف والمجلات السورية، والبلاغات والبيانات الرسمية، والمقررات الصادرة من المؤتمرات الحزبية، وخطب المسؤولين والمقابلات الصحافية التي أُجريت معهم، ومذكرات رجال السياسة السوريين والعرب والأجانب، ثم صحف ومجلات الوطن العربي وبصورة خاصة صحف لبنان ومصر، إلى جانب الكتب والدراسات، التي ذكرناها في ثبت المراجع.

ونأمل بعد ذلك، أن نكون قد قدمنا للقارئ تاريخ سورية الحديث بوجهه الحقيقي، وبحيادية مطلقة لا أثر فيها للعاطفة، أو الانجرار وراء الميول والأهواء.

هوامش

(١) المرسوم التشريعي رقم ٢٠٨، تاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧٣.

(٢) من لامية ابن الوردي.

(٣) مجلة **روز اليوسف** ـ العدد ٣٥٤٦، تاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٦.

(٤) فولكر بيرتس ـ **الاقتصاد في سورية تحت حكم الأسد**، ص ٢٧٦.

(٥) المحرر نيوز ـ العدد ١٨٩، تاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٩٩.

(٦) ليزا وادين ـ **السيطرة الغامضة**، ص ١١٣.

(٧) المصدر نفسه.

حافظ الأسد
ملامح من سيرته وشخصيته

اسم حافظ الأسد ونسبه، هو حافظ بن علي بن سليمان (الوحش)، كما هو شائع ومعروف عند أهل القرداحة. وكنية الأسد أطلقها المطران ارسلانيوس حداد على الجد سليمان. وسبب ذلك أنه عندما لاحت نذر الحرب العالمية الأولى (١٩١٦ ـ ١٩١٨)، خشي المسيحيون في اللاذقية ومدن الساحل، من تنكيل الحكومة التركية بهم، باعتبارهم نصارى والدول المتحالفة ضدها في الحرب، إنكلترا وفرنسا وروسيا، نصرانية، فهربوا، الأغنياء منهم توجهوا إلى قبرص واليونان، وأطلق عليهم اسم «الفرارية» وصادرت الحكومة التركية ممتلكاتهم، ومن لم تمكنه أحواله المالية من السفر، لجأ إلى قرى الجبال وغالبية سكانها من العلويين فأكرمهم العلويون وأنزلوهم بينهم على الرحب والسعة، وقدموا لهم كل ما يحتاجونه من طعام وشراب ومسكن، وكان لهذا العمل أثره الكبير في نفس المطران أرسلانيوس حداد، لذلك ما أن انتهت الحرب بانتصار الحلفاء على تركيا، وطردها من بلاد الشام، حتى حضر إلى جبال العلويين وزار القرى التي استضافت أتباعه، ليقدم لأهلها ورجالها الشكر. على حسن معاملتهم لأتباعه. ومن القرى التي زارها القرداحة، واجتمع بوجهائها وطاف عليهم واحداً واحداً،

ولما عرفوه بالجد سليمان ورأى هيئته، قال بفورة حماسة: هذا أسد.

وقيل: إن الجد سليمان الأسد وقتما جاء إلى القرداحة واختارها مكاناً لسكنه وإقامته، كان معه ولدان عزيز وعلي. ويتحدثون بلغة بعيدة عن لغة أهل القرية.

ولد حافظ بالقرداحة عام ١٩٣٠، بإجماع المصادر. ومنها قوله في عيد الشهداء: «لقد آمنت بعظمة الشهادة وأهمية الفداء في وقت مبكر من حياتي... وكان هذا دافعي للتطوع بين من تطوعوا في فلسطين عام ١٩٤٧، وكان عمري آنذاك سبعة عشر عاماً..»[١].

أما اليوم والشهر، فهو السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، وهذا ما نفهمه مما ذكره باتريك سيل، في المقابلة التي أجراها مع الرئيس الأسد، عام ١٩٩٣، «الرئيس حافظ الأسد الذي يحكم سورية منذ عام ١٩٧٠ في صحة جيدة، وسيحتفل بعيد ميلاده الثالث والستين في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر المقبل»[٢].

وهناك قول: إنه ولد في مدينة جبلة، بمحافظة اللاذقية، وتلقى تعليمه فيها، وما لبث أن انتقل إلى مدينة اللاذقية[٣]. وهذا القول غير صحيح.

تلقى علومه الأولى في مدارس القرداحة، ثم مدارس اللاذقية، ونجح في شهادة البكالوريا، دراسة حرة، في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، مع تسعة طلاب هم: رزق الله منصور، عبد الله شميس، محمد الحكيم، مصطفى فاروسي، علي ناصر، علي عباس، وديع مطر، هنري زازا، ومحمد عباس[٤]، ولأن أوضاع أهله المادية لا تسمح له بمتابعة تحصيله العلمي، آثر الانتساب إلى الكلية الجوية، مدفوعاً بحب الشهادة والفداء، وتخرج ضابطاً طياراً في العام ١٩٥٤.

وتعرض في السنوات الأولى من حياته العسكرية للتوقيف من قبل قاضي الفرد

العسكري، وأخلي سبيله بكفالة تجارية قدمها السيد محمد سعيد أبو كف، يوم الأحد التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٥٧. (راجع قسم الوثائق).

ونظن أن توقيفه تمّ بناء على شكوى تقدم بها أهل السيدة أنيسة مخلوف لزواجه منها من دون موافقتهم.

وقد تأثر وضعه كضابط، وحزبي، بالأوضاع السياسية التي مرت بها سورية؛ فسرح من الخدمة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، بعد شهرين من وقوع الانفصال، ونقل إلى إحدى الوزارات.

ولما استولى حزب البعث على الحكم في الثامن من آذار/ مارس١٩٦٣، أُعيد إلى الخدمة ليبدأ نجمه في الصعود، ويرفع خلال أقل من سنتين، من رتبة رائد إلى رتبة لواء طيار في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، ويعيّن قائداً للقوى الجوية. وانتخب عضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة مرتين، في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦٥، وفي الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٦٦.

كما انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث ثلاث مرات، في العشرين من آذار/ مارس ١٩٦٦، وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، وفي الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٩.

ووزيراً للدفاع أربع مرات، المرة الأولى في الوزارة التي شكّلها الدكتور يوسف زعين بتاريخ الأول من آذار/ مارس ١٩٦٦، والمرة الثانية في الوزارة التي شكّلها الدكتور يوسف زعين أيضاً، بتاريخ الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، والمرة الثالثة في الوزارة التي شكّلها الدكتور نور الدين الأتاسي بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، والمرة الرابعة في وزارة الدكتور نور الدين الأتاسي الثانية بتاريخ السابع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩.

وهذا لم يحصل لضابط غيره في تاريخ سورية، منذ الاستقلال في السادس من نيسان/ أبريل ١٩٤٦، حتى اليوم.

وتحدد معالم شخصية حافظ الأسد صفات كثيرة تحدث عنها كل من التقاه أو اجتمع به من رجال السياسة والفكر والاقتصاد، عرب وأجانب، ومن باب اختصار الكلام، نعرض بعض ما قالته شخصيات معروفة، منها: الرئيس اللبناني إلياس الهراوي. وهو ممن اجتمعوا بالرئيس الأسد أكثر من مرة، قال:

«نادراً ما تجد شخصية كشخصية الرئيس الأسد، في هذا العمق والفهم. إنه مطّلع على كل المواضيع، وهو أكيد من الذين يقرأون كثيراً ويقيمون تقاطعاً بين كل ما يتلقونه. لم أره يوماً مأخوذاً بخبر تلقاه وليس متيقناً منه مئة في المئة، إذ يطلب إعادة درسه»(٥).

وكونه قارئاً متابعاً واسع الاطلاع، أكده أكثر من شخص.

ذكر الصحافي والوزير اللبناني السابق، محسن دلول، أن حافظ الأسد كان يقرأ للجميع، وكنا نشعر عندما نراه خصوصاً برفقة كمال جنبلاط، أن مطالعاته شاملة. ولم يكن من الذين يقرأون ثم ينسون، بل كان يحلل ويناقش ما يقرأ. وكان يتابع كثيراً التحليلات التي صدرت عن حرب الـ ١٩٦٧، فهذه كان يلتهمها التهاماً، إذ كان يهمه معرفة كيف كان ينظر الغرب والمحللون العسكريون إلى هذه الحرب، حتى إنه كانت هناك مجموعة من المحللين العسكريين في مصر تجري دراسات وتضع كتباً، فكان يتابعها ويدرسها ويحللها(٦).

وكان يبدي اهتماماً خاصاً بمركز الأبحاث الفلسطيني ونشاطه ومنشوراته، ويطلع على معظم ما ينشره من كتب، ويسأل مدير المركز أنيس الصايغ عن كتب معينة من منشورات المركز، أو من مؤلفاته(٧).

ولما قام المركز بترجمة مذكرات ثيودور هرتزل، الأب الروحي للحركة الصهيونية ومؤسسها، طلب من مدير المركز نسخة منها(٨).

وكان يكره العنف واستعمال الشدة، شهد بذلك منصور سلطان الأطرش، أحد قادة حزب البعث الذين أطاحت بهم حركة الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦، فقال متحدثاً عن تجربة اعتقاله وسجنه:

«.. وللتاريخ أقول: إن الرفيق حافظ الأسد كان على رأس الذين يعارضون أن تعامل بقسوة، بينما العشاوي(٩) وحديثة مراد(١٠) وربما ليسا الوحيدين كانا يطالبان بتغيير موقف القيادة منا ومعاملتنا بقسوة، وبنقلنا إلى تدمر مثل باقي «الزمرة اليمينية العفنة»(١١).

ومما قاله أيضاً، عن حركة حافظ الأسد التصحيحية:

«.. سارت الأمور كما خطط لها الأسد، وكاد الحدث يمر دون ضجة لولا أن بعض الحزبيين قد تظاهروا ضد الانقلاب معلنين غضبتهم على الذين تمادوا على الشرعية الحزبية، وأمر الأسد بقمع المتظاهرين دون شدة تذكر، فتفرق شملهم وهدأت المدينة»(١٢).

وعرف عنه، أنه يتبع أسلوب المواجهة المباشرة، والاعتماد على الوقائع والأرقام، حتى قيل: إن وصف ونسون تشرشل لجوزيف ستالين ينطبق على وصف هنري كيسنجر لحافظ الأسد، كما جاء في كتاب الأخوين كالب(١٣). وقيل عنه: إنه إذا وعد وفى، وإذا التزم نفذ التزامه كاملاً(١٤).

وقد امتاز بالهدوء وعمق التفكير. حدثنا عن هذه الخصال رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق، وهو ممن اجتمعوا بالرئيس الأسد مراراً. قال: ما يميّز الرئيس الأسد عقله الاستراتيجي، ويهتم في الوقت نفسه بالتفاصيل، هذا إضافة إلى مواصفات الوفاء وبعد النظر(١٥).

وقول آخر جاءنا على لسان الصحافي والوزير اللبناني السابق محسن دلول، هو:
«إن الأسد كان شخصاً فريداً من نوعه فعلاً. وأذكر بعد أول جلسة مع المرحوم كمال جنبلاط، أخذ هذا الأخير به نظراً إلى تعليقاته وهدوئه وعمقه.

لديه عمق في التفكير، وهو من أكثر الأشخاص الذين التقيناهم في سدة المسؤولية الأولى هدوءاً وابتساماً..»[١٦].

وقد كشف لنا الرئيس الأسد، عن جوانب من شخصيته، في بعض خطبه، والمقابلات الصحافية التي أُجريت معه. منها حبه للشهادة والفداء، عن هذه الصفة قال:

«... لقد آمنت بعظمة الشهادة وأهمية الفداء في وقت مبكر من حياتي.. وكنت أردد برأيي هذا بين زملائي من الطلاب في ذلك الوقت، وكان هذا دافعي للتطوع بين من تطوعوا للقتال في فلسطين عام ١٩٤٧.

وعندما جئت إلى الجيش، وكنت ضابطاً طياراً، وكنت أعتز بمهمتي كطيار ومهمة كل طيار، ومنذ بدء حياتي العسكرية، كنت أناقش رفاقي في ضرورة أن تشكل الدولة فرقاً فدائية من الطيارين، وكنا نستخدم كلمة الانتحاريين أو الكاميكاز.

ومنذ نحو أربع سنوات وكنا نناقش قضية عامة في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، قلت خلال المناقشة ما معناه: آمل أن لا تنتهي حياتي إلا بالشهادة»[١٧].

وفي مناسبة أخرى قال:

«أنا لا أفرط بأصدقائي، وحتى عندما يخطئون، فأنا عندما أمدّ يدي لشخص لا أسحبها أبداً، فإذا هو سحبها أتردد أنا بسحبها لعله يعود فيمدها، وإذا لم يمدها هو فيكون لديه موقف أو قناعة أخرى»[١٨].

ولعل هذه الصفة هي التي شجعت من وثق بهم، على التمادي في الفساد.

* * *

وكما لفتت الصفات التي ترسم ملامح شخصيته، أنظار الشخصيات العربية التي عرفته، لفتت كذلك أنظار الشخصيات الغربية التي التقته في مناسبات مختلفة، وتحادثت معه وحاورته في أمور السياسة والأوضاع العربية وأزمة الشرق الأوسط. والقضايا الدولية.

نذكر من هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، ومن باب اختصار الكلام، وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس في مذكراته:

«كان الرئيس الأسد واحداً آخر من الزعماء الأقوياء والمتشددين، ذا ذهن حاد ونفاذ، ويحكمه الاهتمام بالتضامن العربي.

وكان الأسد كثيراً ما يوصف بأنه حذر ومرن وعملي. وهو كل هذا، وأكثر فهو يمتلك ثقة بالنفس عظيمة، وروحاً مرحة، ونكتة حادة لاذعة، والصبر الذي يحتاجه المفاوض الجيد. إنه زعيم مؤثر ورجل تعلمت أن أحترمه وأحبه.. تأثر الرئيس كارتر بصراحة الرئيس الأسد وذكائه»[١٩].

وغير سايروس فانس، قال جوزيف سيسكو الدبلوماسي الأميركي المعروف:

«.. لقد اكتشفت صورة أخرى للأسد بحكم عملي الدبلوماسي لسنوات طويلة.. في زيارتي لدمشق اكتشفت أنني أمام رجل منفتح ومتفتح حيال كل الآراء..»[٢٠].

وقال إريك رولو:

«..الأسد يتمتع بحنكة سياسية كبيرة، إنه يتأمل كثيراً، ويلم بكل التفاصيل

التي قد تفاجئ استعادتها بتلك الصورة المتسقة والشديدة الترابط، أي واحد منا»[٢١].

ومن معالم شخصيته اللافتة، إنسانيته وتقديره لرجال الفكر والعلم والأدب ممن أدوا خدمات جليلة لأوطانهم، من أية جنسية كانوا. والأمثلة على ذلك كثيرة. نكتفي بالإشارة إلى بعضها.

لما أصيب الملحن اللبناني المشهور عاصي الرحباني، بعارض صحي خطير في حزيران/ يونيو ١٩٨٦، استوجب نقله إلى فرنسا للعلاج، تكفلت الحكومة السورية، بأمر من الرئيس الأسد، بتغطية نفقات علاجه.

ومنح الرئيس الأسد، الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري، وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، مساء يوم الخميس السادس من تموز/ يوليو ١٩٧٠.

واستقبل الرئيس الأسد بعد ظهر يوم السبت السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧١، الدكتور مصطفى حداد وزير النفط والكهرباء والثروة المعدنية، والدكتور نور الله نور الله وزير المالية، وقلدهما وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة تقديراً لجهودهما في المفاوضات التي أدت إلى حصول سورية على حقوقها من شركة نفط العراق[٢٢].

وفي موقف آخر، وتقديراً منه لأنيس الصايغ، المفكر الفلسطيني الكبير، منحه أعلى وسام في سورية[٢٣].

كما إنه غطى نفقات علاجه في لندن عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، وكلف الطبيب نشأت حمارنة بالإشراف على لجنة طبية سورية تتولى المعالجة[٢٤].

كما كلّف السفارة السورية في لندن بحراسته كلما جاء إلى لندن[٢٥]. وعندما توفي الشاعر الكبير، نزار قباني في أحد مستشفيات لندن يوم الثلاثين من نيسان/ أبريل ١٩٩٨، أمر بإرسال طائرة خاصة لنقل جثمانه من لندن إلى دمشق ليدفن فيها.

وكان الرئيس الأسد، الوحيد من الحكّام العرب الذي أوفد معلمين إلى القارة الأميركية، لتعليم أبناء المغتربين لغة آبائهم وأجدادهم[٢٦].

ويدفعنا سياق الحديث عن سيرة الرئيس حافظ الأسد، إلى القول: إن مجلة «**روز اليوسف**» المصرية الشهيرة، أجرت استفتاء عن أهم أحداث عام ١٩٧٦، وأهم شخصياته، فكانت نتيجة الاستفتاء أن الرئيس حافظ الأسد هو شخصية العام، بسبب جهوده لإزالة الخلاف بين العرب، واشتراكه في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وإزالة ما علق في العلاقات بين دمشق ـ القاهرة[٢٧].

وبدورها، عهدت مجلة «**المحرر نيوز**» في العام ١٩٨٨، إلى المركز الإحصائي الاستشاري (ماء. داتا) في بيروت، الذي يعتبر الأكثر دقة وأمانة في عمليات الاستطلاع في الشرق الأوسط، لإعداد استطلاع في لبنان. وأجرى المركز الاستطلاع، بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وتناولت الأسئلة:

ـ هل تتابع الأخبار؟

ـ هل أنت راضٍ عن وصول الرئيس إميل لحود؟

ـ ماذا تطلب من الرئيس لحود وعهده؟

ـ الموقف من القضايا الثلاث الإنسانية: انتخاب الرئيس من الشعب؛ إلغاء الطائفية السياسية؛ محاكمة المسؤولين عن الفساد.

ـ أهم الشخصيات السياسية تاريخياً وحالياً.

وجاء في نتائج الاستفتاء:

١ ـ **من الشخصيات العربية والإسلامية:** النبي محمد ﷺ والإمام علي i وعمر بن الخطاب i وخالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي وموسى بن نصير وعمر بن عبد العزيز والرئيس حافظ الأسد وسلطان باشا الأطرش وقورش.

٢ ـ **أفضل شخصية عربية حالية:** الرئيس حافظ الأسد ٤٧ في المئة، حسني مبارك ٤٦ في المئة، الملك حسين ٨ في المئة، صدام حسين ٦ في المئة، الملك فهد ومعمر القذافي ٥ في المئة، الشيخ زايد ٤ في المئة.

٣ ـ **اسم أفضل شخصية سياسية عالمية حالية:** من بين الأسماء التي ذكرها الاستطلاع تردد اسم حافظ الأسد ومعمر القذافي أكثر من مرة[(٢٨)].

واستكمالاً للحديث عن سيرة حافظ الأسد، نقف عند ما قالته هناء دندن في دراستها [سليمان فرنجية فارس الموارنة العربي] التي نشرتها مجلة «**الشراع**»، على حلقات.

«... وفي عام ١٩٦٢، في عهد الأتاسي شكلت حكومة ضعيفة جداً برئاسة ناظم القدسي، فعانت سورية انقلابات أطاحت عدة مرات برئيس الحكومة، ولكنه كان يعاد مجدداً. وكان البعثيون ناشطين جداً لقلب السلطة حيث جرت محاولة انقلاب انطلاقاً من حلب شارك فيها الأسد، ولكنها فشلت فلجأ إلى لبنان وأوقفته السلطة اللبنانية لمدة عشرة أيام، فتدخل فرنجية من أجل إطلاق سراحه، فسلم إلى السلطات السورية التي أخلت سبيله فورا»[(٢٩)].

وهذا الكلام بعيد عن الصحة، وهو يدل دلالة واضحة على عدم إطلاع الكاتبة على مجريات الأحداث التي مرت بها سورية، في الفترة التي تتحدث عنها.

ورداً على كلامها نقول:

أولاً: من ذكرها عام ١٩٦٢، علمنا أن الحادثة وقعت في عهد الانفصال (٢٨/ ٩/ ١٩٦١ ـ ٨/ ٣/ ١٩٦٣)، انفصال الوحدة السورية ـ المصرية ولم نعلم عن أي «أتاسي» تتحدث؟!

ثانياً: في عهد الانفصال، لم يكن بين السياسيين الذين أدوا دوراً في أحداثه، من ينتمي إلى عائلة الأتاسي.

ثالثاً: لم يشكل ناظم القدسي أي وزارة في عهد الانفصال، وإنما انتخب رئيساً للجمهورية في الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.

والوزارات التي تشكلت في عهد الانفصال هي: وزارة الدكتور مأمون الكزبري (٢٩/ ٩/ ١٩٦١)، وزارة الدكتور عزة النص (٢٠/ ١١/ ١٩٦١)، وزارة الدكتور معروف الدواليبي (٢/ ١٢/ ١٩٦١)، وزارة الدكتور بشير العظمة (١٦/ ٤/ ١٩٦٢).

رابعاً: لم تحصل في هذه الفترة ـ عهد الانفصال ـ انقلابات أطاحت عدة مرات برئيس الحكومة، كما ذكرت الكاتبة، كل ما حصل انقلاب واحد قام به المقدم عبد الكريم النحلاوي في الثامن والعشرين من آذار/ مارس، ضد رفاقه في حركة الانفصال، وألقي القبض على رئيس الجمهورية ناظم القدسي، وأجبر رئيس وأعضاء مجلس الوزراء على تقديم استقالاتهم ثم لم يلبث أن أطلق سراح رئيس الجمهورية وأعيد إلى القصر الجمهوري معززاً مكرماً بعد ١٥ يوماً من الاعتقال.

خامساً: حركة الانقلاب الفاشلة التي جرت بحلب في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٦٢، قام بها عدد من الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الضباط الأحرار، وهم: جاسم علوان وحمد عبيد ومحمد إبراهيم العلي ومحمد سعيد دباح. ولم

يكن لحافظ الأسد أي دور في هذه الحركة، ولم نجد له اسماً في التحقيقات التي أجرتها السلطة السورية مع الذين تمّ القبض عليهم بعد فشل الحركة، ولا في المحاكمات.

ولم نعلم المصدر الذي استقت منه الكاتبة معلوماتها.

والمعروف، أن الرئيس حافظ الأسد، بعد قيام حركة الانفصال في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، اعتقل مع عدد من رفاقه في اللجنة العسكرية في مصر لمدة ٤٤ يوماً، وأطلق سراحهم بعد ذلك، وأُعيدوا إلى سورية[٣٠].

* * *

وفي حياة حافظ الأسد، أربعة أيام عصيبة لا تنسى، كان لها أثرها العميق في نفسه.

اليوم الأول، يوم نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وارتفاع أصوات تحمله مسؤولية الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيش السوري باعتباره وزيراً للدفاع، وتمادي الإذاعة الإسرائيلية بالسخرية منه ومن الجيش السوري بأغنيات ساخرة، أذاعتها مراراً، تقول إحداها:

عبّي لي العلبة دخان   وناولني هالقداحة
جيش السوري هالهربان   ضباطو بالقرداحة

اليوم الثاني، يوم محاولة اغتياله في السادس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

اليوم الثالث، يوم محاولة شقيقه رفعت الانقلاب عليه، والاستيلاء على السلطة في شباط/ فبراير١٩٨٤، وفشلت المحاولة وانتهت بطرد رفعت من سورية.

اليوم الرابع، يوم مصرع ابنه البكر باسل بحادث سيارة، في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

وكانت والدته السيدة أنيسة عباد توفت قبل ابنه باسل بما يقرب من عام ونصف، في الثالث والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٩٢.

* * *

ومن المهم أن نذكر، أن سيرة حياة الرئيس حافظ لم تخل من الدس، وخاصة من الباحثين الأجانب، عن طريق إثارة النعرات الدينية والطائفية. ويؤكد ذلك ما كتبه كارستين ويلاند، مدير مؤسسة كونراد أديناور بألمانيا، ونصه:

«.. كان حافظ الأسد مديناً جداً للشيعة. فبعد قيامه بالانقلاب الذي سلّمه زمام السلطة عام ١٩٧١، تسلّم بياناً شرعياً (فتوى) من المجلس الأعلى للشيعة تحت قيادة موسى الصدر، يؤكد أن العلويين مسلمون، وقد كان هذا هاماً، لأن العديد من السنّة يعدون العلويين مهرطقين، ولأن الدستور السوري يصرّ على أن يكون الرئيس مسلماً»[٣١].

ومع علمنا الأكيد أن الإمام موسى الصدر، لم يصدر أي فتوى بهذا الخصوص فإننا في المقابل، نشير إلى أن مشايخ العلويين أصدروا في مناسبات عديدة أكثر من بيان، أكدوا فيه إسلاميتهم وعقيدتهم.

ففي العام ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م، أصدروا بياناً في الرد على بعض الأصوات النشاز، جاء فيه:

«إن صفوة عقيدتنا ما جاء في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه

ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد. **بسم الله الرحمن الرحيم**، {**قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد**}، وأن مذهبنا في الإسلام هو مذهب الإمام جعفر الصادق عليه السلام، والأئمة الطاهرين عليهم السلام، سالكين بذلك ما أمرنا به خاتم النبيين سيدنا محمد بن عبد الله رسول الله ﷺ حيث يقول: إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما.

هذه هي عقيدتنا نحن العلويين، أهل التوحيد، وفي ذلك كفاية لقوم يعقلون».

وجاء في بيان آخر:

«نحن الموقعون الشيوخ الروحيون المسلمون العلويون، دحضاً لما يشاع عن أن المسلمين العلويين غير مسلمين، وبعد التداول بالرأي والرجوع إلى النصوص الشرعية، قررنا البندين التاليين:

البند الأول: كل علوي فهو مسلم يقول ويعتقد بالشهادتين، ويقيم أركان الإسلام الخمسة.

البند الثاني: كل علوي لا يعترف بإسلاميته، وينكر أن القرآن الشريف كتابه، وأن محمد ﷺ نبيّه، فلا يعد بنظر الشرع علوياً، ولا يصح انتسابه للمسلمين العلويين لقوله تعالى: {**هو اجتباكم وما جعل عليهم من الدين من حرج ملّة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل . وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير**}».

وفضلاً على ذلك، فإن مفتي فلسطين الأكبر، ورئيس المؤتمر الإسلامي العام،

الحاج أمين الحسيني، أصدر في ١٢ من محرم الحرام ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م، فتوى عن إسلام العلويين قال فيها:

«.. إن هؤلاء العلويين مسلمون وأنه يجب على عامة المسلمين أن يتعاونوا معهم على البرّ والتقوى، ويتناهوا عن الإثم والعدوان، وأن يتناصروا جميعاً ويتضافروا، ويكونوا قلباً واحداً في نصرة الدين، ويداً واحدة في مصالح الدين، لأنهم إخوان في الملّة، ولأن أصولهم في الدين واحدة، ومصالحهم في الدين مشتركة، ويجب على كل بمقتضى الأخوة الإسلامية، أن يحب للآخر ما يحب لنفسه»[٣٢].

وكل هذه البيانات والفتاوى صدرت قبل ظهور السيد موسى الصدر على مسرح الأحداث في لبنان بسنين طويلة، وإذاً فلا حاجة لفتوى جديدة، الفتاوى السابقة تكفي.

* * *

عاش حافظ الأسد ٧٠ سنة. وتوفي في العاشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، بعد صراع طويل مع مرض سرطان الدم، لم يُجد فيه العلاج، وتمّ أمر الله.

هوامش

(١) من خطاب الرئيس حافظ الأسد في المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني لطلبة سورية في ٤/ ٥/ ١٩٨٥.

(٢) مجلة **الوسط**، العدد ٦٧، تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٩٣.

(٣) مجلة **الأسبوع العربي**، العدد ٦١٤، تاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٧١.

(٤) جريدة **البلاد**، العدد ٢٣، تاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٢.

(٥) غسان شربل، **لعنة القصر**، ص ٧٦.

(٦) محسن دلول **حوارات ساخنة**، ص ٢١٨.

(٧) أنيس الصايغ، **عن أنيس الصايغ**، ص ٢٣٧

(٨) المصدر نفسه.

(٩) العشاوي هو محمد عيد عشاوي وزير الداخلية السوري السابق.

(١٠) حديثة مراد من أعضاء القيادة القطرية ووزير شؤون القرى الأمامية السابق.

(١١) منصور الأطرش، **الجيل المدان**، ص ٣٧٦.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مجلة **الحوادث**، العدد ١٠٧٠، تاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٧٧.

(١٤) غالب الكيالي، **حافظ الأسد الوعد والالتزام**.

(١٥) غسان شربل، **لعنة القصر**، ص ٢٢٣.

(١٦) محسن دلول، **حوارات ساخنة**، ص ٢٠٩، و٢١٦.

(١٧) من خطاب الرئيس الأسد في المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني لطلبة سورية في ٤/ ٥/ ١٩٨٥.

(١٨) محسن دلول، **حوارات ساخنة**، ص ٢١٠.

(١٩) سايروس فانس، **خيارات صعبة**، ص ٣٢.

(٢٠) **المحرر نيوز**، العدد ١٦٦، تاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٩٨.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) جريدة **الثورة**، العدد ٢٥٦١، تاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٧١.

(٢٣) أنيس الصايغ، **عن أنيس الصايغ**، ص ٣٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٢٦) مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس، ص٤٨٣.

(٢٧) مجلة **روز اليوسف**، العدد ٢٥٣٤، تاريخ ٣/ ١/ ١٩٧٧.

(٢٨) **المحرر نيوز**، العدد ١٦٩، تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩٨.

(٢٩) مجلة **الشراع**، العدد ٥٣٩، تاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٩٢.

(٣٠) محمود صافي، **سورية من فيصل الأول إلى حافظ الأسد**، ص ١٤١.

(٣١) كارستين ويلاند، **سورية الاقتراع أم الرصاص**، ص ٢٨٩.

(٣٢) البرهان الصريح في أحقية إسلامية وعروبة العلويين.

الطريق إلى السلطة

كانت مسيرة حافظ الأسد نحو السلطة قصيرة، تعد بالحساب أقل من ثماني سنوات، تدرَّج خلالها من قائد للقوى الجوية وعضو في المجلس الوطني لقيادة الثورة، وعضو القيادات الحزبية، ووزير للدفاع، ورئيس للوزراء، ثم إلى رئيس للجمهورية.

فعندما انتزع حزب البعث السلطة من يد حكومة الانفصال، بالقوة العسكرية، يوم الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، كان حافظ الأسد ضابطاً برتبة رائد، مسرّحاً من الجيش، فأعيد إلى الخدمة مع عدد كبير من الضباط المسرّحين، وبعد سنة وتسعة أشهر من تاريخ عودته، الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، رُفِّع إلى رتبة لواء متجاوزاً أقرانه، وضباط كثيرين أقدم منه، بثلاث رتب هي: مقدم، عقيد، عميد.

ومع هذا الترفيع الاستثنائي، عيّن قائداً للقوى الجوية.

وكانت النقلة الثانية، تعيينه عضواً في مجلس الوطني لقيادة الثورة في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦٥[1]. وأعيد تعيينه مرة ثانية في الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٦٦، بعد إعادة تشكيل المجلس وزيادة عدد أعضائه من ٩٥ عضواً إلى ١٣٤ عضواً[2].

والجدير قوله: إنه ظهرت من حافظ الأسد بعد تسلمه منصب قائد القوى الجوية تصرفات تدل دلالة واضحة على سعيه إلى السيطرة والنفوذ، ما كان يقوم بها لولا قوة منصبه؛ فقبل حركة ٢٣ شباط/ فبراير وأثناء اجتماعات القيادة القومية، حصلت مشادة عنيفة بينه وبين الفريق أمين الحافظ بسبب اتهام أمين الحافظ لمجموعة من الضباط على رأسهم الرائد سليم حاطوم، بالتآمر عليه وعلى الحزب والثورة، وأن القيادة القطرية ترعى هذه المؤامرة. وكان حافظ الأسد ينفي المؤامرة ويهدد، في الوقت نفسه، أنه سيقاوم كل تدبير يمسّ بموقع أولئك الضباط ولو اضطر إلى قصف كل قوة تحاول تنفيذ أوامر أمين الحافظ ومن يؤيده[٣].

وإذا كان تعيين حافظ الأسد قائداً للقوى الجوية، الباب الذي دخل منه إلى السلطة، فإن مكانته تعززت، أكثر فأكثر، بعد حركة ٢٣ من شباط/ فبراير ١٩٦٦، التي أطاحت بالفريق أمين الحافظ وتسلم القيادة القطرية مقاليد السلطة؛ فبعد يومين على هذه الحركة، أصدرت القيادة القطرية قراراً تضمن تسمية الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة[٤]، وقراراً آخر بتسمية الدكتور يوسف زعيّن رئيساً لمجلس الوزراء[٥]. وشكّل الدكتور زعيِّن وزارة جديدة من ١٩ وزيراً تولى فيها حافظ الأسد اختصاصات وسلطات وزير الدفاع، إضافة إلى عمله كقائد للقوى الجوية[٦]. وبقي محتفظاً بهذين المنصبين، وزيراً للدفاع وقائداً للقوى الجوية في الوزارات التالية:

وزارة الدكتور يوسف زعيِّن الثانية التي تشكلت في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، ومن بعدها وزارة الدكتور نور الدين الأتاسي التي تشكلت في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، ثم الوزارة التي شكّلها الدكتور نور الدين الأتاسي، أيضاً، في السابع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩.

وعلى ضوء هذا الواقع، يمكن القول: إن الخطوة الحقيقية، والفعلية، لمسيرة

حافظ الأسد نحو السلطة، هي تعيينه وزيراً للدفاع مع احتفاظه بمنصبه كقائد للقوى الجوية. واستغربنا كل الاستغراب ما قاله أحد الكتّاب:

«.. إن نفوذ الأسد ضمن النظام بدأ يتعاظم بعد ربيع عام ١٩٦٩، حين دبّر أول انقلاب حزبي خاص به. وكان الانقلاب الذي مكّنه من وضع الموالين له في مراكز حكومية هامة»[٧].

ووجه الغرابة في هذا الكلام، أن حافظ الأسد لم يقم بأي انقلاب خاص به، إلا في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وهو ما عرف باسم الحركة التصحيحية.

ودوره كما ذكرنا، بدأ يتعاظم بعد حركة ٢٣ من شباط/ فبراير ١٩٦٦، وتعيينه وزيراً للدفاع مع احتفاظه بمنصبه كقائد للقوى الجوية. وأن بقاءه وزيراً للدفاع في أربع وزارات متتالية، مكّنه من الإمساك بمفاصل الجيش الرئيسة، وزرع أنصاره ومؤيديه، في المراكز القيادية الحساسة، وتشكيل جناح عسكري في مواجهة جناح صلاح جديد المدني.

ولما استوثق من أن كل شيء صار في قبضته، قام بحركته يوم السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، منهياً بذلك الخلاف ما بينه وبين صلاح جديد.

وكان الخلاف بين الرجلين ظهر أثناء المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث، الذي انعقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨.

كان صلاح جديد، ومعه بعض الأعضاء البارزين، يرون أن الأولوية يجب أن تعطى للتحويل الاشتراكي للمجتمع السوري، وللقاء القوى التقدمية ورفض التعاون السياسي والعسكري مع الأنظمة الرجعية واليمينية الموالية للغرب؛ في حين كان حافظ الأسد يرى أن الأولوية يجب أن تعطى للكفاح المسلّح ضد إسرائيل، وتقوية الإمكانيات العسكرية العربية، حتى لو أحدث ذلك تأثيرات سلبية

موقتة، على التحويل الاشتراكي، وكذلك للتضامن العربي المطلق والتعاون والتنسيق العسكري والسياسي مع الدول العربية بما فيها الدول الرجعية واليمينية الموالية للغرب.

وازدادت هوة الخلاف اتساعاً وعمقاً، بعد القرار الذي أصدره صلاح جديد، عند اشتداد حدة المواجهة العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية، يوم الخميس السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وإرسال دبابات لمساندة المنظمات الفلسطينية في قتالها ضد الجيش الأردني، ما أدى إلى تدميرها، وكان حافظ الأسد ضد هذا التدخل.

ولحلّ الخلاف بين الرجلين، تقدم صلاح جديد بمشروع تغيير مراكز القوى، ويقضي هذا المشروع بأن يتولى الأمين العام للحزب (رئيس الدولة) رئاسة مجلس الوزراء إضافة إلى مسؤولياته، ويتحمل مسؤولية المرحلة على أن يتم، من خلال هذا التشكيل الحكومي، التغيير المطلوب في مراكز القوى بما فيها وزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان مصطفى طلاس. وأقرّ الاجتماع المشترك للقيادتين القطرية والقومية هذا المشروع، لكن حافظ الأسد رفض تنفيذه لأنه يستهدفه مباشرة.

وإزاء هذا الموقف، قررت القيادة القومية دعوة المؤتمر القومي العاشر إلى عقد مؤتمر استثنائي والبت في الموضوع. وانعقد المؤتمر يوم السبت الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠. وبعد مداولات دامت أسبوعاً أقرّ المؤتمر دعوة وزير الدفاع، ورئيس الأركان إلى التخلي عن منصبيهما في القوات المسلحة، ونالت هذه الدعوة ٨٢ صوتاً من أصل ٨٥ هم الموجودون في قائمة المؤتمر، وصوَّت ضد هذه الدعوة ثلاثة أشخاص هم: حافظ الأسد ومصطفى طلاس ومحمد حيدر.

وبعد يومين من انتهاء المؤتمر قام حافظ الأسد بحركته «التصحيحية»[٨]، ونشير

بهذه المناسبة إلى أنه بعد تسعة أيام من وقوع الحركة، زار موفد مجلة «**آخر ساعة**» المصرية الشهيرة، دمشق وسجل ما توصل إلى معرفته من معلومات، كتب يقول:

«.. تبلور الموقف في سورية على وجود جناحين داخل الحكم.

الجناح الأول بقيادة الفريق حافظ الأسد.

الجناح الثاني بقيادة اللواء صلاح جديد.

وقد طرحت الظروف على سورية، خلال الفترة الماضية، عدة أسئلة هامة مصيرية، وكانت هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابات حاسمة، من هذه الأسئلة:

ـ الحزب أم الأرض المحتلة؟

ـ تماسك الجبهة الشرقية أم الخلافات العقائدية؟

ـ هل يمكن الانفتاح على القوى الوطنية التقدمية الأخرى في سورية لإقامة تنظيم جبهوي لمواجهة العدو المشترك؟

ـ هل يمكن إيجاد صيغة للتفاوض مع الدول العربية التقدمية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة؟

ـ هل البدء في خطة التنمية أم الاستمرار في دعم القوات المسلحة؟

بين الرأيين

وحول الإجابة على هذه الأسئلة، تباعدت آراء جناح اللواء صلاح جديد والفريق حافظ الأسد.

كان يرى فريق صلاح جديد أن هضبة الجولان سوف تعود إلى سورية في يوم من

الأيام. وأهم ما يشغل بال الحكم في سورية، الاتجاه إلى مشروعات التنمية الإنتاجية، لبناء المصانع، وأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو سلسلة طويلة من صراع قوى التقدم في العالم ضد الإمبريالية الأميركية، وعندما تنتصر قوى التقدم في هذا الصراع فإنه من المحتم أن تنتصر قوى التقدم في الأمة العربية على الولايات المتحدة الأميركية وصنيعتها إسرائيل.

وكان حافظ الأسد يرى أن هذا الرأي صائب على المدى الطويل. ولكن هناك، معركة لا تحتمل التأجيل مع العدو الإسرائيلي، وأن سورية يجب أن تدخل هذه المعركة عسكرياً وسياسياً.. وأن القوات المسلحة السورية هي أولى بكل دعوة.. ويرى إيجاد صيغة ملائمة لتماسك الجبهة الشرقية بحيث تصبح كل المدافع متجهة نحو العدو، أو تجميد المتناقضات الكثيرة الموجودة في الوطن العربي.

بعد ٥ حزيران

بعد الخامس من حزيران/ يونيو، ارتفعت بعض الأصوات داخل حزب البعث تطالب بانفتاح الحزب والقوات المسلحة على القوى الوطنية، والقوى التقدمية داخل القطر العربي السوري، انطلاقاً من أن المعركة أصبحت الآن حول تحرير التراب السوري من القوات الإسرائيلية، وأن القوى الوطنية والتقدمية يجب أن تشارك في معركة التحرر. وكان رأي اللواء صلاح جديد أن هذا الاتجاه يعني في الأخير تصفية الحزب الرائد. وأن الحزب كفيل بالتحرير بالاشتراك مع القوى التقدمية في العالم.

وجاء اتحاد الدول الثلاث مصر ـ ليبيا ـ السودان، ليضع شعار: وحدة حرية اشتراكية، محل امتحان حقيقي على الصعيد الحزبي داخل حزب البعث بقيادته القطرية السورية. وكان رأي حافظ الأسد الانضمام إلى اتفاق ميثاق طرابلس. وأن سورية يجب أن تخرج من عزلتها داخلياً وخارجياً.

وكان اللواء جديد يرى أن سورية ليست في عزلة وأنها ستقود يوماً الوطن العربي كله.

توقف الحوار

وفي الشهر الماضي توقف الحوار ما بين اللواء جديد واللواء حافظ الأسد، وأصبح الصراع يأخذ طابع محاولة التصفية. وحسماً لهذا الخلاف، دعي لعقد مؤتمر استثنائي للقيادة القومية لحزب البعث وعرف بالمؤتمر القومي العاشر. وفي هذا المؤتمر لم يصل أحد من الطرفين إلى اتفاق. وكان الموقف الأقوى داخل القيادة للواء صلاح جديد، ما أدى إلى إمكانية إصدار قرار بفصل الفريق حافظ الأسد من قيادة الحزب. لكن الفريق حافظ الأسد كان هو الأقوى خارج جلسات المؤتمر القومي العاشر حيث خرج وقام بالانقلاب المسلّح»[٩].

* * *

وكان حافظ الأسد قبل قيامه بانقلابه، قد اتصل ببعض الشخصيات الحزبية وسألها عن موقفها من الانقلاب إذا وقع. وممن اتصل بهم الدكتور محمود نوفل، وسأله عن موقفه ورفاقه من الانقلاب إذا وقع فأجابه: إننا جميعاً معك. وسأله بصورة خاصة عن منصور الأطرش، وفي ما إذا كان مرتبطاً بأي تنظيم مع صلاح البيطار، فأجابه الدكتور محمود: منصور يتخذ قراراته من رأسه، فارتاح الأسد لهذا الجواب[١٠].

وحينما تمت سيطرة حافظ الأسد على الوضع، تشكلت قيادة قطرية مؤقتة أذاعت على الشعب بياناً تحدثت فيه عن دوافع وأسباب قيام الحركة، وبرنامج عملها.

ومما جاء في البيان: «أن قواعد الحزب وجماهير الشعب وقعت بعد حركة ٢٣ شباط/ فبراير عام ١٩٦٦، في خيبة أمل مريرة، ذلك لأن ظاهرة العقلية القيادية

المتسلطة والمناورة قد برزت وبأسلوب جديد لتخمد رويداً رويداً جذوة النضال التي ألهبت قلوب وعقول مناضلينا وجماهيرنا، ولتدخلنا في دوامة الركود والعجز والشلل. لقد مارست هذه العقلية دكتاتورية الحزب ووصاية على قواعده وإرهاباً فكرياً على مناضليه وإغفالاً لقرارات مؤتمراته، وأقامت علاقات شخصية ونفعية، وضربت وأبعدت بمقاييس لا تمت إلى التقويم النضالي بصلة.

إن حصيلة عمل تلك العقلية انعزال عن الجماهير الكادحة، وفرض وصاية عليها وتسخير السلطة لإذلال المواطنين، وهدر كراماتهم، وبيروقراطية في أجهزة الحزب والحكم، وقصور عن تطوير القوانين والأنظمة، وإغفال كبير ومتعمد لدور المنظمات الشعبية، وانغلاق عن الوطن العربي وقواه التقدمية، وتفتيت للقوى التقدمية في داخل هذا القطر.

ولكي تتوج هذه العقلية المناورة والمتسلطة أعمالها، عمدت إلى تفجير أزمة مفتعلة كادت أن تؤدي بالحزب في هذا القطر بهدف تغطية هروبها من معركة المواجهة القادمة مع القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية.

ولهذا ولكي لا تفسح المجال أمام هذه العقلية المناورة والمتسلطة والفردية أن تعرقل مسيرة الحزب والثورة. وتضع جماهير الشعب في سلبية قاتلة، ولكي تعيد إلى حركة ٢٣ شباط/ فبراير صفاءها وثوريتها، كان لا بد لقواعد الحزب مدعومة بتأييد جماهيرنا الكادحة، وبقوة هذا الشعب الذي لم تلن له قناة، من أن تتصدى مرة أخرى لهذه العقلية فتبعدها عن مسرح الأحداث وعن مواقع المسؤولية. .»[١١].

أما برنامج عمل هذه القيادة فهو:

أ ـ في المجال الداخلي

(١) حشد كل الطاقات التقدمية والشعبية ووضعها في خدمة المعركة، وذلك من

خلال تطوير العلاقات باتجاه إقامة جبهة تقدمية بقياد حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) تشكيل مجلس للشعب خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر يضم ممثلين عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية والقوى والعناصر التقدمية، بهدف ممارسة التشريع ووضع الدستور الدائم للبلاد.

(٣) متابعة وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية على ضوء ضروريات المعركة وحاجات الشعب الأساسية.

(٤) تعميق وتطوير التحولات الاشتراكية والاستمرار ببناء القاعدة الاقتصادية المادية، بما يخدم المعركة ويحقق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

(٥) إعطاء المنظمات الشعبية دوراً فعالاً في قيادة عملية التحويل الاشتراكي وممارسة الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة، والإسهام في استكمال بناء الديموقراطية الشعبية.

(٦) متابعة بناء وتطوير القوات المسلحة من أجل القيام بواجبها على الوجه الأكمل في معركة التحرير.

(٧) إصدار قانون الإدارة المحلية.

(٨) بذل كل جهد لصيانة حرية المواطنين وكراماتهم.

ب ـ في المجال العربي

(١) التحرك الواسع مع الدول والقوى التقدمية في المجالات كافة والتي تعزز استراتيجية الكفاح المسلح، وحشد الطاقات العربية في المعركة المصيرية.

(٢) العمل على تحقيق خطوات وحدوية مع الدول العربية التقدمية ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة.

(٣) ينظر الحزب والثورة في هذا القطر بارتياح وتفاؤل إلى اللقاءات الوحدوية التي تمت بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديموقراطية الشعبية، لهذا ستعمل لتأخذ الجمهورية العربية السورية مكانها الطبيعي في هذه اللقاءات الوحدوية.

(٤) دعم الثورة الفلسطينية وبذل أقصى الجهود المخلصة للعمل على تحقيق وحدة فصائل المقاومة.

(٥) دعم الحركات التقدمية كافة في الوطن العربي بالوسائل كافة، والعمل على تحقيق الجبهة العربية التقدمية.

ج ـ في السياسة الدولية

(١) تطوير العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وخاصة مع الاتحاد السوفياتي الصديق.

(٢) التعاون مع كافة حركات التحرر الوطني، والقوى التقدمية في العالم.

(٣) تطوير العلاقات وتعميقها مع الدول التي تقف مواقف عادلة من قضايانا القومية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

* * *

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠[١٢]، قررت القيادة القطرية الموقتة تسمية أحمد الخطيب، الأمين القطري، رئيساً للدولة ريثما ينعقد مجلس الشعب وينتخب رئيساً للدولة، كما قررت تكليف حافظ الأسد برئاسة

الوزراء، وقام حافظ الأسد بتشكيل الوزارة من ٢٦ وزيراً بينهم ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء، وإحداث وزارة لشؤون مجلس الوزراء، ووزارة لسد الفرات، وضم إلى وزارته أشخاصاً من أحزاب غير حزب البعث[١٣].

الفريق حافظ الأسد	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع
محمد طالب هلال	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
عبد الحليم خدام	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
محمود الأيوبي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية
الدكتور داوود الرداوي	وزيراً للصحة
عبد الغني قنوت	وزيراً للأشغال العامة والثروة المائية
سامي صوفان	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور شاكر الفحام	وزيراً للتعليم العالي
الدكتور مصطفى حداد	وزيراً للنفط والكهرباء والثروة المعدنية
غالب عابدون	وزيراً للأوقاف
فايز إسماعيل	وزير دولة
سهيل الغزي	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
الدكتور ناجي الدراوشة	وزيراً للأعلام
الدكتور نور الله نور الله	وزيراً للمالية
فوزي كيالي	وزيراً للثقافة والسياحة والإرشاد والقومي
محمود قمباز	وزيراً للشؤون البلدية والقروية

يوسف فيصل	وزير دولة
مصطفى حلاج	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
أديب النحوي	وزيراً للعدل
العميد عبد الرحمن خليفاوي	وزيراً للداخلية
المهندس عمر السباعي	وزيراً للمواصلات
المهندس عبد اللطيف قطيط	وزيراً للصناعة
المهندس منير ونوس	وزيراً لسد الفرات
عدنان بغجاتي	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
المهندس أحمد قبلان	وزير دولة لشؤون القرى الأمامية
متعب شنان	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

بدأت هذه الوزارة، منذ أيامها الأولى، العمل على خطين متوازيين، داخلي وخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي، اتخذت عدداً من التدابير والإجراءات من شأنها التخفيف من معاناة الناس، وتسهيل حركة تنقلاتهم، وأمور معاشهم، وتنشيط الحركة الاقتصادية: كان أول هذه الإجراءات السماح بتخليص المواد كافة والبضائع التي منع أو أُوقف أو قُيد أو حصر استيرادها، والتي أوقف تخليصها بسبب تنظيم خطة التجارة الخارجية لعام ١٩٧٠[١٤].

ومن هذه الإجراءات، التعميم الموجه لسائر الجهات العامة بعدم اللجوء إلى استصدار الأوامر العرفية إلا في الحالات التي حددها القانون[١٥]. وجاء هذا التعميم بعدما تبين للحكومة أن قانون الطوارئ طبق كثيراً في غير الحالات

والظروف التي وضع من أجلها، ولأهداف لا تمت من قريب أو بعيد للغاية من إصداره[١٦].

ومن الإجراءات، أيضاً، تسهيل السفر إلى خارج القطر العربي السوري بصورة عامة، وإلى القطر اللبناني بصورة خاصة، وإغلاق جميع مكاتب إجازات السفر إلى لبنان، ومنح جميع التسهيلات اللازمة للمسافرين العرب السوريين والأجانب، وتطبيق الإجراءات الجمركية في مراكز الحدود بكل مرونة وسرعة[١٧].

ومن الإجراءات أيضاً، رفع التعويض العائلي للفرد الواحد من مستحقي التعويض العائلي، من ١٢ ليرة سورية إلى ١٥ ليرة.

وتخفيض أسعار المواد التموينية وتحديد أسعارها كما يلي:

١٥ قرشاً سورياً للكيلوغرام الواحد من السكر

٢٠ قرشاً سورياً للكيلوغرام الواحد من الشاي

١٥ قرشاً سورياً للكيلواغرام من الحليب الكامل الدسم

١٠ قروش سورية للكيلوغرام من الزيت النباتي

١٠ قروش سورية للكيلوغرام من الفيجاتامين

٤٠ قرشاً سورياً للكيلوغرام معلبات البازلاء

٥ قروش سورياً للعلبة الواحدة من الدخان نوع ناعورة وبردى

١٠ قروش سورياً للعلبة الواحدة من الدخان حمراء شرق وشهباء وغرناطة[١٨].

وكذلك، السماح للقطاع الخاص بالاستيراد من خارج القطر، من دون تحويل عملة، المواد اللازمة للصناعة، والمواد الأولية اللازمة للزراعة، والمواد العلفية، والآلات والتجيهزات الزراعية وقطعها التبديلية، والقطع التبديلية للآلات والأجهزة ومعدات النقل[١٩].

وتحرر من جميع القيود الإدارية، وتعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كافة، منتجات بلدان السوق العربية المشتركة الصناعية، باستثناء التبغ الخام ومصنوعاته[٢٠].

ومن الإجراءات المهمة التي اتخذتها هذه الحكومة، إعفاء من هرّب أو عمل على تهريب أمواله، من العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادية، لهكذا جرم[٢١].

ومن الإجراءات أيضاً، مرسوم التعويض العائلي. واستفاد من هذا المرسوم جميع العمال الدائمين في جميع مؤسسات وهيئات ومنشآت وشركات القطاع العام والقطاع المشترك مهما بلغ عدد عمالها، وجميع الشركات والمؤسسات الأجنبية والشركات ذات الامتياز، العاملة في سورية.

وحدد المرسوم التعويض عن كل فرد من أفراد العائلة ١٠ ليرات سورية شهرياً عن العام ١٩٧٢ و١٢ ليرة عن العام ١٩٧٣، و١٣ ليرة عن عام ١٩٧٤، و١٤ ليرة عن عام ١٩٧٥، و١٥ ليرة بعد عام ١٩٧٥[٢٢].

وترافق هذا المرسوم مع مرسومين آخرين، **الأول**، منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، من كان مصاباً بمرض عضال غير قابل للشفاء، ولمن بلغ السبعين من العمر، وعن نصف مدة العقوبة الجنائية المحكوم بها، أو التي سيحكم بها، وتبدل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد بالأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت مدة ١٥ سنة[٢٣].

والمرسوم **الثاني، تخفيض بدلات الإيجار**.

ومن الإجراءات المهمة التي أثلجت قلوب الكثيرين، وكان لها صدى واسعاً، رفع الحظر عن الأشخاص الذين منع دخولهم إلى البلاد أو مغادرتها، وإلغاء التدابير المتخذة بحقهم كافة ومنحهم حرية التنقل وإلغاء إجراءات منع الدخول إلى القطر المتخذة بحق عدد كبير من المواطنين[٢٤].

أما على الصعيد الخارجي (العربي والدولي)، فقد عملت الدولة على تعزيز التضامن العربي، وتوطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فبعد مرور خمسة أيام على تشكيل حافظ الأسد للوزارة، توجّه يوم الخميس السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، إلى القاهرة على رأس وفد ضمّ كلاًّ من عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، والدكتور سامي الدروبي سفير الجمهورية العربية في القاهرة، واجتمع بوفد الجمهورية العربية المتحدة، برئاسة الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية، وعضوية نائبي رئيس الجمهورية حسين الشافعي وعلي صبري، ومحمود فوزي رئيس الوزراء والدكتور كمال رمزي ستينو عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي والدكتور محمد لبيب شقير رئيس مجلس الأمة وضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ومحمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومحمد فتحي إبراهيم الديب الأمين العام لاتحاد دول ميثاق طرابلس، وأسفر الاجتماع الذي دام يومين، عن انضمام سورية إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي مصر وليبيا والسودان، وتشكيل قيادة رباعية موحدة تضم رؤساء الدول الأربع.

وتعبيراً عن الفرحة بهذا الحدث، قامت يوم السبت الخامس من كانون الأول/ يناير ١٩٧٠، مسيرات شعبية في جميع المدن السورية.

وجاءت الخطوة الثانية، بتوجه رئيس الوزراء حافظ الأسد إلى طرابلس بعد ظهر يوم الثلاثاء الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، على رأس وفد ضمّ كلاًّ من: عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ومحمد حيدر عضو القيادة القطرية الموقتة، واجتمع إلى الوفد الليبي المؤلف من الرائد عبد السلام جلود والرائد عبد المنعم الهوني والرائد عوض حمزة والرائد بشير هوراي والرائد مختار الجردي والرائد عمر عبد الله المحيثي، أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ومن ليبيا انتقل الوفد إلى الخرطوم، واجتمع بالرئيس السوداني جعفر النميري، ثم انتقل إلى القاهرة حيث بدأت يوم الجمعة الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، محادثات بين الرئيس الأسد والسادات تناولت العمل العربي الموحّد، وإعلان القاهرة، لمواجهة التحديات الصهيونية والإمبريالية[٢٥].

ومن جهة أخرى، تمَّ في بيروت ظهر الثلاثاء الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، توقيع اتفاق إنشاء الهيئة المشتركة الدائمة بين سورية ولبنان، مهمتها معالجة القضايا المعلقة بين البلدين والعمل على تطوير وتعزيز العلاقات بينهما[٢٦].

وعقدت الهيئة يوم الاثنين الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، عدة اجتماعات في مصرف سورية المركزي، وتمّ الاتفاق على اتخاذ الترتيبات السريعة في سائر مراكز الأمن اللبنانية والسورية، من أجل تبسيط واختصار المعاملات العائدة لإقامة بطاقة موحدة سورية لبنانية صالحة لدى مخافر الحدود في كل من الدولتين، وتبسيط المعاملات والإجراءات العائدة للعمال السوريين واللبنانيين في كلٍ من البلدين[٢٧].

أما في ما يتعلق بتعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فقد تمّ في دمشق يوم السبت الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وهو يوم تشكيل

حافظ الأسد للوزارة، توقيع اتفاقية التعاون العلمي والتقني بين سورية والاتحاد السوفياتي[٢٨].

وبعد نحو شهرين، وبالضبط في يوم الاثنين الأول من شباط/ فبراير ١٩٧١، وصل الرئيس حافظ الأسد إلى موسكو، على رأس وفد ضمّ كلاًّ من عبد الله الأحمر الأمين القطري لحزب البعث ومحمد طالب هلال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وعبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والدكتور مصطفى حداد وزير النفط والكهرباء والثروة المعدنية ويوسف فيصل وزير الدولة ومصطفى الحلاج وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وجميل شيا سفير الجمهورية العربية السورية لدى الاتحاد السوفياتي.

وأجرى الوفد محادثات مع نيكولاي بودغورني رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى، وشارك في المحادثات ألكسي كوسيغين رئيس مجلس الوزراء السوفياتي، وبوارنج بالماريوف سكرتير اللجنة المركزية للحرب الشيوعي السوفياتي، وبيراماكوف رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة تخطيط الدولة، وأندريه غروميكو وزير الخارجية، وغريتشكو وزير الدفاع، وباتوليتشيف وزير التجارة الخارجية وشاشين وزير النفط ورئيس اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية مع البلدان الأجنبية، ونور الدين محيى الدينوف سفير الاتحاد السوفياتي في الجمهورية العربية السورية، ورئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية.

واختتمت المحادثات مساء الثلاثاء الثاني من شباط/ فبراير، بعد عقد اجتماعين خاصين بين الأسد وبريجنيف[٢٩] لم يرشح عنهما أي شيء.

ويجرنا توارد الحديث إلى ذكر الوقائع والأحداث التي جرت في أيام هذه الوزارة.

ـ وصل إلى دمشق يوم الأربعاء الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠،

الوفد النفطي السوفياتي في زيارة للقطر استغرقت ١٢ يوماً أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في وزارة النفط بهدف زيادة التعاون الفني بين البلدين.

ـ وصل إلى دمشق بعد ظهر يوم السبت الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، على رأس وفد عسكري، في زيارة ودّية للقطر السوري.

ـ صدر يوم الأربعاء الخامس والعسرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، قرار يقضي بالسماح باستيراد التفاح اللبناني.

ـ استقبل رئيس الوزراء حافظ الأسد يوم الخميس السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، الكاتب والصحافي الفرنسي بيير ديمرون.

ـ صدرت في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، الدفعة الأولى من الناجحين والناجحات في مسابقة انتقاء المدرسين لحملة الإجازة الجامعية، وكذلك تنقلات بعض المدرسين والمدرسات في محافظات القطر.

ـ صدرت بتاريخ السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ أسماء المقبولين والمقبولات في المعهد الإعدادي للمدرسين، فرعي العلوم والرياضيات.

وفي اليوم نفسه، باشر عدد من المحافظين الجدد مهام أعمالهم في عدد من محافظات القطر، وهم عبد الرزاق شاكر محافظ حماه، وائل إسماعيل محافظ اللاذقية، عبد الجبار قندقجي محافظ طرطوس، إبراهيم الحاج محافظ الحسكة، يونس محمود محمد محافظ السويداء.

ـ تمَّ يوم الأحد الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للصحة، التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٧٠.

ـ بمناسبة عيد الشجرة التاسع عشر، شهدت سورية يوم الاثنين الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، أضخم حملة تشجير عرفتها البلاد في تاريخها، شارك فيها أعضاء القيادة القطرية الموقتة والوزراء والمنظمات الشعبية.

ـ افتتح رئيس الوزراء حافظ الأسد، يوم الأربعاء السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، مؤتمر وزراء أعلام الاتحاد الرباعي، حضره وزراء أعلام دول ميثاق طرابلس السادة: محمد فائق وزير الإرشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة، والرائد بشير هواري وزير التربية والإرشاد في الجمهورية العربية الليبية، وعمر حاج موسى وزير الإرشاد القومي في جمهورية السودان الديموقراطية.

وفي اليوم نفسه، افتتح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الحلقة الدراسية لتخطيط وتقييم القوة البشرية الريفية.

ـ بدأ رئيس الوزراء حافظ الأسد يوم الخميس السابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ زيارته لمحافظات القطر.

ـ بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية، الذي يصادف يوم الجمعة الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، افتتحت وزارة الثقافة والسياحة الإرشاد القومي صفوف جديدة لمحو الأمية.

ـ وفي الساعة الثامنة من صباح يوم السبت التاسع من كانون الثاي/ يناير ١٩٧١، افتتح في قاعة الشهيد النقابي علي حسين القاضي بمبنى الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الاستثنائي لنقابة المعلمين في القطر العربي السوري.

ـ أقيم على مدارج جامعة دمشق مساء الجمعة الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، مهرجان شعبي استنكاراً لتآمر السلطات الأردنية على الثورة الفلسطينية، وما تقوم به من إجراءات لاغتيال حركة المقاومة.

ـ عقد في قاعة الاجتماعات بمبنى وزارة الداخلية، يوم الثلاثاء السادس والعشرين من كانون الثاني/ يناير١٩٧١، مؤتمر المحافظين برئاسة وزير الداخلية عبد الرحمن حليفاوي، وبحث المؤتمر مشاريع العمل الشعبي في المحافظات والقواعد العامة للنظر والتحقيق في شكاوى المواطنين.

ـ في زيارة رسمية للقطر العربي السوري، وصل يوم الأحد الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، وفد الصداقة الهنغاري برئاسة السيد فريجيش بوبا، النائب الأول لوزير الخارجية. وتبادل الوفد مع المسؤولين السوريين الآراء حول القضايا العالمية الراهنة والعلاقات الثنائية بين البلدين، والوضع الخطير الناجم عن العدوان الأميركي في جنوب شرق آسيا، وأعلن الطرفان السوري والهنغاري تقديرهما وتأييدهما للشعب الفيتنامي.

ـ وقعت سورية تحت تأثير منخفض جوي بارد متمركز فوق جزيرة قبرص ونتج من ذلك هطول أمطار غزيرة عمّت مختلف أنحاء القطر وذلك يوم الأربعاء الثالث من شباط/ فبراير ١٩٧١.

ـ استقبل وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد طلب هلال، يوم الأحد السابع من شباط/ فبراير ١٩٧١، الوفد الاقتصادي السوفياتي برئاسة السيد بتروشوف نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، وبحضور السيد نور الدين محيى الدينوف سفير الاتحاد السوفياتي بدمشق.

ـ بدأت في دمشق وفي جميع المحافظات السورية حملة التلقيح ضد وباء الكوليرا، صباح يوم السبت الثالث عشر من شباط/ فبراير ١٩٧١، واستمرت هذه الحملة حتى نهاية شهر شباط/ فبراير، لتحصين جميع المواطنين ضد الوباء.

ـ صدر يوم الثلاثاء السادس من شهر شباط/ فبراير ١٩٧١، مرسوم بأسماء أعضاء مجلس الشعب، وحدد هذا المرسوم أعضاء المجلس بـ ١٧٣ عضواً،

ودعي المجلس للانعقاد في الساعة الخامسة من يوم الاثنين الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٧١.

ـ افتتح رئيس الجمهورية يوم السبت العشرين من شباط/ فبراير اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب.

ـ عقد مجلس الشعب في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٧١، جلسته الأولى وانتخب أحمد الخطيب رئيساً له وأدهم مصطفى نائباً للرئيس وعصام النائب وطه حداد أمينين للسرّ وحسين بطيخة ووفيق الأيوبي مراقبين.

وفي اليوم نفسه، أعلنت وزارة التربية إيفاد بعثات دراسية للتخصص العالي، ولحملة شهادات الدراسة الثانوية للعام الدراسي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢.

هوامش

(١) القانون الرقم (١).

(٢) المرسوم التشريعي ٢٢، تاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٦.

(٣) منصور الأطرش، **الجيل المدان**، ص ٣٦٦.

(٤) قرار رقم ٣، تاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٦٦.

(٥) قرار رقبم ٤، تاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٦٦.

(٦) المرسوم التشريعي رقم ١، تاريخ ١/ ٣/ ١٩٦٦.

(٧) محمود صافي، **سورية من فيصل الأول إلى حافظ الأسد**، ص ٢٥.

(٨) راجع بهذا الخصوص: ضافي الجمعاني، **من الحزب إلى السجن**، ص ٣٢٦، وجهاد كرم، **حديث الذكريات**، ص ١٦٠، والدكتور نيقولاس فان دام **الصراع على السلطة في سورية**، ص ١٠٥، وما بعد، وستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية**، ص ٣٧٥، **وتاريخ الأقطار العربية المعاصر**، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي معه الاستشراق، ص ١٦٠، وغيرها.

(٩) مجلة **آخر ساعة**، العدد ١٨٨٣، تاريخ ٢٥/ ١١، ١٩٧٠

(١٠) منصور الأطرش، **الجيل المدان**، ص ٣٩٠.

(١١) جريدة **البعث**، العدد ٢٣٤٨، تاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٧٠.

(١٢) القرار الرقم ٨، تاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٧٠.

(١٣) غسان شربل، **لعبة القصر**، مقابلة مع الرئيس إلياس الهراوي، ص ٤٥.

(١٤) القرار الرقم ٥٢٦؛ تاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٧٠

(١٥) **جريدة الثورة**، العدد ٢٣٧٩، تاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٠.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) جريدة **الثورة**، العدد ٢٣٨٠، تاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٧٠.

(١٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٣، تاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠.

(١٩) المصدر نفسه، العدد ٢٤١٠، تاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٧١.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٤١١، تاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٧١.

(٢١) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٣، تاريخ ٥/ ٢/ ١٩٧٠.

(٢٢) المصدر نفسه، العدد ٢٤٢٤، تاريخ ٥/ ٢/ ١٩٧١.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، العدد ٢٤٢٥، تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٧١.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣٧٧، تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٠.

(٢٦) المصدر نفسه، العدد ٢٣٨٦، تاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٠.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠٤، تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٧١.

(٢٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٦٣، تاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٧٠.

(٢٩) المصدر نفسه، العدد ٢٤٢١، تاريخ ٢/ ٢/ ١٩٧١.

على كرسي الرئاسة

الولاية الأولى (١٣/ ٣/ ١٩٧١ ـ ١٣/ ٣/ ١٩٧٨)

ثلاثة أشهر وتسعة أيام، هي المدة الزمنية بين تكليف القيادة القطرية الموقتة حافظ الأسد برئاسة مجلس الوزراء، وقرارها بترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية.

وكانت القيادة مهّدت لهذه الخطوة بمرسومين أصدرتهما يوم الثلاثاء السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٧١، تضمن المرسوم الأول أسماء أعضاء مجلس الشعب، وحدد عددهم بـ ١٧٣ عضواً، وهذه أول مرة في تاريخ سورية يصار إلى تسمية أعضاء مجلس الشعب من قبل السلطة التي بيدها القرار والحكم، من دون انتخاب.

وتضمن المرسوم الثاني تعديل بعض مواد الدستور الموقت الصادر بتاريخ الأول من أيار/ مايو ١٩٦٩. وأهم المواد التي جرى تعديلها: ٤٧ و٤٨ و٥٢ و. .

تنص المادة الرقم ٤٧ على ما يلي: حددت مدة مجلس الشعب بسنتين تبدأ من تاريخ انعقاد أول اجتماع له.

وتنص المادة الرقم ٤٨ على ما يلي: يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية.

ترشيح رئيس الجمهورية المقترح من القيادة القطرية لحزب البعث، وعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

وإثر ذلك، عقد مجلس الشعب جلسته الأولى مساء الأثنين الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٧١، وانتخب أحمد الخطيب رئيساً له، وأدهم مصطفى نائباً للرئيس وعصام النائب وطه حداد أمينين للسرّ وحسين بطيخة ووفيق الأيوبي مراقبين، فشغر بذلك منصب رئاسة الجمهورية.

وبدا واضحاً أن الغاية الرئيسة من هذين المرسومين، والطريقة التي صدرا بها، هي التعجيل في تسلم حافظ الأسد رئاسة الجمهورية.

وكانت القيادة القطرية الموقتة، اتخذت يوم الاثنين الأول من آذار/ مارس ١٩٧١، قراراً بترشيح الفريق حافظ الأسد بعد شغور منصب رئيس الجمهورية، وأرسلت اقتراحها إلى رئيس مجلس الشعب، وفي اليوم التالي، الثلاثاء الثاني من آذار/ مارس وافق المجلس بالاجماع على الترشيح، وحدد يوم الجمعة الثاني عشر من آذار/ مارس، موعداً للاستفتاء.

وعند منتصف ليل الأربعاء الثالث من آذار/ مارس، توجّه وفد نيابي وحكومي إلى مدينة حمص وكان الأسد في زيارة لها، وأبلغه قرار مجلس الشعب بترشيحه.

جرت عمليات الاستفتاء في موعدها المحدد، واستغرقت ١٥ ساعة، من السابعة صباحاً حتى الثانية والعشرين ليلاً. وكانت نسبة المقترعين، من عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية ٩٥,٧٦ بالمائة. بلغ عدد الأوراق الباطلة ٧١٤ وعدد أصوات الموافقين ١٩٠٩٦٠٩ أصوات، أي بنسبة ٩٩,٢ بالمائة، وعدد أصوات غير الموافقين ١٥٤٨٠ صوتاً، أي بنسبة ٠,٨ بالمائة(١).

وهذه النسبة هي أعلى نسبة من الأصوات حصل عليها رئيس جمهورية في تاريخ سورية(٢).

واحتفل رسمياً بتنصيب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية يوم السبت الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٧١.

بدأ الاحتفال في الساعة الثانية عشرة والربع بإطلاق المدفعية إحدى وعشرين طلقة(٣).

من هذا التاريخ، بدأت ولاية الرئيس حافظ الأسد الأولى، لمدة سبع سنوات تنتهي يوم السبت الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٧٨.

وبعد يومين من تنصيبه رئيساً للجمهورية، الاثنين الخامس عشر من آذار/ مارس، وصل إلى دمشق كل من حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس اللبناني سليمان فرنجية. وكان الرئيس فرنجية أول رؤساء الدول العربية المهنئين، وقد أولت دمشق هذه الزيارة اهتماماً بالغاً، فأقيم له استقبال رسمي وشعبي ضخم(٤).

وكان من الطبيعي مع بداية هذا العهد الجديد، أن تتشكل حكومة جديدة، فكلف الرئيس الأسد، اللواء عبد الرحمن خليفاوي بتشكيل الوزارة الجديدة، يوم الخميس الأول من نيسان/ أبريل ١٩٧١، فشكّلها يوم السبت الثالث من نيسان / أبريل ١٩٧١، من ٢٨ وزيراً هم:

اللواء عبد الرحمن خليفاوي	رئيساً لمجلس الوزراء
محمد طالب هلال	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للصناعة
عبد الحليم خدام	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
الدكتور داود الرداوي	وزير دولة
محمد حيدر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
عبد الكريم عدي	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
عبد الغني قنوت	وزيراً للأشغال العامة والثروة المائية
سامي صوفان	وزير دولة لشؤون التخطيط

الدكتور شاكر الفحام — وزيراً للتعليم العالي

الدكتور مصطفى حداد — وزيراً للنفط والكهرباء والثروة المعدنية

غالب عابدون — وزير دولة

فائز إسماعيل — وزير دولة

الدكتور نور الله نور الله — وزيراً للمالية

فوزي الكيالي — وزيراً للثقافة والسياحة والإرشاد القومي

محمود قمباز — وزيراً للشؤون البلدية والقروية

يوسف فيصل — وزير دولة

مصطفى حلاج — وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية

أديب النحوي — وزيراً للعدل

المهندس عمر السباعي — وزيراً للمواصلات

المهندس منير ونوس — وزيراً لسد الفرات

عدنان بغجاتي — وزيراً للتربية

المهندس أحمد قبلان — وزير دولة لشؤون القرى الأمامية

متعب شنان — وزيراً للدفاع

عبد الستار السيد — وزيراً للأوقاف

الدكتور محمود سعده — وزيراً للصحة

فايز ناصر — وزيراً للأعلام

علي ظاظا — وزيراً للداخلية

مروان صباغ — وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل[٥]

٢١ وزيراً من هؤلاء الوزراء، كانوا في الوزارة التي شكلها حافظ الأسد بتاريخ الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، و٧ وزراء جدد، هم: محمد حيدر وعبد الكريم عدي وعبد الستار السيد والدكتور محمود سعده وفايز ناصر وعلي ظاظا ومروان صباغ.

* * *

كانت الولاية الأولى من عهد الرئيس حافظ الأسد، حافلة بالنشاطات والتحركات والوقائع والأحداث البارزة، التي كان لها تداعياتها الكبيرة على الصعيدين العربي والدولي. وأهم هذه الأحداث: انضمام سورية إلى إعلان القاهرة وولادة اتحاد الجمهوريات العربية ـ حرب تشرين التي أطلق عليها اسم حرب تشرين التحريرية ـ الحرب الأهلية اللبنانية ودخول الجيش السوري إلى لبنان.

اتحاد الجمهوريات العربية

في اليوم التالي لممارسة الرئيس حافظ الأسد مسؤولياته الرئاسية، الأربعاء الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٧١، توجّه إلى القاهرة. حيث بدأت اجتماعات رباعية بينه وبين الرؤساء أنور السادات ومعمر القذافي وجعفر النميري، دامت يومين، ومن القاهرة توجّه الرئيسان السادات والأسد إلى بنغازي لاستكمال المباحثات، وعقدا مع الرئيس القذافي ثلاث جلسات طويلة تناولت ثلاث قضايا رئيسة هي:

١ ـ السير بالاتحاد الرباعي خطوات جديدة نحو المزيد من الانصهار، ولو كان ذلك ضمن نطاق سورية والجمهورية العربية المتحدة وليبيا، على أن تلحق بها السودان في ما بعد.

٢ ـ تقييم نتائج الأحداث التي وقعت في الأردن بين السلطات الأردنية والمنظمات الفلسطينية.

٣ ـ تطورات أزمة الشرق الأوسط على ضوء ما أسفرت عنه التحركات الدبلوماسية الدولية، وذلك على ضوء اقتراح إعادة فتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفة الشرقة للقناة، وانتقال القوات المصرية إليها.

وفي ختام هذه الاجتماعات، تمّ في قصر الضيافة ببنغازي توقيع إعلان اتحاد الجمهوريات العربية، فجر يوم السبت السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٧١[٦]. وجاء فيه ما يلي:

«من موقع الصمود العربي، وفي ظلال صراع حاسم ومصيري تخوضه الأمة العربية اليوم دفاعاً عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها، ضد كل قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية.

وانطلاقاً من الحقيقة الكبرى. وهي أن وحدة الوطن العربي، هي الردّ الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية، وهي السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض. والتقاءاً بين الثورات الثلاث في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية.

وتأكداً وامتداداً لمقررات دول ميثاق طرابلس، ودعماً للتكامل والترابط بين دولها، وتأميناً لمسيرة النضال العربي. فقد اتفق الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة. الرئيس معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية. الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، على إقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث على أن ينضم السودان الشقيق إليهم في أقرب فرصة ممكنة منها ظروفه الخاصة.

ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم على إقامة مجلس اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد، هي:

أولاً ـ أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي، وبالتالي، أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل.

ثانياً ـ أن تكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

ثالثاً ـ أن تكون هذه الدولة هي الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير. وعلى أساس من هذه المنطلقات فقد قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع ما يلي:

أولاً: إن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الامكانات والطاقات.

ثانياً: إنه لا صلح ولا تعارض ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة.

ثالثاً: إنه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها............

....

الرؤساء الثلاثة يؤكدون أن دعم الاتحاد وأهدافه وقيمه ومبادئه، يتطلب من القوة القيادية في الجمهوريات الثلاث تكوين جبهة سياسية في ما بينها ترتبط بميثاق للعمل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاؤل والترابط بين جماهير الشعب في أقطار الاتحاد، وترسيخ أسس الديموقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسي في الجمهوريات الثلاث، وخلق المناخ الملائم لقيام الحركة العربية الواحدة. هذا الاتحاد سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل إقامة المجتمع العربي الاشتراكي[٧].

ونصت الأحكام الأساسية لدولة الاتحاد على ما يلي:

١ ـ إن الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية، أقرّ إقامة دولة اتحادية تسمى اتحاد الجمهوريات العربية.

٢ ـ الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وحماية الوطن العربي والدفاع عن استقلاله، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي، والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة، ودعم حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم.

٣ ـ الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية.

٤ ـ لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد.. شعار واحد.. ونشيد واحد وعاصمة واحدة.

٥ ـ نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديموقراطي اشتراكي.

٦ ـ يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكي الموحد.

٧ ـ يختص اتحاد الجمهوريات العربية بوضع أسس السياسة الخارجية ومسائل السلم والحرب، وتنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية، وحماية الأمن القوي ووضع أسس تنظيم تأمين سلامة الاتحاد، وتخطيط الاقتصاد القومي، ووضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن، ووضع سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف دولة الاتحاد واستراتيجيتها، ووضع سياسة موحدة للبحث العلمي، وقبول أعضاء جدد في الاتحاد[٨].

ورغبة من الرئيس الأسد في السير قدماً لتحقيق هذا الإعلان وأحكامه الأساسية، أصدر يوم الخميس العشرين من أيار/ مايو ١٩٧١، قراراً بتشكيل ثلاث لجان الأولى سياسية برئاسة عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، والثانية اقتصادية برئاسة محمد حيدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، والثالثة لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي برئاسة الدكتور شاكر الفحام وزير التعليم العالي[٩].

وفي يوم السبت الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٧١، أصدرت وزارة الداخلية لائحة تعليمات حددت فيها طريقة وإجراءات الاستفتاء على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ودستور دولة الاتحاد الذي سيجري في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٧١[١٠].

وقبل موعد الاستفتاء بأسبوعين، وعلى وجه التحديد في يوم الأربعاء الثامن عشر من آب/ أغسطس، وصل إلى دمشق الرئيسان أنور السادات ومعمر القذافي، لحضور اجتماع رؤساء دول اتحاد الجمهوريات العربية الذي انتهى يوم الجمعة العشرين من آب/ أغسطس ١٩٧١ بتوقيع الرؤساء الثلاثة دستور اتحاد الجمهوريات العربية، والتوقيع أيضاً على بيان يلخص أعمال اجتماعهم.

وفي اليوم التالي لتوقيع مشروع دستور الاتحاد، السبت الحادي والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٧١، اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وصدقت بالإجماع على مشروع الدستور وأصدرت القرار الرقم ٥٩ الذي نص على المصادقة بالإجماع على مشروع دستور دولة الاتحاد. وجاء في القرار، لقد كان اليوم الذي أصدر فيه الرؤساء إعلان دمشق التاريخي يوماً مجيداً من أيام مسيرة شعبنا على طريق الوحدة العربية، وسيجعل شعبنا من يوم الاستفتاء، يوم الأول من أيلول/ سبتمبر يوم الفرحة والابتهاج وعهداً جديداً للنضال المستمر لتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

وفي الاتجاه نفسه، قرر رئيس مجلس الشعب دعوة المجلس إلى دورة استثنائية تعقد في الساعة السابعة من بعد ظهر الأحد، التاسع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٧١ للنظر في التصديق على الدستور.

واستكمالاً للإجراءات، اجتمع مجلس الوزراء في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الثالث والعشرين من آب/ أغسطس، وقرر بنتيجة الاجتماع الموافقة بالاجماع على المشروع[١١].

وفي يوم الخميس الأول من أيلول/ سبتمبر، أعلن رسمياً قيام اتحاد الجمهوريات العربية في كل من دمشق والقاهرة وبنغازي، بنتيجة الاستفتاء الذي جرى في هذه الجمهوريات الثلاث.

وكانت نسبة الذين وافقوا على الأحكام السياسية للاتحاد ودستوره ٩٦,٤ بالمائة في سورية و٩٩,٩٥٦ بالمائة في مصر و٩٨ بالمائة في ليبيا.

وفي يوم الاثنين الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، عقد الرؤساء الثلاثة حافظ الأسد وأنور السادات ومعمر القذافي، اجتماعاً في القاهرة تمّ فيه انتخاب الرئيس أنور السادات رئيساً لدولة الاتحاد لمدة سنتين قابلة للتجديد وأقسموا يمين المحافظة بإخلاص على الاتحاد، واحترام الدستور والقانون والنضال لخدمة مصالح الشعب وتحقيق أهداف الأمة العربية[١٢].

بقيام اتحاد الجمهوريات العربية تكون الحركة التصحيحية وفت بالوعد الذي أخذته على نفسها، في البيان الذي أذاعته على الشعب عند قيامها، وهو العمل على تحقيق خطوات وحدوية مع الدول العربية التقدمية ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة.

حرب تشرين التحريرية، يوم كيبور (الغفران)

(٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ـ ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ)

بعد نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، رفع الرئيس جمال عبد الناصر شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، وبدأت كل من سورية ومصر الاستعداد لاسترجاع أراضيهما المحتلة بالقوة. ومات عبد الناصر قبل أن يتحقق هذا الحلم.

واستمر الاستعداد للحرب بعد قيام اتحاد الجمهوريات العربية، ومضت الأيام والسنين. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٣، وصل الرئيس حافظ الأسد إلى برج العرب في زيارة سريّة للقاهرة، تقرر فيها أن تكون سنة ١٩٧٣ هي سنة القرار، وتمّ تشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة السورية ـ المصرية.

وفي أواخر آب/ أغسطس ١٩٧٣، سافر الرئيس السادات إلى السعودية لمقابلة الملك فيصل وانتقل منها إلى قطر ومن قطر توجه إلى بلودان لمقابلة حافظ الأسد، وكان يرافقه في هذه الرحلة محمد علي فهمي رئيس الأركان، وحسني مبارك قائد سلاح الطيران[١٣].

وفي بيت متواضع في أطراف بلودان، تحدد موعد المعركة وهو السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، ولم يعلم بهذا القرار غير ثلاثة أشخاص هم الرئيس حافظ الأسد والرئيس أنور السادات والمشير أحمد إسماعيل قائد القوات المسلحة المصرية ـ السورية[١٤].

وقبل موعد الحرب بيومين، يوم الخميس الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، استدعى الرئيس حافظ الأسد السفير السوفياتي بدمشق وأبلغه موعد الهجوم، وكان الرئيس السادات استدعى قبل يوم واحد السفير السوفياتي بالقاهرة وأبلغه الموعد. وعند منتصف ليل الجمعة الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، استدعى

الرئيس الأسد كبار ضباط الجيش السوري لمقابلته، وعندما اجتمعوا به سحب مسدسه ووضعه أمامه على الطاولة وقال: أحب أن أبلّغكم أننا اتخذنا قراراً بالاشتراك مع مصر يقضي بالدخول في حرب شاملة مع إسرائيل، فإذا كان بينكم من يعترض على هذا القرار ويعتقد أنه أقدر على توجيه سياسة البلاد فليتفضل ويأخذ مكاني، وكل ما أرجوه أن تتاح لي الفرصة لأن أعود إلى موقعي في القوات المسلحة السورية.

وسيطر الذهول على الجميع مدة دقيقة، استأنف الرئيس الأسد كلامه بعدها فقال: لقد انتظرت هذه الساعة منذ هزيمة ١٩٦٧، ولعل حرصي على البقاء في السلطة كان من أجل أن أتحمل مسؤولية هذا القرار يوماً ما، وأحمد الله أننا لم نأخذه منفردين بل مع الشقيقة مصر.

وساد الصمت. واغرورقت عيون البعض بالدموع، وأخيراً تكلم أحدهم وقال: كلنا يا سيادة الرئيس نعيش لهذا اليوم. وإذا كنت قد عملت هذه السنوات لانقاذ الشرف العسكري السوري، فثق أن هذا الجيش سيكون عند حسن ظنك وثقة الأمة العربية كلها[١٥].

ومنذ اليوم الأول لهذه الحرب، ظهر دور السوفيات في عرقلة الجبهة السورية ما أدى إلى خسارة كل المكاسب التي حققها الجيش السوري في الأيام الأولى من الهجوم واحتلال أجزاء جديدة من الأراضي السورية.

وقد فضح هذا الدور اللواء فؤاد حلمي السماع، رئيس فرع عمليات القيادة الاتحادية وممن شاركوا في تخطيط هجوم القوات السورية لتحرير الجولان، ومما قاله:

«في يوم ٦ و٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اكتسحت القوات السورية أرض المعركة براً وجواً واستطاعت القوات الجوية السورية أن تسقط في أول

طلعة ١٤ طائرة إسرائيلية، وتقدمت القوات البرية السورية مسافة تزيد على ٥٠ كيلومتراً بعد أن عبرت الخندق المضاد للدبابات.

وفي يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، تمّت تعبئة القوات الإسرائيلية، وفي يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بدأ الجهوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة السورية وتمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة ما حررته القوات السورية في الأيام الأولى، بل واحتلت إسرائيل أيضاً ما يزيد على نصف هضبة الجولان. إنهم وصلوا إلى بلدة سورية اسمها سعسع، وأصبح الموقف سيئاً للغاية يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر. إن القوات السورية حققت انتصاراً عسكرياً لم يكتمل بسبب التدخل السافر للسوفيات في قرارات القيادة العسكرية السورية. على سبيل المثال، أبلغ أحد قادة كتائب الدبابات أنه باق ٥ كلم ويحقق مهامه التي كلِّف بها، ويحتاج إلى تدعيم هذه الكتيبة للدبدبات بعناصر من الصاعقة والمظلات، وأن يدفع النسق الثاني من الفرقة المدرعة في اتجاه كتيبة الدبابات نفسها وتكمل معها الخمسة كيلومترات الباقية على تحقيق الهدف. ومثل هذا القرار كان يحتاج إلى تحرك سريع، ولكن إلى أن تمّ اتخاذ القرار بتسلسل القيادات السورية والسوفياتية، كان قد تمّ ضرب غالبية الدبابات المتقدمة. ومن الأمثلة الأخرى، إنه بعد أن استولى السوريون على مرصد جبل الشيخ، طالبت بتدعيم هذا المرصد بقوات مختلفة حتى لا تستطيع إسرائيل استعادته، ولكن وسط المشاورات لاتخاذ القرار بين السوفيات والسوريين، كان المرصد قد استعاده الإسرائيليون، لأن قرار التأمين قد تأخر كثيرا»[١٦].

وقد تلقت إسرائيل في هذه الحرب ضربات مؤثرة جداً هزت كيانها وهددت وجودها، فسارعت الولايات المتحدة لنجدتها وإنقاذها. وكانت طائرات النقل الأميركية الضخمة تنزل في أرض المعارك الدبابات بكامل طواقمها وتشارك في القتال ما جعل سير المعارك يميل لصالح إسرائيل[١٧].

وبعد ستة عشر يوماً من القتال، أصدر مجلس الأمن يوم الاثنين الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، قراراً بوقف إطلاق النار[١٨] ومع هذا القرار بدأت المعارك الدبلوماسية حول ترتيبات وقف إطلاق النار وفصل القوات، وهنا برز دور وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر، في سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمنفردة التي حاول اتباعها، وسعيه إلى الإيقاع بين مصر وسورية، وهذا ما يتبين من المحضر السرّي لاجتماع كيسنجر بالرئيس الأسد أثناء جولاته المتكررة، في الشرق الأوسط، وننقل هنا أهم فقرات المحضر:

«... فلم يعلق كيسنجر، لكنه انتقل إلى نقطة أخرى، يمهد بها للفجوة التي يريد أن يحدثها بين مصر وسورية. قال: إن ظروف إسرائيل صعبة، وحكومتها تتمتع بأغلبية صوت واحد، وأقصى ما هي مستعدة لبحثه الآن هو القيام بانسحاب جديد من سيناء، أما الجولان فيجب أن تنتظر.

وهنا أجاب حافظ الأسد، وقد رفض أن يبتلع الطعم، إن كل انسحاب من مصر هو ـ مقدماً ـ مطلب لنا في سورية، لكن هذا الكلام يرمي إلى تمزيق الصف العربي وليس إلى إقرار السلام. ثم أضاف الرئيس الأسد، لن ينجح الرهان على قيام خلاف بين مصر وسورية، مهما بذل من جهد في سبيل قيامه.

ولكن لكي يستأنف للمرة الثانية لعبة الإيقاع بين مصر وسورية، قال وهو يستعد للانصراف، أنه يرجو الرئيس الأسد أن يسمح له بالعودة إلى دمشق بعد أيام. وسأله الرئيس الأسد هل سيكون لديه جديد؟ فأجاب بالنفي، إذاً، لماذا يريد أن يعود؟

قال الوزير الأميركي بخبث: لأنني سأزور القاهرة مرة ثانية، ويجب في الجولة نفسها أن أزور دمشق أيضاً مرتين حتى لا أتسبب في حساسية بين مصر وسورية.

أجاب الأسد: يا أخي ليس بيننا وبين مصر أية حساسية. إذهب إلى مصر عشرين

مرة، وأنا أصرح لك سلفاً بأن ما يقوله المصريون يمثل وجهة نظرنا. إذهب إلى أي بلد عربي تشاء ولكنك لن تسمع منه إلا ما سمعت منا»[١٩].

وكان كيسنجر أثناء المفاوضات التي أجراها مع المسؤولين السوريين والإسرائيليين، زار إسرائيل ١٧ مرة، ودمشق ١٢ مرة، وبعد جهود مضنية ومرهقة كاد خلالها أن يتوقف عن متابعة مهمته أكثر من مرة بسبب تعنت إسرائيل، تمّ في قصر الأمم في جنيف توقيع اتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية في الجولان.

وقد وصف لنا الصحافي ماتي غولان هذه اللحظة بقوله:

«يوم الجمعة ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، قبل الظهر، التقى العرب واليهود مرة أخرى في قصر الأمم بجنيف. وفدان عسكريان دخلا القاعة الكبرى، وكان حاضراً وفد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إضافة إلى الجنرال سيلاسفيو قائد قوات الأمم المتحدة في الشرق الأدنى. ولم يتبادل الوفدان العربي (المصري ـ السوري) والإسرائيلي لا ابتسامة ولا مصافحة، وبناء على رغبة سورية لم يشهد الحفل أي صحافي أو مصور. وبعد ثلاثين دقيقة غادر الوفدان القاعة بعد توقيع الاتفاق الذي استغرقت محادثاته شهوراً طويلة مرهقة، والذي تعرض أكثر من مائة مرة إلى خطر الانهيار التام.

وحوالى الساعة الثالثة عشرة، من ذلك اليوم، وللمرة الأولى منذ نشوب الحرب في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، توقف إطلاق النار على هضبة الجولان»[٢٠].

بعد توقيع الاتفاق بأسبوعين، السبت الخامس عشر من حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وصل الرئيس الأميركي نيكسون إلى العاصمة السورية، وفي اليوم التالي، الأحد السادس عشر من حزيران/ يونيو، أعلن في دمشق عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين سورية والولايات المتحدة.

ومما يذكر، أن توقيع الاتفاق تمّ بعد يوم واحد من انعقاد المؤتمر القطري الخامس الاستثنائي لحزب البعث[٢١] وأقر المؤتمر خلال اجتماعاته، الموافقة على فصل القوات على الجبهة السورية، ووجّه تحية للجيش والقوات المسلحة والقائد العام على ما بذل من تضحيات، وما تحلى من بطولات، وما أسفرت عنه تلك الحرب من نتائج.

وبموجب هذا الاتفاق، انسحبت القوات الإسرائيلية من مدينة القنيطرة المحتلة بعد أن دمّرتها.

وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر الأربعاء السادس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٧٤، رفع الرئيس حافظ الأسد العلم السوري في الساحة الرئيسة للمدينة بحضور عدد كبير من الوزراء والضباط وكبار أعضاء حزب البعث ورجال الدين والأعيان والجموع المحتشدة.

وقد كشفت الأيام أن هذه الحرب كانت مؤامرة خيانة حاكها رؤساء كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، بتدبير من كيسنجر.

كشف هذه المؤامرة سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة فلاديمير فينو غرادوف، في مذكرة له بعنوان: «ألاعيب الشرق الأوسط» مؤرخة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، وجهها إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي[٢٢].

وكانت هذه المؤامرة تهدف، بخطوطها العريضة، إلى ما يلي:

١ ـ إخراج الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط.

٢ ـ استعادة الولايات المتحدة لدورها ومكانتها في الشرق الأوسط.

٣ ـ تدمير الجيش السوري.

وتمّ الاتفاق بموجب هذه الخطة، على السماح للسادات بالسيطرة على قناة

السويس مع احتفاظ الإسرائيليين بالممرين الجبليين ميتلا وغيدي لكونهما يشكلان خطاً دفاعياً أفضل للإسرائيليين.

ولتنفيذ هذه الخطة، أمر السادات قواته بالتوقف عن هذه الممرين، وعدم متابعة الهجوم. كما أمر بترك ثغرة بعرض ٤٠ كيلومتراً من دون حراسة، بين الجيشين الثاني والثالث المصريين، ما سمح للجنرال الإسرائيلي شارون بعبور قناة السويس بدباباته باتجاه الغرب، وتطويق الجيش الثالث المصري مهدداً إياه بالإبادة.

وكان من السهل على القوات المصرية القضاء على الثغرة بسهولة، منذ الأيام الأولى لها، لكن السادات رفض ذلك قائلاً: إنه ليس لها أهمية عسكرية وإنها مجرد مناورة سياسية.

ولما طلب الجيش السوري من السادات متابعة الهجوم لتخفيف ضغط الجيش الإسرائيلي عليه، رفض.. وهكذا حكم على الجيش السوري بالدمار، وجعل العاصمة السورية دمشق عرضة للقصف، وحرم الجيش السوري من القيام بهجوم مضاد على نحو فعّال.

ولئن كانت خطة هذه المؤامرة نجحت في بعض بنودها، وهي استعادة الولايات المتحدة لدورها ومكانتها في الشرق الأوسط، واسترجاع سلطة السادات على الجيش ورفع أسهمه في العالم العربي، إلا أنها فشلت في تدمير الجيش السوري[٢٣]. وقد اعترف السادات في حديثه للتلفزيون المصري ليلة الثامن والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، بأنه كان باستطاعة الجيش العربي المصري أن يقضي على ثغرة الدفرسوار بسهولة ويأسر ١٠,٠٠٠ جندي إسرائيلي، و٤٠٠ دبابة معادية، ولكنه لم يفعل لأنه أعطى وعداً لكيسنجر أن لا يفعل ذلك.. وأنه قبل خطوات كيسنجر ونقاطه الست إنقاذاً للجيش الثالث المصري[٢٤].

الحرب اللبنانية

من الأحداث البارزة التي حصلت في عهد الولاية الأولى للرئيس حافظ الأسد، حرب لبنان عام ١٩٧٥؛ ففي عصر يوم الأحد ١٣ من نيسان/ أبريل ١٩٧٥، أطلقت عناصر من حزب الكتائب في منطقة عين الرمانة ببيروت، النار على سيارة أتوبيس تقل ٢٥ فلسطينياً كانوا متوجهين إلى تل الزعتر بعد حضورهم احتفالاً أقيم في ذكرى شهداء عملية الخالصة، فقتل نتيجة ذلك ٢٣ فلسطينياً و٣ كتائبيين.

ولم تعرف الأسباب الحقيقية لهذه الحادثة، إلا بعد أن كشف عنها زعيم الكتائب بيار الجميِّل، بعد ثماني سنوات من وقوعها، حين صرّح أن الحادث لم يكن سوى نقطة الماء التي طفحت بها الكأس بعد حياة الذل ومسّ الكرامات، وكانت الانتفاضة التي أجبر عليها اللبناني مكرهاً[٢٥].

وكانت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت لبنان كله، وقسمت اللبنانيين إلى فريقين متعاديين متقاتلين. الفريق الأول الحركة الوطنية. والفريق الثاني القوى الإنعزالية المتمثلة بحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار، ومن يدور في فلكهما.

وتدخلت دول عربية وغربية في هذا الصراع، تحركها نوازع ودوافع مختلفة وقد اهتمت سورية، منذ بداية الأحداث، بما كان يجري في جوارها، وسارعت إلى إرسال وفود رسمية رفيعة المستوى، إلى بيروت، اتصلت بأطراف النزاع، وبذلت جهوداً كبيرة لدى جميع الفرقاء لوقف إطلاق النار والجلوس إلى مائدة الحوار. كما استقبلت في أوقات مختلفة، العديد من المسؤولين اللبنانيين، ورجال السياسة، وزعماء الأحزاب، من كل التيارات والاتجاهات السياسية، بينهم وفود من الجبهة اللبنانية، وجرى البحث معهم في المشكلة اللبنانية ووقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية، ثم لم ترَ سورية بداً من التدخل العسكري لإنقاذ المقاومة الفلسطينية وفرض وقف القتال، وكان الثمن الذي دفعته باهظاً جداً، لأن الذين

تدخلت لإنقاذهم انقلبوا عليها وناصبوها العداء لرفضها طروحاتهم استمرار القتال والحسم العسكري. وخاضت القوات السورية معارك طاحنة مع القوات الفلسطينية والوطنية المشتركة، وكذلك مع قوات الجبهة اللبنانية، وتمكنت في النهاية من بسط سيطرتها وفرض وقف القتال بالقوة، وتجريد الميليشات من أسلحتها، وإعادة الأمن والهدوء إلى ربوع لبنان.

وقد تحدث الرئيس الأسد، في أكثر من خطاب له، عن أحداث لبنان، مبيناً وجهة نظر سورية في هذه الحرب، وموقفها منها، وأسباب تدخلها العسكري. وكان حديثه صريحاً جداً، باح فيه المستور، وفضح مواقف ودور بعض الفصائل الفلسطينية والأحزاب الوطنية وكمال جنبلاط.

وبحسب ما أوضحه الرئيس الأسد، أن سورية فسرت أحداث لبنان على أنها نتيجة مخطط استعماري يهدف أولاً إلى تغطية اتفاقية سيناء. وثانياً توريط المقاومة وضربها وتصفية المخيمات وإرباك سورية. وثالثاً تقسيم لبنان[٢٦].

وأن موقف سورية الصريح والثابت، هو مع وقف القتال وضد من يصرّ على استمراره[٢٧]. ولكي يتم إحباط هذه المؤامرة، يجب أن يتوقف القتال. وقال: إن سورية قدمت للمقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية كميات كبيرة من السلاح والذخائر تفوق ما لدى حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، والجيش اللبناني، ومع ذلك انهارت جبهتهم ولم يكونوا قادرين على الوقوف على أرجلهم، وأخذوا يرسلون الصرخات ونداءات الاستغاثة، وقالوا: إن بعض الأحياء سقطت ومسلحي الكتائب يجتاحون المنازل ويتساقط أمامهم كل شيء، وناشدوا الرئيس الأسد الاتصال بالرئيس فرنجية لكي يوقف القتال؛ فاتصل الرئيس الأسد بنظيره الرئيس فرنجية وتمّ الاتفاق بين الرئيسين، على وقف النار في ساعة معينة، لكن الأخبار تواردت أن القتال يتصاعد والأمور تسوء. ووجدت سورية نفسها أمام خيارين. إما أن تقف متفرجة فتسقط المقاومة في لبنان ويتم تصفيتها،

وإما أن تتدخل فتنقذ المقاومة وتغامر باحتمال نشوب حرب مع إسرائيل. وقررت التدخل ولم تعبأ بالإنذار الذي وجهته إليها إسرائيل بواسطة الولايات المتحدة.

وقال الرئيس الأسد: إنه استدعى قادة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسهم ياسر عرفات، إلى دمشق وطلب منهم أن يكتبوا ماذا يريدون من لبنان، فكتبوا، ولم يكن كل ما كتبوه، وطالبوا به، ضرورياً للحفاظ على المقاومة وممارسة دورها في النضال ضد العدو المحتل، ومع ذلك وافقت الحكومة اللبنانية على كل ما كتب. وبالرغم من ذلك كان يتم خرق وقف النار.

وقال أيضاً: إن ياسر عرفات طلب منه استقبال كمال جنبلاط، واستقبله بعد تردد لاختلاف توجهات وطروحات كل منهما. فالرئيس الأسد ضد الاستمرار في القتال، وضد الحسم العسكري. وكمال جنبلاط مع استمرار القتال والحسم العسكري.

وتحدث كمال جنبلاط، خلال الاجتماع بينه وبين الرئيس الأسد عن العلمنة، وقال إنه يريد دولة علمانية: وقال للرئيس الأسد: خلونا نؤدبهم. لا بد من الحسم العسكري، منذ مائة وأربعين سنة يحكمونا.. بدنا نتخلص منهم، فرفض الرئيس الأسد ذلك وقال لجنبلاط لا تعتمدوا على مساعدتنا. فنحن لا نستطيع أن نسير معكم في طريق نحن وإياكم متفقون سابقاً إنه طريق المؤامرة.

وفي اليوم التالي، استدعى الرئيس الأسد، ياسر عرفات وبعض إخوانه، وأعاد عليهم ما قاله لجنبلاط، وطلب من عرفات أن يقدر خطورة هذه الظروف وخطورة الاستمرار في عمليات القتال، وبشكل خاص اشتراك المقاتلين الفلسطينيين فيه، فوعده عرفات أن ينسحب من القتال، لكنه لم يفِ بوعده.

واستمرت الاتصالات بين سورية والمقاومة، وتمّ في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٧٦، الاتفاق على ما يلي:

١ ـ وقف القتال واتخاذ موقف موحّد ضد أي جبهة تقوم باستئناف العمليات القتالية.

٢ ـ إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، لتحقيق وقف القتال وتنفيذه والإشراف عليه.

٣ ـ مقاومة التقسيم بكافة أشكاله، وأي عمل أو إجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان أرضاً وشعباً.

٤ ـ رفض الحلول والخطط الأميركية في لبنان.

٥ ـ التمسك باستمرارية المبادرة السورية

٦ ـ رفض التدويل، أو إدخال أية قوات دولية إلى لبنان[٢٨].

٧ ـ رفض تعريب الأزمة في لبنان.

بعد هذا الاتفاق، وفي السادس من حزيران/ يونيو ١٩٧٦، قامت منظمة فتح وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبعض الأحزاب الوطنية، بهجوم مخطط ضد مكاتب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان، وضد مكاتب الصاعقة وحزب البعث، ومواقع ومكاتب جيش التحرير الفلسطيني، وضد مكاتب الفصائل الأخرى في الجبهة القومية، دون أية مقدمات.

ولما تقدمت القوات السورية باتجاه بيروت لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، طلبوا من سورية وقف تقدمها ووعدوا بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. لكن الذي حدث كان العكس. احتلوا المكاتب واعتقلوا من اعتقلوا، وقتلوا من قتلوا. وهاجموا الجنود السوريين المتواجدين في مطار بيروت وأساءوا إليهم، كما أطلقوا النار على سرية سورية دخلت صيدا وقتلوا جنودها ودمروا آلياتها[٢٩]. ما اضطر سورية إلى حسم الأمر مع هذه الفئات عسكرياً.

وأخذت قيادات بعض الفصائل الفلسطينية، ومصادر إعلامها تنشر وتردد أخباراً كاذبة، ومعلومات ملفقة بقصد الإساءة إلى سورية وتشويه موقفها القومي في لبنان. من هذه الحملات ما ورد في الرسالتين اللتين وجههما ياسر عرفات إلى الرئيس المصري أنور السادات، يومي الثامن والتاسع من تموز/ يوليو ١٩٧٦، وأيضاحاً للحقيقة أعلن مصدر سوري مسؤول ما يلي:

١ ـ إن موقفنا الثابت والمستمر هو مع وقف الاقتتال واعتماد الحوار السياسي طريقاً للحل في لبنان، لا الحسم العسكري من أية جهة جاء. هذا الحسم لما ينطوي عليه من أخطار تقسيم لبنان، وإفساح المجال أمام التدخل الخارجي، ولأنه ليس في مقدور أية فئة في لبنان أن تحقق الحسم العسكري.

٢ ـ ليس لسورية في لبنان أية مآرب أو غايات.

٣ ـ إن القوات العربية السورية لا تتدخل في القتال الجاري على أرض لبنان، ولا تساند فئة ضد أخرى بأي شكل من الأشكال، لأن غايتها الأولى هي إيقاف هذا القتال الذي ما كان ليستمر لولا موقف بعض الفصائل والفئات المنحرفة عن الجهود السورية بحجة أن لسورية أغراضاً ضد المقاومة الفلسطينية، أو ضد بعض الفئات في لبنان.

ومن المستغرب جداً أن يطلق هؤلاء هذه الأكاذيب في الوقت نفسه الذي يرسلون فيه الرسل إلى سورية طالبين تدخلها المباشر لتخفيف الضغط عنهم على المواقع التي يصابون فيها بالهزائم، وهم يتحدثون إلى السلطات السورية بلسان ويتحدثون إلى إعلامهم بلسان آخر، مع أن أخلاق الثورة كان يجب أن تمنعهم من هذه الازدواجية في الكلام[٣٠].

وثمة حدث لا يقل أهمية عن ولادة اتحاد الجمهوريات العربية، وحرب تشرين، والحرب اللبنانية، هو اللقاء التاريخي بين الرئيسين حافظ الأسد والرئيس الأميركي

جيمي كارتر، في فندق إنتركونتيننتال بجنيف يوم الاثنين التاسع من أيار/ مايو ١٩٧٧.

وسبق هذا اللقاء اتصالات عربية مكثّفة تمثّلت في جولتي حسني مبارك وعبد الحليم خدام على الدول العربية، وبعض الدول الغربية، وذلك في أعقاب زيارتي الرئيس السادات لواشنطن (٥/ ٤/ ١٩٧٧)، والرئيس الأسد لموسكو (١٨/ ٤/ ١٩٧٧).

وكان الرئيس الأسد قبل توجهه إلى جنيف، اجتمع بياسر عرفات وتشاور معه حول كل المواضيع وحضر إلى جنيف وبيده عدة أوراق في لعبة الشرق الأسوط، ورقة لبنان، وورقة الأردن، وورقة الفلسطينيين، وفي يوم اللقاء بين الرئيسين الأسد وكارتر، وصل إلى جنيف وزير البلاط الأردني عبد الحميد شرف واجتمع بالرئيس الأسد لمدة ساعة كاملة وسّلمه رسالة من الملك حسين تتضمن نتائج محاثاته مع الرئيس كارتر في واشنطن يوم الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٧٧.

وقبل اللقاء، تحدث الرئيس الأسد للصحف قائلاً: «تعرفون أنه نتيجة الاتصالات التي جرت بين الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأميركية، تمّ الاتفاق على هذا اللقاء بين الرئيس جيمي كارتر وبيني في جنيف اليوم. وهذا هو لقاؤنا الشخصي الأول وبعد دقائق سنبدأ محادثاتنا في هذا الفندق وسوف نبحث بطبيعة الحال الموضوع الرئيسي الذي يشغل الجميع وهو البحث عن إمكانيات التحرك نحو السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط. كما إننا سنبحث العلاقات الثنائية بين دولتينا. ونحن في سورية نرغب أن تتعزز علاقاتنا مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والاحترام والعمل لما فيه خير شعبينا ويما يخدم قضية العدل والسلام في منطقتنا وفي العالم.

وفي ما يتعلق بقضية السلام العادل في الشرق الأوسط، فإن رأينا الذي أعلناه دائماً

هو أن في منطقتنا وضعاً خطيراً يهدد الأمن والسلام الدوليين وهو وضع ناشئ عن استمرار احتلال الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل بالقوة عام ١٩٦٧، استمرار إنكارها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ولا خلاف على أن بقاء الاحتلال واستمرار تشريد شعب بكامله إنما يعنيان استمرار وضع خطير يهدد بتجدد الحروب والمآسي التي عانت منها منطقتنا منذ نحن ثلاثين عاماً.

ونحن في سورية أعلنا أكثر من مرة عن تصميمنا على متابعة السعي بكل إخلاص لتنعم بالسلام العادل الذي هي بحاجة إليه. وهذا السلام لا يحقق مصلحة المنطقة التي ننتمي إليها فقط، بل يحقق أيضاً، مصلحة عامة لشعوب العالم كله.

إننا نرحب بأي جهد مخلص يساعد على إحلال السلام العادل في منطقتنا، ونعتقد بأن الجهد الذي تستطيع أن تبذله الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال هام ورئيسي».

وقد تلخص الموقف السوري بالنقاط التالية:

أولاً ـ لا حل سلمي من دون سورية.

ثانياً ـ لا حل جزئي لأزمة الشرق الأوسط.

ثالثاً ـ لا يمكن البحث عن حل لهذه القضية بمعزل عن الاتحاد السوفياتي، ولكن اشتراك السوفيات في أي حل يعود أمر تقريره، والبتّ به لموسكو.

رابعاً ـ لا تنازل عن أي شبر من الأراضي السورية المحتلة في الجولان.

خامساً ـ القبول بمبدأ المناطق المنزوعة السلاح شرط أن يشمل تطبيق هذا المبدأ الجانبين السوري والإسرائيلي معاً.

سادساً ـ لا يمكن استئناف اجتماعات جنيف للسلام من دون تمثيل الفلسطينيين

وإشراكهم عملياً في مفاوضات الحل السلمي، لأن القضية تعنيهم أولاً وأخيراً.

سابعاً ـ الموافقة على مبدأ إيجاد ضمان دولي للأمن في الشرق الأدنى لإسقاط النظرية الإسرائيلية القائلة بضرورة إبقاء بعض أجزاء الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، تحت سيطرتها لضمان الحدود الآمنة.

ثامناً ـ الموافقة على حضور مؤتمر جنيف للسلام في حال ضمان نجاحه، ووصوله إلى نتائج إيجابية تحل المشكلة.

تاسعاً ـ التوقف عن مدّ إسرائيل بالسلاح الأميركي المتطور، لحملها على القبول بالسلام العربي المعروض عليها[٣١].

وقال الرئيس كارتر أنه مصمم على العمل من أجل عقد مؤتمر جنيف للسلام، ووعد بأنه سيرسل وزير خارجيته سايروس فانس، بعد الانتخابات الإسرائيلية (١٧ أيار/ مايو ١٩٧٧)، حيث تكون إدارته قد أنهت مشاوراتها مع زعماء المنطقة، عندئذٍ يصبح بإمكانها تقديم اقتراحات من أجل حل عادل ومنصف.

وقام الرئيس الأسد خلال اللقاء بينه وبين الرئيس كارتر، الذي استمر حوالى ست ساعات، بتسليمه مذكرة خطية تضمنت شرحاً وافياً للموقف السوري، وللوضع في الشرق الأوسط، ومخاطر استمرار التعنت الإسرائيلي، ولمحة تاريخية عن هذا التعنت والتوسع الذي أصبح يهدد السلام والأمن، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أجمع[٣٢].

* * *

والذي يستلفت النظر في هذه المرحلة من حكم الرئيس الأسد، حركة الزوار والوفود الكثيفة التي شهدتها سورية، وكثرة الاحتفالات والمؤتمرات والاجتماعات. فقد حضر إلى سورية زوار من كل الدول العربية، لبنان والأردن وفلسطين ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين

والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وقطر واليمن.

ومنهم من زار سورية أكثر من مرة، فرادى أو ضمن وفود. وقابل الرئيس الأسد الكثيرين منهم وتباحث حول المسألة اللبنانية والأوضاع في الشرق الأوسط وقضية السلام العربية ـ الإسرائيلية.

وكان من الزوار زعماء وساسة لبنانيون: سليمان فرنجية وإلياس سركيس وصائب سلام وتقي الدين الصلح ورشيد كرامي وشفيق الوزان والإمام السيد موسى الصدر وكمال شاتيلا وكميل شمعون ورشيد الصلح وكامل الأسعد وسليم الحص وبيار الجميل وأمين الجميل ولوسيان دحداح وكريم بقرادوني وداني شمعون وجوزيف مغبغب وإدمون رزق وفؤاد نفاع، وريمون إده وجورج سعادة ومارون حلو وطوني فرنجية والشيخ حسن خالد والدكتور نزيه البزري وفؤاد بطرس وفيليب تقلا وكمال جنبلاط ووليد جنبلاط ومالك سلام ونسيب البربير وشيخ عقل الدروز محمد أبو شقرا والشيخ بطرس الخوري وشوكت شقير ومحسن دلول وعباس خلف وتوفيق سلطان ورياض رعد وداود صادق وسعيد فريحة وميشال ساسين والعقيد أحمد الحاج وكارلوس خوري وعصام المحايري ووديع الحلو ويوسف الأشقر وميشال نبعة وحسن دندش ومحمود غزالة.. وإلخ.

ومن زعماء المنظمات الفلسطينية: ياسر عرفات ونايف حواتمة وفاروق قدومي وخالد الفاهوم وزهير محسن وعبد المحسن أبو ميزر وطلال ناجي وخالد الوزير وأحمد جبريل وأحمد صدقي الدجاني وحامد أبو ستة وحسن عجاج وعبد الوهاب نوايسة وفرحان أبو الهيجا ومحمد زهدي النشاشيبي وحبيب قهوجي ومحمد عبد العال والمقدم صلاح معاني وصلاح خلف ونمر صالح ومحمود عباس وأحمد الشقيري وعمر الشهابي وسامي الفطايري.

ومن الشخصيات الأردنية: زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية والعميد عبود سالم قائد سلاح الجو الأردني والشريف عبد الحميد شرف رئيس

الديوان الملكي الأردني وعبد المنعم الرفاعي عضو مجلس الأعيان والملكة علياء والشريفة وجدان ناصر وبهجت التلهوني رئيس مجلس الأعيان الأردني والأمير حسن والشريف زيد بن شاكر القائد العام للقوات المسلحة الأردنية وعبد السلام المجالي نائب رئيس مجلس الوزراء الأردني وزير التربية ومضر بدران رئيس الوزراء الأردني والشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب الأردني وصلاح أبو زيد وزير الإعلام الأردني.

ومن السعودية: أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي والأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وكمال أدهم مستشار الملك خالد والأمير عبد الله بن عبد العزيز والأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي وعمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي والأمير تركي الفيصل مبعوث الملك خالد والشيخ عبد العزيز الثنيان وكيل وزارة الخارجية السعودي ومحمد إبراهيم مسعود وزير الدولة السعودي وعبد الوهاب أحمد عبد الواسع وزير الأوقاف والحج السعودي والأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية والملك فيصل.

ومن مصر: محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية وحسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس أنور السادات وحسني مبارك نائب الرئيس أنور السادات وكامل الزهيري رئيس اتحاد الصحافيين العرب وعلي السيد نائب رئيس مجلس الشعب.

ومن ليبيا: عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي والدكتور علي التريكي أمين الشؤون الخارجية الليبي وأبو زيد عمر دورده وكيل وزارة الخارجية الليبية.

ومن الجزائر: طالب الإبراهيمي مستشار الرئيس هواري بومدين وعبد الكريم المحمود وزير التربية الجزائري وبولفعة الساسي الوزير المفوض في السفارة الجزائرية بالقاهرة.

ومن السودان: دفع الله يوسف وزير التربية في السودان.

ومن المغرب: محمد بوستة وزير خارجية المملكة المغربية وأحمد بن سودة مدير الديوان الملكي المغربي وعبد اللطيف المدغري السفير المنتدب للديوان الملكي.

ومن اليمن: عبد الله الأصنج وزير خارجية الجمهورية اليمنية وعبد الله حمران الممثل الشخصي للرئيس اليمني إبراهيم الحمدي وعبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن عضو مجلس القيادة اليمني.

ومن الإمارات العربية المتحدة: الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان قائد المنطقة العسكرية الغربية ومحمد عبد الرحمن البكر وزير العدل والأوقاف في دولة الإمارات وأحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات وسلطان القاسمي حاكم الشارقة.

ومن الكويت: الأمير ناصر بن أحمد نجل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت وعبد العزيز المساعيد عميد دار الرأي العام الكويتية وسعد عبد الله الصباح وزير الداخلية والدفاع وصباح الأحمد الصباح.

ومن قطر: الشيخ سحيم بن أحمد آل ثاني وزير خارجية قطر.

ومن البحرين: محمد بن المبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين.

ومن تونس: الماجدة بورقيبة زوجة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والحبيب الشطي وزير الخارجية التونسي.

وغيرهم..

ومن الوفود: وفد كتائبي برئاسة أمين الجميل (٢٦/ ٨/ ١٩٧٣) وآخر برئاسة تقي الدين الصلح (٢٦/ ٨/ ١٩٧٣) ووفد لبناني مؤلف من كامل الأسعد ورشيد كرامي

وصائب سلام (٢٠/ ٣/ ١٩٧٦)؛ ووفد المكتب السياسي للجبهة الشعبية القيادة العامة برئاسة أحمد جبريل (٦/ ٤/ ١٩٧٦)؛ ووفد مجلس الأعيان الأردني برئاسة بهجت التلهوني (٧/ ٦/ ١٩٧٧)؛ ووفد الجبهة اللبنانية المؤلف من لوسيان دحداح وبشير الجميل وكريم بقرادوني وداني شمعون وجوزيف مغبغب (١٣/ ٧/ ١٩٧٦)؛ ووفد لبناني مؤلف من تقي الدين الصلح وشفيق الوزان ومالك سلام ونسيب البربير (١٠/ ٩/ ١٩٧٦)؛ ووفد الجبهة اللبنانية المؤلف من إدمون رزق وجورج سعادة وأمين الجميل وكريم بقرادوني وداني شمعون ومارون حلو (٢٣/ ١٠/ ١٩٧٦)؛ ووفد كلية الزراعة في تونس (٢٦/ ١/ ١٩٧٧)؛ ووفد لبناني برئاسة إلياس سركيس ومؤلف من فؤاد بطرس والعقيد أحمد الحاج وكارلوس خوري (٢/ ٢/ ١٩٧٧)؛ ووفد رؤساء الصحف الأردنية برئاسة راكان المجالي (٨/ ٢/ ١٩٧٧)؛ ووفد الجبهة القومية والوطنية والهيئات الإسلامية في لبنان المؤلف من كمال شاتيلا وعاصم قانصوه ورائف صوفان والدكتور محمد علي مكي والدكتور رياض الصمد، والمحامي عصام البعدراني وطارق ناصر الدين والحاج عبد الرحمن الحوت وسعد الدين صمدي والمحامي حسن مطر وهدى رمضان والمهندس سمير طرابلسي (٨/ ٢/ ١٩٧٧)؛ ووفد المهندسين الزراعيين العرب المؤلف من المهندس أحمد طلعت عزيز الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب والمهندس سعد هجرس نقيب المهندسين الزراعيين المصريين والدكتور أحمد الأمين نقيب المهندسين الزراعيين السودانيين ومصطفى الأمين رئيس وفد تونس (٢٤/ ٣/ ١٩٧٧)؛ ووفد برلماني مصري برئاسة علي السيد نائب رئيس مجلس الشعب (٢٢/ ٥/ ١٩٧٧)؛ ووفد صحافي مصري برئاسة كامل الزهيري (١٥/ ٦/ ١٩٧٧)؛ ووفد من الاتحاد النسائي المغربي (١٨/ ٦/ ١٩٧٧)؛ ووفد يمني برئاسة عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن عضو مجلس القيادة اليمني (٢٠/ ٦/ ١٩٧٧)؛ ووفد الحزب السوري القومي الاجتماعي المؤلف من عصام المحايري ووديع الحلو ويوسف الأشقر وميشال نبعة وحسن دندش ومحمود غزالة (٢٧/ ١٠/ ١٩٧٧).

ومن الملوك والرؤساء العرب الذين زاروا سورية: الملك حسين، الملك فيصل، أمير الكويت، أنور السادات، معمر القذافي، محمد سياد بري، زايد بن سلطان، إبراهيم الحمدي، هواري بومدين، جعفر النميري، الملك خالد، ياسر عرفات، سليمان فرنجية، إلياس سركيس، أمين الجميل، سلطان القاسمي.

ومنهم من زارها أكثر من مرة.

وكان أكثر من زارها ياسر عرفات: زارها ٤ مرات عام ١٩٧٦، و١٤ مرة عام ١٩٧٧. ثم الملك حسين وزارها مرة عام ١٩٧٤، و٥ مرات عام ١٩٧٥ و٥ مرات عام ١٩٧٦ و٣ مرات عام ١٩٧٧.

ثم أنور السادات وزارها مرة عام ١٩٧١، وثانية عام ١٩٧٣، ومرتين عام ١٩٧٤.
كما زارت سورية شخصيات سياسية ووفود من الدول الأوروبية وأفريقيا وأميركا، من فرنسا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا وقبرص واليونان والنمسا والنروج والدنمارك والاتحاد السوفياتي والصين وكوريا وبولونيا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال وسويسرا وهنغاريا والبرازيل وكندا وأوغندا وكينيا وتنزانيا والهند وإندونيسيا وغيرها.

من الشخصيات الأجنبية التي زارت سورية: جان دوليبكوفسكي رئيس مكتب العلاقات الدولية في قيادة التجمع من أجل الجمهورية، شومونت عضو اللجنة المركزية في قيادة التجمع وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي وعضو البرلمان الأوروبي، بول ماري دولافورج عضو اللجنة المركزية في قيادة التجمع من أجل الجمهورية، ألدو مورو وزير الخارجية الإيطالي، أندريه كريلنكو عضو المكتب السياسي أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، ميشال جوبير وزير خارجية فرنسا، نيكولاي تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا، أندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي، الرئيس الأميركي نيكسون، إدغار فور رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، مكاريوس الرئيس

القبرصي، كوف دومورفيل المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، مارغريت ثاتشر زعيمة حزب المحافظين البريطاني، آدم بتلر عضو البرلمان البريطاني والسكرتير الخاص للشؤون البرلمانية، نيكولاي ليبو بتيستيش وزير الدفاع اليوغوسلافي، بيار جانوس السكرتير العام لاتحاد النقابات العالمي، غيرالد غوتينغ رئيس مجلس الشعب، نائب رئيس مجلس الدولة رئيس الحزب الديموقراطي المسيحي الألماني، كوسيغين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي روبيرتو غويير مساعد الأمين العام للأمم المتحدة فالدهايم، برونو كرايسكي مستشار النمسا، حسن ناصر مويه وزير الدولة في مكتب النائب الأول للرئيس التنزاني والمسؤول عن التنظيم الحربي في الحزب الأفروشيرازي، عيدي أمين رئيس جمهورية أوغندا، اس شاندورا فاردي معاون وزير التجارة الهندي، شيليو بورجيا رئيس مجلس النواب الاتحادي في البرازيل، أحمد مختار مبو المدير العام لمنظمة اليونيسكو، هانز ديترش فيشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، سايروس فانس وزير الخارجية الأميركي، لوي دي غرينغو وزير خارجية فرنسا، ديمتري لا بتسيوس وزير خارجية اليونان، ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا، الدكتور موين اياكي وزير خارجية كينيا، الدكتور شتراوس رئيس الحزب الاجتماعي المسيحي الألماني، ريمون بار رئيس وزراء فرنسا، فيلي بالدبار وزير خارجية النمسا، أرنالدو مورلاتي وزير خارجية إيطاليا، الدكتور وفولفانغ فاينين المدير العام لوكالة أنباء ألمانيا الاتحادية، غونتز كلايير نائب رئيس وزراء ألمانيا الديموقراطية روكفلر نائب رئيس الولايات المتحدة السابق، إدمون جيسكار ديستان والد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، أندرسون وزير خارجية الدنمارك، ألكسندر جاي رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هانز كوشيك نائب رئيس الحزب الديموقراطي الاشتراكي في ألمانيا الاتحادية، ونكلر مدير مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني، لانسان بياشي عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الغيني ووزير العدل، إدوار ديرونيسكي، نيقولاي دويكار مستشار الرئيس الروماني تشاوشيسكو، الجنرال لوتكندورف وزير الدفاع النمساوي، الرئيس الأندونيسي

سوهارتو، جورج فرنانديز وزير الصناعة الهندي، هنري سيمونييه وزير خارجية بلجيكا، داريو فالوري نائب رئيس مجلس الشيوخ رئيس جمعية الصداقة الإيطالية العربية، مارشيلو أوريخا وزير خارجية إسبانيا، نيكولاي جيوسان رئيس الجمعية الوطنية الكبرى في رومانيا، فرناندو الفارزدي رئيس مجلس النواب الأسباني، النائبان البريطانيان دينيس ولتزر وإيان ليكور، الدكتور غارديني مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الإيطالية، الدكتور كلوديو كلي مدير مكتب الدكتور غارديني، ريتشاردستون رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي شرقي آسيا في الولايات المتحدة الأميركية، أوتوغريد شينعر وزير الكهرباء والهندسة الإلكترونية في ألمانيا الديموقراطية، تورا وفدال رئيس لجنة الخارجية والدستور عضو حزب العمال النرويجي.

أما الوفود الأجنبية التي زارت سورية فهي: وفد مجلس الشعب الألماني الديموقراطي برئاسة غيرالد غوتينغ (١١/ ٢/ ١٩٧٦) وفد روماني برئاسة نيكولاي جيوسان يرافقه كلاً من فيرناند تاجي وايوان ميشو وايوان باراسين وغورغي يوبيسكو (١٧/ ٢/ ١٩٧٦)، وفد حزب المؤتمر الهندي برئاسة د.ك. بروا (١٧/ ٢/ ١٩٧٦)، وفد سكرتارية اتحاد الطلاب العالمي المؤلف من فتحي الفصل وروفائيل نوريسه (٢٢/ ٢/ ١٩٧٦)، وفد رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف برئاسة الدكتور ألكسندر غرلتيسكوف (١٤/ ٤/ ١٩٧٦)، وفد الحزب الأفروشيرازي التنزاني برئاسة حسن ناصر مويه (٢٨/ ٤/ ١٩٧٦)، وفد سوفياتي برئاسة سكاتشوف (٤/ ٥/ ١٩٧٦)، وفد الحزب الشيوعي السوفياتي برئاسة إيفابيتسكي (١٥/ ٥/ ١٩٧٦)، وفد اقتصادي روماني برئاسة ايوان ياتان (٣/ ٩/ ١٩٧٦)، وفد اقتصادي فرنسي برئاسة أندريه روسي وزير التجارة الخارجية الفرنسي (٢/ ١/ ١٩٧٧)، وفد برلماني نرويجي برئاسة تورا وفتدال (٥/ ١/ ١٩٧٧)، وفد حزب العمل الكوري (٢٥/ ١١٩٧٧)، وفد من ألمانيا الاتحادية برئاسة هانز ديتريش (٨/ ٢/ ١٩٧٧)، وفد فرنسي برئاسة لوي دي غرينغو (١٨/ ٢/ ١٩٧٧)، وفد

برلماني كندي برئاسة كلود واغنر (١٨/ ٣/ ١٩٧٧)، وفد عسكري بولوني برئاسة الجنرال سامجوك (٤/ ٤/ ١٩٧٧)، وفد تربوي صيني برئاسة ياو لي نائب وزير التعليم الصيني (١١/ ٤/ ١٩٧٧)، وفد كيني برئاسة وزير خارجية كينيا موبين وياكي (٤/ ٥/ ١٩٧٧)، وفد ممثلي الصحافة والتلفزيون البريطانية (٣٠/ ٥/ ١٩٧٧)، وفد برلماني استرالي (١٢/ ٧/ ١٩٧٧)، وفد مجلس النواب الأميركي برئاسة النائب إدوارد وينسكي (١٠/ ٨/ ١٩٧٧)، وفد التجمع من أجل الجمهورية الفرنسي المؤلف من جان دي ليبوفسكي وشرموت وبول ماري دي لا فورج (٢٦/ ٩/ ١٩٧٧)، وفد الرابطة النقابية في البرتغال برئاسة ماريا دي رموتفارس (٦/ ١٠/ ١٩٧٧)، وفد الحزب الديموقراطي الغيني برئاسة لانسان بناتي (١٩/ ١٠/ ١٩٧٧)، وفد برلماني سويسري برئاسة ألفريد بوسي رئيس المجلس الوطني السويسري (٢٢/ ١٠/ ١٩٧٧)، وفد برلماني بريطاني برئاسة داريو فالوري (٣/ ١١/ ١٩٧٧)، وفد فرنسي برئاسة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا (٢٨/ ١١/ ١٩٧٧)، وفد برلماني إسباني برئاسة رئيس مجلس النواب فرناند الفارز دي ميرندا (٣٠/ ١٢/ ١٩٧٧)، وفد مجلس النواب الأميركي برئاسة كليمانت زابلوكي رئيس لجنة العلاقات الدولية بالمجلس (٦/ ١/ ١٩٧٨)، وفد الحزب الشيوعي الإيطالي (٢٣/ ١/ ١٩٧٨)، وفد سوفياتي برئاسة سكاتشوف رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية لدى مجلس الوزراء السوفياتي (٢٩/ ٦/ ١٩٧٨).

بعض هذه الشخصيات والوفود جاء إلى سورية بقصد الزيارة، البعض الآخر حضر بناء على دعوة رسمية من القيادة السورية، ومن جهات رسمية ونقابات ومنهم من أتى موفداً من حكومة بلاده لإجراء مباحثات مع المسؤولين السوريين، إما حول قضايا سياسية تتعلق بالقضية اللبنانية، وقضية السلام في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإما حول قضايا اقتصادية أم ثقافية أم فنية. وكانت المباحثات تنتهي بصدور بيان مشترك عن نتائج المباحثات وما تمّ الاتفاق عليه، أو توقيع عقود واتفاقات وبروتوكولات.

المباحثات: المباحثات بين وفد حزب البعث ووفد حزب المؤتمر الهندي (١٧/ ٢/ ١٩٧٦) والمباحثات بين وفد حزب البعث ووفد رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف (١٤/ ٤/ ١٩٧٦) المباحثات السياحية مع الأردن (١٤/ ٦/ ١٩٧٦) والمباحثات الاقتصادية بين سورية والوفد الفرنسي برئاسة وزير التجارة الخارجية الفرنسي (٢/ ١/ ١٩٧٧) والمباحثات بين حزب البعث وحزب العمل الكوري (٢٢/ ١/ ١٩٧٦) والمباحثات بين مجلس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج في القطر السوري وبين وفد عمال الغزل والنسيج في جمهورية مصر (٣٠/ ٣/ ١٩٧٧) ومباحثات قضائية بين سورية ودولة الإمارات (٤/ ٤/ ١٩٧٧) والمباحثات الرسمية بين الجانبين السوري والكيني (٣/ ٥/ ١٩٧٧) والمباحثات السورية البلغارية (١١/ ٥/ ١٩٧٧) والمباحثات بين الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج في سورية وبين الوفد العمالي الجزائري (٤/ ٦/ ١٩٧٧) والمباحثات بين حزب البعث ووفد التجمع الديغولي (٣٠/ ٩/ ١٩٧٧) والمباحثات بين حزب البعث والحزب الديموقراطي الكيني (٢٢/ ١٠/ ١٩٧٧).

الاتفاقات والعقود والبروتوكولات التي جرى توقيعها بروتوكول اتفاق النقليات البرية العالمية للمسافرين ونقل البضائع بين سورية ورومانيا (١٤/ ١/ ١٩٧٦) عقد توسيع محطة التوليد البخارية في قطينة مع شركة سكودا التشيكوسلوفاكية (٢٢/ ١/ ١٩٧٦) اتفاق للتعاون الثقافي مع جامعة قسطنطينة (٢٦/ ٣/ ١٩٧٦) اتفاق ثنائي للنقل البري بين سورية والأردن (٢١/ ٤/ ١٩٧٦) عقد في مجال التعاون الصناعي والفني بين سورية ورومانيا (٢٢/ ٤/ ١٩٧٦) اتفاق مؤسستي الاتصالات السلكية السورية ـ الأردنية (٢/ ٥/ ١٩٧٦) توقيع على بروتوكول للتعاون العلمي والفني بين سورية وألمانيا الديموقراطية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ (١٤/ ٥/ ١٩٧٦) توقيع اتفاقية تأسيس الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية التي تقوم بالاستثمارات في المجالين الصناعي والزراعي في سورية على أسس تجارية عن طريق إنشاءات المشاريع الصناعية والزراعية وتسويق منتجاتها في

سورية وخارجها (٢٢/ ٥/ ١٩٧٦) التوقيع على بروتوكول للتعاون بين منظمة الاتحاد العام النسائي في القطر السوري وبين لجنة النساء السوفياتيات (٢٩/ ٥/ ١٩٧٦) توقيع اتفاقية إنشاء المركز الدولي للبحوث الزراعية في المنطقة الجافة في القطر السوري بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية ومركز البحوث للتنمية الدولية (٥/ ٧/ ١٩٧٦) التوقيع على عقد بين المؤسسة العامة للكهرباء وشركة ستروجو اكسبورت التشيكوسلوفاكية لإنشاء مصنع للأعمدة الخرسانية في دير الزور لتأمين خطوط نقل القدرة الكهربائية إلى المناطق الشرقية والشمالية في سورية (١٠/ ٨/ ١٩٧٦) التوقيع على أربع اتفاقيات بين الصندوق السعودي للتنمية والحكومة السورية لتمويل المشاريع التالية: تعمير وتجهيز مرفأ طرطوس ومشروع توسيع مرفأ اللاذقية وتمويل تجهيزات لمشفى تشرين العسكري وتمويل مشروع طريق دمشق الحدود اللبنانية (٢٣/ ٨/ ١٩٧٦) توقيع اتفاق ثقافي بين سورية واليونان (٢٢/ ٢/ ١٩٧٧) الاتفاق على التعاون العلمي والفني في مجال البحث العلمي بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التابع للجامعة العربية ومكتب الأبحاث العلمية والتقنية لما وراء البحار في باريس ـ الارستوم ـ (٤/ ٥/ ١٩٧٧) توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين الجمهورية السورية والولايات المتحدة (١٢/ ٥/ ١٩٧٧)، التوقيع على البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين سورية وجمهورية كوريا الديموقراطية (٩/ ٦/ ١٩٧٧)، التوقيع على محضر أسس التعاون بين سورية والدانمارك توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين سورية والأرجنتين (٢/ ٧/ ١٩٧٧)، التوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال الطاقة الكهربائية بين سورية وألمانيا الديموقراطية (٣/ ٨/ ١٩٧٧)، توقيع اتفاقية للتعاون المالي بين اللجنة المشتركة السورية الألمانية الديموقراطية في مجال الإسمنت والمشاريع الصناعية والتجهيزات الكهربائية والصناعات الغذائية والزراعة وفي مجال التعاون العلمي والفني وزيادة التبادل التجاري (٤/ ١٢/ ١٩٧٧).

* * *

وفي الاتجاه المقابل، قام الرئيس حافظ الأسد، خلال عهد ولايته الأولى، بعدد من الزيارات إلى بعض الدول العربية والغربية بلغ مجموعها ٤٦ زيارة غير الزيارات السريّة. والبلاد التي زارها هي: طرابلس، القاهرة، موسكو، الجزائر، الرياض، جدة، بريوني (يوغوسلافيا)، بلغاريا، رومانيا، كوريا الشمالية، شتورا (لبنان)، الأردن، براغ (تشيكوسلوفاكيا)، طهران، فرنسا، كولمبو، الخرطوم، أوكرانيا، برن (سويسرا)، الكويت، قطر، البحرين، جنيف.

وقد زار بعض هذه المدن أكثر من مرة، زار القاهرة ٧ مرات، وموسكو ٥ مرات، والرياض ٤ مرات، وطرابلس الغرب ٤ مرات.

الظاهرة الثانية التي تستلفت النظر، بعد حركة الزوار الكثيفة، هي عدد المؤتمرات والاجتماعات والاحتفالات والمهرجانات والندوات، التي جرت في دمشق وفي غيرها من المدن السورية، في تواريخ مختلفة، بلغ عددها ٤٣ مؤتمراً و٤٤ احتفالاً و٣٢ اجتماعاً و١٢ مهرجاناً و١٢ ندوة و١٤ دورة تدريبية و٥ حلقات دراسية و٤ أسابيع ثقافية وعلمية ولجنتان وجلسة واحدة، كما هو مبين في الجدولين التاليين:

العام	مؤتمر	اجتماع	احتفال
١٩٧٥/١٩٧١	١١	٧	٨
١٩٧٦	١٥	٨	١١
١٩٧٧	١٥	١٧	٢٥
١٩٧٨	٢	ـ	ـ

العام	دورة	ندوة	مهرجان	حلقة	أسبوع	لجنة	جلسة
١٩٧٥/١٩٧١	٢	١	١	١	١	١	١
١٩٧٦	٤	٤	٣	١	٢	ـ	ـ
١٩٧٧	٨	٦	٨	٣	١	١	ـ
١٩٧٨	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

المؤتمرات: كانت في أغلبها مؤتمرات حزبية أو لمنظمات حزبية ونقابات مهنية وحرفية. أما المؤتمرات خارج هذا النطاق فكانت قليلة أهمها مؤتمر المحافظين والولاة الأتراك الذي انعقد في حلب مساء يوم السبت الثلاثين من أيار/ مايو ١٩٧١.

مثل الجانب السوري في هذا المؤتمر كل من محافظ حلب ومحافظ اللاذقية ومحافظ أدلب ومحافظ الحسكة والرقة، وقائد المنطقة الشمالية وقادة الشرطة في المحافظات المذكورة، وممثل عن وزارة الداخلية، وآخر عن الخارجية ورؤساء شعب الحدود بالمحافظات المشاركة.

ومثل الجانب التركي ولاة إنطاكية وغازي عينتاب وأورفه وماردين وقنصل تركيا في حلب، وممثلون عن وزارتي الخارجية والداخلية وبعض المسؤولين في السفارة التركية بدمشق والقنصلية التركية بحلب، وعدد من المسؤولين عن قضايا الحدود.

وكانت الغاية من هذا المؤتمر بحث قضايا الحدود لإيجاد الحلول السريعة والملائمة للقضايا المتعلقة بين البلدين، وتطوير علاقات حسن الجوار بينهما[٣٣].

ومن المؤتمرات أيضاً، مؤتمر تنمية القوى العاملة في الصناعة للدول العربية (٥/ ٧/ ١٩٧١)، والمؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي (٢٨/ ٨/ ١٩٧١)،

ومؤتمر التعبئة الاقتصادية الثاني للتنمية والدفاع (١٠/ ٩/ ١٩٧١)، ومؤتمر وزراء المواصلات أقطار اتحاد الجمهوريات العربية (١١/ ١٠/ ١٩٧١)، والمؤتمر الاقليمي الثالث لاستعمالات المياه والأراضي في منطقة الشرق الأوسط (٧/ ١٢/ ١٩٧١)، ومؤتمر اتحاد الصحافيين العرب الذي انعقد بدمشق في الثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٧٤.

في هذا المؤتمر قدم الصحافي رياض الريّس، بواسطة نقابة الصحافة السورية، مذكرة يشرح فيها أوضاع الصحافيين السوريين العاملين في الصحافة اللبنانية، وما يتعرضون له من مضايقات تشكل سابقة خطيرة تمس مباشرة كل واحد منهم، وتهدد موارد رزقهم، وذلك عندما أقامت نقابة محرري الصحافة اللبنانية ممثلة بالنقيب ملحم كرم، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٤، دعوى جزائية عليه وعلى عدد آخر من الزملاء أمام المدعي العام الاستئنافي في بيروت بتهمة انتحال صفة صحافي على أساس أنهم كسوريين غير منتسبين إلى نقابة المحررين، وغير مسجلين في الجدول النقابي على الرغم من أن نقيب المحررين اللبنانيين قد وقّع مع نقيب الصحافة السورية بروتوكولاً بتاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٧٢، ينص على معاملة الصحافيين السوريين معاملة الصحافيين اللبنانيين.

وقال رياض في مذكراته:

«أن كل ما يطالب به الصحافيون السوريون هو الاعتراف النقابي المهني بهم. فهم لا يريدون التمتع بالامتيازات المادية الخاصة بالصحافيين اللبنانيين.. كما لا يطمح الصحافيون السوريين في مشاركتهم في نقابة المحررين، التدخل في أي محازبات داخل جسم النقابة ولا في الشؤون ذات الطابع السياسي أو غير المهني».

وخلص إلى القول:

«إن الذي نرجوه منكم ومن المؤتمر السعي لإدراج هذا الموضوع على

جدول الأعمال، ولفت انتباه نقابة محرري الصحافة اللبنانية إلى هذا الوضع الشاذ الذي خلفته من دون أي مسوغ أو مبرر، واتخاذ المقررات المناسبة التي تكفل حقوق الصحافيين السوريين العاملين في الصحافة اللبنانية»[٣٤].

ومن المؤتمرات أيضاً، مؤتمر الحقوقيين الفلسطينيين (٢/ ٣/ ١٩٧٦)، والمؤتمر الرابع لوزراء الشباب (٩/ ٩/ ١٩٧٦)، ومؤتمر رابطة الاختصاصيين الاجتماعيين (٢٩/ ٣/ ١٩٧٧)، والمؤتمر الرابع لجمعيات بيوت الشباب في الوطن العربي (١٢/ ٤/ ١٩٧٧).

أما الاجتماعات، فهي في إطارها العام اجتماعات هيئات حزبية ودوائر ومؤسسات حكومية ونقابات مهنية ومنظمات واتحادات شبابية وطلابية.. جرى خلالها مناقشة قضايا تتعلق بأمور داخلية كالصحة والتعليم والاقتصاد والتجارة. أما غير ذلك فهي اجتماعات الهيئة الدائمة السورية اللبنانية (١٧/ ٥/ ١٩٧١)، الاجتماع الأول لمجلس إدارة المركز العربي للدراسات (٢٥/ ٩/ ١٩٧١)، اجتماعات مجلس اتحاد الجامعلات العربية (٤/ ١٢/ ١٩٧١)، اجتماع اللجنة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية (٢٢/ ١٠/ ١٩٧٥)، اجتماع لجنة توحيد القوانين السورية الأردنية (٢٠/ ٣/ ١٩٧٦)، اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد العمالي لنقابات عمال الزراعة والنبات (٢٦/ ٥/ ١٩٧٦)، اجتماع لجنة تشكيل المجلس الفلسطيني (١١/ ١١/ ١٩٧٧) اجتماع اللجان الفنية السورية اليونانية (١٧/ ١/ ١٩٧٧)، اجتماعات اتحاد المصارف العربية الفرنسية (٢٦/ ٢/ ١٩٧٧)، اجتماع اللجنة التحضيرية للقاء البرلماني العربي الأوروبي (٣٠/ ٤/ ١٩٧٧)، اجتماع لدراسة ومناقشة أعداد الخطة التكاملية للتجارة الداخلية والخارجية (٦/ ٦/ ١٩٧٧)، الاجتماعات الاستشارية لوضع مشروع الكفاءات العربية (١١/ ٦/ ١٩٧٧)، اجتماع مجلس إدارة البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٠/ ٧/ ١٩٧٧)، اجتماع اتحاد المحامين العرب (٢٠/ ٩/ ١٩٧٧)، اجتماع مسؤولات

قضايا الوطن العربي (١٥/ ١٠/ ١٩٧٧)، اجتماع لجنة المرأة العربية (٢٤/ ١٠/ ١٩٧٧)، اجتماعات لجنة إعادة كتابة التاريخ العربي (٢٠/ ١٢/ ١٩٧٧).

أما **الاحتفالات**، فكانت في أغلبها احتفالات بمناسبات دينية كعيد المولد النبوي، والإسراء والمعراج، أو قومية كعيد الجلاء، وعيد الشهداء، أو حزبية كذكرى تأسيس حزب البعث أو تأسيس نقابات مهنية واتحادات كإتحاد الطلبة والطلائع والاتحاد العام النسائي وسواها، أو احتفالات بتدشين مشاريع عمرانية واقتصادية أو وضع حجر الأساس لمشاريع جديدة. أما الاحتفالات الأخرى فهي الاحتفال بيوم المرور العالمي (٤/ ٥/ ١٩٧٦)، والاحتفال بافتتاح حقل عليان النفطي (٢٣/ ٥/ ١٩٧٦)، والاحتفال باليوم العربي محو الأمية (٨/ ١/ ١٩٧٧)، والاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية (٨/ ٩/ ١٩٧٧).

والمهرجانات: أقيمت في مناسات معينة، كمهرجان تضامن الصداقة مع الشعب الكوري (٢٤/ ٧/ ١٩٧١)، ومهرجان القطن السادس عشر في حلب (٧/ ١٠/ ١٩٧١) ومهرجان خطابي بمناسبة انطلاقة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين (٢٧/ ٢/ ١٩٧٦)، ومهرجان الطلائع القطري الأول بحلب (١٧/ ٤/ ١٩٧٦)، والمهرجان الأول للشعر والقصة والنثر لاتحاد الطلبة (٢٧/ ٤/ ١٩٧٧)، ومهرجان خطابي بمناسبة الذكرى الأولى ليوم الأرض (٣٠/ ٣/ ١٩٧٧)، ومهرجان خطابي لتأبين المرحوم الدكتور محمد الفاضل (٤/ ٤/ ١٩٧٧)، ومهرجان بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس حزب البعث (٧/ ٤/ ١٩٧٧)، ومهرجان رياضي لشبيبة الثورة (٢١/ ٤/ ١٩٧٧)، ومهرجان طلائع البعث (٢٧/ ٤/ ١٩٧٧)، ومهرجان الثقافة للأدباء الشباب بحلب (١/ ٥/ ١٩٧٧)، ومهرجان القطن بحلب (٢٩/ ٩/ ١٩٧٧).

وكانت الندوات التي أقيمت في هذه المرحلة، في الأعم الأغلب، ذات طابع علمي وثقافي، كندوة تاريخ العلوم عند العرب (٥/ ٤/ ١٩٧٦)، والندوة الكيميائية لكليات العلوم (٢٢/ ٥/ ١٩٧٧)، وندوة المتابعة الدراسية للثقافة العمالية (٢/ ٨/

١٩٧٦)، وندوة خبراء النقل البحري (٢٤/ ١١/ ١٩٧٦) التي عقدت في إطار الحوار الغربي ـ الأوروبي، وندوة تحديد وتوحيد المصطلحات العلمية لتصنيف وتقييم الأراضي في الوطن العربي (٩/ ٤/ ١٩٧٧)، وندوة تصميم وتنفيذ المنشآت المعدنية للأبنية (١٨/ ٤/ ١٩٧٧)، وندوة علمية لتقييم المشاريع (١٨/ ٦/ ١٩٧٧)، وندوة اللقاء العلمي للمنظمة العربية للعلوم الإدارية (٢/ ٧/ ١٩٧٧)، وندوة الإدارة العليا للتنمية الصناعية (٩/ ٧/ ١٩٧٧)، والندوة العلمية الأولى في مجال استعمال صور الأقمار الصناعية في دراسة المصادر الطبيعية التي يقيمها المركز العربي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (٥/ ١١/ ١٩٧٧)، والندوة العلمية الثانية لكهربة الريف (٢٨/ ١/ ١٩٧٨).

وكانت الغاية من الدورات التي أقيمت، رفع الكفاءات المهنية والعلمية لفئات وهيئة. وشذ عن ذلك الندوة العاشرة للجنة التنفيذية لمنظمة التضامن الأفروآسيوية التي انعقدت يومي الأربعاء والخميس الثالث والعشرين والرابع والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٧١، انبثقت عنها عدة لجان هي:

لجنة صياغة البيان: رئيسها ممثل جنوب أفريقيا. نائب الرئيس: ليبيا وسورية. العضو المقرر: منغوليا. الأعضاء: اليابان، الاتحاد السوفياتي، العراق، كمبوديا، زامبيا، الهند، الباكستان، سيراليون، فلسطين، الصومال.

اللجنة التنظيمية: رئيس الجمهورية العربية المتحدة. نائب الرئيس: سورية وسيلان. العضو المقرر: قبرص.

اللجنة السياسية: رئيسها: غينيا. نائب الرئيس: فلسطين وكوريا الديموقراطية. المقرر: لاوس.

ونص البيان الذي صدر في ختام الدورة، على تأييد المجتمعين الكفاح البطولي العادل الذي تخوضه شعوب فييتنام ولاوس وكمبوديا ضد المعتدين الإمبرياليين

الأميركيين من أجل الخلاص الوطني. وطالب بوضع حد فوري للحرب العدوانية الأميركية على هذه الشعوب، والانسحاب الفوري لكل قوات الولايات المتحدة، ومعداتها من الهند الصينية.

وأن كفاح الشعب العربي ضد العدوان الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من الجبهة العالمية المناهضة للإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية، ودعوة كل القوى المناهضة للإمبريالية والمحبة للحرية، أن تؤيد القضية العادلة للشعب العربي، وأن تدعم مساعدتها لها بكل الوسائل، وأن تقوم بتوضيح الأبعاد الحقيقية للقضية العربية.

والتأييد الكامل لكفاح أنغولا وغينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي، لاستعادة هويتها القومية واستقلالها الوطني الكامل.

وتأييد كفاح القوى الوطنية في الصومال الفرنسي ضد الاستعمار الفرنسي. وأشاد البيان بثورة ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر في جمهورية الصومال الديموقراطية، وأدان كل محاولة لإجراء حوار مع جنوب أفريقيا.

وأكّد البيان أن كفاح الشعوب ضد التغلغل الاستعماري الجديد هو جزء لا ينفصل عن الكفاح من أحل التحرر. وأن هذا الكفاح يهدف في النهاية إلى البناء الاجتماعي الاقتصادي، وهو أداة لدحر المحاولات الإمبريالية التي تهدف إلى تعويق تقدم الشعوب نحو الرخاء والديموقراطية والسلام.

وإن مهمات الشعوب التاريخية في هذه المرحلة أن تقوم بدعم الديموقراطية على كل المستويات، وأن تكفل المشاركة الجماهيرية الفعّالة في العمل السياسي والاقتصادي، وأن توطد التعامل بين البلاد النامية وبين القوى المحبة للسلام والحرية، العاملة من أجل التقدم والديموقراطية والدول الاشتراكية.

أما الدورات الأخرى، فهي: الدورة التدريبية على كيفية إعداد بحث تكاليف المعيشة (٢٣/ ٦/ ١٩٧١)، ودورة تنمية الطاقة (١/ ٣/ ١٩٧٦)، الدورة التدريبية للتأهيل المهني (٣/ ٧/ ١٩٧٦)، دورة تخصصية لمشرفي ومشرفات الطلائع (٦/ ٧/ ١٩٧٦)، دورة تربوية لمديري ومديرات المدارس (٢٢/ ١/ ١٩٧٧)، دورة مجلس إدارة دراسات المناطق الجافة (٢٣/ ٤/ ١٩٧٧)، الدورة السادسة عشرة لاتحاد أطباء وجراحي الأسنان (٥/ ٥/ ١٩٧٧)، دورة تدريبية لتأهيل المعلمين الوكلاء (٥/ ٦/ ١٩٧٧)، دورة تدريبية لتجميد الدم (١٥/ ٦/ ١٩٧٧)، دورة تأهيل الكوادر القيادية للاتحاد النسائي (٢/ ٧/ ١٩٧٧)، دورة المرأة العاملة (٥/ ٧/ ١٩٧٧).

وكانت مواضيع الحلقات التي عقدت خلال هذه المرحلة: حلقة دراسية للخدمات المكتبية والتوثيق وفهارس المحفوظات العربية والوثائق القومية (٢/ ٩/ ١٩٧١)، حلقة علمية حول التطورات الجديدة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية (٢٨/ ٦/ ١٩٧٦)، حلقة للتخطيط والإشراف على دور الحضانة ورياض الأطفال (١٥/ ٢/ ١٩٧٧)، حلقة دراسية مكثفة لتنشيط معلومات الأطباء (٥/ ٦/ ١٩٧٧).

والأسابيع هي: أسبوع العلم الثاني عشر (٢٣/ ١١/ ١٩٧١)، أسبوع الكفيف (١/ ١١/ ١٩٧٦)، أسبوع العلم السادس عشر (١٣/ ٣/ ١٩٧٦)، أسبوع مكافحة السرطان الثاني (١٤/ ٣/ ١٩٧٧)، أسبوع العلم السابع عشر (٥/ ١١/ ١٩٧٧).

خارج إطار هذه النشاطات، سارت سياسة الحكومة الداخلية، خلال هذه المرحلة، في عدة مسارات:

المسار الأول: التشريع

حيث أصدرت عدداً من القوانين والمراسيم التشريعية، بعضها على جانب من الأهمية، وبعضها الآخر عادي، نعرض خلاصة مضامينها مع الملاحظات عليها.

١ـ قانون الإدارة المحلية:

صدر هذا القانون يوم العاشر من أيار/ مايو ١٩٧١، أثناء انعقاد المؤتمر القطري الخامس العادي[٣٥]. وكانت القيادة القطرية الموقتة، في بيانها الذي أذاعته يوم السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وضعت في برنامجها إصدار هذا القانون، وهو يهدف إلى:

أ ـ تركيز المسؤولية في أيدي طبقات الشعب المنتجة، لتمارس بنفسها مهام القيادة.

ب ـ جعل الوحدات الإدارية، المحافظة، المدينة، البلدة، القرية، الوحدة الإدارية، مسؤولة عن الاقتصاد والثقافة والخدمات وكل الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات.

ج ـ نقل الاختصاصات المتعلقة بهذه الشؤون إلى السلطات المحلية.

د ـ تأمين مساهمة حقيقية ومجدية، في الجهود التي تبذل لتحقيق النهوض بالمجتمع في إطاره المحلي.

هـ ـ إناطة لسلطات التي تساعد الوحدات الإدارية على حسن تأدية مهامها، ووضع كل الإمكانات التي تحتاج إليها من أجل ذلك، تحت تصرفها.

وبعد أقل من شهرين على صدور هذا القانون، أحدثت الحكومة وزارة جديدة هي وزارة الإدارة المحلية.

٢ ـ قانون انتخابات المجالس المحلية للوحدات الإدارية[٣٦]

نص هذا القانون على اعتبار المدينة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى مجالس المدينة، وكذلك البلدة والقرية والوحدة الريفية بالنسبة إلى مجالسها. واعتبر دائرة

انتخابية بالنسبة إلى مجلس المحافظة، كل من المنطقة ومركز المحافظة والوحدات الإدارية المرتبطة به مباشرة وتوزع المقاعد المحددة لمجلس المحافظة بقرار من المحافظ عند كل دورة انتخابية.

٣ ـ الدستور

صدر بعد سنتين من بدء الولاية الأولى للرئيس حافظ الأسد (١٣/ ٣/ ٣٧٩١)، وجاء مختصراً من ١٥ مادة. ومما نص عليه أن الجمهورية العربية السورية دولة ديموقراطية شعبية اشتراكية، ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها، وهي عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية.

والقطر العربي السوري، جزء من الوطن العربي، والشعب السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة.

نظام الحكم في القطر العربي السوري نظام جمهوري، والسيادة للشعب يمارسها على الوجه المبين في الدستور. دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي مصدر رئيس التشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية. علم الدولة وشعارها ونشيدها هو علم دولة اتحاد الجمهوريات العربية وشعارها ونشيدها.

حزب البعث العربي الاشتراكي هو القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.

الاقتصاد في الدولة اشتراكي مخطط، يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال، ويراعي التخطيط الاقتصادي في القطر لتحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي. والملكية ثلاثة أنواع: ملكية الشعب، ملكية جماعية ملكية فردية.

ويهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي، عملي التفكير،

مرتبط بتاريخه وأرضه، معتز بتراثه، مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية، والإسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها.

وتضمن الدستور مواد لم يعمل بها، وظلت حبراً على ورق. هي الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم. وسيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة، والمواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. لأنه في الحقيقة لم تكن حرية المواطن مصونة، والسيادة كانت لأجهزة الأمن لا للقانون، وكثيراً ما اقتحم رجال الأمن بيوت المواطنين بهمجية وروّعوا الأطفال والنساء، وأوقفوا الناس بصورة تعسفية واعتباطية، لمجرد الظن والشبهة، أو لمجرد وشاية صغيرة كاذبة ومارسوا على الموقوفين أشد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي.

ولم يكن الناس سواسية، لأن الدولة مارست سياسة التمييز بين المواطنين. وكانت الأفضلية والأولوية للحزبي، في كل مجال، ولو كان أقل مستوى وكفاءة من غير الحزبي. وكان شعار الدولة المعمول به من ليس معنا فهو ضدنا.

وأعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، ونص على أن الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية يصدر عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث. وهذا النص يقطع الطريق على من يرغب في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، ما يؤكد أنه وضع خصيصاً لبقاء الرئيس حافظ الأسد في سدة الرئاسة مدى الحياة.

والمضحك في هذا الدستور، رفع شعار الاشتراكية، من دون أن نعرف ماهية هذه الاشتراكية، وقد تحول الرفاق المناضلون إلى مليارديرية ومليونيرية.

٤ ـ قانون الانتخاب[٣٧]

صدر بعد شهر واحد من صدور الدستور، وهو أسوأ قانون عرفته سورية في تاريخها، فُصِّل خصيصاً للحيلولة دون نجاح أي مرشح خارج قائمة الجبهة الوطنية (قائمة الحزب)، ولتأمين أكثرية نيابية مطلقة أو شبه مطلقة، في مجلس الشعب وهذا ما تؤكده نصوص القانون الصريحة، فهو نص على أن انتخاب أعضاء مجلس الشعب يجري على أساس الدائرة الانتخابية، وتعتبر كل محافظة دائرة انتخابية، والقصد من ذلك فتح باب التزوير على مصراعيه، ووضع العراقيل في وجه أي مرشح غير حزبي وتحميله أعباء مادية مرهقة، لأنه يصعب على المرشح العادي تأمين الأعداد الكبيرة من المراقبين على صناديق الاقتراع في محافظة بكاملها وتغطية نفقاتهم ومتطلبات تواجدهم في مراكز الاقتراع طوال فترة الانتخاب.

ونص القانون أيضاً على أن مجلس الشعب يتكوّن من ممثلين عن العمال والفلاحين، وباقي فئات الشعب، وتكون نسبة العمال والفلاحين في المجلس ٥٠ بالمئة على الأقل من مجموع عدد مقاعده، ويجب ألا يغيب عن البال أن العمال والفلاحين تابعون لاتحادات ونقابات حزبية لا يمكنها مخالفة التوجيهات والأوامر التي تعطى إليها.

٥ ـ قانون إحداث المجلس الأعلى لشركات الإنشاءات العامة[٣٨]

واعتباره السلطة المختصة بالإشراف على الشركات وتوجيهها، ورسم السياسة التي تسير عليها لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها.

٦ ـ قانون منع المتاجرة بالأراضي[٣٩]

منع هذا القانون كل من يشتري أرضاً ضمن حدود أي مخطط تنظيمي عام مصدق عليه، وضمن مناطق الاصطياف، بيعها كلاً أو جزءاً، ويشمل هذا المنع الهبة ما

لم تكن لإحدى الجهات العامة أو الجمعيات الخيرية، ومن دون عوض، وكل عقد صوري يخفي بيعاً.

٧ ـ المرسوم المتضمن منع كل مشترك بالهاتف أن ينقل أو يتنازل عن اشتراكه الممنوح له إلى الغير بأي وجه من الوجوه[٤٠].

٨ ـ مرسوم تعديل قانون التأمينات الاجتماعية[٤١]

ألزم القانون جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة ومنشآت القطاع العام والوحدات الإدارية، بالاشتراك في المؤسسة بتأمين إصابات العمل. وإذا أدت إلى تعطل المؤمن عليه عن أداء عمله، فعلى المؤسسة أن تؤدي خلال فترة تعطيله معونة مالية تعادل ٨٠ في المئة من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك، لمدة شهر واحد تزاد بعدها إلى كامل الأجر ولمدة سنة واحدة. ويشترط ألا تقل المعونة اليومية عن الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي، أو الأجر الفعلي للمصاب.

وإذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم، أو وفاة، يحسب المعاش على أساس ٧٥ في المئة من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنة الأخيرة ويحسب معاش الشيخوخة بواقع ١/ ٤٥ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنتين الأخيرتين، أو خلال أية خمس سنوات متتالية من سني الاشتراك العشر الأخيرة، أيهما أكبر.

٩ ـ مرسوم تعديل بعض مواد قانون العقوبات الاقتصادية[٤٢].

١٠ ـ مرسوم إحداث محاكم الأمن الاقتصادي في دمشق وحمص وحلب[٤٣].

١١ ـ المرسوم الذي حدد عمليات تصدير الآثار بالمديرية العامة للآثار والمتاحف فقط، وفرض عقوبة الحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات، وبغرامة من ٥٠٠ ليرة

إلى ١٠٠٠ ليرة، لكل من يسرق أثراً من الدولة أو الأفراد، أو قام بتهريب الآثار غير المسجلة إلى خارج البلاد، أو حاول تهريبها، أو ساعد على ذلك[٤٤].

١٢ ـ قانون شمول المتقاعدين المخصصين بمعاش بعدم إخلاء المسكن[٤٥].

المسار الثاني: الشؤون الداخلية

توزع اهتمام الحكومة في مجال الشؤون الداخلية، على ناحيتين.

الأولى: محاولة ضبط الأوضاع الداخلية، وتنظيمها، ومكافحة الفساد والحد من الفوضى والتسيب.

الثانية: الاهتمام بقضايا الشعب، وتحسين أحواله المعيشية.

ففي مجال تنظيم الداخل، أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات والبلاغات، منها:

(أ) ـ قرار اللجنة الوزارية للسير وتنظيم النقل والمواصلات (٢٦/ ٤/ ١٩٧١) بتشكيل خمس لجان فرعية مهمتها دراسة مشاكل السير وحركات المركبات، وحالة الطرق في سبيل وضع الأسس الكفيلة بتنظيم السير وفحص المركبات، واللوحات والإشارات والأنفاق والممرات، وإعداد وتأهيل السائقين، وإعداد نظام جديد للسير والمخالفات[٤٦].

(ب) ـ قرار وزير الدولة لشؤون التخطيط (أواخر نيسان/ أبريل ١٩٧١) بتشكيل اللجان القطاعية الاستشارية للخطة الخمسية الثالثة، وهي: لجنة الزراعة، لجنة الري، لجنة الصناعة، لجنة الكهرباء، لجنة البترول، لجنة النقل والمواصلات، لجنة المرافق العامة، لجنة الخدمات، لجنة الخدمات التربوية، لجنة تنفيذ خطة التعليم العالي، لجنة خطة جامعة دمشق، لجنة

خطة جامعة حلب، لجنة الخطة العلمية، لجنة الخدمات الاجتماعية والعمالية، لجنة الخدمات الثقافية والترفيهية، لجنة خدمات الإدارة العامة، لجنة التجارة الخارجية، لجنة التجارة الداخلية، لجنة الحرفيين، لجنة الموارد المحلية، لجنة الموارد والتسهيلات الائتمانية.

تقوم كل لجنة منها ضمن نطاق أعمالها بتتبع تنفيذ الخطة الثالثة من خلال التقارير التي يتم عرضها عليها من قبل مقرري اللجان، ودراسة الصعوبات التي تعترض عملية تنفيذ الخطة وتحقق أهدافها، واقتراح الحلول الملائمة لذلك، ودراسة الموضوعات المحالة إليها من قبل اللجنة المركزية الاستشارية للخطة وإعداد التقارير الخاصة بذلك[٤٧].

(ج) ـ قرار رئيس الجمهورية (٢٢/ ٥/ ١٩٧١)[٤٨] بتشكيل لجنة لبحث متممات الصيغة الجبهوية لعمل القوى التنظيمية والتقدمية في البلاد.

وكان ثمة إجراءات تنظيمية طبقت في العاصمة دمشق دون غيرها من المدن السورية منها اعتماد نظام السير باتجاه واحد في شارع خالد بن الوليد، في دمشق، الممتد من ساحة الحجاز حتى مقر فوج الإطفاء[٤٩].

وبدء العمل بساعة الدوام الذي يسجل ساعة وصول الموظف إلى عمله وخروجه منه[٥٠].

وتحديد ساعة دخول السيارات الشاحنة العامة السورية والأجنبية إلى دمشق، ومنع دخولها من الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة ١٥ ومن الساعة ١٨ حتى الساعة ٢١ ليلاً[٥١].

وبرز من خلال تصميم الحكومة على محاربة الفساد موقف لافت لرئيس مجلس الوزراء إذ طلب في السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٧١، معاقبة أربعة من المسؤولين الرئيسيين في أمانة العاصمة، عقوبات شديدة، لإهمالهم واجباتهم

ومواجهتهم قضايا المواطنين ومشاكلهم بروح اللامسؤولية، ومحاولة الكذب والتدليس في ردودهم على الشكاوى وعلى الكتب الرسمية[٥٢].

وسارت وزارة التموين والتجارة الداخلية على خطى رئيس الوزراء، فأوقفت في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ توقيفاً عرفياً ٥١ شخصاً من المتلاعبين بقوت الشعب، والمخالفين لتعرفة الأسعار، ومهربي الدقيق التمويني، والمتاجرين بالإسمنت في السوق السوداء، والمخالفات التموينية الأخرى[٥٣] وذلك بعد أن كثرت التقارير الرسمية عن ازدياد نسبة المخالفات التموينية وتشديد الحملات على الأسواق لضبط المخالفين.

وبعد نحو شهر، أحالت إلى المحاكمة ٤٥ شخصاً من محافظة مدينة دمشق ومحافظة دمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية وطرطوس وإدلب ودير الزور، بجرم المتاجرة بالدقيق والزيت النباتي، وتهريب الدقيق وزيادة في الأسعار، وبيع مازوت بسعر زائد وتهريب وبيع إسمنت، وشراء دقيق تمويني مهرب[٥٤]، يضاف إلى ذلك، اللجنة التي شكّلها مجلس الشعب في الثاني والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٧٧، للتحقيق وتقصي وجمع معلومات واتخاذ الإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة في أزمة الإسمنت التي تعاني منها سورية[٥٥].

وفي ما يتعلق بقضايا الشعب وتحسين أحواله المعيشية، كانت الإجراءات التي قامت بها الحكومة، كثيرة ومتنوعة.

وفي سياق حديثنا عن هذه الإجراءات نذكر موقف الحكومة من أسعار الحاجيات والمواد التموينية، حيث قامت بتحديد الحد الأقصى لسعر مبيع الإسمنت الأسود العادي والإسمنت المقاوم للكبريتات بنوعيه المستورد والمنتج محلياً (١/ ٢/ ١٩٧٦)، وتحديد أسعار القمح والشعير والعدس والحمص (٣٠/ ٥/ ١٩٧٦) والحليب (١/ ١٣ و١٩/ ٥/ ١٩٧٧) والبن الأخضر (١٩/ ١/ ١٩٧٧) وبيع إسطوانات الغاز (٦/ ٥/ ١٩٧٧) والحليب الطازج (١٩/ ٥/ ١٩٧٧)، والبطاطا

(٦/٥ و١٩/٦/١٩٧٧)، والألبسة الجاهزة (٢٨/ ٦/ ١٩٧٧).

وبعد تحديد الأسعار على هذا النحو، جاء تخفيض أسعار معلبات الكونسروة (٢١/ ٧/ ١٩٧١) والفروج المنتج محلياً والبن (٢٦/ ٣/ ١٩٧٦)، ومستحضرات مادة الحليب (١٧/ ٢/ ١٩٧٦) والسكر الأبيض (٨/ ١١/ ١٩٧٧).

وفي منحى آخر، قامت الحكومة بتقسيط أرصدة القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني، والمصرف التجاري السوري في عام ١٩٦٦ وما قبل[٥٦].

وإعفاء مستخدمي ومستأجري عقارات وأراضي أملاك الدولة وأراضي الاستيلاء الواقعة في القرى الأمامية من الأجور[٥٧].

وتشكيل لجان لإعادة النظر في الأجهزة القضائية والقوانين (٢١/ ٩/ ١٩٧١)، وإصدار عفو عام عن واقعات التخلف من خدمة العلم (٢٩/ ٩/ ١٩٧١)، وإصدار عفو بمناسبة عيد الفطر (١٦/ ١٠/ ١٩٧٤) عن الصحافيين الذين شملتهم سابقاً عقوبة العزل المدني، وأبعدوا عن سورية وهم: نصوح بابيل وأحمد عسه ووديع صيداوي وبشير العوف وعبد القادر قواص ونهاد الغادري وعبد الوهاب فتال ومطيع النونو وعدنان ملوحي وإبراهيم الحلو والدكتور صلاح الدين المنجد وقدري قلعجي ومحمود الفرجاني[٥٨].

وازداد اهتمام الحكومة بأمور الداخل، بعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة اللواء عبد الرحمن خليفاوي يوم السابع من آب/ أغسطس ١٩٧٦، في أعقاب الانتخابات النيابية التي جرت يوم الاثنين الأول من آب/ أغسطس، واستقالة وزارة محمود الأيوبي.

فبعد مضي نحو أسبوع على تشكيل الوزارة، صدرت تعليمات تتعلق بتنظيم السفر والتنقل بين لبنان وسورية، أوجبت على من يرغب في السفر إلى لبنان الحصول

على بطاقة سفر من إدارة الهجرة والجوازات بدمشق وفروعها في المحافظات[٥٩].

ثم كانت التعليمات التي وجّهها رئيس مجلس الوزراء، إلى الوزارات والمحافظين لتسهيل أعمال المواطنين، وتحسين إجراءات الإدارة في خدمتهم، وإحداث مكتب لتلقي شكاوى المواطنين في مجلس الوزراء، ومكاتب في الوزارات والمحافظات والحدود والمطارات والموانئ[٦٠].

وتابعت الحكومة سيرها في هذه الطريق، فنشرت في الصحف قائمة بأرقام هواتف الشكاوى في الوزارات مع تعليمات تبيّن كيفية تقديم الشكاوى، ونوعية الشكاوى المقبولة[٦١].

الخطوة الأبرز كانت بتشكيل لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، بعد أسبوعين من صدور نتائج الانتخابات الجديدة التي جرت في الأول من آب/ أغسطس ١٩٧٧، وقبل يوم واحد من افتتاح مجلس الشعب الجديد جلساته، مهمتها تقصّي جرائم الرشى وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة والكسب غير المشروع. ويشمل اختصاصها أصحاب المناصب والموظفين المدنيين والعسكريين، وسائر العاملين في الدولة، والشركاء والمتدخلين، وكل مواطن كلّف وندب إلى خدمة عامة، وكل مواطن ترى اللجنة ضرورة شموله باختصاصها، ومنحت اللجنة صلاحيات واسعة جداً.

ولتسهيل الأمور أمام اللجنة، أصدر رئيس مجلس الوزراء بلاغاً طلب فيه من سائر لجان الإنجاز والإشراف على تنفيذ المشاريع موافاة اللجنة بتقرير يلقي الضوء على المشاريع التي عهد إليها بتنفيذها، وأن تتضمن التقارير مضامين المشاريع وغاياتها ومواقعها والجهات التي قامت بالدراسة والتصميم وتدقيق الدراسات بتنفيذ المشروع والإشراف على التنفيذ، وأسماء الأشخاص أو الجهات التي لها علاقة بالدراسة والتصميم وتدقيق الدراسات، وقيم العقود الأساسية والملحقة والأوضاع

الراهنة للمشاريع، والمرحلة التي بلغها التنفيذ، ورأي لجنة الإنجاز وكل من الملتزمين والمتعهدين، والمرحلة التي بلغتها تصفية العلاقات العقدية معهم، والقضايا الخلافية التي ما تزال موضع نزاع معهم، ورأي لجنة الإنجاز الإجمالي في المشروع، ونسخ من العقود الأساسية والملحقة والدراسات التبريرية الاقتصادية الموضوعة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرين يوماً[٦٢].

ومع بداية أعمال اللجنة، طلبت من الموظفين العامّين، وأعضاء المجالس التشريعية والتمثيلية، وجميع المكلفين بخدمة عامة تنظيم إقرار عن ذمتهم المالية وبأزواجهم وأولادهم، وتقديمها إلى اللجنة خلال مدة تنتهي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وطلبت من الوزارة أو القيادة المعنية إبلاغها بأسماء المتخلفين عن تقديم إقراراتهم.

وبدورها، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بلاغاً إلى الوزراء ومعاونيهم والسفراء والمستشارين والمحافظين والمدراء العامين في المؤسسات العامة والشركات وسائر جهات القطاع العام والمشترك، تقديم إقرار عن الذمة المالية، لصاحب العلاقة بتاريخ أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، أو بتاريخ دخول أول وظيفة أو منصب أو عمل قيادي أو خدمة عامة، إذا كان لاحقاً لهذا التاريخ، وما له ولزوجه وأولاده مع ذكر المصدر من أموال ثابتة ـ عقارات ـ وأموال منقولة ونقد وأسهم وسندات وشهادات استثمار وحلي ومعادن وأحجار ثمينة وعقود تأمين واستحقاق وقف وحصص في الشركات وسيارات وآليات ومحركات صناعية أو زراعية واستثمارات مختلفة[٦٣].

وبعد أيام قليلة من مباشرة اللجنة أعمالها، كشف لها أحد المواطنين عن تواطؤ بعض الموظفين مع إحدى الشركات الأجنبية، خسرت الدولة من جرائه مبلغ ٩٢٨٠٠ دولار، فاستردت اللجنة من أصل هذا المبلغ ٢٦٨٠٠ دولار[٦٤]، وتبع ذلك توقيف ١٦ شخصاً بينهم عدد من المدراء العامّين في شركات القطاع العام

والسماسرة والوسطاء، وألقت الحجز الاحتياطي على أموال بعضهم، لكن اللجنة لم تستطع الاستمرار في عملها، لأن واقع الحال كان أكبر من قدرتها على مواجهة بعض ذوي الرؤوس الكبيرة فتوقفت وهي في بداية الطريق.

إلا أن فشل الحكومة في محاسبة المسؤولين ممن كسبوا أموالاً بطرق غير مشروعة، لم يثنها عن صرف اهتمامها إلى قضايا أخرى، كظاهرة استعمال السيارات الرسمية التي تحمل لوحات خضراء، في أعمال خاصة لا علاقة لها بمصالح الخدمة، كاستعمالها لركوب النساء والأطفال، وفي قضاء الحاجات الخاصة. ولمنع هذه الظاهرة، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بلاغاً موجهاً إلى جميع الجهات الرسمية حظرت فيه على سائقي السيارات الرسمية، السير خلال ساعات الدوام الرسمي دون أمر مهمة أصولي، والسير خارج أوقات الدوام الرسمي ما لم تكن مزوّدة بكتاب موقّع من الوزير المختص بالذات أو من المحافظين في المحافظات يسمح لها بذلك. وأشار البلاغ إلى أن وزارة الداخلية، وأجهزة الأمن ستقوم اعتباراً من يوم الخميس الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، بضبط السيارات المخالفة وتوقيفها مع سائقها، ولن يفرج عنها إلا بموافقة من رئاسة مجلس الوزراء، بعد فرض العقوبات المشددة بحق المخالفين[٦٥].

عمل بهذا البلاغ مدة قصيرة ثم طوي ووضع على الرف، لأن من وجّه إليهم تراخوا في تنفيذه ولم يتقيّدوا به.

وكان من القضايا التي صرفت الحكومة عنايتها إليها، في مجال تحسين أحوال الشعب المعيشية.

(أ) ـ استيعاب أكبر عدد ممكن من الخريجين الجامعيين، ففرزت على وزارات الدولة ومؤسساتها بين ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، و٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، ٨٧١ مهندساً و١٨٤ موظفاً من حملة الحقوق.

وفرزت خلال الفترة من الأول من كانون الثاني/ يناير إلى ١٣ آذار/ مارس ١٨٧٨، ٦٢٤ مهندساً ومهندسة.

(ب) ـ تأمين الماء والكهرباء لأكبر عدد ممكن من القرى والبلدات في سائر أنحاء البلاد، ودشّنت الحكومة العديد من مشاريع الماء والكهرباء في اللاذقية وتلكلخ وإدلب وأريحا ومعرة النعمان وطرطوس ومصياف ومحافظة دمشق وصافيتا ومنطقة بانياس وريف حلب ومناطق محافظة إدلب وقراها ودرعا وغيرها من المناطق.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بقضايا الشعب لم يكن مقتصراً على فئة معينة بالذات بل شمل جميع الفئات وأولهم الشهداء والمجاهدون. وتجلى اهتمام الحكومة بهم بما يلي:

ـ إدخال أسر الشهداء في عداد الفئة الأولى من أصحاب الأرجحيات للحصول على المساكن الشعبية[٦٦].

ـ منح لقب مجاهد لـ ١٢٧٧ شخصاً من الذين اشتركوا في الثورات السورية ضد المستعمرين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥، وخصص لكل منهم معاشاً تقاعدياً شهرياً قدره ١٢٥ ليرة سورية، ويستفيد المجاهدون وزوجاتهم من العلاج والعمليات الجراحية والاستشفاء مجاناً في مستوصفات ومشافي الدولة طيلة استحقاقهم المعاش التقاعدي[٦٧].

ـ وضع حجر الأساس لمدينة أبناء الشهداء في المنطقة الشمالية (٢٥/ ٦/ ١٩٧٦)، وحظي العمال بنصيب من العناية والرعاية، دلّ عليه قانون تثبيت جميع العاملين لدى الدولة ومؤسساتها وإداراتها، وعمال شركات القطاع العام والمشترك، وعمال القطاع الصناعي الذين تنطبق على عملهم صفة العمل الموقت أو العرضي أو الموسمي، مهما كانت طبيعة أعمالهم، شريطة أن يمضوا سنة كاملة في عملهم. ويستفيد هؤلاء العمال مما يستفيد منه الدائمون من حقوق ومزايا[٦٨].

ـ والمرسوم الذي صدر بعده بأعوام، ونصّ على منح علاوات ومكافآت تشجيعية للعاملين في المؤسسات العامة والشركات والمنشآت. تمنح هذه المكافآت لمن يقوم بجهود تؤدي إلى نفع مادي ملموس، أو تلافي ضرر، أو لقاء تقديم اختراعات أو اقتراحات تزيد المردود، أو تؤدي إلى اختصار تكاليف وحدة الإنتاج أو الاقتصاد في استعمال المواد واستهلاك الآلات، أو لقاء المساهمة الفعلية في تحسين الاستفادة من عناصر الإنتاج المتاحة من مال ومواد وتجهيزات وقوى عاملة، على أن لا يتجاوز إجمالي هذه المكافآت ٢ في المئة من كتلة الأجور السنوية[٦٩].

وكانت الدولة تحتفل احتفالاً كبيراً بعيد العمال في الأول من أيار/ مايو من كل عام، وبذكرى تأسيس التنظيم النقابي للعمال، وتعقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا العمال.

ومن باب الاهتمام بالطبقة العاملة، تمَّ في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٧١، تدشين دار الراحة والاستشفاء في منطقة رأس البسيط بمحافظة اللاذقية، وهي اليوم من المنتجعات المعروفة في منطقة الساحل السوري.

وفي كل مناسبة كان يتم الاحتفال بتكريم العمال المتفوقين في حقل الإنتاج في جميع أنحاء سورية.

وفي موقف لافت لا يمكن تفسيره إلا الحيلولة دون حصول نقص في اليد العاملة، منعت الحكومة تعيين أو استخدام عمال موسميين أو عمال عرضيين أو عمال موقتين لإشغال وظائف أو أعمال إدارية دائمة في الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة كافة، والمنشآت في القطاعين العام والمشترك.

وتوجهت أنظار الاهتمام أيضاً إلى المرأة. وتولى الاتحاد العام النسائي مهمة العناية بشؤون المرأة وتعليمها وترقيتها، وعقد لهذه الغاية العديد من المؤتمرات

والندوات، وحسبنا أن نشير إلى اللقاء العربي الذي عقد في دمشق يوم الثلاثين من أيار/ مايو ١٩٧٦، لإعداد الأجهزة القيادية المكلفة بالإشراف على محو الأمية بين النساء. والندوة التدريبية لمدربات التأهيل المهني، التي أقيمت يوم الثالث من آب/ أغسطس ١٩٧٦.

ووقفت الحكومة موقفاً مميزاً من المرأة العاملة، حيث أصدر وزير العمل قراراً فريداً من نوعه، وغير مسبوق، بإلزام أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مائة عامل فأكثر في مكان واحد، أن يبنوا داراً للحضانة لاستقبال أطفال العاملات الذين تتراوح أعمارهم بين شهرين وثلاث سنوات، ويشترط أن يكون البناء بالقرب من مكان العمل، وأن لا يكون ملاصقاً لأي جزء من المعمل الذي توجد به أو تتولد عنه مواد تسبب تلوث الجو، وإعطاء الأطفال وجبات من الحليب ثم الخضار والفاكهة والبسكويت واللحم[٧٠].

ولم يغب عن بال الحكومة شريحة مهمة من المجتمع هي الأحداث. وموضوع الأحداث وتوجيههم دقيق وحساس لما يشكله جنوحهم من أخطار كبيرة على المجتمع وعلى أنفسهم.

ومن قبيل الاهتمام بالأحداث، شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجنة من مندوبي عدد من قطاعات الدولة لدراسة مشكلة الأحداث من مختلف جوانبها مع الاقتراحات لمعالجتها. وبعد الدراسة والتقصي تقدمت اللجنة بالتوجيهات التالية: الإسراع بتشكيل مكاتب الخدمة الاجتماعية لمؤازرة محاكم الأحداث. إنشاء جهاز شرطة الأحداث مع مراعاة انتقاء عناصره وفق أسس مدروسة. أن تشكل المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات لجاناً شعبية لرعاية الطفل في مختلف الأحياء.

توثيق الصلة التربوية والاجتماعية بين البيت والمدرسة.

العمل على توفير الإخصائيين الاجتماعيين في المدارس للقيام بعملية التوجيه النفسي والاجتماعي للطلاب.

التشدد في تطبيق أحكام الأنظمة الداخلية في المدارس، وخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية بهدف تحقيق الانضباط والاستقرار فيها.

التشدد في رقابة الأفلام السينمائية. ومنع عرض اللقطات والصور المثيرة. التشدد في مراقبة دور العرض.

تشكيل لجنة لمراقبة التمثيليات والمسلسلات التلفزيونية.

التشدد في منع المسجلات الخاصة بالأطفال.

إصدار مجلة أسامة الخاصة بالصغار أسبوعياً[٧١].

ولم ينفذ أي شيء من هذه التوصيات.

ومن أمور الداخل الأخرى التي انصبّ عليها اهتمام الحكومة، التعليم والاقتصاد.

التعليم

طال الاهتمام بالتعليم أركانه الثلاثة: المعهد أو المدرسة، الأساتذة، الطلاب. وتوسعت الحكومة في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، فأحدثت في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧١ جامعة اللاذقية[٧٢].

كما أحدثت ستة معاهد متوسطة هندسي في دمشق وهندسي في حلب وزراعي في دمشق، وزراعي في حلب، وطبي في حلب وهندسي في دمشق، وألحقت بجامعتي دمشق وحلب. وبالمعهد العالي الصناعي بدمشق (٢٥/٨/ ١٩٧١)[٧٣]، ومعهد عال للإدارة الإنتاجية (٨/ ١٠/ ١٩٧١)، يتولى تأهيل خريجي الجامعات

لإدارة المصانع والمؤسسات الاقتصادية، ومعهد متوسط لأمانة السر ـ السكرتارية ـ (٣٠/ ١٠/ ١٩٧١) ألحق بكلية التجارة بجامعة دمشق[٧٤]، ومعهد التراث (١١/ ١١/ ١٩٧٦) يتولى مهمات الكشف عن التراث العلمي العربي في مختلف الميادين وجمعه وتصنيفه وتحقيقه ونشره بنصوصه الأصلية وترجمته إلى اللغات الأجنبية. كما يتولى إعداد الدراسات والبحوث في مختلف موضوعات التراث العلمي العربي ونشرها في مؤلفات ودوريات، كما يقوم بإعداد الباحثين وتدريبهم في مختلف ميادين التراث(١٩٧٩)، ومعهد عال للفنون المسرحية (٣٠/ ٤/ ١٩٧٧)[٧٥] ووحدتان تعليميتان إحداها للعلوم في حمص، والثانية للزراعة بدير الزور (٧/ ٨/ ١٩٧٧)، ومعهد متوسط تجاري تابع لكلية العلوم الاقتصادية في جامعة حلب، يختص بشؤون المحاسبة والمصارف والتأمين (١١/ ٨/ ١٩٧٧)[٧٦].

وبالنسبة إلى رجال التعليم، عملت الحكومة على تحسين أوضاعهم ورفع مستوى كفاءتهم المهنية عن طريق زيادة رواتبهم والدورات التدريبية التي أقامتها. فزادت أجور العاملين في المدارس الخاصة. وكانت الخطوة الثانية في زيادة الأجور الفعلية للعاملين والمعلمين في المدارس الخاصة العائدة للقطاع الخاص[٧٧].

وافتتحت دورة تدريبية لمدربات التأهيل المهني (٣/ ٧/ ١٩٧٦)، ودورة تربوية لمديرات ومديري المدارس الإعدادية والثانوية (٢٢/ ١/ ١٩٧٧) بهدف تركيز معالجة القضايا التربوية، ودورة تدريبية تربوية في جميع المحافظات (٦/٥/ ١٩٧٧) لتأهيل المعلمين الوكلاء الذين جرى تثبيتهم ومن باب الاهتمام بالمعلمين، الاحتفال بوضع حجر الأساس لمشروع سكن المعلمين بإدلب (٢٢/ ٣/ ١٩٧٧)[٧٨]، والاحتفال بعيد المعلم العربي في ١٢ من آذار/ مارس من كل عام.

ولتشجيع الطلاب على العلم أصدرت الحكومة في ٥ آب/ أغسطس ١٩٧١،

مرسوماً يقضي بمنح الطلاب الـ ١٥ الأوائل في القطر، الناجحون في امتحان شهادة الدراسة الإعدادية مكافأة شهرية مقدارها مائة ليرة سورية يستحقونها اعتباراً من أول الشهر الذي يلي إعلان نجاحهم وحتى انتهاء دراستهم الثانوية وترفع المكافأة إلى مائة ١٥٠ من أول الشهر الذي يلي تاريخ إعلان نجاحهم في فحص الشهادة الثانوية.

ويمنح الطلاب الأوائل الناجحون في امتحانات الشهادة الثانوية مكافأة شهرية مقدارها ١٥٠ ليرة سورية يستحقونها اعتباراً من أول الشهر الذي يلي إعلان نجاحهم وحتى انتهاء دراستهم الجامعية[٧٩].

وأتبعته في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، بمرسوم آخر يقضي بأن يستفيد الطالب الأول في كل محافظة من محافظات القطر، من الأوائل في الشهادة الإعدادية مكافأة المائة ليرة سورية شهرياً التي تمنح للطلاب الـ ١٥ الأوائل في القطر امتحانات الشهادة الإعدادية[٨٠].

وطال الاهتمام أبناء المغتربين والطلاب العرب. ففي خطوة لم يعرف لها مثيلاً في أي بلد عربي، وافقت، الحكومة السورية على قبول أبناء المغتربين في المدارس والجامعات بصورة استثنائية، وذلك للحفاظ على عروبة أبناء المغتربين العرب المقيمين في الخارج، وإحكام صلتهم بلغة الوطن الأم وتاريخه[٨١]، ومنح الطلاب العرب الذين يدرسون في سورية بموجب منح دراسية، راتباً شهرياً قدره ٢٦٠ ليرة سورية[٨٢].

وكان تطوير التعليم هدفاً رئيساً من أهداف الحكومة، عقدت من أجل الارتقاء به ورفع مستواه، أكثر من مؤتمر، وأصدرت أكثر من مرسوم.

من المؤتمرات نذكر المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي (٢٨/ ٨/

١٩٧١)، ومؤتمر تطوير المعاهد المتوسطة (٢٥/ ١١/ ١٩٧٦)، وتقرر فيه العمل على توحيد الإشراف على المعاهد المتوسطة وربطها بجهة واحدة هي وزارة التعليم العالي، وبضرورة توحيد الأنظمة الإدارية للمعاهد وزيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية فيها، وتأمين الكوادر الفنية والمخبرية، وتأمين سكن الطلاب الفقراء في المدن الجامعية، وشمول الطلبة بالرعاية الصحية[٨٣].

وفي انطلاقة أخرى، أصدرت الحكومة في ١٣ من آب/ أغسطس ١٩٧٧، سبعة مراسيم تتعلق بتطوير التعليم العالي والجامعي، ومعالجة الأنظمة المتعلقة بشؤون التفرغ، والطلبة.

المرسوم الأول، جعل التفرغ الجامعي إلزامياً لمن يعين عضواً في الهيئة التعليمية، أو ينقل إليها.

المرسوم الثاني، حدد قواعد ممارسة الأعمال التعليمية، وواجبات المتفرغين من أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا.

المرسوم الثالث، أجاز لمجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجالس الكليات، أن يقرر إعطاء الطلاب المقررات التي يحددها مجلس الكلية نسبة هذه الدرجات من النهاية العظمى لعلامة المقرر.

وللطالب المنقول إلى صف أعلى والراسب في مقرر أو مقررين من سنوات سابقة، أن يحتفظ للأعوام التالية بعلاقته من أعمال السنة في هذا المقرر أو المقررين ويعفى في هذه الحالة من الدوام. كما له أن يعيد أعمال السنة بهذين المقررين بناء على طلب خطي يقدمه الطالب خلال شهرين من افتتاح العاد الدراسي، وفي هذه الحالة يطالب بالدوام ويسقط حقه في العلاقة السابقة.

المرسوم الرابع، نص على أن تمنح كل من جامعات دمشق وحلب وتشرين، بناء

على طلب الهندسة المدنية فيها، الإجازة في الهندسة المدنية، دبلومات الدراسات العليا في الهندسة المدنية، الماجستير والدكتوراه في الهندسة المدنية.

المرسوم الخامس، حدد النظام الداخلي لمجلس التعليم العالي.

المرسوم السادس، أجاز النقل إلى وظيفة مدرِّس من سائر موظفي وزارة التربية من المرتبة الخامسة والدرجة الأولى على الأقل، الذين يحملون أحدهم الشهادات الاختصاصية في المادة التي يدرسونها، الصادرة من الجامعات والمعاهد العالية التي مدة الدراسة النظامية فيها ثلاث سنوات.

وأما **المرسوم السابع،** فحدد أجر الساعة الإضافية الفعلية للعاملين من داخل وخارج الملاك في المدارس والمعاهد ودور المعلمين التابعة لوزارة التربية والمدارس المتولى عليها وما في حكمها[٨٤].

وعلاوة على ذلك، نظمت الحكومة أسبوعاً للعلم يحتفى به في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام.

وكما اهتمت الحكومة بالتعليم وتطويره، اهتمت أيضاً بمشكلة من متفرعات التعليم، هي مشكلة الأمية؛ فافتتحت دورات كثيرة لمحو الأمية وخاصة بين النساء، وحسبنا أن نشير إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاه الأمية، تطبيق خطة التعليم الإلزامي في محافظة الحسكة ومنطقة المالكية اعتباراً من ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١)[٨٥]، وإصدار قانون محو الأمية[٨٦].

ومن ذلك أيضاً، اللقاء العربي لإعداد الأجهزة القيادية المكلفة بالإشراف على محو الأمية بين النساء (٣٠/ ٥/ ١٩٧٦)، والاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية (٨/ ٧/ ١٩٧٧)، والاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية (٨/ ٩/ ١٩٧٧)، وغير ذلك.

الاقتصاد

كانت الأمور الاقتصادية من العناوين الرئيسة في برنامج الحكومة. وقامت الحكومة بمشاريع عديدة اعتمدت في تنفيذها، وفي تطوير الاقتصاد على وسائل مختلفة منها:

أولاً: الاستثمارات. وفي هذا المجال وافقت الحكومة على استثمار المغتربين العرب، ورعايا الدول العربية، رؤوس أموالهم ضمن سورية، في إنشاء صناعة تريكو حديثة، وإقامة مداجن آلية[٨٧] ومشاريع نقل واستيراد باصات بولمان سياحية وأبنية سكنية[٨٨]، وغيرها من المشاريع.

ثانياً: القروض. فمن الرسائل التي اعتمدتها الدولة في تمويل بعض مشاريعها الزراعية والصناعية، ومرافقها الحيوية، القروض التي حصلت عليها من دول عربية وغربية.

فبتاريخ ٢٣ من آب/ أغسطس ١٩٧٦، وقّعت سورية أربع اتفاقيات مع الصندوق السعودي للتنمية حصلت بموجبها على قروض طويلة الأجل مقدارها ٢٢٦ مليون ريال سعودي لتمويل المرحلة الثانية والثالثة من مشروع تعمير وتجهيز مرفأ طرطوس، والمرحلة الأولى من مشروع توسيع مرفأ اللاذقية، وتمويل تجهيزات مشفى تشرين العسكري، وتمويل طريق دمشق ـ الحدود اللبنانية[٨٩]. كما وقعت في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، على اتفاقية تعاون مالي مع ألمانية الاتحادية، حصلت بموجبها على قرض مقداره ١٠٠ مليون مارك ألماني لتمويل مشروع تطوير الغاب وبرنامج التشجير المثمر[٩٠].

ثالثاً: اتفاقيات التعاون مع بعض البلدان الأوروبية. من هذه الاتفاقيات، بروتوكول التعاون الصناعي والفني مع رومانيا[٩١]، والاتفاق مع رومانيا أيضاً، على استصلاح ١٢٧ ألف هكتار في موقع السلحبية بوادي الفرات خلال سبع

سنوات واتفاق تطوير التعاون بين سورية وفرنسا في مجال إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية، وتجهيزات المواصلات السلكية واللاسلكية، واستصلاح المساحات جديدة للري وخاصة في وادي الفرات، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الزراعية، وبناء وتجهيز جامعة تشرين في اللاذقية، والسياحة واستثمار الموارد المعدنية[٩٢]، واتفاق تعاون مع الدانمارك في مجالات استصلاح الأراضي، والقيام بمشاريع سياحية مشتركة، وتنمية الثروة الحيوانية ومشتقاتها وإنتاج الإسمنت[٩٣].

وبدا اهتمام الحكومة بركائز الاقتصاد الثلاث، الزراعة والصناعة والتجارة، واضحاً جلياً.

ففي مجال الزراعة وما يتعلق بها ويتفرع عنها، قامت الدولة في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٧١، بعمليات إحصائية وأخذ بيانات من المحاصيل الزراعية الشتوية والخضروات، وأوجه استخدام الأراضي الزراعية في جميع المحافظات الشمالية والشرقية[٩٤]. وتوقيع عقود وتنفيذ مشروع صوامع الحبوب، ويمثل هذا المشروع إنشاء ١١ صومعة لتخزين الحبوب، و١٠ مراكز لتهيئة البزار و٣ مراكز للبذار المعتمد ومعمل العلف[٩٥].

ووزعت شهادات الانتفاع على الفلاحين المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي في محافظة الحسكة، وبلغت مساحات الأراضي الموزعة ١٨١٩٩١ دونماً، استفادت منها ٣٦٥٠ عائلة[٩٦].

ومنها أيضاً، إنشاء المركز الدولي للبحوث الزراعية في المنطقة الجافة بسورية[٩٧] وإنشاء سديْ الحراج والمعشوق في محافظة الحسكة[٩٨].

وقد انصب الاهتمام بصورة خاصة على زراعة القطن والشوندر السكري. وكانت الدولة تقيم في حلب مهرجاناً سنوياً للقطن في شهر أيلول/ سبتمبر من كل عام.

ولتشجيع ودعم زراعة القطن، كانت الدولة في كل مناسبة ترفع أسعار شراء الاقطان.

وعلى صعيد آخر قامت مديريات الزراعة في المحافظات الشمالية، بحملات مكثفة لتشجيع الفلاحين على زراعة الشوندر السكري وإرشادهم إلى أفضل الطرق لزراعته[٩٩]، وأدى التوسع في زراعة الشوندر إلى وجود فائض كبير نتج منه تلف ٤٠ في المئة من محصول عام ١٩٧٧، من شوندر الغاب، وتعالى صراخ الفلاحين من يشتري سبعة أطنان شوندر بمائة ليرة[١٠٠].

وللحفاظ على ثروة البلاد من الحبوب، منعت الحكومة تصدير القمح والشعير والعدس والحمص والذرة الصفراء والذرة البيضاء، إلى خارج القطر إلا في السنة التالية لإنتاجها. وسمحت بعد ضمان حاجات الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات، بتصديرها بموجب خطة للتصدير تقترن بموافقة رئيس الجمهورية[١٠١]. وفي سبيل تحسين وتطوير أساليب الزراعة، أقامت الحكومة مؤتمرات وندوات عديدة منها مؤتمر التعليم الزراعي في (٢٥/ ٩/ ١٩٧١) مؤتمر استعمال المياه والأراضي في الشرق الأدنى(٧/ ١٢/ ١٩٧١)؛ والندوة الأولى لبحث المسألة الزراعية (٩/ ٢/ ١٩٧٧).

ركائز الاقتصاد الأخرى، الصناعة والتجارة، كانت بدورها محور اهتمام الحكومة وموضع عنايتها، وتمثل ذلك بما يلي:

أولاً: إنشاء المعامل في مختلف مدن القطر

كمعمل الفوسفات في خنيفيس (١٥/ ٩/ ١٩٧١)، ومعمل القضبان الحديدية في حماه (١٦/ ١١/ ١٩٧١)، ووحدتي التقطير في مصفاة حمص، ومعمل الزيوت المعدنية في حمص (١٩/ ٢/ ١٩٧٦)، وخطوط إنتاجية جديدة في معامل شركة الصناعات التحويلية ـ هاتيكس ـ (٩/ ٤/ ١٩٧٧)، وخط إنتاج للرقائق البلاستيكية

والجوانات المطاطية في الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية (١٢/ ٤/ ١٩٧٧)، ومشغل الوحدة الإنتاجية للتأهيل المهني بدمشق (١٤/ ٤/ ١٩٧٧)، ومعمل أكياس الورق الإسمنتي ومعمل الكونسروة بحلب (٢٦/ ٤/ ١٩٧٧)، ومعمل أكياس الورق الإسمنتي ومعمل الأنابيب المعدنية في حماة (٣٠/ ٥/ ١٩٧٧)، ومعمل الأدوات الصحية في حماة أيضاً (١٤/ ٦/ ١٩٧٧)، ومعمل الأعمدة الخرسانية في زيدل منطقة حمص (١٤/ ٧/ ١٩٧٧)، ووحدة لمعالجة المياه الملوثة في مصفاة حمص (١٦/ ٨/ ١٩٧٧)، ومعمل الألبسة الجاهزة بدمشق (٤/ ١٢/ ١٩٧٧).

ثانياً: إحداث العديد من الشركات والمؤسسات

مثل الشركة العامة لتجارة التجزئة (٢٩/ ٣/ ١٩٧٧)، والشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية (١/ ٦/ ١٩٧٧)، والشركة العامة للخضار والفواكه، وشركة الملاحة البحرية السورية باللاذقية (٢/ ٨/ ١٩٧٧)، وشركة اليرموك للمعكرونة والشعيرية بدرعا (١٠/ ٨/ ١٩٧٧)، وشركة الساحل السوري للكونسروة والصناعات الغذائية بجبلة (١٠/ ٨/ ١٩٧٧)، وشركة بردى لصناعة البيرة بدمشق (١٠/ ٨/ ١٩٧٧)، والشركة العامة للخطوط الحديدية، ومؤسسة المكننة الزراعية بحلب (١١/ ٨/ ١٩٧٧)، والشركة العامة لصنع المحركات الكهربائية باللاذقية (١١/ ٨/ ١٩٧٧)، والشركة العامة لإنشاء الخطوط الكهربائية بحمص (١١/ ٨/ ١٩٧٧)، وغيرها.

يضاف إلى ذلك، الاتفاقات الاقتصادية التي وقّعتها سورية مع دول أميركية وأوروبية. مثل بروتوكول التعاون الاقتصادي مع الأرجنتين (٢/ ٧/ ١٩٧٧)، واتفاق التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ السوق الأوروبية ـ (١٥/ ٨/ ١٩٧٧)، والاتفاق مع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (١٥/ ٨/ ١٩٧٧).. إلخ.

ولم يغب عن بال الحكومة وضع العاملين في القطاع الصناعي، فقامت في ٣ أيار/ مايو ١٩٧٦ بزيادة رواتبهم وأجورهم بصورة محسوسة[١٠٢] ولما كانت الثروة النقطية والثروة المعدنية والثروة الحيوانية، من الموارد الاقتصادية المهمة، فقد انتبهت الحكومة إلى قيمة الثروة النفطية وما تمثله من الدخل القومي، فوضعت ضمن خطتها الخمسية الثالثة، برنامجاً شاملاً لمسح مناطق القطر جيوفيزيائياً للتنقيب عن الثروة النفطية. وتنفيذاً لهذا البرنامج صدر قانون تنفيذ الدراسات الجيوفيزيائية وفق الأسلوب الاحترازي الانعكاسي والدراسات الملحقة به[١٠٣].

وكانت جهود الدولة مركزة على استثمار عدد من الحقول النفطية، منها حقل عليان بمحافظة الحسكة، بدأت عمليات إنتاج النفط في هذا الحقل وضخه إلى مصب طرطوس على الساحل السوري يوم الخميس ١٣ من أيار/ مايو ١٩٧٦[١٠٤].

وبعد أربعة أيام من بدء عمليات إنتاج النفط في حقل عليان، أعلن عن اكتشاف النفط والغاز في منطقة الحباري بالقرب من الرصافة، إلى الجنوب الشرقي من حلب[١٠٥].

وكانت الحكومة قبل بدء إنتاج حقل عليان بأيام قليلة، حددت سعراً استرشادياً للبترول الخام السوري، مقداره دولاران وستون سنتاً للبرميل الواحد.

وفي ما يتعلق بالثروة المعدنية، قامت الحكومة بإحداث المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، لتحقيق مختلف أعمال المسح الجيولوجي في الأراضي السورية والمياه الاقليمية، للقيام بالدراسات التبريرية لمكامن النترات المختلفة[١٠٦].

ومن قبيل اهتمام الحكومة الكبير بالاقتصاد، أقامت العديد من المباريات الإنتاجية

وكرّمت المبرزين فيها. كما أقامت العديد من الندوات والمؤتمرات كالمؤتمر الإنتاجي الأول (١٠/ ٢/ ١٩٧٦)، وندوة تقييم المشاريع (١٨/ ٦/ ١٩٧٧)، وندوة الإدارة العليا للتنمية الصناعية (٩/ ٧/ ١٩٧٧)، وغيرها.. ودراسة الثروة الحيوانية (٢٨/ ٩/ ١٩٧٧)، قراراً بأحداث مراكز تجارية لبيع السلع المستوردة بالقطع الأجنبي في القطر[١٠٧].

الصحة

من قضايا الداخل التي لا يمكن إغفالها وتجاهلها، أمور الصحة، وهي لا تقل أهمية عن التعليم والاقتصاد. والاهتمام بالصحة على رأس أولويات أي حكومة في العالم.

وما قامت به الحكومة في هذا المضمار جدير بالتقدير. وكانت البداية مع تأمين وزارة الصحة مادة الحليب لأطفال السنة الأولى مجاناً[١٠٨].

واتبعت هذه الخطوة بخطوات أخرى، هي تأمين العلاج المجاني لمرضى السرطان، وصرف جميع الوصفات الطبية لهذا المرض من دون مقابل، وتأمين العلاجات المجانية لمرضى السل، وتقديم قامعات المناعة الخاصة بالكلية[١٠٩].

وفي مسار آخر، قام المجلس الأعلى بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة التسممات، وتختص باقتراح إقامة المراكز والمنشآت لتأمين العناية المشددة بالمتسممين وتيسير إجراء البحوث العلمية المتصلة بمكافحة التسممات وتقديم الإعانات والمكافآت المالية والعينية، والعمل على إنشاء مصنفة مركزية لكل من السموم المعروفة والطريقة المفصلة لمعالجة التسمم بها. وكذلك إنشاء مخبر رجعي لتشخيص التسممات ورفع مستوى التدريب بين العاملين في هذا المجال والتنسيق في مجال التدريب بين الهيئات الحكومية، وعلى مستوى الوطن العربي والدولي ومتابعة نشاطات المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المضمار[١١٠]. وعلاوة على ذلك،

إحداث مجلس صحي يتولى دراسة الوضع الصحي العام وإقرار الخطة الصحية في سورية ومتابعتها والإشراف على تنفيذها، وإقرار الصيغة اللازمة لربط التعليم الطبي وحاجات المجتمع، والتنسيق بين الخدمات الصحية التي تقدمها وزارات الصحة والدفاع والتعليم العالي وسائر الجهات الأخرى، وإقرار خطة تصنيع وتجارة وتوزيع الدواء والإشراف على تنفيذها[١١١].

ولم تقف اهتمامات الحكومة بقضايا الصحة عند هذا الحدّ. بل عمدت إلى عقد حلقات ودورات نوعية جداً، منها الحلقة الدراسية لتنشيط معلومات الأطباء في المجالات الصحية المختلفة في نطاق تنفيذ برامج رعاية الطفولة والأمومة وتطوير خدماتها (٥/٥/١٩٧٧)، ودورة تدريبية بتجميد الدم وضغط مقوماته (١٥/٦/١٩٧٧)، وهي أول دورة من نوعها في سورية.

وحلّت مشكلة نقص بعض الاختصاصات غير المتوافرة بالبلاد، عن طريق استخدام ٥٠ طبيباً هندياً للعمل في المؤسسات الصحية والمشافي وخاصة في المحافظات الشرقية[١١٢].

* * *

ويستدرجنا الكلام إلى القول: من الوقائع والأحداث التي نطالعها في سجل الولاية الأولى للرئيس الأسد.

(أ) ـ علاقات سورية مع الأردن ولبنان ومصر والعراق، وتأرجحها بين حالتي التأزم والانفراج.

(ب) ـ أخبار الجرائم والكوارث والحوادث الطبيعية.

(ج) ـ العوامل الجوية التي سيطرت على البلاد.

ونبدأ بالعلاقات السورية ـ الأردنية وتطوراتها.

العلاقات السورية ـ الأردنية

عندما بدأ ظهور المنظمات الفلسطينية في ساحة العمل السياسي والنضالي، تغلغلت في أوساط الفلسطينيين ومخيماتهم بالبلاد العربية ومنها المخيمات في الأردن، وأخذت تمارس نشاطها الفكري والسياسي والإعلامي، وتمتلك عناصر مسلحة، وارتكبت هذه المنظمات في ممارستها لنشاطاتها أخطاء تركت آثاراً سيئة في النفوس لعدم التزامها بقوانين الدولة وأنظمتها، وهذا ما دفع السلطات الأردنية إلى إصدار بيان رسمي، في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠، تقيّد تنقلات المنظمات وتحد من وجودها داخل المدن؛ فتجاهلت المنظمات هذا البيان، ووقعت بسبب ذلك اشتباكات بينها وبين الجيش الأردني[١١٣]. وبعد أربعة أشهر، وفي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وقعت اشتباكات بين الطرفين أكثر اتساعاً وشمولاً، وبدلاً من أن تحسن المنظمات الفلسطينية سلوكها وتعمل على كسب ثقة السلطات الرسمية، وإزالة الاحتقان، صعدت من مواقفها وكان البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الفلسطيني الذي انعقد في عمان يوم ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠، خير دليل على ذلك، وقد وصف المناضل الفلسطيني شفيق الحوت، هذا البيان بأنه: «أعلان حرب» ضد النظام، من دون إيراد الكلمة حرفياً بالنص[١١٤].

في هذا الجو المتأزم، أطلت قضية الطائرات المخطوفة برأسها وكانت الشرارة التي أشعلت الحريق الكبير؛ ففي ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، قامت عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها وديع حداد، باختطاف ثلاث طائرات، واحدة أميركية تابعة لشركة «تي. دبليو إيه» TWA، والثانية سويسرية، «سويس إير SWISS AIR»، وثالثة تابعة للشركة البريطانية «بي او إيه سي» BOAC، وأجبرتها على الهبوط في مطار «الثورة» في محلة قيعان خنا، وهو موقع صحراوي أرضه صلبة قرب الزرقاء، كان الإنكليز يستخدمونه أثناء الحرب كمهبط

للطائرات ويطلقون عليه اسم داوسونس فيلد DAWSON'S FIELD واحتجزوا ركابها كرهائن إلى أن يفرج عن الفلسطينيين في السجون الأوروبية ويطلق سراح مئات الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ولما رفضت الدول الأوروبية الرضوخ لمطالب الجبهة قامت بتفجير الطائرات وأخفت الرهائن في أماكن متعددة من المخيمات.

هزّ هذا الحدث الحكومة الأردنية ودفعها لاتخاذ القرار الصعب بوضع حد لهذا الفلتان الذي يعرّض أمنها الداخلي للخطر، ويضع مصير البلد في مهب الريح. وفي يوم الخميس ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، بدأ هجوم القوات الأردنية على مراكز المنظمات الفلسطينية في العاصمة عمان وغيرها من المدن الأردنية، ولم تسفر جهود البعثة الرباعية التي شكّلها مؤتمر القمة العربية للتوسط بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية، عن أي نتيجة، لأن المنظمات رفضت الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع السلطة الأردنية على أساس أن يتمركز الفلسطينيون على الحدود مع إسرائيل فحسب، وانسحاب قواتهم من عمان وبقية المدن الأردنية، وتطبيق قوانين الدولة وأنظمتها على الفدائيين كافة[١١٥].

وتمكنت القوات الأردنية بعد معارك ضارية، وضحايا كثيرة، من إخراج الفصائل الفلسطنية من المخيمات ومدينة عمان. وفي العام ١٩٧١، أخرجتها من مواقعها في التلال الغربية من الأردن[١١٦].

واعتبرت سورية ما يجري على الساحة الأردنية تآمراً على الثورة الفلسطينية، واغتيالاً لحركة المقاومة، فأعلنت في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧١، إغلاق حدودها مع الأردن.

ونظراً إلى ما أسمته «استمرار السلطات الأردنية في تحديها لإرادة الشعب العربي» أعلن ناطق رسمي ليلة الخميس ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧١، قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ومنع الطيران الأردني من المرور في الأجواء

السورية[١١٧]، وفي اليوم التالي، الجمعة، حصلت مناوشات على الحدود بين القوات السورية والأردنية دمّرت القوات السورية إثرها خمس دبابات للجيش الأردني، وصدرت الأوامر للجيش السوري بالرد بحزم على كل استفزاز تقوم به السلطة الأردنية ضد المواطنين السوريين وضد الجيش السوري[١١٨].

بقيت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين مقطوعة لمدة سنتين، من ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧١ حتى ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣.

فبتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، عقد في القاهرة اجتماع القمة الثلاثية بين الملك حسين والرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد، تقرر في هذا الاجتماع إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر وسورية. وبعد عودة المياه إلى مجاريها بين سورية والأردن، زار الملك حسين سورية مرات عديدة، كما زار الرئيس الأسد الأردن. وزارت سورية أيضاً في أوقات مختلفة شخصيات أردنية رفيعة المستوى لإجراء مباحثات مع المسؤولين السوريين حول القضايا التي تهم البلدين، والقضايا العربية والدولية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية السلام في الشرق الأوسط. وانتقلت المباحثات في مراحل لاحقة إلى موضوع التنسيق والتكامل بين البلدين، وتشكلت لهذه الغاية لجنة عليا سورية ـ أردنية ولجنة مشتركة وعقدت اللجنة اجتماعات كثيرة في دمشق وعمان، لدعم مسيرة التنسيق والتكامل، وتمّ خلال هذه الاجتماعات الاتفاق على توحيد مناهج الدراسة الابتدائية بين البلدين، وتشكيل لجنة في كل من البلدين مهمتها وضع مشروع أهداف عامة للتربية والتعليم في القطرين[١١٩]، والتنسيق والتكامل للتمثيل الخارجي بين البلدين، وتحديد يوم الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٧، موعداً لبدء قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية الأردنية في الدول التي يوجد فيها سوى بعثة واحدة لأحد البلدين بتنفيذ المهمة الموكولة إليها من أجل رعاية مصالح البلد الآخر، بحيث تتولى البعثات السورية رعاية مصالح المملكة الأردنية في تونس وطرابلس وبنغازي ومقاديشو وبرلين وصوفيا ووارسو وبراغ وبكين وهافانا

وبودابست وبيوينس آيريس وبرازيليا وكراكاس وسان باولو وجاكرتا واسطنبول والينا ونيقوسيا ودار السلام وكوناكري ولاغوس ونواكشوط. وتتولى البعثات الأردنية رعاية مصالح سورية في المنامة ومسقط ودبي وطوكيو وأوتاوا وبيرن وتابيبه[١٢٠].

واستكمالاً لإجراءات التكامل والتنسيق بين البلدين، عقدت اللجنة السورية ـ الأردنية المشتركة اجتماعاً في الفترة ما بين ٢٠ و٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، وتمّ في هذا الاجتماع الاتفاق على أمور كثيرة في مجالات التنمية والتخطيط الصناعي والتنسيق الزراعي والتبادل التجاري والشؤون الجمركية والشركات المشتركة والكهرباء والنقل والترانزيت والمواصلات السلكية واللاسلكية والتربية والتعليم والشؤون القضائية والسياحة وقوانين الاستثمار واستثمار نهر اليرموك والإعلام والثقافة[١٢١].

لكن هذه الفورة الحماسية للتنسيق والتكامل بين البلدين، سرعان ما هدأ جيشانها لتعود العلاقات بين البلدين إلى مستواها العادي.

العلاقات السورية ـ اللبنانية

مثلما كان موقف السلطات الأردنية من المقاومة الفلسطينية المتواجدة في أراضيها سبباً لقطع العلاقات الدبلوماسية بين سورية والأردن، وإغلاق الحدود بين البلدين، كان موقف السلطات اللبنانية من المقاومة الفلسطينية المتواجدة في أراضيها، سبباً لإغلاق سورية حدودها من لبنان.

فبعد قيام كوماندوس إسرائيلي باغتيال القادة الفلسطينيين كمال ناصر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار الملقب بأبي يوسف، يوم ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٣، في شققهم بشارع فردان ببيروت، حصلت في ٢ أيار/ مايو سلسلة من المعارك العنيفة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في مناطق طريق الجديدة والمدينة

الرياضية وبرج البراجنة والغبيري وتل الزعتر وضبية، وأعلنت الحكومة اللبنانية في ٧ أيار/ مايو ١٩٧٣، حالة الطوارئ في جميع أنحاء لبنان ومنع التجول وفرضت الرقابة على الصحف. ردت سورية على هذا التصرف بإغلاق حدودها مع لبنان، وتلت هذه الخطوة خطوة أخرى فقررت في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، إلغاء أذونات العبور من وإلى أراضيها، ومنع أي إنسان غير سوري من دخول سورية، ومنع أي إنسان من مغادرتها إلى لبنان إلا بإذن من وزير الداخلية، وطبق ذلك على السيارات المتجهة إلى الحدود.

وفي مبادرة لتفادي الأزمة بين البلدين، توجه عميد الكتلة الوطنية ريمون إده إلى دمشق في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، وقابل الرئيس حافظ الأسد والمسؤولين السوريين وأجرى معهم مباحثات حول الوضع اللبناني والموقف السوري، وعاد إلى بيروت حاملاً معه ملاحظات سورية على المواقف اللبنانية ربطت إعادة فتح الحدود بوضع حلّ لها.

أولها: إن المقاومة الفلسطينية ليست مطمئنة حتى الآن على نفسها في لبنان.. وسورية لا تقبل بتصفية حركة المقاومة ولو تعرضت المنطقة لحرب شاملة وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات في هذا السبيل.

ثانياً: إن بيروت مركزاً للاستخبارات الأجنبية المعادية، التي تعمل ضد سورية بشكل خاص.

ثالثاً: يتعرض المواطنون السوريون، في لبنان، للإعتداءات والإهانات والتوقيف.

رابعاً: دأبت بعض الصحف اللبنانية على مهاجمة سورية والتعرض لها، واستمر هذا الهجوم بالرغم من الرقابتين العسكرية والذاتية، وهو أمر ذو مغزى.

خامساً: هناك لاجئون سياسيون سوريون يعملون ضد سورية من لبنان، ونخص

بالذكر منهم الإخوان المسلمين الذين كان لهم ضلع في أحداث حماة وحمص واللاذقية.

سادساً: ما زالت السلطات اللبنانية توالي اعتقال القياديين اللبنانيين الذين يرتبطون بعلاقة عقائدية مع سورية.

وأوضحت له أن لدى دمشق تصور بأن الموقف في لبنان تحركه «الأشباح» أكثر مما يحركه المسؤولون، والأحداث الدامية المؤسفة في لبنان ربما كانت تستهدف تفجير الوضع في المنطقة بما يلحق الضرر بسورية ومصر وخصوصاً أن سورية تعتبر العمل الفدائي في لبنان خط دفاع أمامي عنها، وقوة رئيسة في المواجهة الشاملة ضد المخططات الإسرائيلية الأميركية(١٢٢).

وبعد زيارة العميد ريمون إده إلى دمشق، تتابعت زيارات المسؤولين اللبنانيين إليها؛ ففي آب/ أغسطس ١٩٧٣؛ وصل إلى العاصمة السورية الدكتور نزيه البزري وزير الاقتصاد اللبناني، لحضور افتتاح الجناح اللبناني في معرض دمشق الدولي، وانتهز هذه المناسبة لإجراء مباحثات مع المسؤولين السوريين، وأعقب ذلك مباحثات بين وزيري خارجية البلدين، في ٩ آب/ أغسطس١٩٧٣، تناولا فيها مسألة إغلاق الحدود، وأسفرت المباحثات عن توقيع اتفاق يوم الجمعة ١٩ آب/أغسطس، نص على ما يلي:

أ ـ يفسح لبنان المجال لاستيراد المزيد من الإنتاج السوري عن طريق توسيع نطاق الاعفاءات والتخفيضات الجمركية، كما تفسح سورية في المجال لاستيراد المزيد من الإنتاج اللبناني وذلك بإدراج سلع جديدة في جدول المنتجات اللبنانية.

ب ـ تعقد اجتماعات لاحقة لمتابعة بحث قضايا النقل والترانزيت واقتسام مياه نهر العاصي.

ج ـ يجتمع وزيرا خارجية البلدين مرة كل شهر، وكلما دعت الحاجة للتشاور في المجالات المختلفة، وللنظر في النتائج التي توصلت إليها الهيئة الدائمة، وتوجيه أعمالها وبحث المسائل التي تتوصل إلى اتفاق حولها.

د ـ إعطاء تسهيلات خاصة للعمال السوريين من حيث شروط دخولهم الأراضي اللبنانية وإقامتهم فيها وحصولهم على إجازات العمل وتحقيق المساواة بين العمال اللبنانيين والعمال السوريين الحائزين إجازات عمل وذلك فيما يعود إلى الحد الأدنى للأجور وساعات العمل الأسبوعية والإجازات المرضية وتعويض طوارئ العمل والتعويضات التعائلية وتعويضات نهاية الخدمة(١٢٣).

وفور توقيع هذا الاتفاق فتحت سورية حدودها مع لبنان بعد إقفال دام ثلاثة أشهر وتسعة أيام.

العلاقات السورية ـ المصرية

إذا كان موقف الحكومتين الأردنية واللبنانية من المقاومة الفلسطينية السبب في قطع سورية علاقاتها مع هذين البلدين، وإغلاق حدودها معهما، فإن سبب خلاف سورية ومصر، هو مواقف الرئيس أنور السادات من وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وقبوله بالصلح المنفرد معها والاعتراف بها متجاهلاً حليفته سورية التي خاضت معه حرب تشرين الأول/ أكتوبر في العاشر من رمضان ١٩٧٣.

فبعد ١٦ يوماً من المعارك بين القوات الإسرائيلية والجيشين السوري والمصري على الجبهتين السورية والمصرية، أصدر مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، قراراً بوقف إطلاق النار. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، عقد اجتماع مفاجئ بين الرئيسين الأسد والسادات في مطار الكويت، حضره أمير دولة الكويت، لم يرشح عنه أي شيء. وبعد مضي عشرة أيام على هذا الاجتماع وقّعت مصر اتفاقاً مع إسرائيل في خيمة عسكرية عند الكيلومتر

١٠١ على الطريق بين القاهرة والسويس. وفي يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، أعلنت القاهرة عبر إذاعتها الرسمية توصلها إلى اتفاق مع إسرائيل على فك اشتباك قواتهما في جبهة قناة السويس.

بهذا الموقف انكشفت نوايا السادات في الصلح المنفرد مع إسرائيل. وفي محاولة لوقف اندفاعته نحو إسرائيل، عقد في الرياض، بدعوة من الملك خالد، مؤتمر ثلاثي يوم ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ ضمّ الملك خالد والرئيسين الأسد والسادات، صدر عنه بيان يؤكد ضرورة إقامة تعاون وثيق بين سورية ومصر. وأن يكون أي تحرك على جبهة ما، جزء من التحرك الشامل على امتداد الجبهة العربية مع إسرائيل، وتعهد الرئيس السادات بعدم السعي نحو اتفاقات منفصلة مع إسرائيل[١٢٤].

لكن السادات نكث بعهوده ووقعت مصر بعد أشهر قليلة (٢٣/ ٩/ ١٩٧٥) اتفاقية سيناء مولياً ظهره لحليفته سورية وغير مبالٍ بمصالحها[١٢٥].

وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، سحبت مصر طائراتها المقاتلة من المطارات السورية[١٢٦].

ومن يومها بدأت القطيعة بين البلدين.

والذي لا يمكن فهمه، أنه بعد هذا التوتر في العلاقات بين الدولتين، وتجريحهما بعضهما لبعض بقوارص الكلام في وسائل الإعلام، وجّه الرئيس السادات دعوة إلى الرئيس الأسد لزيارة مصر. ولبّى الأسد الدعوة وزار القاهرة على رأس وفد (١٨ ـ ٢١/ ١٢/ ١٩٧٦)، واجتمع الرئيسان وبحثا الوسائل الكفيلة بتدعيم الوحدة بين بلديهما وقررا إنشاء قيادة سياسية موحّدة بين الدولتين[١٢٧].

ولم يمضِ طويل وقت حتى انقلبت الأمور من جديد رأساً على عقب، لأن الرئيس السادات فاجأ العالم بزيارته للقدس في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧،

وكان قبل زيارته بساعات قليلة من توجهه إلى القدس، قد زار سورية واستعرض مع الرئيس الأسد الوضع في المنطقة العربية من مختلف جوانبه، والأثر الكبير للتضامن العربي[١٢٨].

وكانت هذه الزيارة صدمة قاسية للبلاد العربية التقدمية، فسارعت إلى عقد مؤتمر قمة (٢ ـ ٥/ ١٢/ ١٩٧٧)، دعا إليه الرئيس الليبي معمر القذافي وحضره الرؤساء حافظ الأسد عن سورية وهواري بومدين عن الجزائر وعبد الفتاح إسماعيل عن اليمن وطه ياسين رمضان عن العراق وياسر عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر في المؤتمر تجميد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة المصرية، ووقف التعامل معها عربياً ودولياً، وتطبيق قوانين وأحكام قرارات المقاطعة العربية على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني. كما تقرر عدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر، وإجراء اتصالات مع دول الجامعة العربية لدراسة موضوع نقل مقرها والمنظمات التابعة لها، وموضوع عضوية النظام المصري[١٢٩].

ومنذ ذلك التاريخ انقطعت العلاقات السورية ـ المصرية لمدة تزيد على عشر سنوات، من ٢/ ١٢/ ١٩٧٧ حتى ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٩.

العلاقات السورية ـ العراقية

كانت العلاقات مع العراق وراء كل انقلاب من الانقلابات التي وقعت في سورية. وكانت على الدوام محكومة بالتوتر. وكثيراً ما اتهمت سورية العراق بالتدخل في شؤونها الداخلية وتمويل المعارضين والمخربين، وقطع النفط للضغط على سورية.

وفي عهد الولاية الأولى للرئيس الأسد، ذرّ الخلاف قرنه بين البلدين بسبب الإجراء الذي اتخذته الحكومة العراقية بتحريك قواتها وطلبها السماح بدخولها

الأراضي السورية. ولما رفضت سورية ذلك، شنّت عليها حملات مسعورة مندّدة بموقفها. وقامت وزارة الخارجية العراقية بتقديم مذكرة إلى الخارجية السورية في ١١ حزيران/ يونيو، تدّعي فيها وجود موافقة من الحكومة السورية على دخول القوات العراقية الأراضي السورية.

وردّت وزارة الخارجية السورية على المذكرة العراقية ببيان أذاعته بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو قالت فيه: إنه لا يوجد أي اتفاق بهذا الخصوص لأن المشروع بكامله، بما في ذلك القوات المسلحة التي تشكل عنصراً من عناصر المشروع، ما زال قيد الدرس والمناقشة بين الدول العربية (دول المواجهة) المعنية، وإن المشروع يحتاج إلى اجتماع رباعي لمناقشته وإقراره. وترى سورية أن ما تقوم به الحكومة العراقية من تصرفات، يهدف إلى تشتيت القوى العربية وإضعافها وبعثرة جهودها...

وخلص البيان إلى القول: إنه لا يوجد في الوطن العربي وفي العالم ساذج يصدق أن الحكومة العراقية ترغب الدخول إلى سورية لمشاركتها في مواجهة العدو الصهيوني، بينما في الواقع تكيل لسورية السباب والشتائم ليلاً نهاراً(١٣٠).

***

انتهى بنا المطاف، ونحن نقلّب بقية صفحات سجل الولاية الأولى للرئيس الأسد، إلى الصفحات التي تتضمن أخبار الجرائم والكوارث الطبيعية والحوادث المؤسفة وحالة الطقس (العوامل الجوية) خلال تلك المرحلة.

الجرائم التي نحن بصدد الحديث عنها، تندرج تحت باب القتل والاغتيالات، والأعمال الإرهابية والسرقات.

وأبشع جرائم القتل التي وصلتنا أخبارها، جريمة قرية الهنادي، قرب اللاذقية وجريمة المدينة الجامعية.

وراء جريمة الهنادي محام يدعى محمد علي ناصر. سخّر معرفته بالقانون وثروته، للاعتداء على أهالي قريته الهنادي، وفرض سطوته عليهم. ولأن مزاجه لم يتوافق مع مزاج أحد الفلاحين المقيمين في القرية، حقد عليه وصمم على تهجيره من القرية، وهدم البيت الذي يقطنه مع زوجته وأولاده الثمانية. لجأ أولاً إلى استعداء السلطة عليه باتهامه باتهامات كاذبة. ولأن اتهاماته لم تحقق له ما يصبو إليه، لجأ إلى أسلوب آخر، أرسل سبعة من المسلمين هاجموا منزل هذا المسكين عند غروب شمس ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٦، وراحوا يطلقون النار عليه من كل الجهات. وصدف أن كان أحد أقرباء هذا الفلاح عائداً إلى مسكنه، فوجهوا رصاصهم إليه وأردوه قتيلاً وفرّوا. ولكي يبعد المحامي محمد علي ناصر الشبهة عن نفسه، سافر إلى دمشق.

وصلت أخبار هذه الجريمة إلى سمع جريدة «**الثورة**» السورية، فكتبت عنها وروت بعض ما قام به محمد علي ناصر من أعمال قبل الجريمة، ولفتت أنظار المسؤولين إلى الجريمة وطالبتهم بموقف حازم من الفاعلين والمحرض(١٣١) ونفى محمد علي ناصر في رده على الجريدة أن تكون له علاقة بالحادثة(١٣٢).

والذي يعصر القلب ألماً أن الفاعلين ظلوا أحراراً طلقاء وذهبت دماء الضحية هدراً كالماء في الحمام.

أما جريمة المدينة الجامعية التي وقعت في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، فتتلخص بأن الجاني خالد الريش تسلل إلى المدينة الجامعية خلسة، وكمن بجانب كوخ الحارس، وعندما مرت طالبة تدعى ليلى بالقرب منه انقضّ عليها وأحاط رقبتها بحبل رفيع كان معه، ووضع يديه على فمها لمنعها من الصراخ، ثم ضربها بحجر على رأسها حتى أغمي عليها، ولما حاول اغتصابها تحركت فضربها بالحجر من جديد حتى لفظت أنفاسها، وقضى وطره منها بعد مفارقتها الحياة. ونجحت أجهزة الأمن في التعرف إليه وإلقاء القبض عليه وإحالته إلى القضاء

فحكم بالإعدام، يوم الخميس ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. بعد محاكمة قصيرة دامت يومين[١٣٣].

وقد سبقت هذا الحكم أحكام عديدة أصدرتها محكمة أمن الدولة العليا بدمشق على أشخاص قاموا بجرائم متنوعة.

ففي يوم الثلاثاء ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٧٥، لفظت المحكمة حكمها بإعدام خمسة من أعضاء المنظمة الشيوعية العربية.

وفي ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، حكمت بإعدام حسين أحمد الراعي ومحمد حسان بن أحمد الراعي لوضعهما المتفجرات والعبوات الناسفة وتفجيرها في عدد من المدن السورية[١٣٤].

وبعد ٢٥ يوماً (٢٨/ ١٠/ ١٩٧٦)، أصدرت حكماً بإعدام جبر عبد المعطي أحمد عبد ربه، الفلسطيني الجنسية، لقيامه بأربع وعشرين عملاً إرهابياً في مدينة دمشق تسببت بمقتل الطفل تاج الدين حلاوة، ومقتل عامل التنظيفات سليمان مزعل السالم، وإصابة عدد من المواطنين بجروح مختلفة[١٣٥].

وفي ٢٦ من آذار/ مارس ١٩٧٧، أصدرت المحكمة حكمها على أفراد عصابات الإجرام والاغتيال والتفجير والسرقات، فحكمت بالإعدام على كل من أحمد محمد ديب تركاوي ومحمد ديب تركاوي وسعيد ياسين تركاوي ورامي محمد ديب تركاوي ومحمد رائد محمد مفيد الحوراني وهيثم عبد السلام حداد، ولحداثة سنه خفض الحكم إلى السجن مع الأشغال لمدة ١٢ سنة.

وعلى كل من هاشم أحمد المصري وفائز علي خرمند وأحمد علي الزرقا بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وعلى كل من زهير محمد تركاوي وحسن محمد ماشي وعبد الله عبد الله سردار بالأشغال الشاقة لمدة ١٢ سنة.

وعلي حمزة محمد العبيد وفاروق محمد عبد العزيز الحمصي بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

وعلى عبد العزيز عبد الغني بربور وخالد محمد الروبة بالأشغال الشاقة لمدة ١٠سنوات.

وسجن كل من محمد عبد الرحمن الفلوي ونصر أحمد عبد الرحيم وخالد أسعد مسعود وعبد الغني أحمد غزالة ونمو خالد نمو، مدة ٣ سنوات.

وعلى غياث عبد الرحمن كلاس بالسجن سنة واحدة[١٣٦].

وفي ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، أصدرت المحكمة حكمها بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤبدة على كل من عبد الرحمن عجان الحديد ومحمد أديب وفائز مسكينة، وبالسجن مع الأشغال الموقتة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر على غياث محمد ديب صراعيل. وعلى فارس جراد بالسجن مدة ثلاث سنوات، وعلى أحمد بن محمد الهابس بالسجن سنة ونصف، وعلي إبراهيم فياض طرعيل بالسجن لمدة سنة واحدة[١٣٧].

وكانت أجهزة الأمن تعمل بلا كلل للكشف عن العناصر الإجرامية، والقبض على العصابات التي كانت تمارس نشاطاتها الإجرامية على نطاق واسع، وأفلحت مرات وفشلت مرات. من العصابات التي توفقت في إلقاء القبض عليها، عصابة القتل والخطف والسرقة في داريا، وأبطالها خالد رشيد نقالة وأحمد إبراهيم الكعوك ومصطفى حسين عليان وحسين مصطفى عوض وفايز شفيق موسى وحميد عمر وعلي خالد عوض وبركات حسين وخليل فارس ويحيى عموري وشفيق عبد الوهاب خشنية وحامد محمد بلاقة ورشيد حسين عليان ونور الدين عبدو السقا وجميل عبدو حبيب[١٣٨].

وعصابة تهريب الأسلحة والمتفجرات من العراق[١٣٩].

ومن الأعمال التي تورطت بها هذه العصابات، حادثة تفجير فندق سميراميس بدمشق يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦، وقتل في الحادث عدد من المواطنين.

ـ محاولة اغتيال وزير الخارجية عبد الحليم خدام بإطلاق النار عليه في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، وتمكنت أجهزة الأمن من التعرف على الفاعلين والقبض على عدد منهم، هم: إبراهيم البوري وأحمد الخطيب ومحمد وليد جوخدار.

ـ إغتيال الدكتور محمد الفاضل في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧.

ـ تفجير سيارة مفخخة في شارع المهدي بن بركة بدمشق، بعد ظهر يوم الاثنين ٥ تموز/ يوليو ١٩٧٧[١٤٠].

ـ تفجير عبوة ناسفة في فندق سميراميس بعد ظهر يوم الأحد ١٠ من تموز/ يوليو ١٩٧٧، ألحقت أضراراً مادية بجامع وفندق وبعض المحال التجارية في ساحة المرجة[١٤١].

ـ إغتيال العالم والبحاثة علي عابد العلي يوم الثلاثاء الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧[١٤٢].

وننتقل بعد هذه الوقفة القصيرة مع جرائم القتل والتفجير والاغتيال، إلى جرائم السرقة.

ففي صباح ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، توجه محاسب إحدى دوائر الدولة إلى صندوق وزارة المالية لإيداع مبلغ خمسين ألف ليرة ووضع كيس المال أمام كوة أحد المحاسبين، وفجأة تقدم شخص بكل هدوء واختطف الكيس وأسرع هارباً باتجاه باب الخروج فلحقه أحد الموظفين وقبض عليه واسترد المبلغ[١٤٣].

وفي ٢٣ من آب/ أغسطس ١٩٧٧، ألقت أجهزة الأمن القبض على لص محترف يدعى سامي المغربي، اختص بسرقة المجوهرات والأموال من البيوت أثناء غياب أصحابها[١٤٤].

وكان أهم ما قامت به أجهزة الأمن، إلقائها القبض على عصابة لبيع الدماء مقرها بيروت، ولها فروع في حلب وحمص وحماة ودمشق واللاذقية[١٤٥].

ومن تتمات الحديث، القول: عرفت سورية، في زمن الولاية الأولى، بعض الكوارث والحوادث المؤسفة، كان أهمها ظهور وباء الكوليرا في سورية. فبتاريخ السابع من تموز/ يوليو ١٩٧٦، أبلغت وزارة الصحة منظمة الصحة العالمية، في جنيف، بظهور بعض الإصابات بوباء الكوليرا في مدينة الحسكة[١٤٦].

وفي ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٧، أعلن عن ظهور عدد من الإصابات في بعض مناطق القطر[١٤٧] وتحركت الجهات المسؤولة للعمل على منع انتشار هذا الوباء واستفحاله، وطلبت وزارة الإدارة المحلية من المحافظين العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة والاحتياطات والتدابير الاحترازية، بالتعاون مع السلطات المختصة والمنظمات الشعبية لمنع انتشار الوباء[١٤٨].

وبالرغم من ذلك، ظهرت ٣٦ إصابة جديدة في محافظات دمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماة وإدلب وطرطوس ودير الزور[١٤٩].

ومن الحوادث المؤسفة الحرائق. وقد وصلنا من أخبارها، الحريق الذي تأججت ناره يوم الجمعة ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦، في منطقة سوق الصوف وأتت النيران على عدد من المستودعات التجارية ومشاغل النسيج والبيوت السكنية المجاورة، والسبب ماس كهربائي[١٥٠]. وتشكلت بطلب من رئيس مجلس الوزراء لجنة لمعالجة أوضاع المتضررين من الحريق[١٥١]. وعلمنا بأخبار حريق ثان شبّ بعد ظهر يوم الخميس ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧٧، في منطقة السليمانية ـ

الحريقة ٥ ـ خلف الإدارة العامة للمصرف التجاري، أتت النيران على مستودعات أقمشة داخل بيوت قديمة[١٥٢].

وبعد شهر ونصف، ١٠ أيار/ مايو، اشتعلت النيران في منطقة المناخلية، بدمشق أيضاً والتهمت أربعة محلات لسكب الألمنيوم، وأصيب أربعة عمال بحروق مختلفة تمّ نقلهم إلى المستشفى للمعالجة[١٥٣].

ومن الحوادث المؤسفة، انهيار مبنى من أربعة طوابق في منطقة الجابرية بحلب يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٧، تسبب في مقتل ستة أشخاص، وتهدم منزلين عربيين مجاورين[١٥٤].

وبعد أسبوعين، تصدع بناء تجاري في موقع قهوة الشعار بحلب، على طريق الباب، فسارعت الدوائر الفنية في البلدية لاتخاذ تدابير احتياطية للحيلولة من دون انهياره وسقوطه[١٥٥].

وقبل نهاية عام ١٩٧٧، بأيام قليلة (٢١/ ١٢/ ١٩٧٧)، انهار منزل قديم على ساكنيه في منطقة العمارة بدمشق، بسبب الأمطار الغزيرة وقربه من مجرى نهر بردى، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال وإصابة أمهم بجروح تمّ نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج، وحالت سرعة تحرك عناصر الإطفاء والإنقاذ من دون زيادة الضحايا[١٥٦].

ولئن كانت هذه الحوادث مؤلمة، فإن أكثرها إيلاماً كان انتحار فتاة تدعى دلال، يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧، لأن والدها رفض تزويجها ممن تحب[١٥٧].

ونضيف إلى الحوادث المؤسفة، حادث الاصطدام المروع على طريق دير الزور حلب يوم الأربعاء الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٧، بين شاحنتين تسببتا بمقتل طالب وعامل واحتراق ٩٣ رأساً من الغنم[١٥٨].

وتنضوي الوفيات تحت باب الحوادث المؤسفة.

ومن الشخصيات المرموقة التي طواها الموت، في هذه المرحلة، الدكتور سامي الدروبي الأستاذ الجامعي والدبلوماسي وصاحب الترجمات المشهورة، وذلك يوم ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٦.

ووفاة الأستاذ الجامعي المرموق الدكتور جميل صليبا، يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦.

ومعاون وزير الخارجية يوسف شقرا، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

والشاعرة هيام نويلاتي يوم الثاني وعشر من آب/ أغسطس ١٩٧٧.

بقي علينا حتى نطوي صفحة سجل هذه المرحلة، الحديث عن حالة الطقس والعوامل الجوية.

ونستهل الحديث بالقول: شهدت سورية في زمن الولاية الأولى، طقساً عاصفاً وممطراً.

فابتداء من ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧١، عمّت الأمطار الغزيرة جميع المحافظات السورية، وتسببت في ارتفاع منسوب مياه الأنهار بالمناطق الشمالية الشرقية، وألحقت الفيضانات أضراراً مادية كبيرة في دير الزور والبوكمال، وتعطلت حركة السير على طريق دير الزور والحسكة، وطريق البوكمال[١٥٩]، وغمرت المياه ٢٥ مسكناً في موقع الطوب، وأدت إلى انهيار ٢٠ مسكناً في قرى الخميسنية و٢٨ مسكناً في قريتي صوب صفوة ومدانح بمحافظة دير الزور. وفي محافظة الرقة حاصرت الفيضانات قرية الحربة على نهر البليخ وتمّ إنقاذ الأهالي بواسطة طائرات الهيلوكوبتر، كما حاصرت قرى تل أبيض وعين عيسى والخمسينية والسبخة والكرامة. وشكّلت وزارة الداخلية لجاناً محلية لتقدير الأضرار وفي محافظة حلب

تسببت السيول التي اجتاحت منطقة أعزاز، بانهيار سبعة مساكن وتضررت مزارع الكروم.

وفي البادية شكلت الأمطار الغزيرة سيلاً جارفاً شرقي تدمر، بلغ عرضه بين ٢ إلى ٣ كيلومترات، وارتفاعه بين ٥٠ و٧٥ سنتيمتراً.

وارتفع منسوب نهر بردى، في الفيجة، حوالى نصف متر.

ومنذ الأيام الأولى للعام ١٩٧٦ (١١/١/١٩٧٦)، عمّت الأمطار الغزيرة محافظات القطر، وتأثرت البلاد يومي ٢٣ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦، بمنخفض جوي علوي وسطحي فعال، رافقته جبهة هوائية باردة أدت إلى هطول الأمطار في جميع أنحاء سورية. وتسببت الأمطار التي هطلت يوم ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧٦، في ارتفاع مناسيب مياه أنهر محافظة الحسكة، وشكلت سيولاً جارفة[١٦٠].

وحملت أيام ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، أمطاراً شكلت سيولاً وفيضانات اجتاحت شوارع وطرقات طرطوس وحلب[١٦١].

وكما افتتح العام ١٩٧٦، أيامه بالأمطار الغزيرة، انتهت أيامه بالأمطار الغزيرة، فقد استمر الطقس ممطراً من يوم الجمعة ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، حتى يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، وتحولت الأمطار إلى سيول جارفة.

وعمّت الأمطار البلاد يوم الاثنين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، وتركزت في الحسكة والرقة ودير الزور.

وأطلّ علينا العام ١٩٧٧، ومعه عاصفة ثلجية ضربت المرتفعات الجبلية في الساحل وذلك يوم ٥ كانون الثاني/ يناير. وبلغ ارتفاع الثلوج في بعض المناطق ما يزيد على المتر ونصف[١٦٢].

ومن جهة أخرى، تعرضت البلاد منذ الأيام الأولى لشهر كانون الثاني/ يناير، لتأثير منخفضين جويين. وتساقطت الأمطار والثلوج في الحسكة ودرعا[١٦٣].

وعرفت أشهر كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير، وآذار/ مارس، ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو، أياماً ممطرة عمّت محافظات حماة ودرعا والسويداء والرقة وطرطوس والحسكة وحلب وحمص ودير الزور.

وشكّلت الأمطار الغزيرة سيولاً ضربت المحاصيل الشتوية والربيعية، وألحقت أضراراً فادحة في قرى اللاذقية، السرسكية وزغرين ووادي قنديل والقفر الضامات والدروقيات والشبطلية وخربة الجوزية والجوزية[١٦٤]. وفي يوم الاثنين ٢٠ حزيران/ يونيو، هطلت أمطار غزيرة في محافظتي اللاذقية وطرطوس مصحوبة برياح شديدة وبروق ورعود أدت إلى تعطيل الخطوط الهاتفية، وشكلت سيولاً جارفة في طرطوس[١٦٥].

وفي اليوم التالي، الثلاثاء ٢١ حزيران/ يونيو، تعرضت محافظة طرطوس لعاصفة هوجاء دامت ست ساعات، رافقتها أمطار غزيرة تحولت إلى سيول جارفة وشكّلت الحكومة لجنة وزارية للإطلاع على حجم الأضرار[١٦٦]، وانهالت التبرعات على المتضررين من كل الجهات.

وبدأ الطقس يسوء من شهر تشرين الأول/ أكتوبر حتى نهاية العام ١٩٧٧. ففي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، خضعت سورية لمنخفض جوي أدّى إلى هطول أمطار استمرت أياماً، وشملت جميع أنحاء البلاد[١٦٧].

ومع مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، تعرضت البلاد لمنخفض جوي فعال وتساقطت أمطار غزيرة في١٣ من كانون الأول/ ديسمبر، وأدّى تساقط الثلوج على المرتفعات الجبلية إلى تعطيل حركة المواصلات، واستمرت فعاليات المنخفض الجوي حتى نهاية العام ١٩٧٧[١٦٨].

هوامش

(١) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٥٥، تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧١.

(٢) مجلة **الصياد**، العدد ١٣٨٣، تاريخ ١٨/٣/١٩٧١.

(٣) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٥٤، تاريخ ١٤/٣/١٩٧١.

(٤) مجلة **الأسبوع العربي**، العدد ٦١٥، تاريخ ٢٢/٣/١٩٧١.

(٥) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٧٣، تاريخ ٤/ ٤/ ١٩٧١.

(٦) مجلة **الأسبوع العربي**، العدد ٦١٩، تاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٧١.

(٧) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٧٤، تاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٧١.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) جريدة الثورة، العدد ٢٥١١، تاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٧١.

(١٠) المصدر نفسه، العدد ٢٥٨٥، تاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٧١.

(١١) المصدر نفسه، العدد ٢٥٩٠، تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٧١.

(١٢) المصدر نفسه، العدد ٢٥٩٢، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٧١.

(١٣) مجلة **آخر ساعة**، العدد ١٩٢٨، تاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٧١.

(١٤) من أوراق الرئيس السادات، الحلقة ١٣، مجلة **أكتوبر**، العدد ١٣، تاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٧٧.

(١٥) قصة الحرب، كما رواها الرئيس أنور السادات للكاتب والصحفي عبد الرحمن الشرقاوي، **مجلة روز اليوسف**، العدد ٢٤٣١، تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٧٥.

(١٦) مجلة **الحوادث**، العدد ٨٨٦، تاريخ ٢/ ١١/ ١٩٧٣.

(١٧) مجلة **الجمهور**، العدد ١٠١٣، تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٧٣.

(١٨) مجلة **الصياد**، العدد ١٥٣٠، تاريخ ١٠/ ١/ ١٩٧٤.

(١٩) مجلة **الأهرام العربي**، العدد ٨٠، تاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٢٠) مجلة **الحوادث**، العدد ١٠٩٦، تاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٧.

(٢١) القرار الرقم ٣٣٨.

(٢٢) زار الرئيس نيكسون دمشق بتاريخ ١٥حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وأقام له الرئيس الأسد مأدبة عشاء باليوم ذاته.

(٢٣) مجلة **روز اليوسف**، العدد ٢٤٢٤، تاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤.

(٢٤) ماتي غولان ـ المفاوضات السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأدنى ـ مجلة **الجمهور**، العدد ١١٩٠، تاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٧٨.

(٢٥) انعقد المؤتمر في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو حتى ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤.

(٢٦) إسرائيل شامير ـ المؤامرة الخيانة في موقعة قناة السويس، حقيقة ما حدث في حرب الغفران، مجلة **ضفاف**، العدد ٣ ـ ٤، عام ٢٠١٢، ص ٢٣٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) مجلة **الصياد**، العدد ٢٠٥٩، تاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٤.

(٢٩) تييري دي غاردن ـ شهيد لبنان، مجلة **الصياد** ـ العدد ١٦٧٩، تاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٦.

(٣٠) مجلة **الصياد**، العدد ٢١٠١، تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣١) جوزيف يازجي ـ الحرب اللبنانية ـ مجلة **المجلة**، العدد ٦١٠، تاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٩١.

(٣٢) مجلة **الصياد**، العدد ٢٠٥٨، تاريخ ١١/ ٤/ ١٩٨٤.

(٣٣) مجلة **صباح الخير**، العدد ٣٩٥، تاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٨٣.

(٣٤) مجلة **الجمهور**، العدد ١١٢٢، تاريخ ١٥/ ١/ ١٩٧٦.

(٣٥) مجلة **المستقبل**، العدد ١٢، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٧٧.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) جريدة **الثورة**، العدد ٢٥١٩، تاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٧١.

(٣٨) مجلة **الحوادث**، العدد ٩٢٥، تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٧٤.

(٣٩) انعقد المؤتمر يوم السبت الثامن من أيار/ مايو ١٩٧١.

(٤٠) المرسوم التشريعي الرقم (٩١)، تاريخ ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١.

(٤١) المرسوم التشريعي الرقم (٢٦)، تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣.

(٤٢) القانون الرقم (١)، تاريخ ٢/ ٢/ ١٩٧٦.

(٤٣) المرسوم التشريعي الرقم، تاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٧٦.

(٤٤) المصدر نفسه الرقم (٣٤)، تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٤٥) المصدر نفسه الرقم (٣٥)، تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٤٦) المصدر نفسه الرقم (٤)، تاريخ ٦/ ٨/ ١٩٧٧.

(٤٧) المصدر نفسه الرقم (٦)، تاريخ ٨/ ٨/ ١٩٧٣.

(٤٨) جريدة **الثورة**، العدد ٤٤٥٦، تاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٧٧.

(٤٩) القانون الرقم (٨)، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٧.

(٥٠) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٩١، تاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٧١.

(٥١) المصدر نفسه، العدد ٢٤٩٥ ـ تاريخ ١/ ٥/ ١٩٧١.

(٥٢) القرار الرقم (٥)، تاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٧١.

(٥٣) جريدة **الثورة**، العدد ٤١٠٦، تاريخ ٦/ ٧/ ١٩٧٦.

(٥٤) المصدر نفسه، العدد ٤٣٥٦، تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٧٧.

(٥٥) المصدر نفسه، العدد ٤٤١١، تاريخ ٨/ ٧/ ١٩٧٧.

(٥٦) جريدة الثورة، العدد ٢٥١٦، تاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٧١.
(٥٧) المصدر نفسه، العدد ٣٩٥٩، تاريخ ١٥/ ١١٩٧٦١.
(٥٨) المصدر نفسه، العدد ٣٩٩٤، تاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٧٦.
(٥٩) المصدر نفسه، العدد ٤٤٤٩، تاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٧٧.
(٦٠) المرسوم الرقم (٤٦)، تاريخ ١١/ ٩/ ١٩٧١.
(٦١) المصدر نفسه الرقم (٦٩)، تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٧١.
(٦٢) مجلة **الحوادث**، العدد ٩٣٨، تاريخ ١/ ١١/ ١٩٧٤.
(٦٣) جريدة **الثورة**، العدد ٤١٣٩، تاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٧٦.
(٦٤) المصدر نفسه، العدد ٤١٤٨، تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٧٦.
(٦٥) المصدر نفسه، العدد ٤١٩٠، تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٧٦.
(٦٦) المصدر نفسه، العدد ٤٤٥٧، تاريخ ١/ ٩/ ١٩٧٧.
(٦٧) المصدر تفسه، العدد ٤٤٦١، تاريخ ٧/ ٩/ ١٩٧٧.
(٦٨) المصدر نفسه، العدد ٤٤٥١، تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧٧.
(٦٩) المصدر نفسسه، العدد ٤٤٦٢، تاريخ ٨/ ٩/ ١٩٧٧.
(٧٠) المصدر نفسه، العدد ٢٥٠٧، تاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٧١.
(٧١) المرسوم الرقم (٤٨)، تاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٧٢.
(٧٢) القانون الصادر بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٦.
(٧٣) جريدة **الثورة**، العدد ٤٤٣٩، تاريخ ١١/ ٨/ ١٩٧٧.
(٧٤) المصدر نفسه، العدد ٣٩٨٧، تاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٧٦.
(٧٥) المصدر نفسه، العدد ٤٠٩٣، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٧٦.
(٧٦) المرسوم التشريعي الرقم (١٢)، ٢٠/ ٥/ ١٩٧١، ثم تغير اسمها إلى جامعة تشرين المرسوم التشريعي الرقم (٢٥)، العام ١٩٧٥.
(٧٧) المرسوم التشريعي الرقم (١٤)، تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٧١.
(٧٨) جريدة **الثورة**، العدد ٢٦٥٠، تاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٧١.
(٧٩) المصدر نفسه، العدد ٤٢١٢، تاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٧٦.
(٨٠) المصدر نفسه، العدد ٤٣٤٥، تاريخ ١/ ٥/ ١٩٧٧.
(٨١) المصدر نفسه، العدد ٤٤٤٠، تاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٧٧.
(٨٢) المصدر نفسه، العدد ٤٣٤٥، تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٧.
(٨٣) جريدة **الثورة**، العدد ٤٣٢١، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٧.

(٨٤) المرسوم التشريعي، رقم (٢٣)، تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧١.
(٨٥) المصدر نفسه، الرقم (٦٧)، تاريخ٢٠/ ٩/ ١٩٧١.
(٨٦) جريدة **الثورة**، العدد ٢٦٤٦، تاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٧١.
(٨٧) المصدر نفسه، العدد ٤٢٨٤، تاريخ ٨/ ٢/ ١٩٧٧.
(٨٨) المصدر نفسه، العدد ٣٩٦٨، تاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٧٦.
(٨٩) المصدر نفسه، العدد ٤٤٤٢، تاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٧٧.
(٩٠) المصدر نفسه، العدد ٢٦١٧، تاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٧١.
(٩١) القانون الرقم (٧)، لعام ١٩٧٢.
(٩٢) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٨٦، تاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٧١.
(٩٣) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٩ تاريخ ٤/ ٧/ ١٩٧١.
(٩٤) المصدر نفسه، العدد ٤١٤٧، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٧٦.
(٩٥) المصدر نفسه، العدد ٤٥٤٧، تاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٧٧.
(٩٦) المصدر نفسه، العدد ٤٠٤٥، تاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٧٦.
(٩٧) المصدر نفسه، العدد ٤٣٩٢، تاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٧٧.
(٩٨) المصدر نفسه، العدد ٤٥٣٥، تاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٧٧.
(٩٩) المصدر نفسه، العدد ٢٥٣٨، تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٧١.
(١٠٠) المصدر نفسه، العدد ٢٦١٤، تاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٧١.
(١٠١) المصدر نفسه، العدد ٢٦٤٢، تاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٧١.
(١٠٢) المصدر نفسه، الغعدد ٤١٠٧، تاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧٦.
(١٠٣) المصدر نفسه، العدد ٤٢٩٢، تاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٧٧.
(١٠٤) المصدر نفسه، العدد ٤٢٧٩، تاريخ ٢/ ٢/ ١٩٧٧.
(١٠٥) المصدر نفسه، العدد ٤٤٦٢، تاريخ ٨/ ٩/ ١٩٧٧.
(١٠٦) المرسوم التشريعي الرقم (٣٨)، تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧٧.
(١٠٧) جريدة **الثورة**، العدد ٤٠٧٥، تاريخ ٣/ ٥/ ١٩٧٦.
(١٠٨) القانون الرقم (٢٣)، تاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٧١.
(١٠٩) جريدة الثورة، العدد ٤٠٦١، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٧٦.
(١١٠) المصدر نفسه، العدد ٤٠٦٤، تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٧٦.
(١١١) المرسوم الرقم (٢٣٣)، تاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٧٧.
(١١٢) جريدة **الثورة**، العدد ٢٤٨٢، تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧١.

(١١٣) المصدر نفسه، العدد ٤٢٦٦، تاريخ ١٨/ ١١٩٧٧.

(١١٤) المصدر نفسه، العدد ٤٣١٥، تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٧.

(١١٥) المصدر نفسه، العدد ٤٢٧٨، تاريخ ١/ ٢/ ١٩٧٧.

(١١٦) المرسوم الرقم (٣٩)، تاريخ ٦/ ٨/ ١٩٧٧.

(١١٧) جريدة الثورة، العدد ٤٥٥٩، تاريخ ٤/ ١/ ١٩٧٨.

(١١٨) غسان شربل، **أسرار الصندوق الأسود**، ص (٣٧٤).

(١١٩) شفيق الحوت، **بين الوطن والمنفى**، ص (٨٣٨).

(١٢٠) مجلة **الأسبوع العربي**، العدد ٥٩٩٠، تاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠.

(١٢١) الدكتور سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص (٢٤٢).

(١٢٢) جريدة **الثورة**، العدد ٢٥٨٣، تاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٧١.

(١٢٣) المصدر نفسه، العدد ٢٥٨٤، تاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٧١.

(١٢٤) المصدر نفسه، العدد ٤٢٧٣، تاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٧٧.

(١٢٥) المصدر نفسه، العدد ٣٩٧٢، تاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٧٧.

(١٢٦) المصدر نفسه، العدد ٤٢٢٠، تاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٧٧.

(١٢٧) مجلة **الصياد**، العدد ١٥٠٠، تاريخ ١٤/ ١/ ١٩٧٣.

(١٢٨) المصدر نفسه، العدد ١٥١٠، تاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٧٣.

(١٢٩) الفريق أول محمد فوزي ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة ودروس، مجلة **الشراع**، العدد ٣٤٥، تاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٨٨.

(١٣٠) تمّ توقيعها بحروفها الأولى في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

(١٣١) مجلة **الجمهور**، العدد ١١١٣، تاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٥.

(١٣٢) جريدة **الثورة**، العدد ٤٢٤٥، تاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٦.

(١٣٣) المصدر نفسه، العدد ٤٥١٧، تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٧٧.

(١٣٤) المصدر نفسه، العدد ٤٥٣٣، تاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٧٧.

(١٣٥) المصدر نفسه، العدد ٤٠٨٨، تاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٧٦.

(١٣٦) المصدر نفسه، العدد ٤١٥٧، تاريخ ٤/ ٩/ ١٩٧٦.

(١٣٧) المصدر نفسه، العدد ٤١٦٧، تاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٧٦.

(١٣٨) المصدر نفسه، العدد ٤٥٧٣، تاريخ ٢١/ ١/ ١٩٧٨.

(١٣٩) المصدر نفسه، العدد ٤٣٨١، تاريخ ٣/ ٦/ ١٩٧٧.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) جريدة **الثورة**، العدد ٤٣٢٥، تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٧٧.

(١٤٢) المصدر نفسه، العدد ٤٣٨١، تاريخ ٣/ ٦/ ١٩٧٧.

(١٤٣) المصدر نفسه، العدد ٢٦٧٥، تاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٧١.

(١٤٤) المصدر نفسه، العدد ٤٥١٤، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٧٧.

(١٤٥) المصدر نفسه، العدد ٤٤٠٨، تاريخ ٥/ ٧/ ١٩٧٧.

(١٤٦) المصدر نفسه، العدد ٤٤١٥، تاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٧٧.

(١٤٧) المصدر نفسه، العدد ٤٥٠٨، تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٧٧.

(١٤٨) المصدر نفسه، العدد ٣٩٦٨، تاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٧٦.

(١٤٩) المصدر نفسه، العدد ٤٤٥٠، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٧٧.

(١٥٠) المصدر نفسه، العدد ٤٤٩٩، تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٧.

(١٥١) المصدر نفسه، العدد ٤١٠٨، تاريخ ٨/ ٧/ ١٩٧٦.

(١٥٢) المصدر نفسه، العدد ٤٤٤٨، تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٧٧.

(١٥٣) المصدر نفسه، العدد ٤٤٥١، تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٧٧.

(١٥٤) المصدر نفسه، العدد ٤٤٧٢، تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٧.

(١٥٥) المصدر نفسه، العدد ٤١٦٩، تاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٧٦.

(١٥٦) المصدر نفسه، العدد ٤١٧١، تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٧٧.

(١٥٧) المصدر نفسه، العدد ٤٣٢٣، تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٧.

(١٥٨) المصدر نفسه، العدد ٤٣٦١، تاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٧.

(١٥٩) المصدر نفسه، العدد ٤٣٤٧، تاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٧٧.

(١٦٠) المصدرنفسه، العدد ٤٣٥٨، تاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٧.

(١٦١) المصدر نفسه، العدد ٤٥٤٨، تاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٧.

(١٦٢) المصدر نفسه، العدد ٤٢٦٤، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٧٧.

(١٦٣) المصدر نفسه، العدد ٤٣٨١، تاريخ ٣/ ٦/ ١٩٧٧.

(١٦٤) المصدر نفسه، العدد ٢٤٨٤، تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧١.

(١٦٥) المصدر نفسه.

(١٦٦) المصدر نفسه، العدد ٤١٩٨، تاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٦.

(١٦٧) جريدة **تشرين**، العدد ٣٧٤، تاريخ ٦/ ١/ ١٩٧٧.

(١٦٨) المصدر نفسه، العدد ٣٧٥، تاريخ ٧/ ١/ ١٩٧٧.

الولاية الثانية

١٣/٣/١٩٧٨ ــ ١٣/٣/١٩٨٥

بعدما قرر مجلس الشعب في جلسته المنعقدة يوم الأحد الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، ترشيح الرئيس حافظ الأسد لفترة رئاسية ثانية، وتحدد يوم الأربعاء الثامن من شباط/ فبراير ١٩٧٨، موعداً للاستفتاء، توجّه رئيس مجلس الشعب محمد علي حلبي ومعه أعضاء مكتب المجلس إلى القصر الجمهوري، وقدم للرئيس الأسد الكتاب التالي:

«السيد رئيس الجمهورية

تحية عربية

يشرفني أن أرفع لسيادتكم القرار الذي اتخذه مجلس الشعب بالإجماع في جلسته المنعقدة صباح يوم الثالث عشر من صفر لعام ١٣٩٨ هجري، الموافق الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ ميلادي، والذي يقضي بالموافقة على قرار القيادة القطرية الذي يتضمن اقتراح ترشيح سيادتكم لمنصب رئاسة الجمهورية للأعوام القادمة. وقد تبنّى المجلس اجتماعه على ترشيحكم منطلقاً من وفائه لأهمية المنجزات التي حققها القطر في ظل قيادتكم الرشيدة، ومؤكداً على ضرورة استمرار المثل

النضالية التي كرّستها تقاليدكم في العمل القومي، ومعترفاً بما لكم من دور كبير في تحقيق أماني الجماهير العربية المكافحة، ومتمسكاً بالأمل الذي باشرته بتحقيق جانب عظيم منه في حقبة رئاستكم الماضية.

لقد حدد يوم الأربعاء الأول من ربيع الأول لعام ١٣٩٨هـ ـ الموافق الثامن من شباط/ فبراير لعام ١٩٧٨ ـ موعداً لإجراء الاستفتاء على منصب رئاسة الجمهورية للأعوام السبعة القادمة.

إنني على يقين كبير بأن جماهير القطر ستشارك في الاستفتاء العام داعمة مسيرتكم المظفرة للفترة الرئاسية القادمة.

وبهذه المناسبة الغالية يسعدني أن أرفع لسيادتكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الشعب خالص تهانينا على ثقة القيادة والمجلس بكم، وأن نعاهدكم على المسير على هدى قيادتكم الحكيمة لما فيه خير أمتنا وازدهار قطرنا.

والله يحفظكم ويرعاكم ذخراً للأمة والوطن»[١].

وفي اليوم ذاته، الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، أصدرت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية بياناً جاء فيه:

«..

لندعو المواطنين جميعاً إلى المشاركة الفعّالة المنشطة يوم الاستفتاء في الثامن من شباط/ فبراير القادم.

إن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية العربية السورية يعني تحديد موقف الشعب العربي في سورية من جملة القضايا الأساسية المطروحة على الساحة الوطنية والعربية والدولية بشكل مباشر وملحّ في المرحلة الراهنة.

إن إعادة انتخاب الرئيس حافظ الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية،

يعني أننا نقف بتصميم في خندق المواجهة الأولى لقوى التحرر والتقدم في العالم ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وإننا مع السلام المشرّف العادل.. ومع المحافظة على الأماني والأهداف المشروعة لأمتنا، ومع الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ضد التفريط بها والمساومة عليها، ومع التضامن العربي بمضمونه النضالي الإيجابي ضد استدراج أمتنا تحت شعار التضامن إلى مواقع الاستسلام والهزيمة....

ويعني أننا مع الوحدة الوطنية لشعبنا ضد التفرقة وبث روح الوهن والضعف والتمزق بين صفوفه، ومع حرية الوطن والمواطنين ومع الكرامة الفردية والحقوق المتساوية....

فإن القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية إذ تتبنى ترشيح الرئيس حافظ الأسد، تهيب بالمواطنين أن يكونوا في يوم الثامن من شباط/ فبراير يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في مستوى المسؤولية التاريخية التي تتجلى في سلوكهم في ذلك اليوم.

كما تدعو الرفاق والأخوة المنتسبين لأحزاب الجبهة إلى أن يكونوا في حالة استنفار دائم خلال الأسبوعين القادمين»[٢].

وأخذت كل منظمة حزبية أو نقابة مهنية تصدر بيانات بتأييد ترشيح وتمجيد حافظ الأسد وحكمه. (راجع الوثائق في نهاية الكتاب).

وتمّ الاستفتاء في موعده المحدد وبلغ عدد المقترعين، بحسب البيانات الرسمية التي أعلنت ٣,٩٩١,٦٩٥ أي بنسبة ٨٧ بالمئة، وعدد الموافقين ٣,٩٧٥,٧٢٩ أي بنسبة ٩٩,٦٠ في المئة، وبناء على ذلك أعلن رئيس مجلس الشعب فوز حافظ الأسد رئيساً لولاية جديدة مدتها سبعة أعوام ميلادية ابتداء من الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٧٨[٣].

مع ظهور نتيجة الاستفتاء بدأت وفود المهنئين تصل تباعاً إلى دمشق، وكان أول الواصلين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، الذي وصل إلى دمشق يوم الخميس التاسع من شباط/ فبراير ١٩٧٨، يرافقه فؤاد بطرس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، والدفاع اللبناني، كما وصل في اليوم نفسه وفد مجلس النواب اللبناني برئاسة ميشيل ساسين نائب رئيس المجلس(٤).

وبعد خمسة أيام، الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٧٨، وصل خالد الحسن عضو قيادة حركة فتح، وتبعه بعد يومين الشيخ عبد العزيز الثنيان وكيل وزارة الخارجية السعودي حاملاً للرئيس الأسد رسالة من الملك خالد لم يكشف عن مضمونها.

بإعلان فوز حافظ الأسد رئيساً للجمهورية لولاية ثانية، شارفت ولايته الأولى على نهايتها، لكن قبل أن تنقضي أيامها، قام الرئيس الأسد بزيارة للاتحاد السوفياتي على رأس وفد حزبي وحكومي. وأعرب البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة، عن ارتياح الجانبين السوري والسوفياتي لتطور وتعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، ووضع الإجراءات الهادفة إلى دعم قدرة سورية الدفاعية، وتقدير دورها في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والصفقات المنفردة(٥).

وأدى الرئيس الأسد اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب، في الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس ظهر يوم الأربعاء ٨ آذار/ مارس ١٩٧٨، وحضر جلسة القسم أعضاء القيادتين القومية والقطرية وأعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والوزراء ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ورجال الدين وخالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدون في دمشق وأمناء فروع الحزب ورؤساء المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية ورؤساء وأعضاء النقابات المهنية ورئيس وأعضاء وفد المجلس الوطني الجزائري الذي كان يزور القطر في ذلك الوقت(٦).

وكان الحدث الأبرز بعد جلسة أداء اليمين، المباحثات التي عقدها ممثلو البرلمانات الجزائرية والفلسطينية والسورية، في دمشق، يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٧٨، واستمرت أسبوعاً، وترأسها الدكتور محسن بلال رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في سورية وعدد من أعضاء اللجنة، وشارك فيها عن الجانب الجزائري محمد الميلي الإبراهيمي، رئيس لجنة الثقافة والتربية في المجلس الشعبي الوطني الجزائري، وعثمان السعدي، عضو اللجنة الثقافية والتربية، وبلقاسم بن هني، عضو لجنة الشؤون الخارجية وحسن بو دربالة، عضو لجنة الشؤون الخارجية، ومحمد مرابط، أحد كبار موظفي المجلس الشعبي الوطني الجزائري. ومن الجانب الفلسطيني خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. واستعرض المجتمعون في مباحثاتهم الأوضاع السياسية العامة في المنطقة، ودور البرلمانيين العرب في هذه المرحلة وما أسفرت عنه سياسة السادات الاستسلامية، من تنازلات تتعلق بالقضية الفلسطينية هي إسقاط منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، والتخلي عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ولا سيما حق العودة وحق تقرير المصير وحق بناء الدولة المستقلة، وخدمة السياسة الأميركية في المنطقة وتنفيذ مخططاتها ضد حركات التحرر الوطني العربية والأفريقية.

ورأى المجتمعون ضرورة القيام بتحرك برلماني مشترك قائم على تبني مقررات مؤتمري طرابلس والجزائر، في الصمود والتصدي ومقاومة جميع المحاولات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، ورفض كل اتفاق يتم على حساب الأرض العربية، أو الحقوق الفلسطينية، والعمل على استمرار النضال العربي ضد الصهيونية والإمبريالية، وفي سبيل تحقيق سلام عادل على أساس الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ولا سيما حق العودة وحق تقرير المصير وحق إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

كما جرى البحث في وسائل توحيد الموقف العربي الاجتماعات البرلمانية العربية والأفريقية والدولية كافة على أساس تأييد التضامن العربي في وجه العدوان الصهيوني الإمبريالي، ومقاومة السياسات الاستسلامية والتجاوب مع إرادة الأمة العربية في الصمود والتصدي ومواصلة الكفاح[٧].

* * *

وكان من الطبيعي مع بداية الولاية الجديدة أن تتشكل وزارة جديدة، فقدمت حكومة اللواء عبد الرحمن خليفاوي استقالتها، وكلف الرئيس الأسد محمد علي الحلبي بتأليف الوزارة الجديدة، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨[٨]، فشكّلها من ٣٦ وزيراً منهم ٧ وزراء كانوا في الوزارة السابقة هم: عبد الحليم خدام وعبد الكريم عدي والدكتور شاكر الفحام وأديب النحوي والمهندس عمر السباعي والمهندس أحمد قبلان وعبد الستار السيد.

والوزارة الجديدة هي:

محمد علي الحلبي	رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم خدام	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية
جميل شيا	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
فهمي اليوسفي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
العماد مصطفى طلاس	وزيراً للدفاع
طه الخيرات	وزيراً للإدارة المحلية
زهير مشارقة	وزيراً للتربية
محمد غباش	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
عبد الكريم عدي	وزير دولة للشؤون الخارجية

أديب ملحم	وزير شؤون رئاسة الجمهورية
المهندس صبحي كحالة	وزيراً لسد الفرات
الدكتور شاكر الفحام	وزيراً للتعليم العالي
أديب النحوي	وزيراً للعدل
المهندس عمر السباعي	وزيراً للمواصلات
المهندس أحمد قبلان	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
عبد الستار السيد	وزيراً للأوقاف
الدكتور محمد العمادي	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتور مدني الخيمي	وزيراً للصحة
ظهير عبد الصمد	وزير دولة
أنور حمادة	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
شتيوي سيفو	وزيراً للصناعة
أحمد إسكندر أحمد	وزيراً للإعلام
العميد عدنان دباغ	وزيراً للداخلية
الدكتور صادق الأيوبي	وزيراً للمالية
الدكتور أحمد عمر يوسف	وزيراً للكهرباء
الدكتورة نجاح العطار	وزيرة للثقافة
عيسى درويش	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
الدكتور غسان شلهوب	وزيراً للسياحة
ضياء ملوحي	وزير دولة

محرم طيارة	وزير الاسكان والمرافق
ناظم قدور	وزيراً للأشغال والثروة المائية
الدكتور جورج حورانية	وزير دولة لشؤون التخطيط
يوسف جعيداني	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
يوسف كوش	وزير دولة
الدكتور سليم ياسين	وزيراً للنقل
صفوان قدسي	وزير دولة(٩)

يستلفت النظر في هذه الوزارة ما يلي:

١ ـ إلغاء وزارة الشؤون البلدية والقروية وكانت إحدى الوزارات في وزارة خليفاوي، واستعيض عنها بوزارة الإسكان والمرافق.

٢ ـ كانت وزارة النفط والكهرباء والثروة المعدنية وزارة واحدة في وزارة اللواء عبد الرحمن خليفاوي، في الوزارة الجديدة أصبحت وزارة النفط وزارة مستقلة، ووزارة الكهرباء والثروة المعدنية وزارة مستقلة.

٣ ـ كانت وزارة الثقافة والسياحة وزارة واحدة، في وزارة خليفاوي، وأصبحت وزارة الثقافة وزارة مستقلة، ووزارة السياحة وزارة مستقلة.

وأدى أعضاء الوزارة اليمين الدستورية أمام الرئيس الأسد، بعد ظهر يوم السبت الأول من نيسان/ أبريل ١٩٧٨.

وعقد مجلس الشعب جلسة يوم الاثنين ٢٩ أيار/ مايو، للاستماع إلى البيان الوزاري الذي تلاه أمامه رئيس الوزراء وتحدث فيه عن سياسة وزارته العربية

والدولية والداخلية، وسياسته الاقتصادية وسياسة الخدمات وإنشاء المرافق والسياسة التربوية والتعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والعمل والتشريع.

واستغرقت مناقشة البيان الوزاري في مجلس الشعب ثلاث جلسات متتالية ابتداء من جلسة يوم الأحد الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٧٨، وانتهت المناقشات بنيل الوزارة ثقة المجلس.

عاشت هذه الوزارة أقل من عامين من ٣٠/ ٣/ ١٩٧٨ حتى ١٤/ ١/ ١٩٨٠، برزت خلال هذه المدة، وقائع وأحداث مهمة، وهي:

ـ قمة الجبهة القومية للصمود والتصدي	٢٠ ـ ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨
ـ ميثاق العمل القومي بين القطرين السوري والعراقي	٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨
ـ مؤتمر الشعب العربي	٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٧٨
ـ جريمة كلية مدفعية الميدان بحلب	١٦/ ٦/ ١٩٧٩
ـ الإعلان السياسي السوري ـ العراقي	١٩/ ٦/ ١٩٧٩

أولاً: قمة الجبهة القومية للصمود والتصدي

بدعوة من الرئيس حافظ الأسد، انعقدت في العاصمة السورية دمشق، الدورة الثالثة لقمة الجبهة القومية للصمود والتصدي في الفترة ٢٠ ـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، حضرها الرؤساء هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية السورية، والعقيد معمر القذافي، أمين عام مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية، والرئيس ناصر محمد، رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديموقراطية، وياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وتمّ الاتفاق في هذا

المؤتمر على إنشاء جبهة قومية أطلق عليها اسم «الجبهة القومية للصمود والتصدي»، تلتزم بتحقيق الأهداف القومية الأساسية التالية:

١ ـ الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي.

٢ ـ اعتبار قضية فلسطين قضية العرب الأساسية، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام أو المساس به.

٣ ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعدم التنازل أو التفريط بأي جزء فيها.

٤ ـ الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٥ ـ دعم كفاح الشعب الفلسطيني العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ـ حشد الطاقات العربية واستخدامها في الصراع ضد العدو الصهيوني.

٧ ـ تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكي.

٨ ـ دعم حركات التحرر الوطني في القارة الأفريقية، ومقاومة الأنظمة العنصرية.

كما تقرر:

أ ـ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، بما في ذلك المؤسسات والشركات، وتطبيق مقررات المقاطعة العربية على الأفراد الذين يتعاملون مع العدو الصهيوني.

ب ـ العمل على نقل مقر جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة من القاهرة.

ج ـ دعم الشعب المصري ممثلاً بقواه الوطنية والتقدمية لمواجهة تآمر النظام المصري على القضية العربية المصيرية.

د ـ توجيه مذكرة جماعية باسم الجبهة الشعبية إلى مجموعة عدم الانحياز، وإلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية يشرح فيها موقف الجبهة[١٠].

ثانياً: ميثاق العمل القومي المشترك بين القطرين السوري والعراقي

بدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية العراقية، قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة لبغداد على رأس وفد رسمي دامت ثلاثة أيام (٢٤ ـ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨)، تمّ خلالها الاتفاق على إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي البلدين، تتولى الإشراف على مختلف شؤون العلاقات الثنائية بينهما في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية، وتحقيق التنسيق والتكامل بينهما، انبثق عن هذه الهيئة عدة لجان مركزية هي:

ـ لجنة الشؤون السياسية والإعلامية والثقافية، تقوم باقتراح السياسات المشتركة والإشراف على تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين القطرين في المجالات السياسية والثقافية والإعلامية.

ـ لجنة تحقيق وتنسيق التكامل والتعاون بين القطرين في جميع المجالات الاقتصادية والفنية.

ـ لجنة التعاون العسكرية، وتتولى إعداد صيغة اتفاقية دفاع مشترك.

ـ لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، تتولى العمل على تحقيق توحيد المناهج في مجالات التربية والتعليم.

ولكل لجنة من هذه اللجان أن تضيف على عضويتها عدداً من الاختصاصيين الذين تتطلبهم الحاجة، تجتمع اللجان بالاتفاق بين رؤسائها، وتخضع قراراتها لمصادقة الهيئة العليا[١١].

ثالثاً: مؤتمر الشعب العربي

عقد في دمشق خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٧/١١/١٩٧٨، مؤتمر ضمّ كلاً من عبد المجيد فريد رئيس المؤتمر، ويوسف الأسعد عضو القيادة القطرية لحزب البعث، ودوروس تيودور دور عن الحزب الاشتراكي القبرصي، والشريف حسين الهندي عن حزب الاتحاد الديموقراطي السوداني، وزهير الميداني الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، وأليخاندرو من الحزب الاشتراكي الأندلسي، وهيثم سلطان عن الاتحاد العام للطلبة العرب في ألمانيا، ومصطفى القرشاوي عن الحركة الوطنية المغربية، وبيني بنفيس نيفارغو عن الحركة الاشتراكية اليونانية، وسامي داود عن الحزب الشيوعي الأردني، ومحمد شيخون عن حزب البعث العربي في السودان، ومحمد شرشور عن الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي، وميلان مالك عن تشيكوسلوفاكيا.

أصدر المؤتمر في ختام جلساته عدداً من القرارات، منها:

١ ـ ضرب المصالح الأميركية الاحتكارية في الوطن العربي، واعتبار تأميم النفط العربي هو الخطوة العاجلة لتصعيد الصدام مع التحالف الإمبريالي الصهيوني، ويطالب المؤتمر النظم التقدمية المنتجة للنفط بتأميمه.

٢ ـ تعزيز صمود الأقطار العربية التي اتخذت موقفاً معارضاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، وذلك من أجل تصعيد هذه المعارضة إلى مواقف أكثر تشدداً لصالح مجمل النضال العربي القومي.

٣ ـ فضح النظم العربية الرجعية، وإدانتها، وخاصة النظام الرجعي في المغرب وسلطنة عمان واليمن الشمالي والسودان، ودعوة المنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية القومية داخل تلك الأقطار لتصعيد نضالها ضد تلك النظم.

٤ ـ يدعو المؤتمر إلى طرد نظام السادات من الجامعة العربية، والإسراع بنقل مقر الجامعة العربية إلى أي قطر عربي آخر والتأكيد على تطبيق قوانين المقاطعة المطبقة على العدو الصهيوني، وعلى المؤسسات والشركات والهيئات والأشخاص الذين يقيمون علاقات مع العدو الصهيوني ومؤسساته وشركاته وأفراده.

٥ ـ دعوة جميع الدول العربية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية ووقف المساعدات الاقتصادية للنظام المصري كافة.

٦ ـ إطلاق الحريات الديموقراطية في الوطن العربي، وتعبئة الجماهير العربية لتمارس دورها النضالي ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومجابهة أية عدوان إمبريالي صهيوني محتمل على الجبهة الشمالية الشرقية.

٧ ـ التأمين على أهمية وحدة جميع فصائل الثورة الفلسطينية، وتعزيز الجهود المبذولة من أجل إنجاز هذه الوحدة.

٨ ـ دعوة التنظيمات والمنظمات في الأقطار العربية التقدمية إلى توفير مجالات العمل الإعلامي أمام الحركة الوطنية المصرية لتنمية الوعي لدى الجماهير العربية في مصر.

٩ ـ العمل على إنشاء صندوق للعمل القومي يتبع الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي.

١٠ ـ العمل على تصعيد الكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة، ومساندة نضال الشعب العربي في فلسطين.

١١ ـ العمل على إيجاد صيغة للتنسيق العسكري والسياسي بين الثورة الفلسطينية وبين أطراف الجبهة الشمالية الشرقية.

١٢ ـ تعميق التلاحم بين سورية والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقوى التقدمية اللبنانية عسكرياً وسياسياً.

١٣ ـ تعزيز نضال الحركة الوطنية المصرية من أجل وحدة فضائلها.

١٤ ـ يدعو المؤتمر إلى إقامة أوثق الصلات مع شعوب المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وشعوب دول عدم الانحياز وأفريقيا والعالم الثالث وأميركا اللاتينية.

١٥ ـ يشجب المؤتمر الأحلاف العسكرية في عمان والخليج العربي كافة، ويدعو إلى إطلاق الحريات الديموقراطية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين في السجون الرجعية كافة[١٢].

رابعاً: جريمة كلية مدفعية الميدان بحلب

بطل هذه الجريمة والمخطط لها، ضابط برتبة نقيب يدعى إبراهيم اليوسف، أدخل إلى مبنى كلية مدفعية الميدان بحلب، مساء السبت ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وهو يوم مناوبته، عناصر مسلّحة ألبسهم ثياباً عسكرية برتب مختلفة، وزوّدهم بكلمة السرّ لتسهيل دخولهم إلى الكلية، توزعوا إلى ثلاث مجموعات. واحدة بقيادته وتضم حسني عابو وعدنان عقلة ومحمد أيمن الخطيب ومحمد زهير زقلوطة ورامز عيسى، قامت بإطلاق النار والقنابل اليدوية على طلاب المدرسة، بعد أن جمعهم الضابط إبراهيم اليوسف في ندوة الكلية، فقتل نتيجة ذلك ٣٢ طالباً وأصيب ٥٤ بجراح مختلفة، وهاجمت المجموعة الثانية التي تضم مصطفى قصار وماهر عطار وعادل دلال، مقر الحرس وقتلت الحارس واعتقلت

رئيس وعريف الحرس، في الوقت الذي قامت فيه المجموعة الثالثة المؤلفة من الأخوين عبد الله قدسي وعصام قدسي بحرق وتدمير مقسم الهاتف بمن فيه.

وتمكنت أجهزة الأمن، بمساعدة الأهالي، من القبض على عدد من الجناة[١٣] وأعلنت الحكومة عن جائزة مالية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية لمن يرشد أو يدل على الفارين وهم: حسني عابو وعدنان عقلة ومحمد زهير زقلوطة ومحمد أيمن الخطيب والنقيب إبراهيم اليوسف وعبد الله قدسي وعصام قدسي ومحمود قصار وعادل دلال وماهر عطار ورامز عيسى[١٤].

اتهمت الحكومة الإخوان المسلمين بارتكاب هذه الجريمة، وشنّت عليهم حملة واسعة، فقتلت الكثيرين واعتقلت الكثيرين وأحالت المقبوض عليهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بموجب الأمر العرفي الرقم ١٦٥/٩/٢ تاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وبعد محاكمة قصيرة دامت أربعة أيام، أصدرت المحكمة حكماً بإعدام كل من مهدي علواني وحسن خلوف وعصام عقلة وعبد العزيز الشيخ ومحمد دباح البقر ومصطفى حمشو وخالد العلواني وصفوت عدي ومصطفى الأعوج وعبد القادر الفاعور ومحمد مروان دبّاح البقر وعمر علواني ومسعف الشيخ إبراهيم ومحمد سعيد الحمش وحسين سلامة.

وحكمت بالأشغال الشاقة المؤبدة على كل من رياض جعمور ويونس عز الدين ويوسف الحافظ لتعاونهم مع أجهزة الأمن في كشف تنظيم العصابة المسلحة والإرشاد إلى مستودعات أسلحتها، وفضح أساليب عملها.

وحكمت على آخرين بأحكام مختلفة.

وفي ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، نفذ حكم الإعدام بخمسة عشر شخصاً منهم.

وبعد مطاردة قاربت السنة، تمكنت أجهزة الأمن في حلب من قتل النقيب الفار إبراهيم اليوسف، في الثاني من حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

خامساً: الإعلان السياسي السوري ـ العراقي

بعد إعلان ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، شهدت بغداد ودمشق سلسلة من اللقاءات على مختلف المستويات من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية بين البلدين، ففي ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، وصل إلى دمشق صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، ليرأس وفد بلاده إلى المباحثات السورية ـ العراقية، وأسفرت هذه المباحثات عن إعادة ضخ النفط العراقي إلى سورية في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩، من خط كركوك ـ بانياس[١٥].

بعد صدام حسين، حضر إلى دمشق في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٧٩، طارق عزيز عضو قيادة الثورة العراقي، حاملاً معه رد بغداد على الأفكار السورية التي نقلها إلى المسؤولين العراقيين وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر أحمد الموفد الشخصي للرئيس الأسد، الذي زار بغداد في شهر أيار/ مايو ١٩٧٩[١٦].

ثم جاء لقاء القمة بين الرئيسين حافظ الأسد وأحمد حسن البكر في بغداد يوم السبت ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٩. وقد برز خلال المباحثات بين الطرفين السوري والعراقي اتجاه رأى أن تتركز الجهود على توحيد جناحي الحزب في البلدين قبل إعلان الوحدة بينهما، باعتبار أن الحزب هو الذي يقود المسيرة الوحدوية. قابله اتجاه آخر رأى أن الأولوية يجب أن تعطى لإعلان دولة الوحدة، وإرجاء البحث في موضوع وحدة الحزب إلى وقت لاحق، وفي يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، تمّ توقيع الإعلان السياسي الصادر عن الهيئة العليا لميثاق العمل القومي المشترك بين القطرين وأذيع من إذاعتي بغداد ودمشق في وقت واحد، وجاء فيه:

«..

إيماناً من القيادة السياسية في القطرين بالأهمية التاريخية للعلاقات الخاصة

بين القطرين السوري والعراقي، وإدراكاً لأهمية بناء الوحدة بينهما، فقد تمت مناقشة وإقرار المبادئ والأسس المتعلقة بتحقيق الوحدة الدستورية، واتخذت الهيئة القرارات التالية:

أولاً: إلى أن يتم قيام الوحدة الدستورية ومؤسساتها، تتشكل قيادة سياسية موحّدة للقطرين تتألف من:

الجانب العراقي: أحمد حسن البكر، صدام حسين، عزة إبراهيم، طه ياسين رمضان، طارق عزيز، عدنان حسين، الفريق الأول عدنان خير الله.

ومن **الجانب السوري**: حافظ الأسد، محمد علي حلبي، عبد الحليم خدام، جميل شيّا، فهمي اليوسفي، العماد مصطفى طلاس، زهير مشارقة، تتولى هذه القيادة.

(أ) ـ وضع وإقرار السياسة الخارجية للقطرين.

(ب) ـ وضع وإقرار السياسة العربية للقطرين.

(ج) ـ إقرار مسائل السلم والحرب والسياسة الدفاعية للقطرين.

(د) ـ إتخاذ القرارات والإجراءات في المجالات الاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية كافة على طريق استكمال بناء الوحدة بين القطرين.

(هـ) ـ تتولى اللجان المنبثقة عن ميثاق العمل القومي والوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة في القطرين، تنفيذ ما جاء أعلاه تحت إشراف القيادة السياسية الموحدة.

ثانياً: تشكيل لجنة حزبية تتولى مناقشة وإعداد الأسس والدراسات والوثائق لتحقيق الوحدة الحزبية مع الوحدة الدستورية.

ثالثاً: تشكيل لجنة دستورية تتولى وضع الصيغة النهائية لدستور الدولة

الموحدة في ضوء المبادئ والأسس الدستورية التي تمّ إقرارها في اجتماعات الهيئة السياسية العليا.

رابعاً: تشكيل قيادة عسكرية موحدة للقوات المسلّحة في القطرين تعمل بإشراف القيادة السياسية الموحدة حتى قيام دولة الوحدة.

إن القيادة السياسية الموحدة إذ تعلن هذه القرارات التاريخية التي تشكل تحولاً نوعياً في مسيرة العمل الوحدوي بين القطرين الشقيقين، تؤكد لجماهير الأمة العربية تصميم قيادتي القطرين إلى السير قدماً بقوة وثبات على طريق إنجاز الوحدة الكاملة بينهما باعتبارها هدفاً قومياً وسياسياً وشرطاً أساسياً لا بد منه لتوفير المستلزمات الحقيقية لمواجهة الأخطار التي تحدق بالأمة العربية وقضاياها المصيرية، وبخاصة قضيتها المركزية في فلسطين، وباعتبار هذه الوحدة الحجر الأساسي في عملية الصمود والتصدي التي تخوضها الأمة العربية ضد المخططات الإمبريالية الصهيونية وسياسات الاستسلام»[١٧].

عاشت هذه الوحدة أربعين يوماً وانتهت على يد صدام حسين، لأنه وجد نفسه «مهدداً بالخروج من اللعبة.. وأنه سيكون ضحية أي تقارب بين بغداد ودمشق، وكان صدام حاقداً على الرئيس حافظ الأسد لشعوره بأنه لا يسلم له بالزعامة في المنطقة»[١٨]. لذلك تحرك بسرعة وأجبر الرئيس أحمد حسن البكر على تقديم استقالته من جميع مناصبه وحلّ محله رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٩، وأعلن بعد عشرة أيام من توليه السلطة، ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٩، عن اكتشاف مؤامرة تستهدف الإطاحة به، أبطالها خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة[١٩]، وكان الإعلان عن اكتشاف هذه المؤامرة ذريعة لفصم عرى الوحدة والقطيعة مع سورية.

***

ونسارع إلى القول: إن حديثنا عن الوقائع والأحداث المهمة التي شهدها عهد هذه الوزارة يجب أن لا ينسينا ذكر ما قامت به أعمال في مختلف المجالات، بغض النظر عن النتائج التي تحققت، نذكر من هذه الأعمال، الحملات الشاملة لتكريس النظافة، وتشديد الرقابة التموينية على مختلف الأسواق وملاحقة المخالفين والمتلاعبين بالأسعار، وإعفاء السيارات الكبيرة والمتوسطة المستوردة، أو التي ترد هبة أو تبرعاً أو هدية للمدارس والمعاهد ورياض الأطفال ودور الحضانة المرخصة من الرسوم الجمركية ورسوم الضرائب التي تستوفيها الجمارك[٢٠].

وإحداث شركة عامة تسمى شركة الرصافة للإنشاء والتعمير، مركزها الرئيس في مدينة الحسكة[٢١].

والطلب من الوزارات والمؤسسات العامة وسائر جهات القطاع العام أن يكون الموطن المختار لمتعهدي المشاريع لدى هذه الجهات في العقود حصراً في الجمهورية السورية[٢٢].

والطلب أيضاً من المؤسسات العامة، ومؤسسات التجارة الخارجية وشركات القطاع العام التي تستعمل تسميات مستمدة من تعابير أجنبية، أن تضيف إلى الرموز أسماء عربية.

وتشكيل بعثة تجارية مشتركة تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والحرفيين والصناعيين، للقيام بجولة في الدول العربية والأجنبية التي لها رغبة في طلب المنتجات والسلع السورية[٢٣].

وإحداث هيئة عامة للضمان الصحي تهدف إلى تأمين معالجة المنتفعين ورعايتهم طبياً في حال المرض والحوادث والولادة، وبشكل خاص الخدمات الطبية التي يؤديها الطبيب العام وطبيب الأسنان والاختصاصي، الزيارة الطبية المنزلية عند

الاقتضاء، الإقامة في المستشفى أو المصح مع المعالجة، العمليات الجراحية ومختلف الأعمال الطبية الأخرى، جميع الفحوص المخبرية والشعاعية والكهربائية وسائر الفحوص الشخصية الأخرى، جميع الفحوص المخبرية والشعاعية بأنواعها، صرف الأدوية اللازمة، توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأجهزة الطبية والتعويضية، الفحوص الطبية الدورية.

منح العاملين بالتنظيفات تعويض طبيعة عمل بحد أقصى مقداره ١٠٠ في المئة من الراتب أو الأجر اليومي المقطوع للعاملين في محافظة دمشق وبلديات الدرجتين الأولى والثانية، و٧٥ في المئة للعاملين في بقية البلديات[٢٤].

إلغاء قيود السفر بالنسبة إلى أصحاب المهن العادية، ومنح التنظيم النقابي للمهندسين صلاحية الموافقة على سفرهم والموافقة على إعطاء النساء والمعفين صحياً من خدمة العلم، والوحيدين، ولدافعي البدل النقدي، والذين تجاوزوا الأربعين، جوازات سفر صالحة لمدة أربع سنوات بدلاً من سنتين[٢٥].

ومكافحة الهدر في استعمال المياه وتنظيم الضبوط بحق المخالفين[٢٦]، وتلبية طلبات المشتركين[٢٧].

وتحديد القسط الشهري للمساكن الشعبية المباعة من البلديات أو من أي من الجهات العامة المشرفة على الإسكان، بـ ـ ٢٥ في المئة من الدخل الشهري للمستفيد على أن لا تزيد مدة التقسيط على ١٥ عاماً[٢٨].

وإحداث مركز للدراسات التاريخية لحماية المباني والأحياء القديمة[٢٩] والسماح للمواطنين باستيراد شاسيه الباص والميكروباص.

وإعطاء السلطات الجمركية دورها الكامل في مكافحة التهريب وتكون هذه السلطات في الحدود البرية والمطارات والمرافئ، مسؤولة لوحدها عن إجراءات إدخال البضائع ووسائط النقل وإخراجها[٣٠].

وتنظيم استخدام السيارات الحكومية، وذلك بموافقة رئاسة مجلس الوزراء بالوظائف التي تقضي طبيعتها تخصيص وسيلة نقل سياحية، وتستدعي شاغليها التنقل والتتبع والتحرك المستمر، مقترنة باقتراح الوزير المختص، ومنع استخدام السيارات الحكومية إلاّ بداعي العمل والوظيفة فقط. ويكون استخدام السيارات الحكومية خارج أوقات الدوام الرسمي، ويمنع العطل الرسمية بأمر مهمة رسمية موقّع من الوزير المختص، أو المحافظ، ويكون تحريك السيارات وإخراجها من المرائب بأمر مهمة يحدد بدء الحركة وساعة وتاريخ انتهائها، ويمنع على غير السائقين المكلفين بشكل رسمي قيادة السيارات الحكومية، ويحظر على السائق استخدامها لغير المهمات الرسمية المكلف بها[٣١].

وحظّرت الحكومة على جميع دوائر الدولة والمؤسسات والجهات العامة وجهات القطاع العام والمشترك، قبول الوسطاء والسماسرة في جميع أنواع العقود الخارجية التي تجري مع الشركات أو المؤسسات، ويُمنع على جميع الأشخاص السعي لدى أي دائرة من دوائر الدولة والمؤسسات والجهات العامة وجهات القطاع العام والمشترك، بداعي إرشادها في معرض إجرائها أي عقد من العقود التجارية أو استدرادها عروضاً عن طريق المناقصات أو المزايدات وغير ذلك من وسائل التعاقد[٣٢].

ووقف ظاهرة اللوحات الصفراء الاستثنائية للسيارات السياحية.

وتشكيل لجنة لدراسة الصيغ المناسبة لتطوير الجبهة الوطنية التقدمية[٣٣]، وإنجاز تركيب ٤٠ ألف خط هاتفي جديد بحلب[٣٤].

اهتمام هذه الوزارة الأكبر، انصبّ على القطاعين الزراعي والتعليمي. تمثل الاهتمام بالقطاع الزراعي، بقرار المجلس الأعلى الزراعي تحديد المساحات وكميات الإنتاج المقررة للمحاصيل الزراعية للعام الزراعي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وهي كما يلي:

ـ إنتاج مليون و٩٩٢ ألف طن من القمح بمساحة ١٢٦٠ ألف هكتار.

ـ إنتاج ٦٩٧ ألف طن من الشوندر السكري.

ـ إنتاج ٨٣٧ ألف طن من الشعير.

ـ إنتاج ١٣٢ ألف طن من العدس.

ـ إنتاج ٨٣ ألف طن من الذرة الصفراء.

ـ إنتاج ٣٣٩ ألف طن من البطاطا.

ـ إنتاج ٣٧٩ ألف طن من البندورة.

ـ إنتاج ١٣٩ ألف طن من البصل.

ـ إنتاج ٣٨٤ ألف طن من القطن[٣٥].

وتحديد أسعار شراء القطن المحبوب من المنتجين بمبلغ ١٨٨ قرشاً سورياً للكيلو غرام الواحد لموسم ١٩٧٩، والتي تسوّق عن طريق الجمعيات التعاونية[٣٦].

وتحديد أسعار شراء العدس الأبيض من المنتجين للموسم الزراعي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بـ ١٧٠ قرشاً سورياً للكيلوغرام الواحد، والعدس الأحمر بمبلغ ١٠٥ قروش، وسعر بيع الشعير للمزارعين للطن الواحد من أجل زراعته في موسم ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بمبلغ ٧٥٠ ليرة سورية على أن تعطى الأفضليات للجمعيات التعاونية[٣٧].

أما بالنسبة إلى قطاع التعليم، فكانت البداية مع تعليمات وزارة التربية بشأن تحديد أعمار الطلبة في رياض الأطفال والابتدائي والإعدادي والمرحلة الثانوية في المدارس الخاصة للعام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، فحددت المقبولين مجدداً في الأول الثانوي بالمدارس الخاصة لمواليد ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٥، والمقبولين من الراسبين سنة واحدة من مواليد ١٩٥٩ ولغاية مواليد ١٩٦٤، ولا يجوز تسجيل الطلاب في الصف الواحد من رسب في صفه سنتين[٣٨].

وفي خطوة غير مسبوقة تهدف إلى رفع مستوى الريف ومنع الهجرة إلى المدن الكبرى، ولتوزيع إنتاج الحضارة العلمي والتقني على جميع محافظات القطر توزيعاً عادلاً ومتكافئاً، ألزمت الحكومة الطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد العالية في سورية، باسم المحافظات والمناطق النائية، بالعمل فعلياً في هذه المحافظة أو المنطقة، بعد تخرجهم مدة لا تقل عن مدة الدراسة في الكلية أو المعهد الذي تخرجوا فيه ولو حصلوا على شهادة أعلى من الشهادة الجامعية الأولى[٣٩].

وتطبيق النظام الفصلي في جميع كليات جامعة دمشق للعام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، باستثناء كلّيتي الحقوق والآداب[٤٠].

وإحداث جامعة في حمص (البعث) تتكون من كليات العلوم والطب البيطري والهندسة المدنية والهندسة المعمارية والهندسة الميكانيكية والبترولية والزراعة وطب الأسنان[٤١].

وإلحاق كل من كلّيتي الطب البيطري وطب الأسنان بحماة، بجامعة البعث.

وإحداث هيئة عامة لصندوق التسليف الطلابي تهدف إلى مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بمنحهم إعانات وقروضاً نقدية[٤٢] والسماح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية الذين استنفذوا فرص التقدم للامتحانات المسموح لهم بها من داخل الجامعة أو خارجها بدءاً من نتيجة امتحانات العام الدراسي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وحتى نهاية امتحانات العام الدراسي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، بالتقدم من خارج الجامعة إلى إحدى دورتي امتحانات العام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠[٤٣].

في ما يتعلق بالتشريع وإصدار القوانين، كان أخطر ما أصدرته هذه الوزارة قانون أمن حزب البعث العربي الاشتراكي[٤٤] الذي عاقب بالحبس من ٥ إلى ١٠

سنوات كل عضو في الحزب ينتمي إلى تنظيم سياسي آخر، وكل من اندس في صفوف الحزب بقصد العمل لصالح أية جهة سياسية أو حزبية أخرى وعاقب بالحبس من سنة إلى ٣ سنوات، من دخل أو حاول الدخول إلى أحد مقرات الحزب بقصد الحصول على وثائق أو معلومات أو مقررات ذات صفة سرّية أوجبت القيادة القطرية بقاءها مكتومة.

وعاقب بالأشغال الشاقة الموقتة من سرق وثائق تتضمن معلومات أو مقررات ذات صفة سرية أوجبت القيادة القطرية بقاءها مكتومة أو استحصل عليها، وعاقب بالحبس من سنة إلى ٣ سنوات كل من اقتنى من دون سبب مشروع مضمون ما بحيازته من الوثائق المقرر سريّتها.

وعاقب بالاعتقال مدة لا تقل عن ٥ سنوات كل فعل يقصد به منع الحزب من ممارسة مهامه، وإذا اقترن الفعل بالعنف كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة. كما عاقب بالاعتقال الموقت من ٣ حتى ١٠ سنوات، كل من يعتدي على أحد مقرات الحزب، وتكون العقوبة الإعدام إذا وقع الفعل بتحريض أو تدخل من جبهة خارجية، أو إذا نجم عن الفعل قتل أحد الناس.

والخبر الذي لا يمكننا إغفاله أو تجاهله، هو قرار الرئيس حافظ الأسد بتشكيل لجنة برئاسة أديب ملحم وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وعضوية القاضي سعد زغلول الكواكبي، رئيس غرفة استئنافية حلب، والشيخ محمد أبو السعود الحكيم مفتي حلب، والدكتور عمر الدقاق عميد كلية الآداب بحلب، والمطران ايلاريون كبوشي مطران القدس في المنفى، والمطران نوفي طنوس ادلبي رئيس طائفة الروم الكاثوليك بحلب، والدكتور جودت أبو رايد مدير مالية حلب، مهمتها الإشراف على صنع منبر ومحراب المسجد الأقصى، مماثلين للمنبر والمحراب اللذين أحرقهما الصهاينة في عام ١٩٦٩.

وجاء هذا القرار استجابة للكتاب الذي وجهه القاضي سعد الكواكبي، رئيس جمعية العاديات بحلب، إلى الرئيس الأسد. وكان حزّ في نفس هذا القاضي النبيل، العمل الإجرامي الذي قام به الصهاينة بإحراق المسجد الأقصى وسائر آثاره، وأهمها المنبر المعروف بمنبر صلاح الدين، الذي صنع بأيدي حلبيين وبطلب من أهالي حلب تقدموا به إلى الملك العادل نور الدين زنكي الذي كان حاكم حلب سنة ١١٤٦، ليكون بديلاً عن المنبر الذي التهمته نيران الصليبيين عندما أحرقوا القدس في ١٤ تموز/ يوليو ٩٩٩، وتمت صناعة هذا المنبر سنة ١١٦٨ بيد سلمان بن معالي الأختريني وأولاده، وأُودع المسجد الأموي بحلب. ولما استعاد صلاح الدين الأيوبي القدس عام ١١٨٧، بعث إلى ابنه الملك الظاهر غازي، ملك حلب، يأمره بإرسال المنبر إليه، وكان رآه في إحدى زياراته لحلب، فأرسله إليه.

وقام هذا القاضي مدفوعاً بغيرته الوطنية والقومية، بتشكيل لجنة من جمعية العاديات تبرع أعضاؤها للعمل من أجل صنع منبر بديل للمنبر الذي احترق في ٢١/٨/١٩٦٩، وضمت اللجنة كلاً من الشيخ محمد أبو السعود الحكيم مفتي حلب والمطران ايلاريوث كبوشي مطران القدس في المنفى والمطران توفي طنوس ادلبي رئيس طائفة الروم الكاثوليك بحلب والدكتور عمر الدقاق عميد كلية الآداب بجامعة حلب ومنير بريخان محافظ اللاذقية، واتصلت هذه اللجنة بلجنة إعمار المسجد الأقصى بالمملكة الأردنية وحصلت منها على معلومات دقيقة عن زخارف وتفاصيل منبر صلاح الدين المحترق ووجدتها تشبه إلى حد كبير زخارف وتفاصيل المنبر الأموي بحلب. وعندما صارت كل المعلومات بيد لجنة العاديات، كتب القاضي سعد الكواكبي للرئيس حافظ الأسد يطلب منه إعطاء الضوء الأخضر للبدء بصنع المنبر. واستجاب الرئيس الأسد لطلب القاضي وأصدر القرار الرقم ٤٦ تاريخ ٧/ ١١/ ١٩٧٨، بتشكيل لجنة الإشراف على صنع منبر ومحراب المسجد الأقصى ومنحها صلاحية اتخاذ جميع القرارات والتدابير

اللازمة لإنجاز المهمة الموكولة إليها. أما نفقات المشروع فتصرف من موازنة رئاسة الجمهورية.

لكن قبل أن تحقق هذه الوزارة برنامجها الذي أعلنته في بيانها أمام مجلس الشعب، استقالت وتشكّلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور عبد الرؤوف الكسم في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠[٤٥]، وجاء تشكيلها بعد المؤتمر القطري السابع وانتخاب قيادة قطرية جديدة، وتوزيع مكاتب القيادة، وكانت مؤلفة من:

الدكتور عبد الرؤوف الكسم	رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم خدام	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
وليد حمدون	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
عبد القادر قدورة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الافقتصادية
العماد مصطفى طلاس	وزيراً للدفاع
أحمد إسكندر أحمد	وزيراً للإعلام
اللواء ناصر الدين ناصر	وزيراً للداخلية
محمد غباش	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
العميد عدنان دباغ	وزيراً للإدارة المحلية
محمد نجيب السيد أحمد	وزيراً للتربية
عبد الكريم عدي	وزيراً للشؤون رئاسة الجمهورية
الدكتور أسعد درقاوي	وزيراً للتعليم العالي
المهندس عمر السباعي	وزير دولة
أنور حمادة	وزير دولة

الدكتورة نجاح العطار	وزيرة للثقافة
محرم طيارة	وزيراً للنقل
يوسف جعيداني	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتور سليم ياسين	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور محمد الأطرش	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
نايف الطعاني	وزير دولة
الدكتور عبد الجبار الضحاك	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
الدكتور حسين القاضي	وزيراً للصناعة
الدكتور حمدي السقا	وزيراً للمالية
فاروق الشرع	وزير دولة للشؤون الخارجية
الدكتور المهندس نورس الدقر	وزيراً للإسكان والمرافق
خالد المالكي	وزيراً للعدل
الدكتور حامد سوكر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
يحيى الخاير	وزيراً لسد الفرات
ميخائيل نقول	وزير دولة
المهندس رأفت الكردي	وزيراً للمواصلات
أحمد سليم درويش	وزير دولة
الدكتور غصوب الرفاعي	وزيراً للصحة
نايف جربوع	وزيراً للأشغال العامة والثروة المائية
الدكتور محمد محمد الخطيب	وزيراً للأوقاف

الدكتور جورج رضوان	وزيراً للسياحة
رمضان هدلة	وزير دولة

من هؤلاء الوزراء ١٢ وزيراً كانوا في الوزارة السابقة، هم: عبد الحليم خدام والعماد مصطفى طلاس وأحمد اسكندر أحمد ومحمد غباش وعدنان دباغ وعبد الكريم عدي والمهندس عمر السباعي وأنور حمادة والدكتورة نجاح العطّار ومحرم طيارة ويوسف جعيداني والدكتور سليم ياسين.

افتتحت هذه الوزارة عهدها بأعمال أثلجت قلوب شريحة واسعة من المواطنين، وهي زيادة رواتب وأجور جميع العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات وجهات الإدارة الحكومية والعمل الشعبي والشركات المحلية والشركات والمنشآت المصادرة، والمدارس الخاصة المستولى عليها، وما في حكمها، وسائر جهات القطاع العام والمشترك[٤٦]، ورواتب المتقاعدين[٤٧] ورواتب المجاهدين المتقاعدين[٤٨] ورواتب رجال الدين[٤٩] وتعويض صحافي لكل الصحافيين العاملين[٥٠]. ومنح المكلف بالتدريس في المدارس الإعدادية والثانوية الرسمية، والمعاهد المرتبطة بوزارة التربية، تعويضاً عن حصة التدريس الإضافية التي يدرسها فعلاً[٥١]، ورفع مبلغ تعويض الكساء الديني للأئمة وخطباء المساجد والمدرسين الدينيين[٥٢] وتخصيص تعويض طبيعة عمل لرجال الإطفاء[٥٣] وإلغاء الأوامر العرفية التي صدرت بحق ٩١ مواطناً في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، والتي قضت بالاستيلاء على ممتلكاتهم أو حجزها أو مصادرتها ومنع التصرف فيها[٥٤] والعفو عن الجرائم التموينية[٥٥] وجرائم ترك العمل والإنقطاع عنه[٥٦]، والإعفاء من غرامات الضرائب والرسوم[٥٧] وحبس عدد كبير من مرتكبي المخالفات التموينية في سائر المدن السورية.

من الأعمال الأخرى، تنظيم علاقة الجمعيات التعاونية السكنية مع المتنسبين إليها

بغية القضاء على أية متاجرة أو مضاربة تجارية للمساكن[٥٨] والحد من الاتجار بالمساكن بمنع كل من اشترى مسكناً من إحدى جهات الدولة أو القطاع العام، أو خصص بمسكن من مساكنها أن يبيعه أو يهبه أو يرهنه أو يتصرف به بأي شكل من أشكال نقل الملكية قبل مضي ١٥ سنة من تاريخ الشراء أو التخصيص[٥٩].

وتعيين لجنة مركزية تتولى معالجة ومتابعة توصيات لجنة العمل وتطوير الإنتاج بتجديد عدد من العاملين في الأجهزة الإدارية والخدمات[٦٠]، وحجب النداء الآلي عن المقاسم في المؤسسات العامة[٦١].

وتسهيلاً لأمور المواطنين والحد من الروتين والبيروقراطية، تم منح رئيس مجلس الوزراء صلاحية إصدار المراسيم لشؤون الموظفين بقرار منه[٦٢]، وتفويض المحافظين باختصاصات محددة من اختصاصات الوزراء، وجعل الوحدات الإدارية في كل المستويات، مسؤولة عن الاقتصاد والتجارة الخارجية والثقافة والخدمات وكل الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات المباشرة[٦٣].

وعودة إلى موضوع استخدام سيارات الدولة، الذي شغل كل الوزارات السابقة، قامت الحكومة بتنظيم استخدام هذه السيارات بتحديد المسافة الكيلومترية الشهرية لكل سيارة من السيارات المخصصة لأصحاب المناصب والموظفين بما لا يزيد على (١٥٠٠) كم شهرياً داخل مركز المدينة، وتحديد كمية البنزين لكل سيارة وفق معدل الاستهلاك المعمول به خلال الأشهر الستة الماضية لكل مائة كيلومتر، على أن لا يزيد بأي حال على (١٥٠) ليتراً في الشهر داخل مركز المدينة[٦٤].

وإحداث ٤٠ قرية جديدة في محافظة الحسكة، منها ١٢ قرية في منطقة المالكية، و١٣ في محافظة القامشلي، و١٥ في منطقة رأس العين، وربط سورية بخطوط هاتفية مباشرة مع ٢٢ بلداً جديداً هي: الكويت، لوكسمبورغ، تونس، تشيكوسلوفاكيا، فنلندا، النروج، بوليفيا، موزامبيق، باراغواي، المغرب (الرباط، طنجة ـ تطوان)، رومانيا (بوخارست)، بريطانيا (ليفربول ـ أكسفورد ـ بلفاست ـ

برمنغهام ـ كامبريدج ـ مانشستر)، إيرلندا (دبلن، تورك، ليمويك)، السويد (استوكهولم، غوتنبرغ، هسلنبرغ)، بلجيكا (بروكسل ـ أنفرس، لييج)، النمسا (فيينا، انسبورغ ـ سالسبورغ)، هولندا (أمستردام ـ روتردام ـ لاهاي)، إيران (طهران)، اليابان (طوكيو ـ أوزاكا ـ يوكوهاما ـ كيوتو)، أستراليا (سدني ـ ملبورن ـ كامبيرا)، البرتغال (لشبونة)، البرازيل (برازيليا ـ ساوباولو ـ ريودي جانيرو)[٦٥].

وإحداث مركز لرعاية العجزة والمسنين تقوم بقبولهم وإيوائهم والعناية بأوضاعهم الاجتماعية والصحية وتقديم الطعام والكساء لهم[٦٦].

وفي مضمار التعليم، أحدثت ثلاثة معاهد متوسطة جديدة، هي معهد متوسط للإحصاء تابع للمكتب المركزي للإحصاء، ومعهد متوسط للعلوم الاجتماعية يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومعهد متوسط طبي تابع لكلية الطب بجامعة دمشق، يضم اختصاصات التمريض والتحاليل الطبية ونسيجية ـ جرثومية ـ كيميائية[٦٧].

كما أحدثت وحدة تعليمية في درعا تتبع جامعة دمشق تضم الاختصاصات التالية: الرياضيات والفيزياء والعلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية وأخرى في طرطوس تابعة لجامعة تشرين بالاختصاصات نفسها[٦٨].

وفي مجال الزراعة، الذي كان محط اهتمام الحكومة، أصدر المجلس الزراعي الأعلى عدة قرارات تتضمن: إحداث وزارة تسمى وزارة الموارد المائية واستصلاح الأراضي، تحل محل وزارتي سد الفرات والأشغال العامة.

وإلحاق معامل الأعلاف بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ودمج شركة توزيع الآليات الزراعية مع المؤسسة العامة للسيارات. وقرر المجلس

أن يتم الاستثمار الزراعي وفق خطة مبرمجة تأخذ بعين الاعتبار تطبيق دورة زراعية محصولية تراعي الظروف المحلية.

وإدخال المكننة بخطوط متكاملة بدءاً من تهيئة الأرض وحتى الجني. وتوزيع ما هو موجود من أراضي أملاك الدولة في المحافظات، والصالحة للاستثمار وفق أسس لا تتعارض مع الأنظمة والقوانين المرعية.

كما أقرّ المجلس، دعم الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة بتوفير مستلزمات الإنتاج وزيادة حجم التوظيفات بالقطاع الزراعي، ورفع سقف الإقراض[٦٩].

يضاف إلى ذلك، إصدار قانون الملكية الزراعية الذي حدد المساحة التي يحق للفرد تملكها في الأراضي المروية، وفي الأراضي البعلية المشجرة بأشجار مثمرة، وفي الأراضي البعلية التي لا يزيد فيها معدل الأمطار عن ٥٠٠ ملم، وفي المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠ ملم، وفي المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠ ملم[٧٠].

وإحداث سوق زراعية[٧١]، وإحداث الشركة العامة لاستصلاح الأراضي[٧٢]، وإنشاء محطتين جديدتين للأبحاث الزراعية القطنية بحلب[٧٣].

وفي مجال الاقتصاد، كان أهم ما قامت به هذه الوزارة، تشكيل لجنة لمعالجة موضوع الهدر في الاقتصاد الوطني، ولجنة للحوافز الإنتاجية لقطاع التموين(٧٤) وإحداث سوق موازية للعملات الأجنبية تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأسعار العرض والطلب، وحصر التعامل بهذه السوق بالمصرف التجاري السوري وبالمصارف المرخص لها بالتعامل بالعملات الأجنبية، ويتم حصراً تسديد القطع الأجنبي ثمناً لمستوردات القطاع الخاص عن طريق المصرف التجاري السوري، أو عن طريق المصارف الأخرى المأذونة بذلك[٧٤]، وإلى جانب ذلك، أخضع استيراد البضائع والسلع الخاضع استيرادها لإجازة استيراد، إلى دفع مؤونة نقدية

مسبقة تدفع بالعملة السورية إلى أحد فروع المصرف التجاري السوري أو المصارف السورية الأخرى، قبل السماح بالاستيراد[٧٥]، وكان للتشريع مكانة في عهد هذه الوزارة، حيث تم إصدار أكثر من ٢٤ مرسوماً تشريعياً وقانوناً، ذكرنا مضامين أكثرها في حديثنا عن أعمال هذه الوزارة.

ومن المراسيم التشريعية الأخرى نذكر مرسوم إحداث هيئة الموسوعة العربية[٧٦]. والقانون الخاص بتصنيف مكلفي ضريبة الدخل المقطوع وإعادة تصنيفه[٧٧]، وقانون تنظيم مهنة المحاماة بجعل نقابة واحدة للمحامين في سورية[٧٨] ومرسوم تنظيم جديد لعملية الانتخابات في سورية[٧٩]، والمرسوم المتضمن أصول تصفية حقوق المستملكة عقاراتهم في منطقة العمر بحوض الفرات من غير المهجرين[٨٠] وغيرها.

والحديث عن عهد هذه الوزارة لا يكتمل إلا بالحديث عن أهم الوقائع والأحداث التي حصلت في عهدها وهي:

* محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد ٢٦/٦/١٩٨٠
* المؤتمر القومي العادي الثالث عشر تموز/ يوليو ١٩٨٠
* الوحدة الإندماجية مع ليبيا (إعلان طرابلس) ١٠/٩/١٩٨٠
* معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ١٠/١٠/١٩٨٠
* العلاقات السورية ـ الأردنية ١٠/٢/١٩٨١

أولاً: محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد

من الأسلحة التي استعملها الإخوان المسلمون في مواجهة السلطة، سلاح الاغتيالات وتفجير السيارات المفخخة. اغتالوا عدداً كبيراً من شخصيات سورية المعروفة مدنية وعسكرية. كما وجهوا سلاحهم إلى الخبراء السوفيات العاملين في

سورية. وحاولوا في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، اغتيال الرئيس حافظ الأسد بينما كان واقفاً أمام باب قصر الضيافة بانتظار زائر أفريقي، وذلك بإلقاء قنبلتين يدويتين عليه ورشقات من الرصاص، فلم يصب بأذى وقتل أحد حراسه الشخصيين، وادعى الإخوان أن قوات سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد، دخلت سجن تدمر وقتلت جميع المساجين ممن ينتمون إلى الإخوان المسلمين.

ورداً على أعمال القتل والتفجير، قامت أجهزة الأمن بمداهمة أوكار الإخوان في المدن السورية وقتلت الكثيرين منهم، وسقط خلال هذه العمليات قتلى من رجال الأمن، ما دفع الرئيس حافظ الأسد، بعد نحو أسبوع من محاولة اغتياله، الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٨٠، إلى إصدار قانون اعتبر كل من يستشهد بيد عصابة الإخوان المسلمين المسلحة من شهداء الوطن والأمة العربية، ويخصص لعياله معاش تقاعدي، وتمنح أسرته تعويض استشهاد مقداره ٥٠,٠٠٠ ليرة سورية. وتقدم الدولة لأرملته وأولاده دار سكن مناسب[٨١].

واتبع هذا القانون، بقانون آخر اعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان ويعفى من العقوبة من يعلن انسحابه منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ القانون لمن هم خارج القطر، وتخفض عقوبة الجرائم إذا سلّم مرتكب الجريمة نفسه خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ القانون لمن هم داخل القطر، وخلال شهرين لمن هم خارجه. ولا يستفيد من التخفيض والعفو الذين هم قيد التوقيف والمحاكمة[٨٢].

ثانياً: المؤتمر القومي العادي الثالث عشر

في مطالع تموز/ يوليو ١٩٨٠ انعقد في دمشق المؤتمر القومي العادي الثالث عشر تحت الشعارات التالية: من أجل تعزيز الصمود العربي، وتصعيد النضال

القومي ضد مؤامرة كامب ديفيد ـ من أجل تعزيز بناء منظمات الحزب القومية وحماية وتدعيم ثورة الحزب ومواصلة النضال لتحقيق أهداف الأمة العربية ـ من أجل تعزيز بناء حركة التحرير العربية لتستعيد دورها الطليعي والقيادي في تحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحّد ـ من أجل تحقيق نهوض جماهيري عربي يكون منطلقاً وقاعدة لتعزيز النضال القومي الاشتراكي. وفي ختام جلساته اتخذ المؤتمر عدة قرارات من أهمها:

١ ـ مواجهة وإحباط مخططات الصهيونية والإمبريالية والرجعية.

٢ ـ التصدي لاتفاقات كامب ديفيد ومخططاتها العدوانية.

٣ ـ تعرية وفضح الممارسات القمعية الإرهابية ضد قوى الثورة التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية العميلة.

٤ ـ يؤكد المؤتمر أن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، فلا يجوز المساومة أو التفريط أو تقديم أية تنازلات بشأنها.

٥ ـ دعم نضال الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية، لاستعادة دورها الطليعي في صراعها ضد الأنظمة الرجعية وقوى الاستغلال.

وفي مجال السياسة العربية، قرر المؤتمر:

١ ـ العمل على تعزيز بناء القوة الذاتية العربية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والعمل على تحقيق التوازن الاستراتيجي بين سورية والعدو الصهيوني.

٢ ـ العمل على تعبئة الجماهير العربية وتنظيمها والتفاعل معها من أجل تصعيد النضال الجماهيري وتوسيعه وتعميقه على امتداد الساحات العربية.

٣ ـ تعزيز العمل الجبهوي في الأقطار العربية بين مختلف التنظيمات العربية من

أجل توحيد استراتيجتها العامة في النضال ضد كل القوى المغتصبة أرضنا والمحتلة أجزاء وطننا، وضد الاستبداد والديكتاتورية؛ وضد الاستغلال والرأسمالية والقهر الاقتصادي، وضد التجزئة.

٤ ـ استمرار العمل على تعزيز الجبهة القومية للصمود والتصدي.

٥ ـ العمل على تطوير مؤتمر الشعب العربي وأمانته الدائمة.

٦ ـ العمل على تعزيز التضامن العربي الكفاحي ضد العدو الصهيوني والقوى الإمبريالية.

٧ ـ مواصلة العمل مع الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية لتعزيز النضال الوحدوي وتحقيق أية خطوة وحدوية.

٨ ـ التأكيد على علاقات التحالف الاستراتيجي بين الحزب وثورته في سورية والثورة الفلسطينية.

٩ ـ التأكيد على مواصلة حالة دعم نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية في سبيل عروبة لبنان ووحدته واستقلاله وسيادته وتطوره الديموقراطي.

١٠ ـ العمل على تعزيز علاقات التعاون مع القوى الوطنية والتقدمية في مصر ودعمها ومساندتها.

١١ ـ تعبئة الجماهير العربية من أجل النضال ضد جميع المصالح الأميركية في الأرض العربية.

١٢ ـ استمرار دعم الثورة الأريترية.

١٣ ـ تعزيز وتعميق علاقات التعاون والصداقة بين حزب البعث وبين الاتحاد السوفياتي، ومنظومة الدول الاشتراكية والوصول بها إلى علاقات نوعية متميزة.

١٤ ـ تعزيز علاقات التعاون والتحالف مع حركات التحرر الوطني، وكل القوى التقدمية في العالم.

١٥ ـ دعم وتعزيز حركة عدم الانحياز وتطويرها.

١٦ ـ العمل من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز الموقف العربي في الساحة الدولية، ومن أجل توفير أكبر دعم ممكن من دول المنظمة للدول العربية في صراعها مع العدو الإسرائيلي.

١٧ ـ دعم وتطوير العلاقات مع الدول الأفريقية، وتعزيز جبهة التعاون والتحالف مع هذه الدول.

١٨ ـ مواصلة الاتصال بأوساط الرأي العام العالمي من أجل شرح قضايانا العادلة.

١٩ ـ مواصلة التصدي الحازم والحاسم لفلول عصابات الإخوان المسلمين.

٢٠ ـ التأكيد على تعميق التحولات الاشتراكية في سورية.

٢١ ـ العمل على تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة.

٢٢ ـ ترسيخ بناء الديموقراطية الشعبية.

٢٣ ـ بذل جهود استثنائية للقضاء على جميع السلبيات التي برزت.

وتمّ أثناء انعقاد المؤتمر تحديد عدد أعضاء القيادة القومية بـ ٢١ عضواً، وأعضاء القيادة القومية الاحتياط بـ ٩ أعضاء، وأعضاء المحكمة الحزبية بـ ٧ أعضاء.

ونتيجة الانتخابات التي جرت فاز أعضاء القيادة القومية: حافظ الأسد، عبد الله الأحمر، محمود الأيوبي، زهير مشارقة، محمد جابر بجبوج، عبد الحليم خدام، محمد حيدر، خالد موسى، سامي عكاري، ناجي جميل، عصام القاضي،

عاصم قانصوه، عبد الجبار الكبيسي، محمد خليفة، أبو سليم، عبد الحافظ نعمان، فوزي الراوي، سليم مصطفى، سهيل السهيل، ماجد حمود، وعبد الله الشهال.

أعضاء القيادة القومية الاحتياط: جورج صدقني، فواز صباغ، فاضل الأنصاري، نشأت حمارنة، أحمد الحسن، متعب شنان، محمد ناصر، سامي قنديل، غالب مصطفى.

أعضاء المحكمة الحزبية، أحمد الخطيب، يسار عسكري، ناصر محيسن، رفعت الأسد، عبد الله الأمين، محمد غباش، محمد سلمان(٨٣).

ثالثاً: إعلان طرابلس

الوحدة الاندماجية بين سورية وليبيا

بمناسبة عيد الثورة الليبية، يوم الاثنين الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ألقى الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي خطاباً دعا فيه سورية إلى وحدة إندماجية مع ليبيا، وكان رد سورية سريعاً بالبرقية التي أرسلها الرئيس الأسد، مرحباً بمبادرة الرئيس القذافي. وفي اليوم التالي، الثلاثاء الثاني من أيلول/ سبتمبر، عقد اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث تمّ فيه دراسة دعوة الرئيس الليبي واستجابة الرئيس الأسد، وصدر بنهاية الاجتماع بيان جاء فيه:

«. . . يحيي الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، النداء القومي والتاريخي الذي دعا إليه الأخ العقيد معمر القذافي، ويعلن ترحيبه الحار بهذا النداء واستجابته التامة له، ويؤكد أن الحزب وثورته في القطر العربي السوري بقيادة الرفيق حافظ الأسد، الأمين العام للحزب، رئيس الجمهورية، سوف يناضلون مع إخوتهم قادة ثورة

الفاتح من أيلول/ سبتمبر، وشعبنا العربي في القطرين الشقيقين السوري والليبي، للعمل الجاد والفوري لإقامة دولة الوحدة النواة، وبهذا نكون أمناء على أهداف الأمة ومصالحها، وأوفياء لدماء شهدائنا الذين سقطوا على دروب النضال لتحقيق أهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية»(٨٤).

وبعد نحو أسبوع، يوم الاثنين الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، توجّه الرئيس حافظ الأسد إلى طرابلس، على رأس وفد رفيع المستوى لإجراء مباحثات مع العقيد معمر القذافي حول الوحدة بين البلدين.

وبعد يومين من المباحثات أعلن في العاشر في أيلول/ سبتمبر، عن إقامة دولة واحدة تضم القطرين الليبي والسوري، السلطة فيها للشعب، وتتمتع بالسيادة الكاملة على القطرين، ولها شخصية دولية واحدة، ومؤتمر قومي عام وسلطة تنفيذية واحدة. وتكون قيادتا القطرين قيادة ثورية واحدة.

تجتمع القيادة الثورية في القطرين لتوقيع القرارات والإجراءات لتنفيذ هذا القرار خلال شهر من تاريخ صدوره(٨٥).

ولاستكمال مفاوضات الوحدة، توجّه الرئيس الأسد إلى طرابلس، مرة ثانية، في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، مع وفد رسمي وحزبي وقومي. وفي يوم الأربعاء ١١ آذار/ مارس ١٩٨٥، عقدت لجنة الوحدة السورية ـ الليبية اجتماعاً في دمشق، لم يعرف عنه أي شيء. وكان هذا الاجتماع آخر ما وصلنا من أخبار هذه الوحدة، التي مرت في حياتنا دون أن يشعر بها أحد، ولم تؤدِ أي دور يذكر على مسرح السياسة العربية أو الدولية.

رابعاً: معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي

في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، توجّه الرئيس حافظ الأسد إلى الاتحاد السوفياتي تلبية لدعوة من القيادة السوفياتية، حيث أجرى محادثات مع

القادة السوفيات انتهت بتوقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين البلدين في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، لمدة عشرين سنة.

وأهم ما جاء في هذه المعاهدة، تعاون الطرفين تعاوناً وثيقاً وشاملاً على توفير الظروف للحفاظ على المنجزات الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما، وتطويرها اللاحق واحترام سيادة كل منهما على موارده الطبيعية.

ويعمل الطرفان على استمرار التعزيز والتوسيع للتعاون والاقتصادي والعلمي والفني على أساس المنفعة المتبادلة، وعلى تبادل الخبرة في مجالات الصناعة والزراعة والريّ والثروة المائية، وفي استثمار النفط وغيره من الموارد الطبيعية، وكذلك في مجالات المواصلات والنقل وفروع الاقتصاد الأخرى، وفي إعداد الكوادر الوطنية. ويوسع الطرفان التجارة والملاحة بينهما على أساس مبادئ التكافؤ والمنفعة المتبادلة، ونظام الدولة الأكثر رعاية. ويواصل الطرفان تطوير التعاون وتبادل الخبرة في مجالات العلم والفنون والآداب والتعليم والصحة والإعلام والسينما والسياحة والرياضة وغيرها من المجالات.

وتوسيع الاتصالات والتعاون بين أجهزة الدولتين وبين المنظمات الشعبية بما في ذلك المنظمات النقابية وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمؤسسات الإنتاجية والثقافية والعلمية بهدف التعرف الأعمق على الحياة والعمل والخبرة والمنجزات لشعبي كلا البلدين.

وتطوير التعاون في المجال العسكري، على أساس الاتفاقيات التي تعقد بينهما في هذا الشأن لصالح تعزيز قدراتهما الدفاعية.

ويعلن كل من الطرفين أنه لن يدخل في أحلاف أو يشترك في أية تكتلات من الدول، وكذلك في أعمال أو إجراءات موجهة ضد الطرف الآخر(٨٦).

خامساً: العلاقات السورية ـ الأردنية

شهدت العلاقات السورية الأردنية، في عهد هذه الوزارة، تردياً كبيراً وصل إلى حدّ القطيعة بين البلدين، بسبب اتهام الحكومة الأردنية لسورية باختطاف القائم بالأعمال الأردني، واتخاذها إجراءات قاسية بحق السوريين في الأردن أو المتوجهين إلى الأردن من سورية. وأصدر مجلس الوزراء السوري بياناً، في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨١، أوضح فيه وجهة نظر سورية من مواقف السلطات الأردنية، ومما جاء في البيان:

«اتخذت الحكومة الأردنية في الأيام الأخيرة عدداً من الإجراءات بإلغاء اتفاقات قائمة مع سورية، وتنفيذ خطوات تسيء إلى العلاقة التاريخية المصيرية ما بين أفراد الشعب الواحد في القطرين الشقيقين. كما اندفعت الحكومة الأردنية في تصعيد حملة كراهية ضد سورية تستند إلى مخزون الحقد المكبوت الذي ملأ نفوس أعداء المسيرة السورية ـ الأردنية المشتركة طوال السنوات الماضية. وتقمص النظام الأردني، في تنفيذه للدور الموكول إليه في معاداة سورية الأفكار الإسرائيلية بكاملها من دسيسة ووقيعة وافتراء على الواقع، وتزوير لمجرياته، وطمس لحقائق التاريخ، وتصوير الصراع في المنطقة على أنه صراع ما بين العرب أنفسهم وليس ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأن الخطر على الأردن يأتي من الشمال، أي من سورية وليس من أية جهة أخرى.

وقد استعانت الحكومة الأردنية في تسعير حملتها ضد سورية بحادثة اختطاف القائم بالأعمال الأردني في بيروت، وهو الحدث الذي لا يمكن أن يفسر وسط المظاهر التي وظف لها مباشرة إلا باعتباره جزءاً من خطة مدبرة مسبقاً، غير بعيدة عن دوائر المخابرات الأردنية وأصدقائها لتحقيق أهداف محددة داخل الأردن نفسه.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، وهي تراقب بيقظة وانتباه شديد السعي المحموم لحكومة الأردن إلى قطع وشائج القربى مع سورية، وفرض العزلة على شعبنا في الأردن، وتزوير الوقائع أمام هذا الشعب الصابر الصامد، واستفزازه لسورية من خنادق الأعداء وبألسنتهم، بل وبتخطيط منهم، فإن ما ندرك أن الدافع لذلك كله هو ما أوكل إلى النظام الأردني من دور جديد في المنطقة ضد القضية الفلسطينية بشكل التهجم على سورية والافتراء عليها غطاء له ومبرراً للاندفاع في تياره.......

....

إن السعي إلى قطع العلاقات مع الشعب العربي السوري جزء رئيسي من المخطط الأميركي ـ الإسرائيلي الراهن لتعريب الصراع في المنطقة والتشويش على سورية قاعدة الصمود العربي، ومصدر الخطر الحقيقي على إسرائيل وعملاء الإمبريالية الأميركية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تضع هذه الحقائق أمام الشعب العربي، وأمام شعبنا الحبيب في الأردن خاصة، فإنما لتؤكد أنها ستبقى حريصة على الرغم من الاستفزازات والتآمر على كل ما من شأنه أن يعزز تلاحم أبناء الشعب الواحد في القطرين، ويخفف بعضاً من الأعباء عن شعبنا في الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية.. تحمل النظام الأردني مسؤولية جميع ما يترتب على ذلك مستقبلاً، وتؤكد لشعبنا العربي أن رؤوس التآمر في عمان ستصطدم بإرادة شعبنا المناضل في الأردن كما ستواجه سيف إرادتنا في منع التخريب والقضاء على العملاء.. وإننا لنحمّل نظام الملك حسين مسؤولية جميع ما يقترفه من آثام بحق العلاقة التاريخية المصيرية بين أبناء الشعب الواحد في القطرين الشقيقين، وتنذر العملاء أن الرؤوس التي تمتد خارج جحورها سيقضي عليها شعبنا بحجم المبادئ وقوة الحق وصلابة الإيمان بالقضية المقدسة»[٨٧].

وكان هذا آخر حدث مهم حصل في عهد هذه الوزارة، لأنه بعد أشهر قليلة، الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، جرى تعديل وزاري(٨٨)، حيث خرج من الوزارة كل من المهندس عمر السباعي وأنور حمادة ومحرم طيارة وحسين القاضي والدكتور حامد سوكر ويحيى الخاير والدكتور جورج رضوان ورمضان هدلة.

وتمّ تعيين وزراء جدد هم: الدكتور كمال شرف وزير دولة لشؤون التخطيط، ومحمود قدور وزيراً للصناعة بدلاً من حسين القاضي، ويونس محمد وزيراً للنقل بدلاً من محرم طيارة، وعماش جديع وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي بدلاً من الدكتور حامد سوكر، والمهندس عبد الرحمن مدني وزيراً لسد الفرت بدلاً من يحيى الخاير، والدكتور داوود حيدر وزير دولة، وديب المصري وزير دولة، وحكمت بيازيد وزير دولة، وأنطوان جبران وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

وشمل التعديل حقائب بعض الوزراء، فتسلم الدكتور المهندس نورس الدقر وزارة السياحة بدلاً من وزارة الإسكان والمرافق، وأصبح الدكتور سليم ياسين وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية بدلاً من منصبه كوزير دولة لشؤون التخطيط، وعهد إلى الوزير أحمد سليم درويش بوزارة الإسكان والمرافق بدلاً من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

عاشت هذه الوزارة، بعد التعديل، ما يقرب من سنتين وثلاثة أشهر، عرفت سورية خلالها أياماً صعبة، وتكاثرت عليها الحملات الغربية والتهديدات، من الأيام الصعبة التي عاشتها، فتنة حماة.

ولهذه الفتنة خلفياتها. فقد أتعب الإخوان حكم البعث من بداية تسلمه السلطة في سورية بما قاموا من فتن واضطرابات في بعض المدن السورية، كما هددت أمن وسلامة المواطنين، واستقرار البلاد.

ففي ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤، عشّشت الفتنة في حماة وباضت وفرّخت اضطرابات معادية للنظام، بلغت ذروتها يوم السابع من نيسان/ أبريل ١٩٦٤، وحصلت مواجهات عنيفة بين قوات السلطة والمدينة التي تكتلت تحت اسم لجان المدينة، وتمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع وألقت القبض على كثيرين وأحالتهم إلى القضاء الذي حكم بإعدام عدد منهم وحكم على آخرين بأحكام مختلفة.

لكن نيران الفتنة انتقلت بعد سنة إلى دمشق، فتأججت في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، فأخمدتها الحكومة وأعادت الأمن والاستقرار إلى المدينة، ثم عادت الفتنة لتضرب من جديد مدينة حماة.

بدأت الأحداث يوم الثلاثاء الثاني من شباط/ فبراير ١٩٨٢، عندما حاصرت قوى قوات الأمن مجموعة مسلحين من الإخوان المسلمين أثناء تمشيطها لبعض الأحياء فاشتعلت المدينة، وأعلن الإخوان عن ثورة إسلامية واسعة ضد الحكم، وقاموا بمهاجمة مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع العام ونهبوها ونهبوا المحال التجارية، وقاموا بحرقها وهاجموا بيوت بعض الحزبيين وقتلوهم مع نسائهم وأطفالهم.

روى محافظ حماة الدكتور محمد حربا، ما حصل في المقابلة التي أجراها معه التلفزيون السوري، ومما قاله:

«في يوم الأربعاء الثالث من شهر شباط/ فبراير، وفي حوالى الساعة الثانية والنصف صباحاً استيقظنا على أصوات المآذن يصرخون منها يحرضون الناس على القتال. وكان واضحاً أن ثمة فوضى تحكم الشوارع، في ما بعد عدة أصوات كانت تأتيني وكان أولها من رفيقنا الشهيد عبد العزيز عدي عضو قيادة الفرع، حيث كانت زوجته تستنجد، فقمت بإرسال سيارتين للنجدة وصلت واحدة منهما إلى جانب منزلي وكانت محروقة ودخل

السائق مع العنصرين، وتمّ إسعافه في منزلي، بعدها أيضاً سمعت صوتاً بالهاتف كان لزوجة رفيقنا رياض جمال أمين شعبة الحزب. ثم في ما بعد بدأت أعلم أنهم قتلوا رفاقنا يحيى جلعوط وأولاده فحرقوا منزله وقتلوا رفيقاتنا الشبيبيات سحر الكوكو، وقتلوا أيضاً عضوة الاتحاد النسائي فاطمة السقا، وبدأوا يداهمون بيوت رفاقنا واحداً واحداً. وعلمت أن رفيقنا رياض الجمال قاوم حتى آخر طلقة وقتل أكثر من واحد منهم.

عندها بدأت أشعر أن الأمر غير طبيعي، وأنه يستوجب موقفاً حاسماً، وبالفعل اتصلنا ببعضنا البعض، ذهبت إلى أحد فروع الأمن وأوعزنا إلى رفاقنا بالهواتف أن يصلوا إلى أقرب مكان يتواجد فيه الحزب بسلاحهم، فوصل بعضهم من المنظمات الشعبية، كما وصل سكان حي باب القبلي وحي جسر الهوى وبدأوا يطاردونهم من الساعات الأولى. إلى أننا كنا نعرف أنهم بدأوا بإحراق مؤسسات القطاع العام. نهبوها ثم أحرقوها ونهبوا بيوت رفاقنا وأحرقوها. وقد امتدت الحرائق إلى الأسواق التجارية. وكنا نرسل سيارات الإطفاء لإخماد هذه الحرائق لكنهم كانوا يمنعونها من الدخول.

اجتمعنا في أحد فروع الأمن ووضعنا الخطة لمطاردتهم، وقد استطاع رفاقنا الحزبيون أن يوصلوا أغلبية الرفاق إلى فرع الحزب وشعب الحزب، حيث يتواجد الرفاق الحزبيون هناك لحراسة فرع الحزب.

تمّ استلام مفارق الطرق وبدأت عمليات المطاردة والتمشيط. بدأنا بالأطراف الجنوبية والغربية للمدينة متجهين شمالاً وكانوا يختبئون أمام رفاقنا، وكانوا يهربون أمام رفاقنا، وما أن حلّ المساء حتى حوصروا في منطقة واحدة بعد أن قضى رفاقنا على قسم كبير منهم.

وفي صباح اليوم التالي كان الأمر منتهياً.

أرادوا أن يورطوا المدينة بكاملها. أجبروا الناس على حمل السلاح وكانوا يأتون إلى المنازل يطلبون هويات المواطنين، هويات الشباب بشكل خاص ثم يأخذونها ويمزقونها ويحرقونها.

كانوا يقتلون من لا يتعاون معهم، أكثر من ذلك كانوا يجبرون الناس على السير أمامهم وكانوا يجبرون النساء على الدخول معهم إلى أوكارهم ومن لا تقبل قتلوها. . لقد عطّلوا الحياة الاقتصادية منذ أكثر من ثلاث سنوات. كانوا يقتلون أبناء الريف لمجرد أنهم ريفيون»[٨٩].

انهالت على الرئيس الأسد، إبان هذه الفتنة، برقيات الاستنكار من جميع المنظمات الحزبية وغير الحزبية من حماة وغيرها من المدن السورية، تعلن التأييد له ولسياسته، منها رجال الدين في حماة[٩٠].

وفي مسار آخر، عقد رجال الدين والإفتاء وأرباب الشعائر الدينية اجتماعاً يوم الأربعاء ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢، في جامع دنكز بدمشق ترأسه الدكتور محمد محمد الخطيب وزير الأوقاف، وأصدروا نتيجة الاجتماع بياناً سياسياً بكل معنى الكلمة. ومما جاء في البيان:

«بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان للناس

من رجال الإفتاء والعلماء ورجال الدين وأرباب الشعائر الدينية في القطر العربي السوري. .

وما أحداث حماة الذي فجّرها هؤلاء العملاء الخونة عصابات الإخوان المسلمين. .

. .

إلا الدليل على عمالتهم وخيانتهم وخروجهم على تعاليم وأحكام الإسلام الحنيف، ومحاولة جعله مطية لغاياتهم وغايات أسيادهم الإمبرياليين والصهيونيين. والإسرائيليين المعتدين..

..

لقد أرادت عصابات العمالة والخيانة، من تفجير أعمال القتل وقطع الطرق وجرائم الاغتيال وإحراق المؤسسات الوطنية.. أن تنال من التأييد العالمي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل المحافل الدولية لموقف قطرنا العربي السوري بقيادة الرئيس المجاهد حافظ الأسد في وجه قرار إسرائيل الباطل بضم الجولان.

..

إننا نؤكد وقوف شعبنا وأمتنا وقطرنا بكل فئاته تحت قيادة الرئيس المجاهد حافظ الأسد.

وإننا لنهيب بجميع المواطنين، والعرب والمسلمين في كل قطر وفي كل مكان من العالم أن يدينوا جرائم هذه العصابات ويكشفوا اللثام عن زيفها وخيانتها وعمالتها»[٩١].

وتمكنت قوات السلطة بعد ما يقرب من شهر على المواجهات، في ٢٨ شباط/ فبراير، من القضاء على الفتنة، وكان الثمن الذي دفعته المدينة باهظاً.

ولا نستطيع أن نلقي بالمسؤولية كلها على الحكومة، ويتحمل القسط الأوفر منها الذين أثاروا الفتنة وبدأوا بالقتل والحرق والتدمير.

ولاستدرار عطف العالم، أخذ الإخوان المسلمون في الخارج يصدرون الكتب والنشرات حول ما حصل في حماة من قتل وتدمير. من هذه الكتب

«حماة مأساة العصر» و**«مجزرة حماة»**، بالغوا كثيراً في عدد القتلى وما حلّ بالمدينة من دمار[٩٢].

وتعليقاً على أحداث حماة وما يجري في سورية، أدلى ناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية بتصريحات اعتبرتها سورية مغرضة، وتدخلاً في شؤونها الداخلية، وردت عليها ببيان جاء فيه:

«أدلى الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية بتصريحات ومعلومات كاذبة عن الأوضاع الداخلية في سورية.

إن محاولة التحريض الأميركية الجديدة ضد سورية هي تدخّل سافر في الشؤون الداخلية لسورية يؤكد من جديد العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وجرائم عصابة الإخوان المسلمين العميلة ضد الشعب والوطن في سورية.

إننا نريد أن نطمئن حكومة الولايات المتدة الأميركية إلى أن الوضع في سورية قوي وطبيعي، وأن شعبنا وقواتنا المسلّحة سيظلون كتلة متراصة متماسكة في المستقبل كما في الحاضر، وكما كان في الماضي بحيث تظل بلادنا قادرة على إلحاق الفشل والهزيمة بكل مخططات الإمبريالية الأميركية.

إن ما جرى في مدينة حماة هو حملة تفتيش عن أسلحة وأوكار عصابات الإخوان المسلمين العميلة، وقد استطاعت قوات الأمن والجهاز الحزبي بتعاون كامل من المواطنين، مصادرة مئات كثيرة من قطع السلاح وإلقاء القبض على عدد من المجرمين المطلوبين والفارين من وجه العدالة.

إن حرص حكومة الولايات المتحدة الأميركية على نشر الاختلاقات وأخبار التحريض مع معرفتها بحقيقة الأوضاع، إنما هو محاولة مفضوحة لصرف الأنظار عن الهزيمة السياسية والدبلوماسية الكبيرة التي لحقت بها في الجمعية العمومية

للأمم المتحدة نتيجة لمساندتها إسرائيل في قرار ضمّ الجولان السورية. وسورية توجه الدعوة إلى الناطق بلسان الخارجية الأميركية لزيارة سورية وقضاء إجازة سياحية فيها على نفقتها للتأكد من كذب إدعاءاته. أما التصرف العدواني الأميركي الجديد لن يؤثر قيد شعرة على مواقف سورية الوطنية والقومية والمتحدية لكل المخططات المعادية للأمة العربية، ولكل الأدوات العميلة التي تساهم في تنفيذ هذه المخططات»[٩٣].

* * *

وقد اتهمت سورية نظام الحكم في العراق بتدريب وتسليح الإخوان المسلمين وإرسالهم إلى سورية للقيام بأعمال التخريب، وخاصة بعد أن ضبطت أجهزة الأمن السورية سيارة ملغومة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢، كما ضبطت يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٢، أسلحة وذخائر أرسلها الحكم العراقي إلى مدينة دير الزور، لذلك قررت إغلاق حدودها مع العراق، وأصدر وزير الداخلية في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٢، بياناً بهذا الخصوص جاء فيه:

«..........

لقد أقدم نظام بغداد الأسود في شتى مراحله على تدمير علاقات القطرين الشقيقين سورية والعراق، وقيّد دخول المواطنين السوريين إلى القطر العراقي الشقيق بالحصول على جوازات سفر بدلاً من البطاقة الشخصية التي كان معمولاً بها سابقاً، والتي ما زلنا نعتمدها نحن لدى دخول المواطنين العراقيين لسورية، كما وجعل من عراقنا الحبيب وكراً للخيانة والتآمر وقواعد لتدريب مجرمي عصابة الإخوان المسلمين، ومركزاً ينطلقون منه إلى المدن العربية السورية محمّلين بكميات كبيرة من الذخائر والأسلحة والمتفجرات ليقتلوا أبناء شعبنا، وليضعفوا قدراتنا الدفاعية أمام العدو الصهيوني.

قتلوا وجرحوا في حي الأزبكية في دمشق مئات المواطنين من الأطفال والنساء والشيوخ، وأرسلوا السيارات الملغومة إلى مناطق الازدحام في مدننا لتتكرّر الجريمة وليكثر بالتالي القتل والتخريب كما فعلوا في مدينة حماة، وكما أرادوا أن يفعلوا مؤخراً في باقي المدن السورية، وكانت آخر محاولة لهم إرسال أسلحة ومتفجرات وذخائر إلى دير الزور متوهمين أنهم قادرون على الاستمرار في جرائمهم.

كما استغل النظام العميل في بغداد فاقة وحاجة عدد من المواطنين العراقيين العاطلين عن العمل ودرّبهم ووجههم إلى أعمال التخريب داخل سورية.

لقد صبرت سورية كثيراً وطويلاً على هذا الإجرام ولم تستجب لردود الفعل ولم تتخذ من القرارات ما يرد على إجرامهم وعمالتهم، صبرت سورية وتحملت محبة لشعبنا العراقي البطل لكي لا تتأثر مصالحه اليومية بأي إجراء تتخذه الحكومة السورية، لكننا لم نحصد من هذا إلا مزيداً من التعرض لتآمر جلّاد بغداد ونظامه العميل.

وأمام كل ذلك، تجد حكومة الجمهورية العربية السورية نفسها مضطرة إلى إغلاق الحدود مع العراق كإجراء في إطار حماية أمن المواطنين السوريين واستقرار معيشتهم»[٩٤].

في خضم هذه الأجواء الساخنة جاء الإنذار الإسرائيلي إلى سورية في ١٥/٦/ ١٩٨٢، ليزيد الوضع سخونة، ولم تسكت سورية وردّت على الإنذار، وجاء في ردّها ما يلي:

«وجّهت إسرائيل اليوم إنذاراً عبر الجيش اللبناني إلى سورية، تلقاه العميد سامي الخطيب قائد قوات الردع العربية كي تسحب سورية قواتها التي تقاتل داخل العاصمة بيروت وفي ضواحيها.

وقد أجابت سورية العميد سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية، أن

قواتنا الموجودة في بيروت إنما تعمل بموجب قرار عربي وبطلب من السلطة الشرعية اللبنانية. ولبنان دولة مستقلة وذات سيادة، وأن هذه القوات ستقوم بتنفيذ واجباتها للدفاع عن السلطة الشرعية اللبنانية والأراضي اللبنانية والشعب اللبناني والفلسطيني في لبنان، وبكل إمكاناتها. إن العدو الإسرائيلي يعرف أن الدور الذي أسند إلى قواتنا في بيروت منذ وصولها إلى هناك قبل عدة سنوات هو دور أمني كقوات ردع عربية، لكن اندفاع الغزو الإسرائيلي الهمجي نحو العاصمة اللبنانية وما ترتكبه قوات الغزو من تقتيل وتدمير وتصيب بأعمالها العدوانية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، جعل القوات السورية في بيروت وضواحيها، أي قوات الردع العربية، تتصدى للعدو وستبقى هذه القوات وكما فعلت منذ بدء القتال إلى جانب أشقائها المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين، تتصدى بكفاءة وشجاعة للغزو الإسرائيلي.

إن القوات المسلحة في الجمهورية العربية السورية هي قوات القضية الوطنية والقومية، هي القوات التي ورثت أمجاد العرب في ضرب الغزاة وسدّت بالتالي فجوات تاريخنا المعاصر وأعادت إليه لحمته وتماسكه في تشرين التحرير.

والقوات السورية عندما تتواجد في مكان ما فإن ما يكون هناك أمر يرفع من شأن الأمة وتكون هناك قضية لهذه الأمة. أي أن هذه القوات توجد دائماً حيث تدافع عن القضية الوطنية والقومية، وحيث تدافع وباستمرار عن قضيتنا الأولى قضية فلسطين، وليس إلا من باب التذكير نقول: إن جنودنا وضباطنا وفي مختلف صنوف الأسلحة قد تمرسوا بالمعارك وخاضوا غمارها للدفاع عن الوجود القومي المهدد. هذه القوات التي تمثل سورية العرب، سورية الأسد، لا تحني رأسها لأحد يريد أن يفرض على سورية ما تأباه وترى فيه انحراف عن مبادئها.

هذا الضمير القومي لسورية جيشاً وشعباً يوازيه بعد عن التبجح والغرور؛ فليس المهم أن يُقال إننا قاتلنا، لكن المهم في نظرنا أن نقاتل، وكما فعلنا بسواعد الرجال وعزائم الرجال. ولئن قاتلت قواتنا، وهي تقاتل منذ بدء القتال لوقف الغزو الإسرائيلي، فإنما تقاتل لخدمة قضية الأمة العربية وما يهم هذه الأمة.

إننا في قتالنا ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير، كما ندفع عن أشقائنا لبنانيين وفلسطينيين الأذى والقتل والتدمير، وقتال هذا شرفه وهذه غايته لا بد منتصر بإذن الله.

نخسر شهداء أحياء، نسقط جرحى أو أسرى، نهدم العدو ونقتل في قتله العنصرية والتوسعية الصهيونية، فإننا بهذا نقدم ما يرضي الله ويخدم الوطن.

لقد وحدنا الدم مع أشقائنا اللبنانيين والفلسطينيين في معركة المصير، فأي قاتل يعرف أنه قاتل إلى جانب أشقاء، ويعرف تماماً أنه لم يكن لوحده في أية لحظة من اللحظات. لقد كان المقاتلون من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، ومنذ بدء القتال إلى جانب بعضهم بعضاً؛ وحدة الدم في معركة المصير التي نخوضها يوماً بعد يوم، ومرحلة بعد أخرى، ومعركة إثر معركة في سبيل أرضنا واستعادة حقوقنا. وقد لا تكون للمعارك حالياً ما كنا نأمله ونخطط له من حرب عادلة نقررها عنه ونخوض غمارها بتوقيتنا نحن وبإرادتنا نحن سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، لكنها تبقى معارك فاصلة فرضت علينا ولا بد لنا بالتالي من أن ندافع عن أنفسنا وعن أشقائنا القتل والتدمير فكان المقاتل السوري في لبنان لبنانياً كما هو سوري وفلسطينياً كما هو سوري وهذا هو قدر جند الأمة العربية وحراس أمنها وبناة مجدها.

فلشهدائنا.. لأحبائنا وأحباء الله نقف دائماً بكل خشوع، فقد أنارت

دماءهم ظلمة هذا الوطن الكبير وشقت إلى المستقبل طريق العزة والكرامة ولجرحى معاركنا ضد الغزاة الإسرائيليين تحية إكبار وإعجاب، فقد كانوا أبطالاً في كل ما فعلوه، وفي كل معركة خاضوها.

إننا نطمئن إلى حاضرنا ومستقبلنا بفضل عزيمة الرجال وصدق إيمانهم بعروبتهم وبوطنهم، وإننا نطمئن بفضل وعي مواطنينا، بفضل أيمانهم وتماسكهم وتلاحمهم الوطني، بفضل عزائمهم التي تبقى دائماً منطلقاً لكل تقدم، ومستنداً في كل معركة»[٩٥].

وتشاء الأقدار أن يصاب الرئيس حافظ الأسد في هذه الآونة ـ ت/ ٢/ ١٩٨٣ ـ بعارض صحي منعه من مزاولة مهام منصبه، وأدخل مستشفى الشامي بدمشق للعلاج. وقيل يومها أنه يعاني من التهاب في الزائدة، وكان الأمر في الحقيقة، أزمة قلبية حادة[٩٦].

وأصدر وهو على فراش المرض أوامره بتشكيل لجنة من ستة أشخاص لإدارة شؤون البلاد، والأشخاص هم: عبد الحليم خدام وعبد الله الأحمر والعماد مصطفى طلاس والدكتور عبد الرؤوف الكسم وزهير مشارقة وحكمت الشهابي[٩٧].

وشفيَ الرئيس من مرضه، وأحتفل بشفائه يوم الأحد ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، وترأس اجتماعاً للقيادة القطرية.

* * *

وكان آخر الأيام الصعبة في عهد هذه الوزارة محاولة رفعت الأسد الاستيلاء على السلطة.

إن شهوة الحكم وحب الرئاسة غريزة متأصلة في النفس البشرية. وكتب التاريخ

في الشرق والغرب، في القديم والحديث، حافلة بأخبار الصراع على السلطة بين أعضاء الأسرة الواحدة، أو البيت الواحد؛ فكم من أمير خرج عن طاعة خليفته، وابن انقلب على أبيه، وأخ قتل أخاه للانفراد بكرسي الحكم، حتى النساء دخلن في هذه اللعبة.

ومحاولة رفعت الأسد الانقلاب على أخيه، والاستيلاء على السلطة، صفحة من صفحات هذا التاريخ المتجدد على الدوام.

وليس خافياً أن رفعت وصل إلى ما وصل إليه من جاه ونفوذ بفضل أخيه حافظ؛ فلولا وجود الرئيس حافظ الأسد على رأس السلطة في سورية لكان رفعت ضابطاً عادياً مثله مثل آلاف الضباط في الجيش السوري، لا يعرفهم أحد ولم يسمع بهم أحد. لكن الرئيس حافظ الأسد، بعد تسلمه السلطة عيّنه قائداً لسرايا الدفاع، وهي نخبة من وحدات الجيش ذات أهمية سياسية وعسكرية مهمتها السيطرة على المحاور المؤدية إلى دمشق لقطع الطريق على أي محاولة لقلب الحكم، وهي مستقلة بذاتها، تتلقى أوامرها من قائدها المباشر رفعت الأسد الذي يتلقاه بدوره من الرئيس حافظ الأسد بالذات؛ فلا سلطان عليها لا لوزير الدفاع ولا لرئيس الأركان العامة، ومن هنا كان رفعت الأسد في وضع متميز لا يتمتع به أي ضابط آخر في الجيش السوري، وهذا ما ولّد في نفسه ما يسمى بغرور القوة أو غطرسة القوة. ودفعه هذا الإحساس في إحدى المرات إلى التطاول على رئيس الدولة نور الدين الأتاسي وضربه. ولهذا كرهه الناس، وضباط الجيش. وكانت تصرفاته تنبئ بأنه يضمر في نفسه شيئاً. وكشف عن مكنون صدره أثناء مرض الرئيس حافظ الأسد وانقطاعه عن ممارسة مهام الرئاسة، بسبب الأزمة الصحية التي تعرض لها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، من جراء إصابته بسرطان الدم، ما استوجب إخضاعه للمعالجة الطبية المركزة، ووضعه تحت العناية المشددة؛ فاغتنم رفعت هذه الفرصة وأنزل عناصره إلى شوارع دمشق وقاموا بإلصاق صوره على الجدران مع شعارات وعبارات يفهم منها أنه الرئيس المنتظر.

ولما استرد الرئيس الأسد عافيته، وعاد إلى ممارسة أعماله، وعلم بما جرى، أخذ بواسطة عيونه في سرايا الدفاع يراقب رفعت ويرصد حركاته وسكناته، ويعمل على تحجيمه وقص جوانحه. بدأ بالطلب من رئيس إدارة الاستخبارات العامة اللواء علي دوبا، في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٤، منع العقيد سليم بركات من الدخول إلى مبنى القيادة العامة، وكان رفعت الأسد عيّنه لحراسة هذا المبنى، وتبع ذلك نقل ١٤ ضابطاً من الضباط المحسوبين على رفعت وكانت هذه الإجراءات نذيراً ببدء المواجهة بين الأخوين.

وبتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٤، طلب الرئيس الأسد من العماد مصطفى طلاس، استنفار التشكيلات العسكرية الضاربة، القريبة من دمشق ورفع استعدادها القتالي إلى الدرجة القصوى، لأن رفعت، بحسب الأخبار التي وصلته، استنفر عناصر سرايا الدفاع، فقام العماد باستدعاء ألفي عنصر من الوحدات الخاصة وأمرهم بالتمركز في معرض دمشق الدولي، المواجه لمبنى الأركان العامة، وطلب من العميد عدنان الأسد، قائد سرايا الصراع، إرسال سريتي مدافع مضادة للدروع (م / د) الأولى مالوتكا حقائب، والثانية فاغوت لتتمركز على سطح مبنى القيادة العامة.

وفي حوالى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ نيسان/ أبريل١٩٨٤، وصل إلى علم العماد طلاس بأن سرايا الدفاع بدأت بالتحرك باتجاه دمشق فنقل على الفور هذه المعلومات إلى الرئيس حافظ الأسد.

وسعياً من الرئيس حافظ الأسد، إلى تفادي الكارثة وحقن الدماء، قرر التوجه بنفسه إلى مقر رفعت والتحادث معه وجهاً لوجه. وقال للعميد عدنان مخلوف قائد الحرس الجمهوري، إذا لم أعد بعد ساعة، قل للعماد طلاس أن ينفذ الخطة[٩٨] وعليك في الوقت نفسه أن تعطي التعليمات لقادة الفرق أن لا ينفذوا أي أمر إلا إذا كان صادراً عن العماد طلاس.

والتقى الأخوان عند نهاية أوتستراد المزة ثم توجها من هناك إلى دوار كفرسوسة. وفي هذا اللقاء أصدر رفعت الأسد أوامره لسرايا الدفاع بسحب دباباتها والعودة إلى ثكناتها.

وحاول رفعت نقل الصراع إلى منطقة اللاذقية ففشلت محاولته، عندئذٍ أيقن أن أيامه قد ولّت، ونجمه أفل؛ فاتصل بأخيه جميل وطلب إليه التوسط بينه وبين أخيه حافظ، وتمّ الاتفاق على مغادرة رفعت البلاد لقاء مبلغ مالي ضخم بالقطع النادر لتغطية نفقات معيشته في الخارج. ولم يكن هذا المبلغ متوافراً في مصرف سورية المركزي، فأرسل الرئيس حافظ الأسد موفداً إلى ليبيا لمقابلة الرئيس القذافي، وطلب المبلغ منه، فقام الرئيس القذافي بتحويل المبلغ إلى مصرف سورية المركزي.

وهكذا انتهت لعبة الصراع بين الأخوين وغادر رفعت البلاد.

ومن المهم أن نذكر أن العماد مصطفى طلاس عاش هذه التجربة دقيقة بدقيقة وسجل وقائعها في كتاب بعنوان: [**أميركا تستحث رفعت الأسد للوصول إلى السلطة في العام ١٩٨٤**]، إلا أنه في سرده للأحداث أخذنا بعيداً إلى الروحانيات والماورائيات، ومشاركة العناية الإلهية. ومما قاله: إن السيدة أم فراس ـ أي زوجته ـ اتصلت بالشيخ أحمد عبد الجواد في المدينة المنورة، ودعته إلى سورية لكنه اعتذر متعللاً ببرد شباط/ فبراير في الشام، وكانت المفاجأة أنه حضر إلى دمشق في اليوم التالي، والسرّ في قدومه أنه ذهب إلى مسجد الرسول ﷺ بعد اتصال السيدة أم فراس، حيث صلّى ثم غلبه النعاس فنام في الروضة الطاهرة. وفي المنام تراءى له الرسول ﷺ وهو في عدة الحرب، فسأله إلى أين يا رسول الله؟ فرد الرسول ﷺ إلى الشام. لقد استنجد بنا أهل الشام أفلا ننجدهم؟ وركب بغلته واختفى كشهاب ثاقب. وبناء على طلب الشيخ الصلاة والدعاء لمدة ثلاثة أيام في مكان مرتفع فقد رافقه العماد إلى جبل قاسيون. وفي اليوم، وبينما كانا

يصليان شعر العماد بحركة غير طبيعية في المواقع؛ فالدبابات خارجة من مخابئها وسدنتها يقومون بتنظيف الذخيرة ومسح المدافع وتنظيفها.

وبفضل هذه الواقعة التي جرت في بداية نيسان/ أبريل ١٩٨٤، انكشفت أوراق رفعت، وقبل أن يكتشفها أحد باستثناء الرئيس الأسد.

ومما قاله أيضاً أن الرئيس الأسد اقترح عليه أن لا ينام كل يوم في مكتبه خوفاً عليه، لكنه صمم على المبيت في المكتب ليكون مثلاً لغيره من الضباط.

وفي ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٤، سمع في منامه «جلجلة كبيرة» في ساحة الأمويين لا تصدر عن أقل من ألف رجل يرقصون رقصة الحرب، وفي مقدمهم الشيخ الجليل أحمد الرفاعي الذي كان يهتف بصوت يشق عنان السماء يا أيها النبي والكوكب الدري، أنت أمام الحضرة سلطانها القوي. وعند عبارة سلطانها القوي تهوي ألف قدم على الأرض فترتج ساحة بني أمية كأن زلزالاً ضربها، استيقظ وأطل من الشرفة على ساحة الأمويين، فلم يجد شيئاً. لكن المنام عاوده مرة ثانية وثالثة حين كان يعود إلى النوم، وبعد انتهاء الأزمة اعترف النقيب مالك مصطفى، من سرايا الدفاع بأن رفعت الأسد أمره ثلاث مرات بأن يطلق مدفعه على مكتبه وبعد خمس دقائق كان يأتيه أمر معاكس بأن ينزع القذيفة، وهكذا كانت العناية الإلهية تحرس مبنى القيادة العامة[٩٩].

ومن يتأمل في هذا الكلام يدرك أن الفضل في القضاء على حركة رفعت يعود بالدرجة الأولى، إلى زوجة العماد طلاس السيدة أم فراس، التي استدعت الشيخ أحمد عبد الجواد من السعودية. وببركة هذا الشيخ انكشفت أوراق رفعت. وببركته نجا العماد من الموت المحتم.

* * *

بعد الحديث عن الوقائع والأحداث المهمة، ننتقل إلى الحديث عما قامت به هذه الوزارة في مختلف المجالات.

في مجال تنظيم استخدام السيارات الحكومية، هذا الموضوع الذي شغل الوزارات السابقة، أصدرت تعليمات تقضي بتوقيف السيارات العاملة لدى قطاعات الدولة، عن الخدمة اعتباراً من ظهر الخميس وحتى صباح السبت، وإيداعها المرائب الرسمية خلال العطلة الأسبوعية. وأصدرت الأوامر لأجهزة الأمن بمصادرة جميع السيارات المخالفة، واتخاذ العقوبات القانونية بحق المخالفين[١٠٠].

ومن أجل ترشيد الطاقة لمواجهة النقص في الكهرباء، قامت بتحديد أوقات فتح المحلات التجارية والمنشآت الصناعية.

وفي سعيها إلى محاربة الفساد، واستئصال شأفته، قامت بتوقيف عدد كبير من العاملين في مؤسسات الدولة لأمور تمس النزاهة، وتوقيف صاحب منشأة تكعيب السكر في حلب وإغلاق المنشأة لمخالفته التسعيرة[١٠١].

وأبدت الوزارة اهتماماً بالعمال تجلى في ناحيتين:

الأولى: تكريم أبطال الإنتاج في جميع محافظات القطر.

والثانية: تشكيل لجنة لدراسة موضوع الطبابة العمالية وإصابات العمل.

وقامت بتشكيل لجان مختلفة، منها [١٠٢] لجان خاصة مهمتها الالتصاق بالجماهير والتحقق من تطلعاتها، وهذه اللجان هي:

١ ـ لجنة لدراسة مشكلة الهدر ووضع المقترحات والتوصيات لمعالجتها.

٢ ـ لجنة لدراسة مشكلة تلوث البيئة، وتحديد المناطق الصناعية والسكنية والطلابية.

٣ ـ لجنة لدراسة قضية تسويق الخضار والفواكه.

٤ ـ لجنة لدراسة وضع شركة من شركات القطاع العام للخدمات.

٥ ـ لجنة لدراسة موضوع الفواتير المتعلقة بنفقات الهاتف والمخابرات الخارجية وصرفيات الكهرباء وفواتيرها.

٦ ـ لجنة لدراسة موضوع ملاّحة البوار والملح الصخري في محافظة دير الزور.

٧ ـ لجنة لدراسة موضوع رياض الأطفال ودور الحضانة.

٨ ـ لجنة لدراسة أوضاع التجمعات السكنية للنازحين من محافظة القنيطرة.

٩ ـ لجنة لدراسة واقع طرق المواصلات الدولية في القطر.

١٠ ـ لجنة لدراسة بعض القوانين النافذة التي تحتاج إلى بعض التعديلات[١٠٣].

وتشكيل لجنة عليا تعمل على تعزيز دور كل الجهات ذات الصلة بتلبية حاجات الطفولة والتنسيق في ما بينها، وتوفير الشروط الملائمة للاستفادة من جميع الطاقات المتاحة وفق خطة علمية متكاملة، وبرنامج زمني محدد، وتوفير الرعاية الصحية للطفل والأم الحامل، والعناية بالنواحي التربوية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية، وتعزيز الدور المهم لها والكشف المبكر عن مواهب الطفولة وتوفير كل ما يكفل تنميتها على الوجه الأمثل.

كما أنيط باللجنة مهمة السعي إلى الكشف المبكر عن الإعاقة، ورعاية وتأهيل الأطفال المعوقين وإعدادهم للحياة الاجتماعية، بتأمين فرص العمل المناسبة، وكذلك العناية بدور الحضانة ورياض الأطفال.

ولجنة عليا لتطوير البادية[١٠٤].

وأبدت الوزارة اهتماماً بالعمال تجلى في ناحيتين. **الأولى** تكريم أبطال الإنتاج من العاملين والإداريين والنقابيين في مختلف قطاع الصناعات، وفي جميع المحافظات.

والناحية **الثانية** تمثل بتشكيل لجنة لدراسة موضوع الطبابة العمالية وإصابات العمل.

وفضلاً على تكريم العمال، كرّمت الحكومة رجال الفكر والأدب وشهداء الصحافة، والمؤرخين الشيخ محمد أحمد دهمان وعمر رضا كحالة وخالد معاذ والمرحوم خير الدين الأسدي، ومنحهم وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى[١٠٥].

ومما قامت به هذه الوزارة من أعمال، تنظيم عمل المهندسين والمحامين، فمنعت على المهندس والمحامي العمل كوكيل تجاري لشركة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية، كما يمتنع عليه التعاقد مع أي من هذه الجهات، أو أية جهة أجنبية أخرى للقيام بأي عمل هندسي أو قضائي أو استشاري بمقابل أو من دون مقابل، قبل الحصول على إذن مسبق من وزير الداخلية. وتعتبر أجنبية كل شركة أو هيئة أو مؤسسة غير سورية[١٠٦]. وإلى جانب تنظيم عمل المهندسين والمحامين، مع الشركات والهيئات الأجنبية، حظّرت الحكومة التعامل مع سبع شركات أميركية لثبوت تعاملها مع إسرائيل. والشركات هي: الشركة الأميركية «ايتش انك» وسائر فروعها، وشركة «بلا نيكس انك» وفروعها، وشركة «ايتيس، انفيستيا لستر انك» وفروعها، وشركة «اليشم انك» وفروعها، وشركة «سوفت اند كومباني» والشركات التابعة لها، وشركة «ان ايتش كميكال» وشركة «فيكرز انرجي كوربوريشن» وجميع فروعها، وشركة «اسمارك انفنستس انك» وفروعها[١٠٧].

وفي أيام هذه الوزارة، تمّ افتتاح جلسات اللجنة المنبثقة عن الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربي، والأمانة الدولية للتضامن مع الشعب العربي.

وكان لهذه الوزارة موقفاً واضحاً من موضوع الأسعار، فهي بعد أن حددت أرباح الصيادلة وأجور الأطباء المخدرين، قامت بتخفيض أسعار الألبسة الجاهزة بما يعادل من ٤٠ ـ ٥٠ في المئة. وفي المقابل زادت المعاش التقاعدي للمجاهدين[١٠٨].

وتمّ في عهد هذه الوزارة انتخابات الإدارة المحلية. وإحداث وزارة الإنشاءات والتعمير لتحل محل وزراة الأشغال العامة، وإحداث وزارة الري لتحل محل وزارة سد الفرات[١٠٩].

وافتتاح خط حديد دمشق ـ حمص، وإنارة ٧٧ قرية بريف اللاذقية والحفة والقرداحة، و٣٠٠ قرية بمحافظة الحسكة[١١٠].

وفي مجال الزراعة، قامت الوزارة بأعمال تسجل لها؛ ففي إطار الخطة الرامية لتنمية الثروة الحيوانية في القطر، قام المصرف الزراعي التعاوني بتوزيع ١٣٣٠ بقرة مستوردة من نوع الفريزيان[١١١].

وقامت بتحديد أسعار بيوض الحرير والفول، وتشكيل لجنة للإشراف على تكثيف زراعة الذرة الصفراء، والسعي إلى تنظيم عقود شراء وتوريد الإنتاج من هذه المادة وتقدير المستلزمات اللازمة لهذه الزراعة[١١٢]، وتشكيل لجنة خاصة بإعداد الخطة الزراعية في محافظة حلب. وتشكيل لجان على مستوى كل منطقة لحصر وتحديد المساحات التي يجب أن تزرع بكل نوع من أنواع المحاصيل الزراعية بحسب الواقع الفعلي لكل منطقة[١١٣]. وأعفت العقارات المستخدمة للزراعة من الضريبة[١١٤]، والعقارات المقصودة بالإعفاء هي العقارات لحفظ الحاصلات الزراعية، وحفظ الآلات والأدوات الزراعية التي يستخدمها المزارع، ومساكن المزارعين الذين يستثمرون الأراضي الزراعية مباشرة، ومساكن العمال الزراعيين وفي مجال الثقافة والتعليم وما يتفرع عنها. تمّ إحداث مركز للبحوث والتدريب الأثري في المديرية العامة للآثار والمتاحف[١١٥] ومعهد عال للعلوم الطبيعية

والتكنولوجيا. وتمّ تحديد الإجازة الاختصاصية لتدريس مواد الإعدادي والثانوي[١١٦].

وصدرت قرارات بتفويض كليتي الهندسة في حلب منح درجتي الدبلوم والماجستير في هندسة الطيران[١١٧] وأحدثت دراسات عليا في الهندسة الصناعية في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة دمشق. وتمّ تشكيل لجنة موسعة لإعادة النظر في اللوائح الداخلية للكليات الزراعية، وبالتوصيات المتعلقة بواقع البحث العلمي الزراعي في القطر، وإعادة النظر في الأسس والضوابط الناظمة لتأمين إيفاد أعضاء الهيئة التدريسية للبحث العلمي[١١٨].

واعتبار الشاغر اللازم لتعيين المعيدين في أي من الجامعات السورية، محدثاً حكماً في حال عدم توافره في الملاك[١١٩].

وفي مجال الصحة، افتتحت في حلب ثلاثة مراكز صحية لمعالجة المواطنين هي مركز الطاهر في حي الميدان، ومركز هنانو في الكلاسة، ومركز صلاح الدين الأيوبي في الأنصاري.

وتأسس مركز تدريبي وبحوث طب الفم.

وفي مجال التشريع، صدر في عهد هذه الوزارة عدد من القوانين والمراسيم التشريعية. منها:

مرسوم تنظيم عملية تخطيط التجمعات السكانية[١٢٠]، ومرسوم تعيين البطل الرياضي في المرتبة والدرجة التي يستحقها بحسب مؤهلاته، بمقتضى قانون الموظفين أو نظام الاستخدام[١٢١]، ومرسوم بتعديل النظام النقابي: أجاز هذا المرسوم لكل تجمع عمالي تشكيل لجنة نقابية تختص بإمداد النقابة بالمعلومات اللازمة، وتمثل العمال في عضوية اللجان والمكاتب التي تشكل في تجمعها، والمساهمة في حماية الملكية العامة وتنظيم المباريات الإنتاجية والاشتراكية،

ورعاية العمال ومراقبة اهتماماتهم، ومراقبة قضايا الصحة والسلامة المهنية[١٢٢]. وقانون شراء الدولة للأسهم التي يملكها المساهمون في القطاع الخاص في شركة مرفأ اللاذقية[١٢٣]، والمرسوم المتضمن تعديل قانون خدمة العلم[١٢٤] لجهة كيفية دعوة الضباط الاحتياط والمجنّدين ومغادرتهم القطر، وإجراءات دعوتهم.

وكان أهم قانون صدر في عهد هذه الوزارة، قانون الاستملاك الجديد الذي حدد الأحوال التي يجوز فيها الاستملاك، وإجراءات الاستملاك، وكيفية تقدير قيمة العقارات المستملكة. وكذلك الاستملاك في الحالات المستعجلة، ودفع القيمة، والتسجيل في السجل العقاري، والاستملاك لأغراض السكن[١٢٥].

* * *

وينعطف بنا الحديث إلى القول: بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٨٤، قدمت هذه الوزارة استقالتها، فكلّف الرئيس الأسد عبد الرؤوف الكسم، من جديد، بتشكيل وزارة جديدة، فشكّلها باليوم ذاته[١٢٦] وجاء تشكيلها أشبه بتعديل وزاري، ذلك لأن هذه الوزارة احتفظت بالعدد الأكبر من الوزراء السابقين مع تعديل بعض الحقائب الوزارية. خرج من هذه الوزارة عبد الحليم خدام وأحمد اسكندر أحمد والعميد عدنان دباغ والدكتور أسعد درقاوي ومحمد الأطرش والدكتور عبد الجبار الضحاك ونايف جربوع والدكتور جورج رضوان ورمضان هدلة.

وتعين وزراء جدد هم: وهيب فاضل وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية، وياسين رجوح وزيراً للإعلام، والدكتور زياد شويكي وزيراً للتعليم العالي، والمهندس كامل البابا وزيراً للكهرباء، والدكتور غازي الدروبي وزيراً للنفط والثروة المعدنية، ورياض بغدادي وزيراً للإنشاء والتعمير.

كما تعيّن ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية هم: عبد الحليم خدام ورفعت الأسد وزهير مشارقة.

وبتاريخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٤، قدمت هذه الوزارة لمجلس الشعب بيانها الذي تضمن السياسة التي ستنتهجها عربياً ودولياً وداخلياً.

أوضح البيان أن سياسة الوزارة عربياً تقوم على متابعة النضال القومي وترسيخ الاتجاه الوحدوي في الوطن العربي وتحقيق أية خطوة وحدوية مع أي قطر عربي ودعم التضامن العربي وتعزيز العمل العربي المشترك في جميع المجالات، والاستمرار في تحمل أعباء المسؤولية القومية تجاه القطر اللبناني ومساعدته على تحقيق الوفاق الوطني، ومقاومة جميع محاولات التصفية للقضية الفلسطينية والإلتزام بتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة ودعم التنازل أو التفريط بأي جزء منها وباستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

وفي السياسة الدولية: الاستمرار في دعم حركة عدم الانحياز، وتعزيز وحدتها والاستمرار في تعميق علاقات الصداقة والتعاون مع دول المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وتطوير العلاقات مع الدول الأفريقية والآسيوية ودول أميركا اللاتينية، ومتابعة الاتصالات مع الدول الأوروبية وشعوبها وأحزابها التقدمية، ودعم حركات التحرر الوطنية في جميع أنحاء العالم.

في السياسة الداخلية: الحرص والعمل لمصلحة المواطنين، وتنفيذ الخطط الإنتاجية، والتأكيد على السيادة المطلقة للقانون والنظام، والاستمرار في دعم ورفع مستوى الجيش والقوات المسلحة، والقيام بنقلة عملية مركّزة على صعيد التنمية الإدارية لأجهزة الدولة والقطاع العام، والتركيز على تخفيف كلف الإنتاج الصناعي، والاستمرار في إزالة أسباب الهدر، وتحسين موصفات الإنتاج وزيادته، والاستمرار في استثمار المواد الطبيعية، وتوسيع نطاق الخدمات في مجالات التربية والتعليم والصحة والإسكان والنقل الداخلي وتوفير مياه الشرب والكهرباء، وتعزيز شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية والخطوط الهاتفية، والعمل نحو

زيادة الفوائض الاقتصادية وتقليص المديونية الداخلية للدولة، والبدء بالدراسات اللازمة للوضع الإداري والاقتصادي لمحافظات القطر.

وفي ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، ذكر البيان أن الحكومة سوف تتابع أهدافها في القطاعات التالية:

١ ـ **المسألة الزراعية**: اعتماد وحدات الموارد الزراعية المتماثلة كأساس للخطط الإنتاجية والاستثمارية مع الاستفادة من الإنتاج الكبير والمتوقع في استخدام المكننة الزراعية وتوفير المستلزمات الإنتاجية.

٢ ـ **الصناعة التحويلية والاستخراجية**: تنفيذ المشاريع المخطط لها والمباشر فيها، وتحقيق معدل النمو الوسطي المقرر وزيادة الفوائض الاقتصادية وتخفيض كلف الإنتاج الصناعي وتحسين مواصفات الإنتاج والقضاء على التناقضات التي تعيق القرار الإنتاجي.

٣ ـ **التجارتان الداخلية والخارجية**: توسيع التشكيلة السلعية للمواد الأساسية وتوفيرها، وإقامة عقود مستقرة وملزمة بين مؤسسات الإنتاج والاستيراد.

٤ ـ **المالية والنقد والمصارف**: ضغط الإنفاق لدى القطاعين الحكومي والاقتصادي مع تعزيز التوجه نحو زيادة الفوائض الاقتصادية والحد من الآثار التضخمية.

٥ ـ **في ميدان التربية والتعليم**: الاستمرار في تطبيق قانون الإلزام في مراحل التعليم الابتدائي، وزيادة الاستيعاب في المرحلتين الإعدادية والثانوية مع التركيز على التعليم الفني بأقسامه.

ومن خطط الحكومة: تأمين أفضل مستويات النقل الداخلي، وزيادة شبكات الطرق الرئيسة والفرعية وصيانتها.

وإقامة الوحدات السكنية الشعبية، وتوسيع شبكات الصرف الصحي، وتوفير مياه الشرب، وتوسيع محطات توليد الكهرباء وترشيد استهلاك الطاقة وزيادة إنتاجها، والاستمرار في البحث عن بدائل لمصادر الطاقة لمواجهة حاجات التطوير في المستقبل.

وأقل ما يقال في هذه الخطط، إنها عبارة عن تمنيات وأحلام، لأن الفساد المستشري في جميع أجهزة الدولة كان عائقاً كبيراً في طريق تحقيقها.

كانت هذه الوزارة، آخر وزارة تشكّلت في عهد الولاية الثانية.

وعاشت سنة واحدة، وليس في سجلها أي وقائع وأحداث كبيرة مهمة كالتي حصلت في أيام الوزارات السابقة.

ونذكر من أخبار هذه الوزارة، عملية تبادل الأسرى العرب السوريين والأسرى الإسرائيليين، واستلام جثث الشهداء[١٢٧].

وكذلك بدء وصول بعثات التنقيب الأثري إلى الرقة، وأولها بعثة المعهد الأثري الألماني بدمشق، للقيام بإعمال التنقيب والكشف عن القصور العباسية في مدينة الرقة[١٢٨].

وأسوة بالوزارة السابقة، أولت هذه الوزارة العمال عناية خاصة. فهي كرّمت العمال، واللجان النقابية المتفوقين، وأبطال الإنتاج في سائر محافظات القطر.

ومنحت أوسمة لـ٢٤ زوجاً وزوجة في محافظة حلب أنجبوا ما بين ٩ و١٤ ولداً. و٨ أزواج وزوجات في دمشق لإنجابهم ما بين ١٠ و١٦ ولداً[١٢٩].

وكذلك تكريم المناضل العائد شكيب أبو جبل.

وإصدار قرار سريان تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على العمال الموقتين[١٣٠]، وتمديد إجازة الأمومة إلى ٧٥ يوماً بأجر كامل[١٣١].

وفي مجال الصحة تمّ إنشاء معمل للمصول في الديماس، وتصنيف المستشفيات الخاصة في القطر من الناحية الفندقية والخدمات العامة، وأجور الغرف في المستشفيات بحسب درجاتها[١٣٢].

وإحداث شركة الصناعات الصيدلانية والدوائية في سورية تهدف إلى المساهمة في التنمية، وتنشيط الصناعة الصيدلانية والدوائية ضمن إطار التنمية الاقتصادية، ويكون من أعمالها التصنيع الدوائي واستثمار تراخيص عالمية للصناعات الدوائية، وتنشيط القيام بالأبحاث العلمية في المجال الدوائي واستثمار هذه الأبحاث لقاء منح عائدات ريع تشجيعية لأصحابها.

وفي مجال الزراعة، تحديد مكافأة الإكثار لبذار القمح القاسي للعام ١٩٨٤ بـ ٢٦٠ قرشاً[١٣٣].

وفي مجال التشريع، إصدار مرسوم بقبول البدل النقدي من المكلفين بخدمة العلم المقيمين خارج القطر[١٣٤].

وتشكيل لجان لتنظيم السير في محافظة دمشق ومراكز المحافظات.

وكان آخر ما أصدرته في مجال التشريع، وأهمها، القانون الأساسي للعاملين في الدولة الذي قسّم الوظائف إلى خمس فئات، وحدد الشهادة التي يجب أن يكون المرشح لكل وظيفة منها، حائزاً عليها[١٣٥].

وليس تعدد الوزارات في عهد الولاية الثانية، والوقائع والأحداث المهمة التي حصلت في أيام كل وزارة منها، وحده ما يستلفت النظر وإنما:

أولاً: حركة الزوار الكثيفة، أشخاص ووفود، إلى سورية خلال هذه المرحلة.

ثانياً: كثرة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية.

ثالثاً: كثرة حوادث السرقة.

رابعاً: ازدياد حالات الإعدام.

الــــزوار

شهدت سورية، أيام الولاية الثانية، حركة كثيفة جداً للزوار لم تعرف لها مثيلاً من قبل. حيث زارتها شخصيات رفيعة المستوى، عربية أجنبية، ملوك ورؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء ورجال سياسة وفكر وموفدون بمهمات رسمية.

بلغ عدد الزوار الذين زاروا سورية، خلال هذه المرحلة، ٦٦٢ زائراً، منهم ٤٥٧ زائراً عربياً، و٢٠٥ زوار أجانب.

أكثر هؤلاء الزوار من لبنان والمنظمات الفلسطينية، ومنهم من زار سورية أكثر من مرة. واستقبل الرئيس الأسد البعض منهم.

وإلى جانب الزوار، حضرت إلى البلاد وفود كثيرة سياسية وعسكرية وعلمية واقتصادية. وعربية وأجنبية، بلغ عددها ٢٧١ وفداً، منهم ١٠٥ وفود عربية و١٦٦ وفداً أجنبياً.

أكثر الوفود العربية جاء من لبنان، ٢٥ وفداً، ثم من المنظمات الفلسطينية ١٢ وفداً. وبقية الوفود جاءت من الجزائر وإريتريا والعراق وقطر واليمن والأردن وليبيا ومصر والبوليساريو والساقية الحمراء والصومال والمغرب.

ويستوقفنا من بين كل هذه الوفود، وفد تجمع المزارعين اللبنانيين، الذي زار

دمشق في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٨٣، والتقى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، عبد القادر قدورة، وقدم له مذكرة حملت توقيع كل من صباح هاني رئيس المجلس الشعبي في المتن، ومحمد حاراتي من تجمع مزارعي البقاع الأوسط، واسكندر العلم رئيس المجلس الشعبي في الكورة، وإلياس الخوري ممثل تجمع مزارعي الضنية، وعلوان العطار أمين صندوق تجمع المزارعين اللبنانيين، وممثل بعلبك والبقاع الشمالي، ورجا أبو العز أمين سرّ تجمع المزارعين اللبنانيين، ذكروا فيها الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع الزراعي في المناطق اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأنهم ينظرون بكل ثقة إلى إمكانات التعاون المشترك مع سورية لتخفيف الأعباء عن كاهل المزارعين ومنع وقوع الكارثة وطالبوا بتصريف الإنتاج الزراعي في سورية، والمساعدة لتصريف الإنتاج الزراعي في الأقطار العربية، وتأمين البذار بأسعار تشجيعية، وتأمين المواد الكيماوية والأدوية الزراعية بأسعار تشجيعية[١٣٦].

أما الوفود الأجنبية، فكان أكثرها من الاتحاد السوفياتي، والبقية من المجر (هنغاريا) وكندا ويوغوسلافيا وألمانيا الإتحادية وألمانيا الديموقراطية وقبرص وزيمبابوي والصين وبلغاريا وإيطاليا وهولندا وكوريا وفرنسا والنروج والبرتغال ومالطا واليابان وإيران واليونان وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والنمسا وتشاد وبريطانيا وكوبا وفنلندا والبرازيل وبولونيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية وإندونيسيا وفنزويلا.

مع الإشارة إلى أن بعض الزوار والوفود حضروا بدعوة رسمية من الحكومة السورية والمسؤولين السوريين والاتحادات والمنظمات الحزبية والنقابات المهنية، وجرت على هامش هذه الزيارات محادثات ومباحثات مع المسؤولين السوريين حول قضايا كثيرة. كما تمّ التوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المهمة. التي من شأنها تحسين وضع البلاد اقتصادياً وصناعياً وزراعياً.

المباحثات

ويمكن تصنيفها إلى:

(أ) مباحثات بين قيادات حزب البعث ووفود بعض الأحزاب التي زارت سورية وهي: الحزب الاشتراكي السينيغالي، وحزب العمل الكوري، والحزب الشيوعي البلغاري، وحزب التقدم الاشتراكي المغربي، وجبهة ١٢ حزيران/ يونيو للقوى الشعبية اليمنية، وجبهة إنقاذ الصومال، والحزب الشيوعي الروماني.

(ب) مباحثات عمالية بين المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في سورية ووفد الاتحاد الفرنسي للشغل، ومباحثات عمالية نقابية سورية تشيكوسلوفاكية، ومباحثات بين التنظيم العمالي السوري والبلغاري.

(ج) مباحثات للتعاون العلمي والفني والصناعي والاقتصادي والإعلامي والنفطي والسياحي والتربوي والثقافي والرياضي مع الدول التالية: فرنسا، ألمانيا الإتحادية، الاتحاد السوفياتي، غرينادا، هنغاريا، الصين، إيران، بلغاريا، الهند، بولونيا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، تونس، الجزائر.

(د) مباحثات إعلامية مع كل من تونس ويوغوسلافيا وهنغاريا.

وكان أهم المباحثات تلك التي جرت بين المسؤولين السوريين وريتشارد مورفي، الموفد الأميركي إلى سورية لتحضير الأجواء لانسحاب إسرائيل من لبنان؛ ففي يوم الاثنين الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، وصل مورفي إلى العاصمة السورية، وعرض على المسؤولين السوريين النقاط التالية:

١ ـ عدم وجود أي تزامن بين الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي وبين أنهاء مهمة القوات السورية العاملة في لبنان.

٢ ـ موافقة إسرائيل على تعزيز دور قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان وزيادة

عددها وتكثيف فاعليتها، وصولاً إلى توسع رقعة انتشارها بحيث تشمل جميع المناطق التي تحتلها إسرائيل إن في الجنوب، أو في البقاع الغربي.

٣ ـ التأكيد على دور أمني للجيش في لبنان الجنوبي بقيادة أنطوان لحد في الجنوب والبقاع الغربي، بالتنسيق والتعاون مع قوات الطوارئ الدولية.

٤ ـ تريد إسرائيل ضمانات سورية مسبقة لمنع تسلل الفلسطينيين إلى الجنوب والبقاع الغربي عقب انسحاب القوات الإسرائيلية منها، بمعنى آخر أن إسرائيل تتطلع إلى ضمانات سورية لأمن حدودها الشمالية مع لبنان.

٥ ـ إجراء مفاوضات لبنانية ـ إسرائيلية من خلال تشكيل لجنة عسكرية مشتركة، تتولى الإعداد للترتيبات الأمنية التي يجب أن تنفذ خطة انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب والبقاع الغربي.

عارضت سورية بعض النقاط وأبرزها:

(أ) طبيعة الدور الذي ستقوم به قوات الطوارئ الدولية في المستقبل، وفي هذا الصدد أكدت دمشق رفضها لأي دور مستقبلي للقوات الدولية إذا كان هذا الدور سيلحظ تمدد قوات الطوارئ جنوب البقاع الغربي. وفي المقابل تصرّ دمشق على تطبيق القرار الرقم ٤٢٦، الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي ينص على انتشار القوات الدولية في كامل منطقة الجنوب، أما بالنسبة إلى الوضع في البقاع الغربي فإن دمشق لا تمانع في انتشار الجيش اللبناني هناك.

(ب) بالنسبة إلى مستقبل جيش لبنان الجنوبي، تصرّ دمشق على إنهاء مهمة الجيش المذكور باعتباره إحدى الأدوات العميلة التي أوجدتها إسرائيل في الجنوب والبقاع الغربي، لذلك فهي تطالب بحل جيش لبنان الجنوبي، وتكليف الجيش اللبناني بحفظ الأمن إلى جانب القوات الدولية.

(ج) كما إن دمشق تعارض أي حوار عسكري لبناني ـ إسرائيلي. وتشكيل لجنة

عسكرية مشتركة، وترى أن هذا الموضوع يجب أن يبحث في إطار لجنة الهدنة المشتركة التي ستتولى النظر في الترتيبات الأمنية برعاية الأمم المتحدة.

وفي ما يختص بالضمانات السورية التي تطالب بها إسرائيل لحفظ الأمن في المنطقة المتاخمة للبنان، فإن دمشق ترفض رفضاً مطلقاً إعطاء أي ضمانات وتعتبر أن هذا الموضوع يعود إلى الدولة اللبنانية التي لها حق فرض سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية وبالتالي اتخاذ كل الإجراءات التي تساهم في تثبيت الأمن وتضمن عدم عودة الوضع الذي كان سائداً قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

الاتفاقيات والبروتوكولات

وهي في إطارها العام

١ ـ اتفاقيات بين قيادات حزب البعث، وبعض الاتحادات والمنظمات الحزبية في سورية، مع وفود أحزاب بعض الدول التي زارت سورية. وهذه الاتفاقيات هي: اتفاق حزب البعث وحزب العمال الاشتراكي المجري، وحزب البعث والحزب الشيوعي السوفياتي، وحزب البعث والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب البعث ورابطة الشيوعيين اليوغوسلاف، وحزب البعث والحزب الشيوعي البرتغالي، وحزب البعث والحزب الشيوعي الإيطالي، وحزب البعث والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وحزب البعث مع الحزب الديموقراطي القبرصي، واتفاق التعاون بين شبيبة الثورة في سورية والشباب الاشتراكي التونسي، واتفاقية الاتحاد العام النسائي مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبروتوكول تعاون بين منظمة طلائع البعث ومنظمة تونسية.

٢ ـ اتفاقيات للتعاون القضائي مع رومانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا.

٣ ـ اتفاقيات ثقافية مع اليونان والاتحاد السوفياتي وكوريا.

٤ ـ اتفاق صحي مع هنغاريا (المجر).

٥ ـ اتفاقيات للتبادل التجاري مع تركيا وكوبا وألمانيا الديموقراطية.

٦ ـ اتفاقيات قنصلية مع تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا.

٧ ـ اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والنفطي والكهربائي والعلمي ومجال الري والمشاريع المائية والطاقة، ومجالات النقل البري والبحري والجوي وتطوير الزراعة مع كل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفياتي، والهند وكندا وبلغاريا وإيران والصين والبرازيل وفنلندا.

٨ ـ بروتوكولات للتعاون مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي وبولونيا من دون تحديد نوعية طبيعة هذا التعاون.

والحديث عن الزيارات، وما نتج منها من مباحثات واتفاقيات وبروتوكولات، لا يكتمل إلا بالحديث عن الزيارات التي قام بها الرئيس حافظ الأسد، خلال فترة ولايته الثانية، ومجموعها ٤٥ زيارة، تمّ أثناء هذه الزيارات توقيع بعض الاتفاقيات والبروتوكولات.

أما البلدان التي زارها فهي: الهند (١٩/ ٤/ ١٩٧٨)، ألمانيا الاتحادية (١٢/ ٩/ ١٩٧٨)، عمان (٢٦/ ٩/ ١٩٧٨)، السعودية (٢٧/ ٩/ ١٩٧٨)، الكويت (٢٧/ ٩/ ١٩٧٨)، ألمانيا الديموقراطية (١٣/ ٩/ ١٩٧٨)، وجرى أثناء هذه الزيارات التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات التالية:

ـ اتفاقية بعيدة المدى حول مبادئ التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني.

ـ بروتوكول حول تعميق التعاون الاقتصادي.

ـ برنامج تنفيذي حول التعاون الثقافي العلمي لعامي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩.

ـ بروتوكول حول التعاون في مجال الصحة لعامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠(١٣٨).

الاتحاد السوفياتي (٣/ ١٠/ ١٩٧٨)، بغداد للمشاركة في مؤتمر القمة الذي انعقد في الفترة من ٢ ـ ٥/ ١١/ ١٩٧٨ (٢/ ١١/ ١٩٧٨)، هنغاريا (٢٩/ ١١/ ١٩٧٨)، وتمّ أثناء هذه الزيارة توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات التالية:

ـ اتفاق طويل الأجل حول مبادئ التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني.

ـ بروتوكول المبادلات التجارية لعامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠.

ـ محضر اتفاق توسيع آفاق التعاون العلمي والفني، وخطة عمل التعاون في مجالات السياحة.

الجزائر للمشاركة في تشييع الرئيس هواري بومدين (٢٨/ ١٢/ ١٩٧٨)، بغداد (١٦/ ٦/ ١٩٧٩)، الجزائر (٣/ ٧/ ١٩٧٩)، هافانا لحضور مؤتمر عدم الانحياز (٣/ ٩/ ١٩٧٩)، الاتحاد السوفياتي (١٥/ ١٠/ ١٩٧٩)، أرمينيا (١٧/ ١٠/ ١٩٧٩)، الجزائر للمشاركة في احتفالات عيد الثورة الخامس والعشرين (١١/ ١١/ ١٩٧٩)، تونس لحضور القمة العاشرة (١٩/ ١١/ ١٩٧٩)، السعودية (٢٦/ ١/ ١٩٨٠)، طرابلس للمشاركة في قمة الصمود والتصدي (١٢/ ٤/ ١٩٨٠)، يوغوسلافيا للمشاركة في تشييع الرئيس تيتو (٨/ ٥/ ١٩٨٠)، طرابلس (٨/ ٩/ ١٩٨٠)، الاتحاد السوفياتي (٨/ ١٠/ ١٩٨٠)، بدعوة من القيادة السوفياتية. وتمّ أثناء هذه الزيارة توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، بنغازي (١٥/ ١٢/ ١٩٨٠)، الطائف للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية (٢٤/ ١/ ١٩٨١)، رومانيا (٥/ ٢/ ١٩٨١) وتمّ أثناء هذه الزيارة توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، ليبيا (١١/ ٧/ ١٩٨١)، بنغازي لحضور قمة الصمود

والتصدي (١٥/ ٩/ ١٩٨١)، صوفيا (٢٦/ ١٠/ ١٩٨١)، السعودية (٢٢/ ١٢/ ١٩٨١)، وشملت الزيارة دول الخليج الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي وصنعاء، ليبيا والجزائر (١٤/ ٥/ ١٩٨٢)، السعودية (١/ ٧/ ١٩٨٢)، المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية (٨/ ٩/ ١٩٨٢)، دلهي لحضور المؤتمر السابع لرؤساء دول عدم الإنحياز (٢٦/ ٨/ ١٩٨٤)، الاتحاد السوفياتي (١٥/ ١٠/ ١٩٨٤)، وأسفرت هذه الزيارة عن قيام الاتحاد السوفياتي ببناء محطة اتصالات في سورية ذات مهمات حيوية مختلفة، من بينها شل فاعلية الذبذبات التي تبثها الأقمار الصناعية الأميركية في حال تدخل هذه الأقمار في أي نزاع عسكري سوري إسرائيلي.

* * *

من الأمور الأخرى اللافتة للنظر في زمن هذه الولاية، كثرة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والاجتماعات والاحتفالات، مقارنة مع ما كانت عليه الحال في الولاية الأولى، كما يتبين من الجدول التالي.

الولاية	مؤتمر	ندوة	دورة	اجتماع	احتفال
الولاية الأولى	٤٣	١٢	١٤	٣٢	٤٤
الولاية الثانية	١٤٥	١٠٩	٦٦	٦٠	٥٨

ولم تستفد البلاد منها شيئاً، وإنما كانت بهرجة إعلامية، ووسيلة لهدر المال والسرقات واغتناء المشرفين عليها.

العدد الأكبر من المؤتمرات كان لنقابات مهنية ومؤسسات رسمية واتحادات نقابية ومنظمات شعبية ودوائر حكومية، وغيرها.

ويلاحظ بالنسبة إلى هذه المؤتمرات ما يلي:

أولاً: هناك مؤتمرات عقدت في سورية لأول مرة كمؤتمر رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي (١/ ١٢/ ١٩٧٩)، والمؤتمر العربي للطاقة النووية (١٥/ ٦/ ١٩٨١)، ومؤتمر لصناعة الألبان (١٦/ ٤/ ١٩٨٢)، ومؤتمر المجلس العربي للبيئة البحرية (١٨/ ١٢/ ١٩٨٢).

ثانياً: هناك مؤتمرات أقامتها في سورية بعض الدول العربية والدول الصديقة كالمؤتمر الآسيوي لدعم توحيد كوريا (١٩/ ٩/ ١٩٧٨)، ومؤتمرات العمال والمهندسين والمعلمين والحقوقيين الفلسطينيين، والمؤتمر الرابع لاتحاد طلبة البحرين (١٢/ ٢/ ١٩٨١)، والمؤتمر الرابع لشبيبة العراق (١٨/ ١/ ١٩٨٣)، ومؤتمر جمعية الأطباء والصيادلة العراقيين الأول (٢١/ ٨/ ١٩٨٣)، والمؤتمر الخامس للاتحاد الوطني لطلبة العراق (١٨/ ٢/ ١٩٨٤). ولأن المجال لا يسمح باستعراض كل هذه المؤتمرات، فإننا سنقف عند مؤتمرين هما بنظرنا أهم المؤتمرات.

المؤتمر الدولي للتضامن مع سورية والثورة الفلسطينية

انعقد في دمشق يوم الاثنين الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٨١، بمبادرة من مجلس السلم العالمي، حضرته وفود كثيرة هي:

سكرتارية منظمة التضامن الأفروآسيوية، مجلس السلام العالمي المصري، الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني الوحدوي في مصر، رئيس التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري، وفد هولندا، الوفد البلغاري، وفد إيطاليا، وفد إسبانيا، الوفد الألماني.

وقد أصدر المؤتمر قراراً أكد فيه تضامن شعوب العالم المحبة للسلام والتحرر مع سورية، وحيّا صمود وشجاعة رئيسها حافظ الأسد.

وناشد المؤتمر جميع قوى السلم والحرية في العالم، بتأييد نضال الشعب السوري العادل.

كما أصدر قراراً خاصاً بفلسطين، حيّا فيه نضال شعب فلسطين، ودان الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد هذا الشعب، وممارساتها الفاشية، وأكد أن الخيار الوحيد لحل قضية فلسطين هو الخيار الفلسطيني.

ودان المؤتمر سياسة الولايات المتحدة المعادية لشعب فلسطين، والشعب العربي والمؤيدة للعدوان الإسرائيلي العنصري.

وأصدر المؤتمر قراراً حول لبنان أكّد فيه تضامنه مع الحركة الوطنية اللبنانية، وشجبه للاعتداءات الصهيونية، وأكد فيه الابتزاز الإسرائيلي حول ما يسمى أزمة الصواريخ السورية.

وأكّد حق القوات السورية العاملة في لبنان باستخدام وسائل الدفاع كافة بوجه العدوان الصهيوني للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله.

مؤتمر الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي

في الفترة ما بين ٩ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٣، انعقد في دمشق المؤتمر الطارئ الذي عقدته الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربي، وباجتماع الأمانة الدائمة للتضامن مع الشعب العربي، وقضيته المركزية فلسطين، وحضره النائب الاشتراكي إيمو ايغولي مدير جمعية الصداقة الإيطالية العربية، وكيم سليموف ممثل الاتحاد السوفياتي، وكليوباترا ترابو جورا باسم لجنة السلام العالمي في اليونان، وجورج لوانو من الحزب الاشتراكي القبرصي، وسايروس سيرافا كاسيس من اليونان.

وكان برنامج عمل المؤتمر:

١ ـ دعم المعارضة الوطنية اللبنانية للاتفاق، وتعزيز القوى الوطنية اللبنانية لإقامة أوسع جبهة وطنية، ودعم المقاومة الوطنية المسلّحة في نضالها ضد الاحتلال الصهيوني بكافة الأشكال السياسية والمادية والإعلامية.

٢ ـ القيام بأوسع حملة عربية دولية من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

٣ ـ دعم صمود سورية بوصفه العامل الحاسم في منع تنفيذ الاتفاق، وإحباط أهدافه.

٤ ـ دعم منظمة التحرير الفلسطينية بما يمكنها من الصمود، وتطوير كفاحها في مواجهة المخططات الإمبريالية الصهيونية الرجعية على طريق الكفاح المسلح لتحرير كامل فلسطين.

٥ ـ بناء التحالف السوري ـ اللبناني ـ الفلسطيني ـ على أسس سليمة تستوعب دروس التجربة الماضية، كونه يشكل الجبهة الأمامية في مواجهة المخطط الأميركي الصهيوني الرجعي.

وأصدرت الأمانة العامة وثيقة سياسية مهمة، اعتبرت فيها أن الولايات المتحدة الأميركية التي أجازت الغزو الصهيوني، عملت على إحباط قراري المجلس الدولي رقمي ٥٠٨ و٥٠٩، وأن ذلك يعني إلغاء كلي لدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

كما رأت أن الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي تصنيف منحاز ضد كل الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهي كثيرة من دول العالم.

وأشارت الوثيقة، إلى المخاطر التي يمثلها الاتفاق على مختلف الصعد؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، رأت أن الاتفاق يلزم لبنان بالتطبيع وتنقل الأشخاص ولا

يترك له خيار آخر، مشيرة إلى أن ذلك يستهدف غزو الأسواق العربية غير لبنان، كسوق استهلاكية للاقتصاد الإسرائيلي، كما يستهدف توفير بنية لبنانية اقتصادية.

ورأت الوثيقة، أن من نتائج الاتفاق، منع الحريات الديموقراطية في لبنان، وإقامة ديكتاتورية فاشية فيه.

وحول انعكاس الاتفاق على العلاقة بين سورية ولبنان، تساءلت الوثيقة كيف يريد الحكم اللبناني ـ الكتائبي، أن يفرض على سورية ما يهدد أمنها بالخطر، وقد امتدت المنطقة الأمنية الخاضعة للإشراف الإسرائيلي حتى الحدود السورية، وعلى مدى ٦٠ كيلومتراً.

وأشادت بالموقف السوري الرافض للاتفاق، واعتبرت أن ذلك من شأنه أن يقوي ويدعم انتفاضة الشعب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي وشروطه.

كما اعتبرت إصرار الحكم اللبناني على إبرام الاتفاق يخالف إرادة جماهير الشعب اللبناني ضد هذه الهيمنة الإسرائيلية، وضد الحكم الفئوي الذي يكرس حكم الحزب الواحد.

كما شددت الوثيقة على أن القبول بالاتفاق يعني تفريطاً بالسيادة الوطنية اللبنانية، وبوحدة لبنان، كما يعني تفريطاً بالقضية الفلسطينية، كما يعني تهديداً للأمن السوري والأمن القومي.

وحذّرت الوثيقة من الحل الأميركي للمنطقة، إذ قالت إن الحل الأميركي ـ الصهيوني هو حل تصفوي للحقوق الوطنية والقومية، وفرض مشروع الاستيطان الصهيوني والإمبريالية الأميركية.

كما حذّرت من استهدافات هذا المخطط في تفتيت لبنان إلى دويلات طائفية خاضعة لمحور طائفي مهيمن، تمهيداً لتفتيت المنطقة العربية[١٣٧].

الندوات

وهي تلي المؤتمرات في العدد، ١٠٩ ندوات، منها ندوات عقدت لأول مرة مثل الندوة العربية للموارد المائية هيدروجيولوجية الوطن العربي (١٨/ ١١/ ١٩٧٨)؛ الندوة العلمية لبحث أسس التنمية الإدارية في القطر السوري (٢٧/ ١٢/ ١٩٧٨)؛ الندوة العربية للاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنة العامة (٢٤/ ٢/ ١٩٧٩)؛ الندوة العربية حول المقاسم الهاتفية الإلكترونية (٢٢/ ٥/ ١٩٧٩)؛ ندوة المواصفات والمقاييس (٢٧/ ١١/ ١٩٨٢).

وبعضها الآخر كان ذا طابع علمي وطبي، لا يسمح المجال لذكرها كلها.

ونشير هنا إلى أن أهم الندوات التي عرفتها هذا المرحلة، الندوة الفكرية التي أقامتها مجلة «**صباح الخير**» التابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي، مكتب دمشق، تحت عنوان: «من سايكس ـ بيكو إلى مشروع إسرائيل الكبرى، معركة المصير القومي الواحد».

انعقدت هذه الندوة في ٩ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٤، برعاية القيادة القومية لحزب البعث ممثلة بعضو القيادة القومية الرفيق محمد خليفة. وحضرها كل من وزيرة الثقافة الدكتورة نجاح العطار، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب السوري الدكتور محسن بلال، وعضو اللجنة المركزية لحزب البعث عبدالله الأحمر، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وأمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبد المحسن أبو ميزر، وعضوي قيادة الانتفاضة في حركة فتح سميح كويك «قدري» ومحمود اللبدي، ورئيس اتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين يحيى يخلف، وأمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية وعضو الجبهة التقدمية صفوان القدسي، ورئيس اتحاد الكتاب العرب علي عقلة عرسان، واللواء الركن أمين النفوري والدكتور محمد حرب فرزات. وحضر

أيضاً عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني جورج بطل، وعضو المكتب السياسي لحركة أمل محمد أبو حمدان، ومن قيادة الحزب السوري القومي حضر رئيس الحزب إنعام رعد، وعضو المجلس الأعلى عصام المحايري، وعميد الخارجية والداخلية الدكتور مروان فارس وحافظ الصايغ.

جاءت هذه الندوة لتطرح عنواناً حقيقياً لـ «معركة المصير القومي»، ذلك أنه في ملحمة النضال القومي والوطني في لبنان في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، وعى المناضلون وهم يتصدون للغزو الصهيوني للبنان ونتائجه، إنهم إذ يتصدون للجريمة الراهنة، جريمة الاجتياح، فإنما هم يتصدون أساساً للجريمة الأصلية، جريمة التجزئة الاستعمارية في سايكس ـ بيكو التي استهدفت تقطيع أوصال الوطن وعزل أجزائه وتغذية تيار الانعزال فيها.

من البحوث التي ألقيت في الندوة: الشام، القاعدة ـ الأساس في معركة التصدي القومي لعصام المحايري، معركة المصير القومي الواحد في لبنان لإنعام رعد، ملامح أساسية للنضال القومي لمحمد خليفة، التلاحم السوري الفلسطيني اللبناني الوطني ضمان المسيرة القومية لخالد الفاهوم، حول معركة المصير القومي لعبد المحسن أبو ميزر، الإحساس بمفهوم الأمن القومي بنقل الولاء الوطني إلى أفق الولاء القومي لأمين النفوري، حول جدلية التجزئة والاحتلال والوحدة والتحرير لسميح كويك (قدري)، المقدمات التاريخية للمشروع الصهيوني للدكتور محمد حرب فرزات، الجنوب يكتب تاريخاً جديداً للبنان للدكتورة نجاح العطار، المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب ودورها في مناهضة الاحتلال لمحمد أبو حمدان، وحدة فصائل التحرر مدخل نقض سايكس ـ بيكو لعبد الله الأحمر، الحالة اللبنانية بين الانفجار والتوحيد الدكتور مروان فارس، نظريتنا القومية الرد الشامل في معركة المصير القومي لصفوان القدسي، الأداة القومية والأداة القطرية في معركة المصير القومي ليحيى يخلف.

عند انتهاء الندوة قدم رئيس الحزب السوري القومي، إنعام رعد، مذكرة إلى الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، تضمنت مشروع برنامج كفاحي مشترك أقرته الندوة، أجاب عنها عبد الله الأحمر بالكتاب التالي:

«..

اطلعنا على رسالتكم بعد الندوة الأخيرة ونتائجها الإيجابية، وفي الوقت الذي نقدّر فيه مبادرتكم لعقد هذه الندوة، ولما انطوت عليه رسالتكم من مقترحات نشكر لكم على ما ورد من اقترحات تتحدثون فيها عن نتائج ندوة «صباح الخير»، وإننا نؤكد لكم أن الجمهورية العربية السورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي. وأمينه العام الرفيق المناضل القائد حافظ الأسد، ستبقى أمينة على متابعة النضال من أجل تحقيق أهداف حزبنا في الوحدة والحرية والاشتراكية نشاطركم ضرورة العمل ومواصلة الجهود لتعزيز دور الجماهير العربية وقواها القومية والوطنية والتقدمية، وأن سورية إذ تتحمل أعباء المعركة، معركة المصير الواحد ضد الصهيونية والإمبريالية، وستبقى قلعة الصمود العربي وعمقاً قومياً لكافة حركات التحرر الوطنية والقومية، تعمل معها وتساند في معاركها.

إن نضالنا مع القوى الوطنية اللبنانية وقوى الثورة الفلسطينية، على أساس معاداة الصهيونية والإمبريالية الأميركية تحالف مبدئي وثابت من أجل التحرر وتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعاً. كما إن تحالفنا مع دول المنظومة الاشتراكية وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي الصديق، تحالف مبدئي واستراتيجي، وهذا ما مكننا ويمكننا من التصدي للعدو الصهيوني الإمبريالي وإسقاط مشاريعه وتحقيق أهدافنا في إقامة مجتمع عربي اشتراكي موحّد فلنواصل الجهود المشتركة معاً لتحقيق ما نصبو إليه، وتطوير الانتصارات التي تحققت وصولاً للنصر النهائي في تحقيق وحدتنا القومية وتحرير ترابنا القومي المحتل»[١٣٨].

الدورات

كانت أقل عدداً بكثير من المؤتمرات والندوات (٥٤) دورة، ومعظم مواضيعها دارت حول مسألتين: المسألة الزراعية، والمسألة المتعلقة بالتعليم وما يتفرع عنها.

الحلقات الدراسية

من أهم هذه الحلقات، والحلقة الدراسية حول تعليم رعاية الطفولة والأمومة (٦/ ٤/١٩٧٨)، الحلقة الدراسية للتنفيذية المدرسية في القطر (٢٤/ ١١/ ١٩٧٩)، حلقة دراسية لرعاية المعوقين (١٩/ ٤/ ١٩٨٢)، الحلقة الدراسية حول المرأة والتنمية (٢٥/ ١٠/ ١٩٨٣)، الحلقة التدريبية حول التربية البيئية (١٢/ ٥/ ١٩٨٤)، حلقة دراسية حول أساليب تحليل البيانات السكانية واستخداماتها في سورية (٢٦/ ٥/ ١٩٨٤)، الحلقة الدراسية حول دور البحوث التربوية في إصلاح النظم التعليمية (٣/ ١٠/ ١٩٨٤)، وغيرها.

الاجتماعات

بلغ عددها ما يقارب ٦٠ اجتماعاً، وهي على أنواع:

١ ـ اجتماعات حزبية كاجتماع القيادة القطرية (٨/ ١/ ١٩٨٠)، واجتماع القيادتين القطرية والقومية (١١/ ١٠/ ١٩٨٠)، واجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث (٢٠/ ١٢/ ١٩٨٠) و(١٨/ ١٢/ ١٩٨٢) و(١٧/ ١٠/ ١٩٨٣) و(١٢/ ١٢/ ١٩٨٤).

٢ ـ اجتماع هيئات ولجان سورية مع لجان عربية وأجنبية، كاجتماع اللجنة العليا السورية الأردنية المشتركة (٢/ ٨/ ١٩٧٨)، واجتماع الهيئة السياسية العليا السورية العراقية (٢٨/ ١/ ١٩٧٩)، والاجتماع السوري ـ الألماني (٢٨/ ٢/ ١٩٧٩)،

والاجتماع التأسيسي لجمعية الصداقة السورية البولونية (٢٢/ ٤/ ١٩٨٠)، واجتماع اللجنة المشتركة السورية البريطانية للعلاقات التجارية (٢٧/ ٤/ ١٩٨٠)، واجتماع لجنة الوحدة السورية الليبية (١١/ ٣/ ١٩٨١)، واجتماع اللجنة الدائمة السورية السوفياتية للتعاون العلمي والاقتصادي والفني (٢٣/ ١٠/ ١٩٨٢)، واجتماع اللجنة السورية اليونانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني (٣٠/ ٧/ ١٩٨٤)، واجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني السورية الليبية (٣٠/ ٩/ ١٩٨٤).

٣ ـ اجتماع دوائر ومؤسسات حكومية

ومن أهم الاجتماعات التي يجب التوقف عندها، اجتماع رؤساء البرلمانات العربية الذي انعقد في ١٦ ـ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٤، وشارك فيه ممثلون عن البرلمانات العربية. وصدرت في نهاية الاجتماع قرارات وتوصيات أهمها:

أ ـ حول التضامن العربي وتنقية الأجواء

(١) يتوجه البرلمانيون العرب إلى الحكومات العربية لاتخاذ خطوات عملية تكفل تنقية الأجواء العربية، وبناء تضامن عربي فعّال.

(٢) يتوجه البرلمانيون العرب إلى الأشقاء في مصر من أجل إسقاط المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية واتفاقات كامب ديفيد.

(٣) يحث البرلمانيون العرب على مزيد من الديموقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي في الوطن العربي.

(٤) ـ يحث البرلمانيون العرب الشعوب العربية على النضال من أجل إبطال أية اتجاهات أو ممارسات ترمي إلى تطبيع العلاقات بين العرب والعدو الصهيوني.

ب ـ حول القضية الفلسطينية

يحيي البرلمانيون العرب صمود أهلنا في الأراضي العربية المحتلة (الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة في الداخل) وتصديهم البطولي للممارسات الإرهابية الإسرائيلية، ويؤكدون رفضهم لكل المشاريع التصفوية والاستسلامية، وضرورة الالتزام بأهداف ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

ج ـ حول الوضع في لبنان

(١) يسجل البرلمانيون العرب ارتياحهم لبدء مسيرة استعادة الأمن والاستقرار في لبنان.

(٢) يبارك البرلمانيون العرب خطوات الوفاق الوطني في لبنان.

(٣) يحيي البرلمانيون العرب النضال البطولي للشعب اللبناني في أراضيه المحتلة وتصدي المقاومة الباسل لقوات الغزو الإسرائيلي.

(٤) يشيد البرلمانيون العرب بالانتصار التاريخي الذي حققه لبنان والعرب بإسقاط إتفاق ١٧ أيار وإفشال خطة الاستسلام.

(٥) يعلن البرلمانيون العرب تضامنهم التام مع الشعب اللبناني في سبيل تعزيز مسيرة الوفاق الوطني.

د ـ حول دور سورية القومي

يشجب البرلمانيون العرب كل أشكال التهديد والضغوط الإمبريالية والصهيونية التي تتعرض لها سورية، ويعبرون عن إدانتهم الحازمة لهذه التهديدات.

هـ ـ حول الوضع في الخليج وضرب ناقلات النفط

يعبر البرلمانيون العرب عن أسفهم لإندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي ألحقت

أضراراً كبيرة بالشعبين العراقي والإيراني وبالمنطقة. ويعبرون عن قلقهم لضرب ناقلات النفط وبخاصة الكويتية والسعودية، ويؤكدون حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية للسفن المتجهة من وإلى جميع موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفاً في العمليات العدائية ويساندون الجهود المبذولة لوضع حد لهذه الحرب.

و ـ حول عقد المؤتمر اليهودي في المغرب

يؤكد البرلمانيون العرب وجوب الالتزام التام والدقيق بقرارات المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. ويعتبرون أي لقاء أو اتصال مع هذا الكيان خروجاً على القرارات العربية والإسلامية. ويدينون أي فرد أو جماعة أو جهة أو نظام يقدم على ذلك. ويعبرون عن استنكارهم وقلقهم البالغين لعقد المؤتمر اليهودي في المغرب. وبمشاركة زعماء الصهيونية العالمية وممثلي الكيان الإسرائيلي. ويطالبون الزعماء العرب والحكومات العربية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لقطع دابر أي اتصال أو لقاء مع العدو الصهيوني باعتباره خروجاً على إرادة الأمة العربية[١٣٩].

الاحتفالات

عرفت سورية في زمن الولاية الثانية، العديد من الاحتفالات، وكانت هذه الاحتفالات نوعاً من الدعاية الجوفاء، لم يستفد منها الشعب في شيء ويمكننا حصرها في المجالات التالية:

(أ) ـ احتفالات بتدشين مشاريع، أو وضع حجر أساس لمشاريع، أو افتتاح منشآت جديدة، أو إنارة قرى، أو شق طرقات جديدة، أو تكريم أشخاص.

(ب) ـ احتفالات ببعض الأعياد الدينية، والقومية، كعيد المولد النبوي الشريف،

وليلة الإسراء والمعراج، وعيد الجلاء، وذكرى حرب تشرين وأعياد المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والعمالية.

(ج) ـ احتفالات بمناسبات معينة كعيد الشجرة، ويوم المرور العالمي، وعيد الممرضة العالمي، والسنة الدولية للطفل، واليوم العالمي لمحو الأمية، ويوم الأمن الداخلي، يوم السياحة العالمي، وعيد التعاون العربي، وعيد الأم، يوم الطفل، ويوم الغذاء العالمي.

(د) ـ وكانت سفارات بعض الدول الصديقة تقيم احتفالات بمناسبات أعيادها الوطنية والقومية.

ويستلفت النظر، أيضاً، في هذه المرحلة كثرة حوادث السرقة والسطو والخطف على يد عصابات روّعت الأهالي. تمكنت قوات الأمن بالمتابعة الدؤوبة من إلقاء القبض عليها، وكان أكثرها في دمشق وحلب.

وقع في عهد الولاية الثانية، العديد من حوادث السرقة وقفنا على أخبارها من الصحف. وأول هذه الحوادث، قيام أشخاص بتاريخ ١٩ من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، بمداهمة منزل سيدة عجوز في الثمانين من عمرها ومحاولة خنقها وسطوا على مبلغ ٣٠,٠٠٠ ليرة سورية من خزانة بيتها في محلة الجبة بدمشق. وتمّ إنقاذ العجوز وتمكنت أجهزة الأمن من اعتقال الفاعل وهو طالب ثانوي يدعى أيمن من أقرباء العجوز، قام بفعلته مع صديقين له[١٤٠]. وبتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٠، ألقى رجال الأمن القبض على عصابة سرقة سوق الصاغة، والذين قاموا بتاريخ ٩ أيار/ مايو بالتعرض لأحد الصاغة فيما كان متوجهاً إلى منزله وسلبوه مبلغ ٧١٠٠٠ ليرة سورية[١٤١]. وبتاريخ ١٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، ألقت أجهزة الأمن القبض على ثمانية منحرفين قاموا بخطف إحدى السيدات[١٤٢].

كما ألقت القبض يوم ١٦تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، على عصابة امتهنت أعمال السلب وسرقة الدراجات والمسجلات[١٤٣].

وبتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٢، تمّ القبض على عصابة للسطو والسرقة في مدينة دمشق[١٤٤].

العدد الأكبر من حوادث السرقات كان في العام ١٩٨٣.

ففي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، تمّ إلقاء القبض على عصابة روّعت الناس بسرقاتها منذ عام ١٩٧٨، وقد انتحر رئيس العصابة عند مداهمة رجال الأمن لمنزله[١٤٥].

وفي ١٧ الشهر نفسه، ألقي القبض على لص نفّذ عدة سرقات بدمشق[١٤٦].

وفي ٢٢ الشهر نفسه، تمّ القبض على عصابة سلب في مدينة دمشق مؤلفة من شخصين[١٤٧].

وبتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٣، تمكّن رجال الأمن من القبض على عصابة سرقة الصيدليات، قاموا بسرقة العديد من الصيدليات، وسرقة محل بائع ثريات كهربائية، وسرقة وسلب محل شركة مرسيدس العائد لسنقر وشركاه.

وبعد أيام قليلة، ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٣، تمّ إلقاء القبض على بقية أفراد هذه العصابة.

كما ألقي القبض على عصابة سرقة المجوهرات في حي المهاجرين بدمشق وأصدر وزير الداخلية أمراً بتوقيفهم عرفياً[١٤٨].

وفي مواجهة أعمال سرقة السيارات، المترافقة بأعمال سرقة وسلب وسطو كثّفت أجهزة الأمن جهودها وتمكنت بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٤، من إلقاء القبض على المدعو شهير، وصادرت منه مسدساً حربياً غير مرخص، وعثر أمام منزله

على سيارتين مسروقتين، وقد اعترف بإقدامه على سرقة السيارات بالاشتراك مع المدعو هيثم، وأنهما قاما بارتكاب ٢٠ جريمة سرقة، منها ١٣ سرقة سيارات، وسرقة دراجة واحدة. وسبع عمليات سلب وسرقات مختلفة. وكانا يسرقان السيارة ويستخدمانها لتنفيذ جريمة أخرى، ثم يعمدان إلى ترك السيارة في مكان آخر بعد سرقة ما بداخلها، وصدمها أو إلحاق الضرر بها. كما قاما بسلب المواطنين بتهديد السلاح وانتحال صفة رجال أمن(١٤٩).

وكان أخطر العصابات، عصابة سرقة السيارات الشاحنة المغلقة بحلب، العائدة لمكتب سفريات سراج وارسان، ومكتب سفريات هيطلاني، وشركة النقل المركزي. وكانت هذه السيارات تحمل بضائع متنوعة وأمانات مجموع قيمتها مليوني ليرة سورية. وألقي القبض على الفاعلين وأحدهم كان يعمل سائقاً عند المكتب المركزي(١٥٠).

ويلاحظ في منحى آخر، كثرة حالات الإعدام التي تمّ تنفيذها في هذه المرحلة.

ففي صباح يوم الثلاثاء ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٢، نفّذ حكم الإعدام بالجاسوس زهير بطرس، الذي فرّ من خدمة العلم وتعامل مع العدو الصهيوني. وفي يوم الاثنين ٢٣ الشهر نفسه، نفّذ حكم الإعدام بالمجرم صلاح الدين الفقير، مدير المصرف التجاري السوري بمحافظة درعا بسبب اختلاسه الأموال العامة(١٥١).

ونفّذ صباح يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، حكم الإعدام بالمجرم محمد عبدو كردية، وبأربعة عسكريين، أفراد عصابة انتحلت صفة رجال أمن ومارست عمليات السلب واقتحام المحلات العامة وسرقة المواطنين(١٥٢).

ونفّذ يوم الاثنين ١٨ تموز/ يوليو ١٩٨٣، حكم الإعدام بحق كل من عبد الرزاق يونس، ومحمد شفيق الحلبي لارتكابهما جرائم سرقة الشعب ومؤازرة سرقة وبيع عشرات الشاحنات المحملة بمختلف المواد العائدة لوزارة التموين(١٥٣).

وفي فجر يوم الاثنين ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٣، نفّذ في ساحة الزبداني حكم الإعدام بالمجرمين أحمد حسن العدس ومحمد زهير شحرور لقيامهما بخطف المواطنين ومقاومة دوريات الأمن(١٥٤).

وفي صباح يوم الاثنين ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٤، نفّذ في ساحة العباسيين بدمشق، حكم الإعدام بالمجرمين محمد أحمد حمزة وعبد الرحمن مخيبر خلوف، لارتكابهما جريمة القتل العمد والقصد تسهيلاً لجناية السلب بالعنف(١٥٥).

وفي يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، نفّذ حكم الإعدام بالمجرمين أحمد الجبولي وممدوح رباح الملقب بالحجيجي ومحمد علي نرجس، لارتكابهم جناية الفعل العمد تمهيداً لجناية إجراء الفعل المنافي للحشمة بالطفل القاصر زياد قطان. وكان هؤلاء الجناة قاموا في الرابع من آذار/ مارس ١٩٨٠، باستدراج هذا القاصر إلى غرفة داخل مقبرة الدحداح وحاولوا إجراء الفعل المنافي للحشمة معه، ولما قاومهم ربطوا يديه وكمّوا فمه وطعنوه بالسكين ثم قاموا باغتصابه(١٥٦).

بقي في سجل الولاية الثانية للرئيس حافظ الأسد، صفحات قليلة تتحدث عن الكوارث والحوادث المؤسفة، وحالة الطقس التي كانت سائدة أيامها.

من الحوادث المؤسفة التي حصلت أثناء فترة هذه الولاية، الاغتيالات التي قام بها الإخوان المسلمون لشخصيات معروفة، كاغتيال الدكتور إبراهيم نعامة عميد أطباء الأسنان في سورية (١٨/ ٣/ ١٩٧٨)، واغتيال المقدم أحمد خليل مدير الشرطة بوزارة الداخلية (١/ ٨/ ١٩٧٨)، والشيخ يوسف صارم (أيلول ١٩٧٩)، الذي كاد مقتله يشعل فتنة في مدينة اللاذقية، واغتيال الشيخ محمد الشامي (٤/ ٢/ ١٩٨٠)، واغتيال الشيخ صلاح عقلة خطيب جامع تنكز بدمشق (٨/ ٢/ ١٩٨٠)، واغتيال

المحامي نزيه الجمال رئيس فرع نقابة المحامين بدمشق (١٨/ ٦/ ١٩٨٠)، وفائق محمد (١٨/ ٦/ ١٩٨٠)، ودرويش الزوني (٢٧/ ١٢/ ١٩٨٠).

ولئن كان الموت حقاً، وهو قدر مكتوب على كل كائن حيّ، فإن وفاة شخص مهم يعتبر حادثاً جللاً مؤسفاً. وممن توفوا في هذه المرحلة الشيخ حسن حبنكة الميداني (١٦/ ١٠/ ١٩٧٨)، والفنان التشكيلي الكبير لوي كيالي (١٩/ ١٢/ ١٩٧٨)، ومفتي حلب الشيخ محمد حكيم (١/ ١١/ ١٩٨٠)، والعلامة الدكتور أبو اليسر عابدين من كبار مشايخ الشام (١٢/ ٥/ ١٩٨١)، والشاعر الكبير بدوي الجبل (١٨/ ٨/ ١٩٨١)، ومفتي الرقة الشيخ محمد السيد محمد توفيق عجان الحديد (٢٧/ ٨/ ١٩٨٣)، ووزير الإعلام السابق أحمد اسكندر أحمد (٢٨/ ١٢/ ١٩٨٣).

ومن الحوادث المؤسفة أيضاً، تسبب أفعى بوفاة ثلاثة أطفال في منبج وسبب الحادث أن شخصاً يدعى ديب شيخو خليل، من أهالي منبج، وضع ماء في إبريق فخاري في صحن داره فدخلت فيه أفعى لتبترد من حرارة الجو. ونفثت سمها فيه ثم هربت، ولما شرب أولاد صاحب المنزل من الإبريق تسمموا وماتوا[١٥٧].

لاقت إحدى النسوة حتفها غرقاً يوم الاثنين ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، نتيجة الفيضانات التي اجتاحت حي وادي السائح بحمص، تسببت بها الأمطار الغزيرة التي أغرقت مساحات واسعة في سهل عكار والبقيعة وداهمت قريتي حي السائح وبني النعيم[١٥٨].

ومن الحوادث المؤسفة، حادث الاصطدام المروع الذي وقع عند مفرق حرستا عربين بين سيارة باص وسيارة سائحة صغيرة، ما أدى إلى وفاة خمسة أشخاص وإصابة عشرة آخرين بجراح[١٥٩].

ومنها أيضاً، انفجار عبوات ناسفة في وكر للإخوان المسلمين، في حي الكلاسة

التلة السوداء، بحلب مساء الجمعة ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٠، أثناء قيام أفراد العصابة بتحضير عبوات ناسفة. وقد تسبب الحادث بمصرع أفراد العصابة وتدمير بعض البيوت المجاورة، وإصابة حوالى ٢٠ شخصاً بينهم ثمانية قتلى منهم ستة أطفال ورجلين[١٦٠].

ومنها أيضاً مقتل طفلة وجرح ثلاثة عشر شخصاً بانفجار إسطوانة غاز يوم الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

ومن باب الحوادث المؤسفة والكوارث، الحرائق وانهيار المباني.

ففي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، انهار مبنى من أربعة طوابق في منطقة المخالفة الجماعية ـ حي التضامن ـ أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة شخصين آخرين[١٦١].

وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٤، حصل انهيار أرضي في سفح جبل قاسيون المطلّ على ساحة خورشيد من اتجاه الطريق المؤدي إلى قبة السيار ودمر.

وبتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، حصلت انهيارات في شارع الخندق بحلب بسبب الأمطار الغزيرة التي شهدتها المدينة.

أما الحرائق، فكان أولها حريق في عدد من مستودعات الأخشاب، في حي الزبلطاني، مساء يوم الأربعاء ٥ تموز/ يوليو ١٩٧٨، وفي اليوم نفسه حصل حريق آخر في مستودعات مؤسسة انترميتال بضاحية صحنايا[١٦٢]، وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، شب حريقان الأول في منطقة البويقة بدمشق بسبب احتكاك الأسلاك الكهربائية في منشرة، والثاني في مطبخ فندق الدار بدمشق.

وفي يوم السبت ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٤، شبّ حريق كبير التهم بيادر الفياضية بمصياف.

وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، اندلعت ٥ حرائق في الشيخ بدر منطقة طرطوس، بمواقع الأحراج الطبيعية والاصطناعية.

كما حصلت في هذه المرحلة عدة جرائم قتل.

وثمة جريمة أخرى، هي جريمة قتل حياة خضير مساء السادس من أيار/ مايو ١٩٨٣، والقاتل شقيقها عماد الذي أقدم على طعنها ١٦ طعنة بسكين في جميع أنحاء جسمها وسلّم نفسه لقسم الشرطة في منطقة دمر. وسبب الحادث هو زواج حياة من رجل حلبي يكبرها سناً، وله زوجة وأولاد.

وعن الأحوال الجوية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، نقول:

تعرضت البلاد خلالها لعدة منخفضات جوية باردة وحارة (١٤ و١٥ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٨)، و(١/ ١٢/ ١٩٧٨)، و(٨/ ١/ ١٩٧٩)، و(١١/ ٦/ ١٩٨٠)، و١٨/ ١/ ١٩٨٤). كما تعرضت البلاد لعواصف بحرية ورملية. ففي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، هبت عاصفة بحرية شديدة تسببت في غرق باخرة لبنانية شمالي مرفأ طرطوس[١٦٣]..

وفي يومي ٢٠ ـ ٢١ تموز/ يوليو ١٩٨٤، اجتاحت مدينة دير الزور عواصف رملية شديدة.

وهطلت على البلاد أمطار غزيرة في أشهر آذار/ مارس وحزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٧٨، وأشهر كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٧٩، وشهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٠، وأشهر كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل وآذار/ مارس وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٨١، وأشهر شباط/ فبراير وآذار/ مارس من العام ١٩٨٣، وأشهر كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ونيسان/ أبريل وتشرين الأول/

أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٨٤، وشكّلت فيضانات وسيولاً في بعض المناطق أدّت إلى كوارث.

ففي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، تسببت الأمطار الغزيرة التي هطلت في منطقة حمص إلى حدوث فيضانات اجتاحت حي السائح وتسببت في تصدع العديد من المباني، كما تسببت في غرق امرأة تدعى مريم ميخائيل نصار في منزلها[١٦٤].

وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، غمرت السيول الساحل والرقة[١٦٥].

وفي ٦ آذار/ مارس ١٩٨٣، حصلت فيضانات في السويداء نتيجة الأمطار الغزيرة[١٦٦].

وفي يوم ٣ ـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، هطلت أمطار غزيرة مصحوبة بعواصف رعدية، وتشكلت بنتيجتها سيول جارفة اجتاحت عدداً كبيراً من الأبنية والمنازل في الأحياء القديمة من منطقة عين التل، وجرفت كميات كبيرة من محصول القطن، كما أدت السيول إلى قطع عدد من الطرق منها طريق حلب المسلمية، وطريق حلب الباب، وحلب السفيرة. واجتاحت السيول قرية زمار التابعة منطقة جبل سمعان. وفي عفرين اجتاحت السيول منازل قرية الثعالب التابعة ناحية شيخ الحديد، وتسبب في وفاة مواطنين وطفل في العام الثالث من عمره[١٦٧].

وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، هطلت أمطار غزيرة في حلب شكّلت سيولاً جارفة غمرت الشوارع[١٦٨].

انتهت أيام الولاية الثانية بحدثين: **الأول** استقبال الرئيس الأسد يوم الاثنين السابع من شباط/ فبراير ١٩٨٥، المقدم عبد القادر ولد ودادي معاون وزير الخارجية الموريتاني ومبعوث الرئيس الموريتاني[١٦٩]. **والثاني**، استقباله يوم السبت التاسع من الشهر نفسه، الشيخ عبد العزيز التويجري نائب قائد الحرس الوطني السعودي[١٧٠].

هوامش

(١) جريدة الثورة، العدد ٤٥٧٦، تاريخ ٢٣/١/١٩٧٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) جريدة نفسه، العدد ٤٥٩٥، تاريخ ١٤/٢/١٩٧٨.
(٤) المصدر نفسه، العدد ٤٥٩٣، تاريخ ١٠/٢/١٩٧٨.
(٥) المصدر نفسه، العدد ٤٦٠٤، تاريخ ٣٤/٢/١٩٧٨.
(٦) المصدر نفسه، العدد ٤٦١٥، تاريخ ٩/٣/١٩٧٨.
(٧) المصدر نفسه، العدد ٤٦٢١، تاريخ ١٦/٣/١٩٧٨.
(٨) المرسوم الرقم (٢٣٨)، تاريخ ٣٠/٣/١٩٧٨.
(٩) المرسوم الرقم (٢٣٩)، تاريخ ٣٠/٣/١٩٧٨.
(١٠) جريدة **الثورة**، العدد ٤٧٨٠، تاريخ ٢٤/٩/١٩٧٨.
(١١) جريدة **البعث**، العدد ٤٨١٠، تاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٨.
(١٢) المصدر نفسه، العدد ٤٨٣٥، تاريخ ٢٨/١١/١٩٧٨.
(١٣) جريدة **الثورة**، العدد ٥٠٠٩، تاريخ ٢٣/٦/١٩٧٧.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) مجلة **الوطن العربي**، العدد ١٠٧، تاريخ ٢/٣/١٩٧٩.
(١٦) المصدر نفسه، العدد ١٢١، تاريخ ٨/٦/١٩٧٩.
(١٧) جريدة الثورة، العدد ٥٠٠٦، تاريخ ٢٠/٦/١٩٧٩.
(١٨) من مقابلة مع صلاح عمر العلي، عضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية، غسان شربل، **العراق من حرب إلى حرب صدام مرّ من هنا**، ص ١٤٠.
(١٩) مجلة **٢٣ يوليو**، العدد ٢٣، تاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٩.
(٢٠) جريدة **البعث**، العدد ٤٨٤٧، تاريخ ١١/١٢/١٩٧٨.
(٢١) المصدر نفسه، العدد ٤٨٧٢، تاريخ ١١/١/١٩٧٩.
(٢٢) المصدر نفسه، العدد ٤٨٧٢، تاريخ ١١/١/١٩٧٩.
(٢٣) المصدر نفسه، العدد ٤٨٧٨، تاريخ ١٨/١/١٩٧٩.
(٢٤) جريدة **الثورة**، العدد ٤٨٩٦، تاريخ ٨/٢/١٩٧٩.
(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٤٩٢٦، تاريخ ٥/٣/١٩٧٩.
(٢٦) المصدر نفسه، العدد ٤٩٨٣، تاريخ ٢٥/٥/١٩٧٩.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٤٩٨٧، تاريخ ٣٠/٥/١٩٧٩.
(٢٨) المصدر نفسه، العدد ٥٠٢٣، تاريخ ١٠/٧/١٩٧٩.
(٢٩) المصدر نفسه، العدد ٥٠٥٠، تاريخ ١٠/٨/١٩٧٩.
(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٥٠٦٠، تاريخ ٢٠/٩/١٩٧٩.
(٣١) المصدر نفسه، العدد ٥٠٩٢، تاريخ ٣٠/٩/١٩٧٩.
(٣٢) المصدر نفسه، العدد ٥٠٩٣، تاريخ ٢/١٠/١٩٧٩.
(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٥٠٩٩، تاريخ ٥/١٠/١٩٧٩.
(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٥١٤٤، تاريخ ٢/١٢/١٩٧٩.
(٣٥) القرار الرقم (٢٤)، تاريخ ٥/١٢/١٩٧٨.
(٣٦) قرار الرقم (١٥)، تاريخ ٢٢/٩/١٩٧٩.
(٣٧) قرار الرقم (١٧)، تاريخ ١٣/١١/١٩٧٩.
(٣٨) جريدة **الثورة**، العدد ٥٠٥٣، تاريخ ١٤/٨/١٩٧٩.
(٣٩) المصدر نفسه، العدد ٥٠٦٠، تاريخ ٢٢/٨/١٩٧٩.
(٤٠) المصدر نفسه، العدد ٥٠٧٦، تاريخ ١٢/٩/١٩٧٩.
(٤١) المرسوم التشريعي الرقم (٤٤)، تاريخ ١٤/٩/١٩٧٩.
(٤٢) المرسوم الرقم (٥٣)، تاريخ ٣٠/٩/١٩٧٩.
(٤٣) جريدة **الثورة**، العدد ٥١٢٧، تاريخ ١٣/١١/١٩٧٩.
(٤٤) القانون الرقم (٥٣)، تاريخ ٨/٤/١٩٧٩.
(٤٥) المرسوم الرقم (٣)، تاريخ ١٤/١/١٩٨٠.
(٤٦) المرسوم التشريعي الرقم (٢)، تاريخ ١٩/١/١٩٨٠.
(٤٧) المرسوم التشريعي الرقم (١٣)، تاريخ ٣٠/١/١٩٨٠.
(٤٨) المرسوم التشريعي الرقم (١٥)، تاريخ ١٤/٢/١٩٨٠.
(٤٩) قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٤/٢/١٩٨٠.
(٥٠) المرسوم الرقم (٤٨)، تاريخ ٢٥/٩/١٩٨٠.
(٥١) المرسوم التنظيمي رقم (١٣)، تاريخ ٥/١/١٩٨١.
(٥٢) المرسوم التشريعي رقم (١٨)، تاريخ ٩/٧/١٩٨١.
(٥٣) المرسوم التشريعي رقم (٢٣)، تاريخ ٢٩/٨/١٩٨١.
(٥٤) جريدة **الثورة**، العدد ٥٢٢٧، تاريخ ٤/٣/١٩٨٠.
(٥٥) المرسوم التشريعي الرقم (١٧)، تاريخ ٣/٤/١٩٨٠.

(٥٦) المرسوم التشريعي الرقم (٢٦)، تاريخ ٣/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥٧) قانون الرقم (٥٨)، تاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٥٨) بلاغ رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٠.

(٥٩) المرسيوم التشريعي الرقم (٤٥)، تاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٨٠.

(٦٠) قرار رئيس مجلس الوزراء الرقم (٦٢)، تاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٠.

(٦١) جريدة **الثورة**، العدد ٥٥٠٦، تاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٨١.

(٦٢) المرسوم التشريعي الرقم (٢٧)، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٨١.

(٦٣) جريدة **الثورة**، العدد ٥٤٣٩، تاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨٠.

(٦٤) المصدر نفسه، العدد ٥٣٣٧، تاريخ ٢/ ٧/ ١٩٨٠.

(٦٥) المصدر نفسه، عدد ٥٤٧٠، تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٨٠.

(٦٦) القانون الرقم (٢٠)، تاريخ ١/ ٧/ ١٩٨١.

(٦٧) جريدة **الثورة**، العدد ٥٣٥٤، تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٨٠.

(٦٨) المصدر نفسه، العدد ٥٣٨٤، تاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، العدد ٥٢٨٦، تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٨٠.

(٧٠) المرسوم التشريعي الرقم، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٨٠.

(٧١) جريدة **البعث**، العدد ٥٥٦٦، تاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٨١.

(٧٢) جريدة **الثورة**، العدد ٥٣٤٨، تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٨٠.

(٧٣) المصدر نفسه، العدد ٥٤٢٩، تاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٧٤) جريدة **البعث**، العدد ٥٥٥٢، تاريخ ٥/ ٤/ ١٩٨١.

(٧٥) القرار رقم (١٨٢)، تاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٨١.

(٧٦) جريدة **الثورة**، العدد ٥٥٦٧، تاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٨١.

(٧٧) المرسوم التشريعي الرقم (٣)، تاريخ ٥/ ١/ ١٩٨١.

(٧٨) القانون الرقم (٢١)، تاريخ ١/ ٧/ ١٩٨١.

(٧٩) المرسوم التشريعي الرقم (٢٩)، تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٨١.

(٨٠) المرسوم التشريعي الرقم (٢٤)، تاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٨١.

(٨١) المرسوم التشريعي الرقم (٥٧٧)، تاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨١.

(٨٢) القانون الرقم (٤٣)، تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٠.

(٨٣) القانون الرقم (٤٩)، تاريخ ٨/ ٧/ ١٩٨٠.

(٨٤) جريدة **الثورة**، العدد ٥٣٧٩، تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٨٠.

(٨٥) المصدر نفسه، العدد ٥٣٨٦، تاريخ ٣/ ٩/ ١٩٨٠.

(٨٦) المصدر نفسه، العدد ٥٣٩٢، تاريخ ١١/ ٩/ ١٩٨٠.

(٨٧) المصدر نفسه، العدد ٥٤١٨، تاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٨٨) المصدر نفسه، العدد ٥٥٢٠، تاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨١.

(٨٩) المرسوم الرقم (٧٤٧)، تاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٨١.

(٩٠) جريدة **الثورة**، العدد ٥٨٣٧، تاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٨٢.

(٩١) جريدة **البعث**، العدد ٥٨١٦، تاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢.

(٩٢) جريدة **الثورة**، العدد ٥٨٤٩، تاريخ ١١/ ٣/ ١٩٨٠.

(٩٣) يمكن الإطلاع على فقرات مما جاء في هذه الكتب، في كتاب الدكتور نيكولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية**، ص ١٦٦.

(٩٤) جريدة **الثورة**، العدد ٥٨٣٢، تاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٢.

(٩٥) المصدر نفسه، العدد ٥٨٧٤، تاريخ ٩/ ٤/ ١٩٨٢.

(٩٦) المصدر نفسه، العدد ٥٩٢٨، تاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٨٢.

(٩٧) كارولين دوناثي، **الاستثناء السوري**، ص ١٤٢.

(٩٨) الدكتور نيكولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية**، ص ١٧٥.

(٩٩) كانت الخطة هي أن يقوم سلاح الطيران بتوجيه ضربة كثيفة بالقنابل الارتجاجية والصواريخ المضادة للدبابات مدتها ٣٠ دقيقة، بعد ذلك تقوم صواريخ أرض أرض بتوجيه ضربة نارية إلى مواقع سرايا الدفاع، وفي الوقت نفسه تقوم طائرات الغازيل والميغ ٢٥ التي تحمل صواريخ جو ـ أرض بالتحليق فوق التشكيلات المناوئة لضرب أي تحرك.

(١٠٠) عرض ياسين الحاج صالح ـ الملحق ـ العدد ٢٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(١٠١) جريدة **الثورة**، العدد ٥٥٠٦، تاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٨٢.

(١٠٢) المصدر نفسه،العدد ٥٥١٣، تاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٨٢، والعدد ٥٩٩٥، تاريخ ٤/ ٩/ ١٩٨٢، والعدد ٦١٦٥، تاريخ ٣/ ٤/ ١٩٨٣.

(١٠٣) المصدر نفسه، العدد ٥٩٧٤، تاريخ ١١/ ٨/ ١٩٨٢.

(١٠٤) المصدر نفسه، العدد ٦٢٢٤، تاريخ ٨/ ٧/ ١٩٨٣.

(١٠٥) المصدر نفسه، العدد ٦٠٩٦، تاريخ ١١/ ١/ ١٩٨٣.

(١٠٦) المصدر نفسه، العدد ٥١٢٣، تاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٢.

(١٠٧) المصدر نفسه، العدد ٦٢٠٩، تاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٨٣.

(١٠٨) المرسوم التشريعي الرقم (٢١)، تاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٨٢.

(١٠٩) جريدة **الثورة**، العدد ٥٩٥٤، تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٨٢.

(١١٠) المصدر نفسه، العدد ٦٢٠٩، تاريخ ١٩٨٣/٥/٢٧.
(١١١) المصدر نفسه، العدد ٥٨٣٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠.
(١١٢) المصدر نفسه، العدد ٥٨٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٥/٥.
(١١٣) المصدر نفسه، العدد ٥٩٠٤، تاريخ ١٩٨٢/٥/٨١.
(١١٤) المصدر نفسه، العدد ٦٠١٧، تاريخ ١٩٨٢/١٠/٦.
(١١٥) المصدر نفسه، العدد ٥٩٤٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩.
(١١٦) جريدة **البعث**، العدد ٦٢٧٦، تاريخ ١٩٨٣/٩/١٤.
(١١٧) المصدر نفسه، العدد ٦٢٧٦، تاريخ ١٩٨٣/٩/١٤.
(١١٨) جريدة **الثورة**، العدد ٦٠٢٣، تاريخ ١٩٨٢/١٠/١٣.
(١١٩) القانون الرقم (٢٧)، تاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧.
(١٢٠) المرسوم التشريعي الرقم (٥)، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٣.
(١٢١) المرسوم التشريعي الرقم (١٦٥٩)، تاريخ ١٩٨٢/٤/٥.
(١٢٢) المرسوم الرقم (٣٠)، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٧.
(١٢٣) القانون الرقم (١٧)، تاريخ ١٩٨٢/١١/١١.
(١٢٤) المرسوم التشريعي الرقم (٢٨٢)، تاريخ ١٩٨٣/٤/٢٥.
(١٢٥) المرسوم التشريعي الرقم (٢٠)، تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٤.
(١٢٦) المرسوم الرقم (٦٩٤)، تاريخ ١٩٨٤/٣/١١.
(١٢٧) جريدة **البعث**، العدد ٦٥١١، تاريخ ١٩٨٤/٦/٢٩.
(١٢٨) المصدر نفسه، العدد ٦٥١٩، تاريخ ١٩٨٤/٧/٧.
(١٢٩) المصدر نفسه، العدد ٦٤٨٠، تاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤.
(١٣٠) المصدر نفسه، العدد ٦٤٦٢، تاريخ ١٩٨٤/٥/١.
(١٣١) المصدر نفسه، العدد ٦٥٢٨، تاريخ ١٩٨٤/٨/٦.
(١٣٢) المصدر نفسه، العدد ٦٦٣٢، تاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨.
(١٣٣) المصدر نفسه، العدد ٦٤٩٩، تاريخ ١٩٨٤/٦/١٥.
(١٣٤) المرسوم التشريعي رقم (٩)، تاريخ ١٩٨٤/٩/٢.
(١٣٥) القانون الرقم (١)، تاريخ ١٩٨٥/١/٢.
(١٣٦) مجلة **صباح الخير**، العدد ٣٩٢، تاريخ ١٩٨٣/٨/١٣.
(١٣٧) مجلة **الكفاح العربي**، العدد ٣٢٦، تاريخ ١٩٨٤/١٠/٩.
(١٣٨) جريدة **البعث**، العدد ٤٧٩١، تاريخ ١٩٧٨/١٠/٥.

(١٣٩) المصدر نفسه، العدد ٤٨٣٩، تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣.
(١٤٠) مجلة **الكفاح العربي**، العدد ٣٢٩، تاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٩.
(١٤١) جريدة **البعث**، العدد ٥٦١٩، تاريخ ١٩٨١/٦/٢٦.
(١٤٢) جريدة **صباح الخير**، العدد ٣٨٥، تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥.
(١٤٣) المصدر نفسه، العدد ٤٣٧، تاريخ ١٩٨٤/٦/٣٠.
(١٤٤) المصدر نفسه، العدد ٤٤١، تاريخ ١٩٨٤/٧/٢٨.
(١٤٥) جريدة **البعث**، العدد ٤٨٥٤، تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠.
(١٤٦) جريدة **الثورة**، العدد ٥٣١٦، تاريخ ١٩٨٠/٦/٦.
(١٤٧) المصدر نفسه، العدد ٥٧٢١، تاريخ ١٩٨١/١٠/١٣.
(١٤٨) المصدر نفسه، العدد ٥٧٢٦، تاريخ ١٩٨١/١٠/١٧.
(١٤٩) المصدر نفسه، العدد ٥٩٦٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩.
(١٥٠) المصدر نفسه، العدد ٦٠٩٨، تاريخ ١٩٨٣/١/١٣.
(١٥١) المصدر نفسه، العدد ٦١٠٣، تاريخ ١٩٨٣/١/١٨.
(١٥٢) المصدر نفسه.
(١٥٣) المصدر نفسه، العدد ٦١٨٠، تاريخ ١٩٨٣/٤/٢٢.
(١٥٤) جريدة **البعث**، العدد ٦٥٤٩، تاريخ ١٩٨٤/٨/١٩.
(١٥٥) المصدر نفسه.
(١٥٦) المصدر نفسه، العدد ٥٩٨٥، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤.
(١٥٧) المصدر نفسه، العدد ٦٠٣٥، تاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٧.
(١٥٨) المصدر نفسه، العدد ٢٦٣٠، تاريخ ١٩٨٣/٧/١٩.
(١٥٩) المصدر نفسه، العدد ٦٢٥٧، تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٢.
(١٦٠) المصدر نفسه، العدد ٦٤٥١، تاريخ ١٩٨٤/٤/١٦.
(١٦١) المصدر نفسه، العدد ٦٦٠٧، تاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١.
(١٦٢) جريدة **الثورة**، العدد ٤٧٢٠، تاريخ ١٩٧٨/٧/١٤.
(١٦٣) جريدة **البعث**، العدد ٤٨٧١، تاريخ ١٩٧٩/١/٢٠.
(١٦٤) جريدة **الثورة**، العدد ٥٢٢٢، تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧.
(١٦٥) المصدر نفسه، العدد ٥٣٧٨، تاريخ ١٩٨٠/٨/٢٤.
(١٦٦) المصدر نفسه، العدد ٦٠٣٠، تاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٢.
(١٦٧) المصدر نفسه، العدد ٤٧١٢، تاريخ ١٩٧٨/٧/٥.

(١٦٨) المصدر نفسه، العدد ٥١٥٦، تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩.
(١٦٩) جريدة البعث، العدد ٤٨٧١، تاريخ ١٠/١/١٩٧٩.
(١٧٠) المصدر نفسه، العدد ٥١١٨، تاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٩.

الولاية الثالثة

١٣/٣/١٩٨٥ ـ ١٣/٣/١٩٩٢

لم يختلف أسلوب انتخاب الرئيس حافظ الأسد، لولاية ثالثة، عن الأسلوب الذي اتبع في الولايتين الأولى والثانية.

أرسلت القيادة القطرية لحزب البعث قرارها الرقم ١، تاريخ ٢٤/١/١٩٨٥، بترشيحه لولاية جديدة، إلى مجلس الشعب، وقرر المجلس في ٢٨/١/١٩٨٥، الموافقة على الترشيح وتحديد يوم الأحد العاشر من شباط/ فبراير ١٩٨٥، موعداً للاستفتاء[١].

وتبيّن من نتيجة الاستفتاء أن عدد الموافقين بلغ ٦,٥٢٠,٤٢٨ صوتاً، أي بنسبة ٩٩,٩٧ بالمئة، وهذه النسبة أعلى من نسبة الموافقين في استفتاء الولاية الثانية.

وشارك رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي عصام المحايري في الاقتراع، في مركز كلية الآداب في بيروت. وقال في المناسبة.

«.......

لقد اقترع الحزب السوري القومي الاجتماعي للرئيس الأسد ليس في هذا

اليوم المعني فقط بل في كل يوم من أيام المسيرة النضالية التي تنكّب فيها الرئيس مسؤولياتها التاريخية معبراً عن شموخنا القومي، وجاعلاً من دمشق قاعدة المواجهة القومية المصيرية الصلبة ضد الخطة الاغتصابية الصهيونية ودولتها إسرائيل، فتحولت الجمهورية العربية السورية في ظل قيادته إلى ورشة نهضة عمرانية ثقافية حضارية صناعية، كما تحولت قواتها المسلحة إلى درع المنطقة وسيف العروبة وحصنها الحصين، وباتت كل القوى الوطنية والقومية في لبنان، وفي غير لبنان، تجد في دمشق سندها الأكيد في نضالها للتحرير والوحدة والتقدم»[٢].

وبمناسبة الاستفتاء، أقام التلفزيون السوري ندوة سياسية شارك فيها الأمين إنعام رعد عميد الخارجية وعضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومروان حمادة ممثلاً الحزب التقدمي الاشتراكي، والعقيد عاكف حيدر رئيس المكتب السياسي لحركة أمل، وجورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.

وكان محور الندوة حول التوقعات المستقبلية في المنطقة على ضوء تجديد انتخاب الرئيس الأسد، وكيف يرى المشاركون في الندوة هذا الانتخاب، وهذه القيادة للرئيس الأسد[٣].

وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء، بدأت الشخصيات ووفود المهنئين تصل تباعاً إلى دمشق، وكان أول الواصلين الرئيس اللبناني أمين الجميل (١٢/ ٢/ ١٩٨٥)، والأمير بندر بن عبد العزيز، المبعوث الشخصي للملك فهد (١٥/ ٢/ ١٩٨٥)، والدكتور سليم الحص ووليد جنبلاط ونبيه بري والشاذلي القليبي (١٨/ ٢/ ١٩٨٥)، ووفد مجلس النواب اللبناني، ووفد اللقاء الإسلامي (٢٠/ ٢/ ١٩٨٥)، ووفد حزب الكتائب اللبنانية (٢٣/ ٢/ ١٩٨٥)، ووفد مدينة صيدا (٢٤/ ٢/ ١٩٨٥)، والشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، والوفد المرافق له (٢٥/ ٢/ ١٩٨٥).

وأدى الرئيس الأسد اليمين الدستورية، أمام مجلس الشعب، يوم الثلاثاء الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٨٥، وألقى بهذه المناسبة خطاباً تميّز بنقطتين: **الأولى**، تنديده بالمتهافتين وراء الحلول الاستسلامية والإنهزامية لقتل القضية الفلسطينية. الثانية، سخرية السوريين الذين يتهمون سورية بالعمل لتحقيق سورية الكبرى.

ثم تحدَّث عن تلهف سورية للوحدة العربية، وأشار إلى موضوع الوحدة مع العراق وكشف الأسباب التي وقفت حائلاً من دون تحقيقها، متهماً حكام بغداد بإفشال وإجهاض مشروع الدولة.

وعلى الصعيد العربي، حيّا الرئيس الأسد المقاومة الوطنية اللبنانية التي تضرب في كل يوم مثلاً جديداً أمام الانهزاميين، ودعاة التفاوض والاستسلام مع إسرائيل وشريكتها الولايات المتحدة. وأكّد أن سورية ستستمر بمتابعة دعمها ومواصلة جهودها في لبنان لكي يستعيد عافيته، وذلك بكل الوسائل.

وعلى الصعيد الداخلي، تحدث عن الإنجازات التي تحققت في سورية خلال الـ١٤ عاماً الماضية، مطالباً بضرورة رفع زيادة الإنتاج أفقياً وعامودياً، كما أكّد ضرورة الارتقاء بحس المسؤولية على مختلف المستويات، وعدّد بعض المظاهر اليومية الحياتية السلبية وضرورة تلاقيها من خلال التنديد والتشهير ومحاسبة المقصّرين، مشدداً على تطبيق مبدأ المحاسبة في المرحلة القادمة، من القاعدة إلى القمة.

وبمناسبة أداء الرئيس اليمين الدستورية، وجّه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي عصام المحايري، برقية تهنئة للرئيس الأسد قال فيها:

«.......

بمناسبة إعادة انتخاب سيادتكم لدورة دستورية جديدة.. أتقدم منكم باسمي شخصياً، وباسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، قيادة وكوادر

وصفوفاً بأصدق التهاني، وبالمشاركة الصميمية بالفرح الكبير الذي يعم سورية كلها بهذه المناسبة الكبيرة.

....

إن الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يعتزّ بقيادتكم القومية، ويعتز بتحالفه القومي مع حزب البعث العربي الاشتراكي، يعتبر هذا اليوم يوماً تاريخياً، وعيداً قومياً كبيراً في استمرار القيادة والنهج على طريق الصمود القومي المخضّب بشعار الشهادة، أو النصر، وفي إعطاء المؤامرة المتجددة يعلّق أطيب الآمال وأكبرها على أن يبقى التلاحم القومي بين سورية بقيادتكم، والقوى الوطنية اللبنانية والقوى الفلسطينية الوطنية الثورية، نواة الصمود العربي، الذي تأمل بإحياء جبهته في دمشق العظيمة، بلقاء رؤساء دول الصمود والتصدي العربي، لمواجهة أشرس هجمة إمبريالية صهيونية رجعية تصفوية، وعلى أساس التحالف مع المنظومة الاشتراكية وحليفتها الاتحاد السوفياتي الصديق وقوى التحرر والتقدم والديموقراطية في العالم»[٤].

وكان أول من استقبله الرئيس الأسد بعد أداء اليمين الدستورية، مانيا مانيسكو نائب رئيس مجلس الدولة في رومانيا، وتسلّم منه رسالة من الرئيس تشاوشيسكو في الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٨٥. ثم بعد يومين، السبت السادس عشر من آذار/ مارس استقبل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية.

افتتح الرئيس الأسد عهده الجديد بخطوتين: **الأولى**، هي اللقاء الوحدوي الرباعي الذي عقد في دمشق يوم الأربعاء العشرين من آذار/ مارس ١٩٨٥، وحضرته وفود من سورية والجماهيرية الليبية والجزائر واليمن الديموقراطية.

وجاء الاجتماع استجابة للدعوة التي أطلقها العقيد معمر القذافي في خطابه أمام مؤتمر الشعب العام، حيث طرح العقيد أن تكون مناسبة الاحتفال بذكرى ٨ آذار/

مارس، التي قضت على الانفصال في سورية، فرصة للتعجيل في قيام وحدة رباعية تضم الجماهيرية الليبية وسورية والجزائر واليمن، وتكون مكملة للاتحاد العربي ـ الأفريقي الذي قام بين الجماهيرية والمغرب. وتمّ في هذا الاجتماع مناقشة المسائل المتعلقة بالتطورات الجارية على الساحة العربية، وساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

واستعرض المجتمعون الوضع والتطورات على الساحة اللبنانية، وكذلك الوضع العربي من جوانبه كافة، وكانت وجهات النظر متفقة حول جميع المواضيع التي جرى استعراضها ومناقشتها، وحول وسائل مواجهة المستجدات في الساحة العربية[٥].

الخطوة الثانية، إصدار قانون عفو عام في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٥[٦] عن الجرائم المرتكبة قبل ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٥.

وبعد مرور ٢٦ يوماً على أداء الرئيس القسم الدستوري، وعلى وجه الدقة في الثامن من نيسان/ أبريل ١٩٨٥، قدمت وزارة الدكتور عبد الرؤوف الكسم استقالتها، فكلّفه الرئيس الأسد مرة ثانية بتشكيل الوزارة الجديدة[٧]، فشكّلها من ٣٥ وزيراً، بينهم ١٥ وزيراً يدخلون الوزارة للمرة الأولى، والوزراء هم:

الدكتور عبد الرؤوف الكسم	رئيس مجلس الوزراء
العماد مصطفى طلاس	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع
محمود قدور	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
الدكتور سليم ياسين	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
محمد نجيب السيد أحمد	وزيراً للتربية
محمد غباش	وزيراً للداخلية

الاسم	المنصب
الدكتور كمال شرف	وزيراً للتعليم العالي
فاروق الشرع	وزيراً للخارجية
ياسين رجوح	وزيراً للإعلام
المهندس يوسف الأحمد	وزيراً للنقل
الدكتور محمد حربا	وزيراً للإدارة المحلية
رياض الحاج خليل	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
الدكتور محمد العمادي	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتورة نجاح العطار	وزيرة للثقافة
الدكتور المهندس نورس الدقر	وزيراً للسياحة
الدكتور غصوب الرفاعي	وزيراً للصحة
الدكتور محمد محمد الخطيب	وزيراً للأوقاف
المهندس عبد الرحمن مدني	وزيراً للري
أنطوان جبران	وزير دولة لشؤون مجلس الشعب ووزيراً للعمل
وهيب فاضل	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
المهندس كامل البابا	وزيراً للكهرباء
الدكتور المهندس غازي الدروبي	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
رياض بغدادي	وزيراً للإنشاء والتعمير
عصام النائب	وزير دولة للشؤون الخارجية
عدنان قولي	وزيراً للإسكان والمرافق

الاسم	المنصب
الدكتور المهندس محمود الكردي	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور قحطان السيوفي	وزيراً للمالية
المهندس علي طرابلسي	وزيراً للصناعة
الدكتور صباح بقجه جي	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور محمد جمعة	وزير دولة
عبد المنعم حموي	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
المهندس مراد قوتلي	وزيراً للمواصلات
عبد الحميد منجد	وزير دولة
شعبان شاهين	وزيراً للعدل
غازي مصطفى	وزير دولة[٨]

ويلاحظ أن هذه الوزارة ألغت وزارتي الأشغال والثروة المائية، ووزارة سد الفرات، واستعاضت عنهما بوزارتين جديدتين: وزارة الري، ووزارة الإنشاء والتعمير.

أدت هذه الوزارة اليمين أمام رئيس الجمهورية يوم الأربعاء ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

صرفت هذه الوزارة جهودها في مجالات مختلفة، نستعرضها على مهل، ونبدأ بالمواقف القومية التي وقفتها من قضايا معينة، أولها، موقفها من دعوة الملك الحسن الثاني لعقد مؤتمر قمة طارئ.. ولأن سورية لم تجد ما يبرر الدعوة إلى هذا المؤتمر، أعلنت رفضها المشاركة فيه ببيان رسمي أذاعته في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٥، وقالت فيه:

«إن دعوة الملك الحسن الثاني لعقد مؤتمر قمة عربية طارئ، تتعارض مع كل القواعد والضوابط المتعارف عليها بين الشعوب والأمم بالنسبة إلى مثل هذا النوع من المؤتمرات، لأن المؤتمر الطارئ أو الاستثنائي يعني أن هناك أحداثاً مهمة برزت واستجدت وتستدعي السرعة في عقد المؤتمر، ولا تتحمل التأجيل حتى ولو كانت هناك مواعيد لمؤتمرات عادية.

ونحن لا نرى أنه برزت أحداث جديدة مهمة على الساحة العربية خلال هذه الفترة تستدعي عقد مؤتمر قمة عربية طارئ.

كما إنه من المعروف أن مؤتمرات القمة تجري عادة في إطار وفاق عام بين الملوك والرؤساء العرب.

إن الإصرار على الدعوة لعقد مؤتمر قمة استثنائي، رغم إنعدام مبرراته إنما يعني الدعوة إلى مؤتمر محوري تقسيمي ولا يعني الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربية تضامني.............

إن سورية إنطلاقاً من شعورها بمسؤولياتها القومية، ومع حرصها على قيام تضامن عربي فعال مؤهل للصمود في وجه أعداء الأمة العربية..

قررت عدم حضور المؤتمر.. وهي إذ تتخذ هذا الموقف إنما تتمسك بخط الصمود الذي أكدته مؤتمرات القمة العربية السابقة»[٩].

كشف جرائم النظام العراقي ضد سورية

عرفت دمشق في أوائل شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٦، حوادث تفجير عدد من وسائل النقل العام، أودت بحياة عدد كبير من المواطنين، وتمكنت أجهزة الأمن من القبض على الفاعلين الذين اعترفوا بأن النظام العراقي هو الذي درّبهم وموّلهم ودفعهم إلى ارتكاب هذه الجرائم، وهذا ما دفع السلطات إلى إذاعة بيان، في

السابع من أيار/ مايو ١٩٨٦، جاء فيه:

«في الوقت الذي تتصاعد فيه حملة التهديد والعدوان ضد سورية من قبل الأوساط الصهيونية والإمبريالية.. يتابع النظام الفاشي في بغداد دوره الإجرامي لأداة رئيسة في الهجمة التي تشنها الأوساط الصهيونية والإمبريالية ضد سورية.. فلجأ إلى إرسال مجموعات درّبها في العراق، وموّلها، وأعطاها المهمات للقيام بأعمال القتل والتخريب في سورية.

لقد قامت هذه المجموعات بتفجير عدد من وسائل النقل العام بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٨٦، ما أدى إلى قتل ١٤٤ مواطناً، وإصابة ١٤٩ آخرين بجروح مختلفة. تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على كافة المجرمين الذين قاموا بالتنفيذ واعترفوا بارتكابهم جريمتهم الدنيئة، وبالدور الذي قام به النظام الدموي في بغداد، في تدريبهم وإعدادهم وتمويلهم، وتحديد المهام لهم.. إن الحكومة السورية إذ تكشف أمام المواطنين السوريين، وأمام المواطنين العرب هذه الحقائق المفجعة، والدور الإجرامي الذي يمارسه نظام القتل والعمالة في بغداد.

ستتخذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها حماية أمنها الوطني، وستُنزِل العقاب الصارم بمرتكبي الجريمة، وسيمتد هذا العقاب ليشمل كل من له صلة بهذه الجريمة»[١٠].

طرد ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين

عداء بريطانيا للعرب لا يحتاج إلى دليل ولا إلى برهان، وكان آخر مواقفها العدائية ضد سورية طرد ثلاثة دبلوماسيين سوريين، من العاملين في السفارة السورية بلندن. ورداً على هذا التصرف، استدعت وزارة الخارجية السورية في ١١ أيار/ مايو ١٩٨٦، السفير البريطاني المعتمد في دمشق، وأبلغته قرار سورية بسحب ثلاثة دبلوماسيين من العاملين في السفارة البريطانية بدمشق وهم: الملحق

العسكري العقيد دافيد ميشلند ثيتورثون، والسكرتير الأول دافيد تيلور، والسكرتير الثالث أرنولد بيلفور، وأعطتهم مهلة أسبوع لمغادرة سورية[١١].

حظر التعامل مع شركات متعددة الجنسيات

استجابة لقرار مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل في الوطن العربي، الذي اتخذه في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٨٦، في ختام مؤتمره بدمشق. وتضمن هذا القرار حظر التعامل مع ١٧ شركة لمخالفتها قواعد المقاطعة العربية ومبادئها، وهي من جنسيات كندية وإسبانية وبلجيكية وقبرصية وتايلاندية وهندية وأميركية. وحظر استيراد الماس من ٣٠ شركة هندية، ومنع استيراد البطانيات التي تحمل العلامة المحظورة من شركة إسبانية[١٢].

ثانياً: محاربة الفساد

كان همّ الوزارات في الولايتين السابقتين، تنظيم استعمال السيارات الحكومية، أما هذه الوزارة فصرفت همّها على محاربة الفساد المستشري في جميع أجهزة الدولة، فسرّحت من الخدمة عدداً كبيراً من العاملين في مؤسسات الدولة وإداراتها وشركات القطاع العام في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة والقنيطرة ودرعا وتل سلحب وتل بلاط والغاب وطرطوس والقرداحة.

كما أحالت الكثيرين، بناء على تقارير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إلى محكمة الأمن الاقتصادي، في قضايا اختلاس وتقصير وجرائم الرشوة والفساد وتزوير الوثائق الرسمية والاختلاس واحتكار مواد التهريب، وحكم على بعضهم بأحكام قاسية وصلت إلى الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة.

ووصلت الموسى إلى ذقن أربعة وزراء هم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور المهندس محمود الكردي[١٣]، ووزير الإنشاء والتعمير رياض

بغدادي[١٤]، ووزير التموين والتجارة الداخلية رياض الحاج خليل[١٥]، ووزير الصناعة المهندس علي طرابلسي[١٦].

وقام مجلس الشعب باستجوابهم وحجب الثقة عنهم، وأجبروا على الاستقالة.

ثالثاً: الاهتمام بقضايا الناس وأمورهم المعاشية

يأتي الاهتمام بقضايا المواطن في رأس أولويات أي حكومة في العالم.

والاهتمام بالمواطنين لا ينحصر في مجال معيّن، أو موضوع معين. ومن الأمور التي اتبعتها هذه الوزارة في موضوع الاهتمام بمواطنيها:

ـ منع استيراد الحيوانات الحيّة من الدول التي فيها أمراض معدية.

ـ تحديد الأدوية التي يمكن صرفها من دون وصفة طبية[١٧].

ـ تعليمات للأطباء بوجوب وصف الدواء على وصفة نقابية، أو عائدة لإحدى المؤسسات الصحية. ولا يجوز أن يحرر في الوصفة أكثر من دواء، وأن يذكر في الوصفة اسم المريض ولقبه وسنه ومحل إقامته.

وكذلك لا يجوز للصيدلي صرف أي دواء إلا بموجب وصفة نقابية، أو وصفة عائدة لإحدى المؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام[١٨].

ـ تحديد أجور الفحوص الشعاعية الخاصة وهي الطبقي المحوري لكل منطقة من الجسم بمبلغ خمسمائة ليرة سورية[١٩].

ـ تحديد أسعار الحليب كامل الدسم، واللبن والجبنة[٢٠].

ـ تشكيل ١١ لجنة لدراسة عدد من الموضوعات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الموضوعات التي تهم المواطنين، ودراسة ميدانية،

واللجان هي: لجنة مهمتها دراسة شكوى أهالي قرية عين ترما حول شراء أراضيهم من قبل الغير ومحاولتهم طرد الفلاحين منها. ولجنة مهمتها الإطلاع على المراحل التي قطعها تنفيذ قبانون الإدارة المحلية. ولجنة مهمتها الإطلاع على واقع زراعة الفول السوداني في المنطقة الساحلية وتسويقه. ولجنة مهمتها الإطلاع على واقع تنفيذ مشروعات الري واستصلاح الأراضي على نهر الخابور. ولجنة مهمتها الإطلاع على واقع مشروعات الري على نهر العاصي في محافظات حمص وحماه والغاب. ولجنة مهمتها الإطلاع على المراحل التي قطعها تنفيذ القانون الأساس للعاملين في الدولة. ولجنة مهمتها تقصي الحقائق حول الواقع الحالي للخدمات في ريف حلب. ولجنة مهمتها تقصّي الحقائق حول تكديس القطع التبديلية لدى شركة رودكو، وعدم إنجاز الموازنات الختامية. ولجنة مهمتها تقصي الحقائق في معمل سكر دير الزور. ولجنة مهمتها تقصي الحقائق حول نقص مياه الشرب في مدينة صلنفة ومنطقتها. ولجنة مهمتها تقصي الحقائق حول ما ورد في محضر اجتماع المجلس الإنتاجي الفرعي لمحطة توليد كهرباء بانياس الحرارية[٢١].

ولم تسفر أعمال هذه اللجان عن أي شيء.

ولما كانت الشريحة الكبرى من المواطنين هي من العاملين لدى دوائر الدولة، فقد عمدت الحكومة إلى زيادة الرواتب والأجور الشهرية للعاملين المدنيين والعسكريين بنسبة ٢٥ في المئة على الأربعمائة ليرة الأولى من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع، و٢٠ في المئة على الخمسمائة ليرة الثانية، و١٥ في المئة على الستمائة ليرة التالية، و١٠ في المئة على المبالغ الباقية التي تزيد على ذلك[٢٢].

ومنح أصحاب المعاشات التقاعدية زيادة ١٥ في المئة على الأربعمائة ليرة الأولى من المعاش، و١٠ في المئة على الخمسمائة ليرة الثانية، و٥ في المئة على المبالغ التي تزيد على ذلك[٢٣].

ورفع تعويض التدفئة بحيث أصبح ١٠٥ ليرات شهرياً[٢٤] ثم رفع التعويض مرة ثانية فأصبح ١٥٠ ليرة سورية[٢٥].

وبعد حوالى السنة والنصف أي في٢٣ من آذار/ مارس ١٩٧٨، أعلنت الحكومة زيادة الرواتب والأجور الشهرية بمعدل ٣٥ في المئة على الثمانماية ليرة سورية الأولى من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع، و٢٥ في المئة على الأربعمائة ليرة سورية التالية، و١٥ في المئة على الأربعمائة ليرة التالية، و١٠ في المئة على المبالغ الباقية.

كما منح أصحاب المعاشات التقاعدية زيادة بنسبة ٢٠ في المئة على الأربعمائة ليرة سورية الأولى من المعاش، و١٥ في المئة على الخمسمائة ليرة الثانية، و١٠ المئة على المبالغ التي تزيد عن ذلك المعاش[٢٦].

رابعاً: قضايا العمل والعمال

اهتمت هذه الوزارة اهتماماً كبيراً بالعمال وقضاياهم، وتجلى هذا الاهتمام بعدد من الإجراءات التي اتخذتها، منها:

١ ـ زيادة الحدود الدنيا لأجور العمال غير المتدرجين الخاضعين لأحكام قانون العمل في المؤسسات والشركات العامة والمنشآت، حيث أصبح ٧٠٠ ليرة سورية شهرياً.

٢ ـ جعل الحد الأدنى لأجور العمال غير المتدرجين الخاضعين لأحكام قانون العمل في القطاع الخاص والقطاعين العام والمشترك، وسائر الجهات التابعة للدولة، بما فيها البلديات مبلغ ٧٠٥ ليرات سورية للعاملين في مركز المحافظة، ومبلغ ٦٥٠ ليرة للعاملين خارج المراكز.

وكذلك زيادة الحدود الدنيا للأجور الشهرية المقطوعة[٢٧].

٣ ـ زيادة أجور العاملين في جهات القطاع العام والخاص والمشترك، الخاضعين لأحكام قانون العمل، وتتراوح الزيادة بين ٢٥٠ و٦٠٠ ليرة.

وشملت الزيادة العاملين في الشركات الأجنبية والمكاتب العالمية وشركات الطيران ومكاتب السياحة والنقل والشحن والتفريغ، وكذلك العمال المياومين وعمال الإنتاج، والعاملين بدوام جزئي[٢٨].

٤ ـ تحديد نسب الزيادات على أجور العاملين والمياومين وبالتنقيط على أساس الدوام الجزئي والإنتاج الفعلي والقطعة[٢٩].

٥ ـ إجازة السلطة صاحبة الحق في التعيين، نقل العامل من شاغلي الفئة الأولى والثانية إلى إحدى وظائف الفئة الأعلى إذا حصل على شهادة أعلى من الشهادة المعين على أساسها.

كما أجازت تعيين العامل من شاغلي وظائف الفئة الأولى أو الثانية أو الثالثة، تعييناً مجدداً من دون التقيد بأحكام القانون، إذا حصل على شهادة أعلى من الشهادة المعين بموجبها. ويتوقف تعيينه على وجود الشاغر.

٦ ـ تحديد حالات الضرورة التي تستوجب استدعاء العامل المجاز وقطع إجازته، أو الطلب إلى العاملين عدم استعمال إجازاتهم وهي تلافي حصول أضرار أو خسارة بالوزارة أو الجهات التابعة لها، أو بآلاتها، أو إنتاجها، مواجهة ضغوط عمل غير عادية، إنهاء العمليات التكميلية الصناعية والإنشائية التي لا يجوز تأخير إنجازها فنياً.

٧ ـ إفساح المجال أمام العاملين المؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بضم مدة خدماتهم السابقة التي أدوها في إحدى الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات وسائر الجهات العامة، إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش[٣٠].

٨ ـ تكريم العمال المتفوقين والمبرزين في مختلف مجالات العمل، وفي كل المحافظات. والاحتفال بعيد العمال في كل عام.

خامساً: قضايا التربية والتعليم

أولت الحكومة قضايا التربية والتعليم اهتماماً لا يقل عن اهتمامها بأمور العمال وقضاياهم. وينحصر ما قامت به، بالأمور التالية:

ـ زيادة مقدار المكافأة الشهرية التي تمنح للطلاب الـ١٥ الأوائل في القطر، والطالب الأول في كل محافظة، الناجحين في امتحان شهادة الدراسة الإعدادية، والطلاب الأوائل الناجحين في امتحانات الثانوية بحيث أصبحت ٤٠٠ ليرة سورية[٣١].

ـ زيادة أجور المدرسين والمعلمين والعاملين في المدارس الخاصة المستولى عليها بنسبة ٢٥ في المئة على الأربعمائة ليرة الأولى من الأجر الشهري المقطوع، و٢٠ في المئة على الخمسمائة ليرة الثانية، و١٥ في المئة على الستمائة ليرة الثالثة، و١٠ في المئة على المبالغ الباقية.

ويستفيد من الزيادة المتفرغون للعمل بحسب النصاب المعمول به في وزارة التربية[٣٢].

ـ إعطاء الأولوية في القبول بالدراسات العليا للمعيدين الموفدين إيفاداً داخلياً، وعدم إخضاعهم لشرط تسلسل العلامات في الدرجة الجامعية الأولى على ألا يقل تقديرهم عن جيد[٣٣].

ـ تشكيل لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر التربوي المناط به بحث وتطوير العملية التربوية بجميع مكوناتها ومراحلها باتجاه التجديد وإحكام الربط بين العملية التربوية وبين متطلبات التنمية الشاملة[٣٤].

ـ إضافة دبلوم في الدراسات العليا في علم النفس العلاجي وعلم النفس الإعلامي، إلى نظام الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة دمشق.

وأن تمنح جامعة تشرين، بناء على اقتراح مجلس كلية العلوم، دبلوم الدراسات العليا في التحليل الرياضي.

وأن تمنح جامعة دمشق، بناء على طلب مجلس كلية الفنون الجميلة، دبلوم الدراسات العليا في الفنون الجميلة في اختصاصات التصوير والنحت والحفر[٣٥].

ـ تعديل برنامج الدراسات العليا في كلية الزراعة، بجامعة دمشق، بحيث يحتوي المواد التالية: تكوين وتصنيف الأراضي، صيانة واستصلاح الأراضي، بيولوجيا التربة، فيزياء التربة، خصوبة التربة، كيمياء وتلوث التربة والمياه.

ـ تحديد الأعمار في المدارس الابتدائية الخاصة والمستولى عليها ومعهد الحرية ومدارس وكالة الغوث للعام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

ـ السماح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات المسموح بها، التقدم للامتحانات المسموح لهم به من داخل الجامعة وخارجها نتيجة امتحانات الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤[٣٦].

والسماح لطلاب الصفين الأول والثاني في دور المعلمين والمعلمات (نظام السنين)، ومعاهد إعداد المدرسين ومعاهد التربية الرياضية، الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات، بالتقدم إلى امتحانات إحدى الدورتين الامتحانيتين ١٩٨٦ ـ و١٩٨٧.

ـ منح مستفيدي فرص الرسوب في المعاهد المتوسطة التابعة لمختلف وزارات الدولة، من الصفين الأول والثاني الذين لم يستفيدوا من أي دورة استثنائية سابقة، ودورة جديدة استثنائية لمتابعة دراساتهم في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، على

أن يعامل مستنفدوا فرص الرسوب من الصف الأول معاملة الطلاب الراسبين فيه، كما يعامل مستنفدوا فرص الرسوب من الصف الثاني[٣٧].

ـ إحداث دبلوم للدراسات الديموغرامية السكانية في كلية الاقتصاد، وفي جامعة دمشق. والمواد التي تدرّس هي: الإحصاء السكاني، السكان والتنمية، الطرق الرياضية والإحصائية في المكان، طرق المعالجة للبيانات السكانية، الدراسات السكانية والمشكلات الاقتصادية، السكان والمشكلات الاجتماعية[٣٨].

ـ إعطاء نقابة المعلمين حق تعديل نظامها الداخلي[٣٩].

ـ تكريم الطلاب المتفوقين في جميع المحافظات السورية، والاحتفال بعيد المعلم في كل عام. وعقد المؤتمرات والندوات لبحث قضايا التعليم وتطويره منها: المؤتمر الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي (٢٣/ ٣/ ١٩٨٦)، والمؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم في القطر (١١ ـ ١٦/ ٤/ ١٩٨٧)، وندوة الخبراء العرب حول إعداد معلم المدرسة الابتدائية (٢٢/ ١١/ ١٩٨٦).

سادساً: قضايا الزراعة

تعتبر الزراعة إحدى ركائز الاقتصاد السوري الأساسية، ولذلك كان اهتمام الحكومة بها كبيراً جداً. وتجلى هذا الاهتمام بما يلي:

ـ إحداث مؤسسة باسم المؤسسة العامة لمزارع الدولة، ترتبط مباشرة بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي، مركزها الرئيس في دير الزور، ومهمتها الإشراف على منشآت مزارع الدولة التابعة لوزارة الزراعة، والعمل على إقامة مزارع دولة جديدة بهدف تطوير أساليب الزراعة والاستثمار[٤٠].

ـ إحداث خمس جمعيات تعاونية إنتاجية مساحتها ٨٠٨٢ هكتاراً في محافظة الرقة، ضمن مشروع بير الهشيم، تكون الملكية فيها على الشيوع، وتخضع

لإشراف المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات. وتؤمن الآليات الزراعية بمختلف أنواعها، اللازمة للجمعيات بقروض طويلة الأجل، وتعفى الجمعيات من رسوم الري والكهرباء لتشغيل محطات الضخ خلال فترة الاستزراع[٤١].

ـ تشكيل لجنة مركزية عليا لتصنيف علاقات الاستثمار الزراعي في القطر، وتصنيف علاقات الاستثمار الزراعي لكل من محصول القطن ومحاصيل التبغ في محافظة اللاذقية[٤٢].

ـ تشكيل لجنة لتصنيف علاقات الاستثمار الزراعي، ولجنة أخرى لتصنيف العلاقات الزراعية بين أصحاب المشاريع الزراعية والعمال الزراعيين[٤٣].

ـ السماح باستيراد الجرارات الزراعية.

ـ إحداث مديرية للشوندر السكري في حمص (٢١/ ١/ ١٩٨٦).

ـ إحداث مديرية مركزية للقطاع المشترك تتولى التنسيق بين الشركات المشتركة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي[٤٤].

ـ إحداث مديرية للتشجير المثمر والحراجي في دمشق، تتولى وضع الخطط المناسبة لإنتاج الغراس وتطوير عمليات التشجير، وتأمين المستلزمات اللازمة لعمليات التشجير ومصدات الرياح في القطر[٤٥].

ـ تعديل أسعار المحاصيل الزراعية، الحمص والعدس والذرة الصفراء والفول السوداني والبصل والشوندر السكري والبطاطا والقطن والتنباك[٤٦] والتفاح والتبغ[٤٧].

ـ المؤتمرات والندوات والاتفاقيات التي وقعتها للارتقاء بالزراعة وتحسينها.

من المؤتمرات: المؤتمر النوعي الأول لاستصلاح الأراضي (٢٤/ ٩/ ١٩٨٥)،

والمؤتمر السنوي الرابع لبرنامج التعاون العلمي المشترك بين وزارة الزراعة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (٢/ ١٠/ ١٩٨٥)، والمؤتمر العلمي الزراعي الرابع (٢/ ١٠/ ١٩٨٥)، والمؤتمر العربي لعلوم وقاية النبات (٢٤/ ٣/ ١٩٨٦).

والندوة العلمية حول أهمية المكافحة المتكاملة لآفات المزروعات مع توضيحات لبعض مجالاتها التطبيقية (٢٣/ ١/ ١٩٨٦)، والندوة الأولى عن تطوير وتحسين الزراعة (٢٩/ ١٠/ ١٩٨٦)، والندوة الدولية الخاصة بإدارة وتنظيم البحوث العلمية الزراعية (١/ ٢/ ١٩٨٧)، وندوة التعاون بين المختصين في البحوث والإرشاد الزراعي (٢٣/ ٨/ ١٩٨٧).

واتفاق التعاون الفني بين المركز العربي والوكالة الألمانية الاتحادية لقيام تعاون مشترك بين سورية وألمانية في مجال تنفيذ برنامج طرق الزراعة المطرية (١٤/ ٢/ ١٩٨٦)، والمباحثات الزراعية بين سورية والهند (١٠/ ٥/ ١٩٨٧).

سابعاً: قضايا الاقتصاد

قامت الحكومة بمحاولات لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، والنهوض به. واتبعت في هذا المجال أكثر من أسلوب.

١ ـ السماح باستيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والعدد والآلات والمعدات الزراعية والصناعية[٤٨].

٢ ـ السماح باستيراد القطع التبديلية اللازمة للسيارات ووسائل النقل والآليات بما فيها الزراعية والصناعية[٤٩].

٣ ـ إصدار إجراءات جديدة حول بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال فروع وكوى مخصصة للمصرف التجاري، وهذا البيع والشراء يتم بالسعر الجاري[٥٠].

٤ ـ رفع سقف القروض، ومنح المزيد من التسهيلات لإقامة المنشآت السياحية والمستشفيات والمدارس[٥١].

٥ ـ إضافة صناعات جديدة إلى قائمة الصناعات المسموح بالترخيص بها، إلى القطاع الخاص وهي: صناعة المعكرونة، والمناشف النسائية، وحفاضات الأطفال، والجوارب النسائية، والأنابيب المعدنية المستعملة في صناعة الأثاث المعدني.

٦ ـ السماح بتداول المعادن الثمينة المصنّعة، بما فيها الداخل في تصنيعها الأحجار الكريمة واللالئ، والميداليات والمسكوكات التذكارية بإدخال وإخراج الحلي والمجوهرات الشخصية العائدة للقادمين إلى القطر، أو المغادرين. والسماح باستيراد المعادن عن طريق المصارف المأذونة في القطر، ومن قبل الصناعيين والحرفيين والمرخصين أصولاً، وأصحاب بيع المجموعات[٥٢].

٧ ـ تشكيل لجنة للتصدير تقوم بقيادة وتوجيه عملية التصدير والإشراف على جميع المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، وتحديد السلع المطلوب تصديرها في كل مؤسسة أو وزارة، على أساس توفير الحد الأدنى المطلوب من القطع الأجنبي اللازم للوفاء بحاجات تلك المؤسسة أو الوزارة، وتتمتع اللجنة بأوسع الصلاحيات في تحقيق مهامها، وبصورة خاصة تحديد كميات ومواصفات ومواعيد السلع المصدرة، وتحديد المزايا والحوافز الممكن منحها لعمليات التصدير والجهات المصدرة[٥٣].

٨ ـ ترخيص ٨٨ صناعة محلية تدخل تحت باب الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية والصناعات الكيميائية والصناعات الهندسية[٥٤].

٩ ـ قانون الاستثمار[٥٥]، الذي أجاز إقامة مشاريع صناعية وزراعية ونقل وغيرها

من قبل كافة المستثمرين الراغبين بالاستثمار في سورية، بغض النظر عن جنسية المستثمرين.

وأعفى القانون مستوردات تلك المشاريع من الآلات والتجهيزات والمعدات من الرسوم الجمركية، وأعفى المشاريع المقامة وفقاً لأحكامه، من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ٥ سنوات، و٧ سنوات للمشاريع المشتركة مع الدولة، وللمشاريع التي تقوم بتصدير ٥٠ في المئة من إنتاجها خلال فترة الإعفاء.

وكذلك حق المستثمرين بتحويل الأرباح، وتعويضات مجالس الإدارة وبراءات الاختراع ورأس المال بالقطع الأجنبي إلى الخارج من حصيلة صادرات تلك المشاريع.

١٠ ـ توقيع عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات، مع بعض الدول العربية والأجنبية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني مع الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وبلغاريا وكوريا واليابان والسودان والصندوق السعودي للتنمية.

ثامناً: قضايا التشريع

صدر في عهد هذه الوزارة عدد من القوانين والمراسيم التشريعية كان أهمها قانون إزالة الشيوع[٥٦]، الذي نص على أنه إذا اختلف الورثة أو الشركاء على الشيوع في اقتسام العقارات، وأجزاء العقارات الشائعة، بسبب الإرث أو التملك والمسجلة في السجلات العقارية أو دفاتر التمليك باسم المورث أو الشركاء في الملكية، فتتم إزالة الشيوع من قبل لجنة أو أكثر، تشكل في كل محافظة، وتؤلف بقرار من وزير العدل.

ثم قانون منح الجنسية السورية لأبناء البلاد العربية، بمرسوم بناء على طلب خطي يقدم من طالب التجنس، ويشترط أن يكون كامل الأهلية ويتمتع بجنسية بلد

عربي، وأن تكون إقامته العادية في سورية حين تقديم الطلب، وخالياً من الأمراض السارية والعاهات التي تمنعه من مزاولة أي عمل، وحسن السلوك ومحمود السيرة، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو مقيدة للحرية في جريمة شائنة إلا إذا ردّ إليه اعتباره(٥٧).

أما بقية القوانين، والمراسيم، وقد تناولنا بعضها في أحاديثنا السابقة، فهي المرسوم المتضمن تقديم دار سكن لأسرة الشهيد(٥٨)، وقانون تعديل رسم الخروج(٥٩)، وقانون تعديل مرسوم التنظيم النقابي(٦٠)، وقانون تعديل تسمية محافظة دمشق(٦١)، وقانون الرسم على الإنفاق الاستهلاكي(٦٢)، والمرسوم المتعلق بعقود الإيجار الموسمية(٦٣)، ومرسوم إحداث لقب رائد فضاء(٦٤)، وقانون قبول البدل النقدي من المقيمين خارج القطر في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعمان(٦٥)، وقانون دمج الشركات(٦٦).

تاسعاً: قضايا وأمور أخرى

من الأعمال الأخرى التي قامت بها هذه الوزارة، تعديل بعض جداول المدن، وتعيين الحدود الإدارية لعدد من البلديات في محافظات طرطوس وريف دمشق وحلب وحمص وحماه والحسكة ودير الزور والسويداء والرقة. ونتج من هذا التعديل مزارع جديدة.

أحدثت مزرعة باسم مزرعة الوردات، من التجمع السكاني الواقع في الجهة الشرقية لقرية محجة، منطقة أزرع، في محافظة درعا. وأحدث من التجمع السكاني الواقع قرب قرية جب الدم، التابعة لمركز منطقة الباب، في محافظة حلب، مزرعة باسم نبع الطيب تتبع قرية جب الدم.

كما أحدث من التجمع السكاني الواقع في الجهة الشرقية من بلدة الصورة، باسم قرية عليا تتبع ناحية الصورة، ومنطقة شهبا في محافظة السويداء.

وما دمنا بصدد الحديث عن هذه الوزارة، فلا بد من الإشارة إلى أنه جرت في عهدها الانتخابات النيابية يوم الاثنين ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٦.

وقد أدى التزوير دوراً كبيراً فيها، ما دفع ببعض المرشحين الخاسرين إلى تقديم طعون ضد منافسيهم الناجحين بالتزوير، أمام المحكمة الدستورية العليا.

وانتخب مجلس الشعب لجانه وعددها ١١ لجنة، في الأول من آذار/ مارس ١٩٨٦، وبعد نحو شهر، الأول من نيسان/ أبريل، صدرت عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التعليمات الخاصة باستحقاق أعضاء مجلس الشعب معاش الشيخوخة والعجز والوفاة، على أن لا يقل مجموع اشتراك العضو التأمينية، حتى نهاية الدور التشريعي المنتخب له، عن ١٨٠اشتراكاً(٦٧).

وأخذ مجلس الشعب بعقد جلساته لبحث المشاريع المعروضة عليه. وعقد جلسة يوم السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر، تليت فيها تقارير لجنة الطعون في المجلس حول قرارات المحكمة الدستورية، بشأن الطعون، وقرر المجلس بالإجماع المصادقة على قرارات المحكمة الدستورية العليا ورد الطعون شكلاً وموضوعاً(٦٨).

بعد الانتخابات النيابية جاءت انتخابات مجالس المحافظات ومدن مراكز المحافظات في القطر، وتحدد موعدها يوم السبت الواقع في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٧(٦٩)، وحددت تمثيل قطاع الفلاحين والعمال والحرفيين وصغار الكسبة بـ٦٠ في المئة في مجالس المحافظات والمدن و٧٠ في المئة في مجالس البلدان(٧٠).

وحددت الدوائر الانتخابية في محافظات القطر وعددها ٩٥ لجنة دائرة موزعة على الشكل التالي: دمشق ٥ دوائر، محافظة ريف دمشق ١٠ دوائر، حمص ١٥ دائرة، حماة ٨ دوائر، اللاذقية ٩ دوائر، حلب ١٢ دائرة، إدلب ٦ دوائر، طرطوس ٦ دوائر، الرقة ٧ دوائر، دير الزور ٧ دوائر، الحسكة ٥ دوائر، درعا ٤ دوائر، السويداء دائرة واحدة(٧١).

وحدد عدد أعضاء مجالس المحافظات بنسبة عضو واحد لكل عشرة آلاف نسمة أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية، وأعضاء مجالس المدن في المحافظات بنسبة عضو واحد لكل أربعة آلاف نسمة أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية(٧٢).

بعد سنتين وسبعة أشهر، هي عمر هذه الوزارة قدمت استقالتها، في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، فكلّف الرئيس الأسد محمود الزعبي، بتشكيل الوزارة الجديدة(٧٣)، وجاءت كما يلي:

محمود الزعبي	رئيساً لمجلس الوزراء
العماد مصطفى طلاس	نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للدفاع
محمود قدور	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
الدكتور سليم ياسين	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
محمد غباش	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور كمال شرف	وزيراً للتعليم العالي
فاروق الشرع	وزيراً للخارجية
ياسين رجوح	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
المهندس يوسف أحمد	وزيراً للنقل

الدكتور محمد حربا	وزيراً للداخلية
أحمد دياب	وزيراً للإدارة المحلية
محمد سليمان	وزيراً للإعلام
حسان السقا	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
الدكتور محمد العمادي	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتورة نجاح العطار	وزيرة الثقافة
المهندس عبد الرحمن مدني	وزيراً للري
أنطوان جبران	وزيراً للصناعة
وهيب فاضل	وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية
المهندس كامل البابا	وزيراً للكهرباء
عدنان قولي	وزيراً للسياحة
الدكتور صباح بقجه جي	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور محمد جمعة	وزير دولة
المهندس مراد قوتلي	وزيراً للمواصلات
عبد الحميد منجد	وزير دولة لشؤون البيئة
غازي مصطفى	وزير دولة
غسان حلبي	وزيراً للتربية
ناظم قدور	وزير دولة للشؤون الخارجية
خالد المهايني	وزيراً للمالية
الدكتور أياد الشطي	وزيراً للصحة

الدكتور مطانيوس حبيب	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
عبد المجيد طرابلسي	وزيراً للأوقاف
محمد نور عنتابي	وزيراً للإسكان والمرافق
خالد الأنصاري	وزيراً للعدل
مروان فرا	وزيراً للإنشاء والتعمير
حيدر بوظو	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
علي خليل	وزير دولة

من هؤلاء الوزراء ٢١ وزيراً كانوا في الوزارة السابقة المستقيلة.

وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، ألقى رئيس مجلس الوزراء بيان حكومته أمام مجلس الشعب، وكان بياناً مسهباً جداً ومفصّلاً، تضمن الخطوط الأساسية لبرنامج عمل حكومته في مختلف المجالات، ويتبين منه أن سياسة الحكومة العربية والدولية والداخلية، لم تختلف عما جاء في بيانات الوزارات السابقة، وكان التركيز الأكثر في هذا البيان على السياسة الاقتصادية والمالية التي ستنتهجها الحكومة، وما قاله البيان بهذا الخصوص كبير ومهم. نعرض عناوينه الرئيسة من دون تفاصيل.

التركيز على مشاريع التنمية ذات المردود السريع وبخاصة في مجال الزراعة والصناعة ومعالجة أوضاع مؤسسات القطاع العام، تخفيض الانفاق وترشيد استخدام السلع والخدمات وتنظيمها، تعبئة طاقات القطاع التعاوني والمشترك والخاص، تشجيع إقامة شركات مشتركة بين القطاع العام والخاص والتركيز على هذه الشركات في مجال الزراعة والصناعة، الإنطلاق في تحسين الإنتاج وزيادته ومعالجة أوضاع القطاع العام، إعادة النظر في التشريعات الضريبية، تحقيق

الإصلاح الاقتصادي في البلاد، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتشجيع التصدير، وضع خطة للتصدير ملزمة لكل مؤسسة أو شركة، وضع برنامج لاستيعاب إمكانات السوريين العاملين في الخارج في التنمية الاقتصادية، جعل التنمية قضية وطنية تهم جميع المواطنين، الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، وضع سياسة سعرية للمنتجات الزراعية تؤدي إلى زيادة التنمية وتوجيه الإنتاج نحو السلع الأكثر ضرورة، إيلاء صناعة الأدوية البيطرية والمبيدات اهتماماً كبيراً، العمل على الاستفادة المثلى من جميع الموارد المائية، تسريع عمليات إنجاز واستكمال مشاريع الري واستصلاح الأراضي، التركيز على صناعة الأدوات والآلات الزراعية والتركيز على تصنيع المواد الأولية المحلية، توسيع قاعدة الصناعات الغذائية وتنويعها، تشجيع البحث العلمي في مجال الصناعة، التنسيق بين خطط وبرامج قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية، إعطاء الأولوية في التمويل المصرفي للقطاع الزراعي والصناعي، ربط خطط التعليم العالي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر[٧٤].

وهذه برامج طموحة جداً تعجز أي حكومة عن تحقيقها وخاصة في وضع مثل وضع سورية حيث الفساد يتحكم في كل أجهزة الدولة.

ويتبين من تدقيق النظر في أعمال هذه الوزارة، إنها سارت على خطى سابقاتها في محاربة الفساد، فصرفت من الخدمة عدداً كبيراً من العاملين في إدارات الدولة ومؤسساتها وشركاتها العامة، في جميع المدن السورية لأسباب تمسّ النزاهة ولمآخذ مسلكية[٧٥]. وأحالت عدداً منهم إلى القضاء ومحاكم أمن الدولة.

وفي مجال آخر، قامت هذه الوزارة بخطوتين: رفع تعرفة سيارات الخدمة والإجرة[٧٦]، وقابل هذه الخطوة خطوة ثانية هي تخفيض أسعار بعض المواد والسلع الاستهلاكية. وأسعار البرادات وتحديد الحد الأقصى للربح في إنتاج وتجارة القمصان الرجالية المنتجة محلياً بجميع أنواعها ومسمياتها[٧٧]. والألبسة

المدرسية والجامعية المنتجة محلياً لدى القطاعين العام والخاص عند البيع للمستهلك في جميع أنحاء القطر(٧٨).

وتشير الأخبار، إلى أن هذه الوزارة عانت من مشاكل فرضت عليها واقعاً جديداً، وأولى هذه المشاكل نقص الطاقة، ما اضطر الحكومة إلى تقنين استهلاك الكهرباء في أنحاء سورية.

ثم جاءت حملات النظام العراقي الإعلامية على سورية بسبب علاقاتها مع إيران، ولما تجاوزت هذه الحملات حدّها، ردّت سورية ببيان على لسان مصدر مسؤول جاء فيه:

«لقد زعم المسؤولون العراقيون إن جهود سورية في تهدئة الأجواء في منطقة الخليج وتخفيف حدة التوتر فيها، وعدم توسيع الحرب، تتناقض وقرارات قمة عمان، ونحن نسأل هل طالبت فعلاً قمة عمان بزيادة حدّة التوتر في منطقة الخليج؟ وهل دعت إلى توسيع الحرب وتصعيدها؟ وهل في مصلحة الدول العربية الشقيقة في الخليج بخاصة والدول العربية بعامة، أن تتورط في حرب لم يستشر النظام العراقي أياً منها عندما شنّها.......

أكدت سورية في عمان على مسمع من المسؤولين العراقيين أن لا مصلحة للدول العربية، ولا مصلحة لشعب العراق بتوسط الدول العربية الخليجية في الحرب **ثانياً**. يكثر المسؤولون العراقيون من الكلام حول تطبيق معاهدة الدفاع المشترك في حربهم مع إيران.......

إن هذه المعاهدة تفرض نصاً وروحاً على الدول العربية التي تدخل في حرب أن تسارع إلى مشورة الدول العربية ومناقشتها، بحيث يتم الوصول إلى رأي مشترك بالنسبة إلى هذه الحرب، ومعالجة سيرها وكيفية إنهائها. بينما السلطة في العراق قررت الحرب بمفردها.. وأن النظام العراقي رفض، بعد أن توغّل عسكرياً في إيران، أية مساعٍ عربية لإيقاف الحرب.......

وبعد سنوات على هذه الحرب، ما زال النظام العراقي يحاول بإصرار جرّ الدول العربية إلى هذه الحرب لتحويلها إلى حرب عربية ـ فارسية.

ثالثاً، يدّعي المسؤولون العراقيون في تصريحاتهم المتتالية، إن احتفاظ سورية بعلاقاتها الطيبة مع إيران يشكل تراجعاً عن مواقفها التي عبرت عنها في قمة عمان، ونحن نسأل هل سمع أو لمس أي وفد عربي شارك في قمة عمان أن سورية لم تعد حريصة على علاقاتها مع إيران؟

إذا كان هدف المسؤولين العراقيين تخريب العلاقات السورية مع إيران وجرّ الدول العربية إلى صراع مع إيران، فهذا أمر مرفوض لأنه لا يخدم مصلحة الأمة العربية، ولا يخدم هدف القمة العربية في وقف الحرب وإحلال السلام بين العراق وإيران.

رابعاً، أن أغرب ما في الحملة الإعلامية العراقية.. اعتبارها موقف سورية الرافض للحرب وانتشارها، منذ البداية، سبباً مخلاً بأمن العرب القومي أليس النظام العراقي هو الذي أخلّ بالأمن العربي القومي عندما ورّط جيش العراق في معركة ليست معركته.......

من يهدد الأمن العربي؟ هل هو الذي يعمل على وقف ضرب سفن الأشقاء وتهدئة الأجواء، ويسعى إلى إزالة الذرائع التي أدت لحشد الأساطيل الحربية الأجنبية في مياه الخليج، أم هو الذي يسرّه احتراق سفن الدول الشقيقة؟

خامساً، لقد أكدت سورية في قمة عمان جميع هذه المواقف والمبادئ، ولم تتراجع عنها، وأكّدت أن قضايا العرب تعالج جماعياً وليس بشكل منفرد.

إن سورية إذ توضح هذه الحقائق والوقائع، تؤكد حرصها على عدم الانجرار إلى

معارك هامشية ومهاترات إعلامية، انطلاقاً من الروح الإيجابية التي سادت قمة عمان». . . . . .[٧٩].

ورداً على حملات النظام العراقي على سورية، أقامت القوى التقدمية العراقية في سورية مهرجاناً خطابياً في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، ونددت الخطب التي ألقيت في المهرجان بالنظام العراقي، وفي الوقت نفسه شنّت الصحف السورية حملات عنيفة على الحكم العراقي.

وفي منحى آخر، أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة لمتابعة قضايا الإبداع والاعتماد على الذات، مهمتها الإشراف على عمل هذه المجموعات وتوجيهها، ودراسة المشروعات المقدمة من مجموعات العمل، والتنسيق في ما بينها بما ينسجم مع مصالح الاقتصاد والتطور المتكاملة، واعتماد الصيغ النهائية للمشروعات واستكمال إصدارها ووضعها موضع التنفيذ[٨٠].

ويسجل لهذه الوزارة تفوقها على الوزارة السابقة، في الحصول على المعونات والقروض؛ فالوزارة السابقة وقعت في السادس من آب/ أغسطس ١٩٨٥، اتفاقية مع الصندوق السعودي للتنمية، حصلت بموجبها على قرض بمبلغ مائة مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع محطة توليد الكهرباء في محردة[٨١]. أما هذه الوزارة فوقعت على عدد من الاتفاقيات حصلت بموجبها على قروض وإعانات بمبالغ ضخمة.

ففي ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٨، تمّ التوقيع في هيئة تخطيط الدولة على اتفاقية مساعدة مالية بين سورية وألمانيا الاتحادية تضمنت منح سورية قرضين **الأول**، استثماري بمبلغ ١٢٦,٣ مليون مارك، لتمويل مشروع الصنفات الغازية الكهربائية في حقل التيم وتجهيزات تجميع الغاز العائدة لها. **والثاني**، سلفي بمبلغ ٢٠ مليون مارك لتمويل مواد أولية وقطع تبديل وتجهيزات مختلفة للمعامل والمشاريع الإنمائية المشتركة[٨٢].

وفي ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨، تمّ توقيع اتفاقية المساعدة الفنية بين سورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ النشاطات الخاصة بمشروع الصحة والسلامة المهنية، لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وستستخدم هذه المساعدة الفنية وقدرها ٦٧٢ ألف دولار، لتوفير تجهيزات ومعدات مختلفة، وتدريب العناصر الوطنية، وتقديم الخبرات اللازمة لتحقيق أهداف المشروع[٨٣].

وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، تمّ توقيع ثلاث اتفاقيات للمساعدة الفنية المقدّمة من برامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة إجمالية قدرها ٩٠٠ ألف دولار، ستستخدم لإحداث مركزين رائديين لتعليم وتدريب المرأة الريفية، وتوفير التدريب المهني في مجالات الخياطة والتطريز والحياكة، وكذلك تعزيز تدريب العناصر الوطنية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى تنظيم التوثيق والأرشيف لدى هيئة تخطيط الدولة[٨٤].

وغير ذلك، في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩١، أعلن توحيد الحزبين الشيوعي السوري ومنظمات القاعدة، تحت اسم (الحزب الشيوعي السوري)، وأكد الحزبان في بيان مشترك أن الوحدة بينهما تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية، ودعم الجهود الهادفة إلى رفع قدرات سورية الدفاعية، وتأييد ودعم موقفها الوطني والقومي تجاه الجهود الهادفة لحل أزمة الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتعزيز دور الجبهة الوطنية التقدمية وتطبيق ميثاقها. وأضاف البيان، أن قرار التوحيد جاء في مرحلة هامة من حياة سورية وسعيها وهو تكريس لإرادة الشيوعيين، ويتلاقى مع رغبة القوى الوطنية التقدمية ومع حاجات التطور السياسي والاجتماعي والديموقراطي في سورية ومهمات النضال الوطني.

وأشار البيان إلى أن عملية إنجاز الوحدة بين الحزبين ستقر في المؤتمر السابع الموحد الذي ينبغي عقده خلال مدة أقصاها نهاية العام الحالي، الذي سيتألف من مجموع المندوبين الممثلين بكل من الحزبين.

ومما يتعين علينا قوله: إن سورية شهدت في الولاية الثالثة للرئيس حافظ الأسد، تحركاً سياسياً واسعاً على الصعيد العربي، كان له مفاعيل ونتائج مهمة خاصة على الساحة اللبنانية، وتمثل هذا الحراك بما يلي:

أولاً: محاولة الرئيس الأسد إحياء إتحاد الجمهوريات العربية

كان التضامن العربي، والوحدة العربية، محور اهتمام الرئيس حافظ الأسد، منذ أن آلت إليه السلطة في سورية. ومن هذا المنطلق زار ليبيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، ومنها توجّه إلى الجزائر حاملاً معه مبادرة سورية لإحياء مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، على أن تحل فيه الجزائر محل مصر. والغاية من ذلك، إقامة محور عربي تقدمي معادٍ لإسرائيل، واستجابت ليبيا للمبادرة. وفي أواخر نيسان/ أبريل ومطالع أيار/ مايو ١٩٨٥، بدأ في دمشق العمل الجدي لترجمة التحرك الذي قام به الرئيس الأسد إلى العاصمة الليبية، وتمّ اجتماع مشترك بين مجلسي الوزراء السوري واللجنة الشعبية العامة في الجماهيرية العربية الليبية، التي زارت سورية من أجل وضع الأسس العملية لدفع العمل الوحدوي بين الدولتين إلى الأمام، وتناولت المباحثات مجالات التخطيط والتعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري، والنقل والمواصلات. كما شمل البحث مجالات التعاون العلمي والفني والسياحي والثقافي والإعلامي وتعزيز العلاقات الأخوية وتطويرها على كافة الأصعدة(٨٥).

ولم تصلنا أي معلومات عن نتائج هذه الاجتماعات.

ثانياً: اتفاق المصالحة الوطنية اللبنانية لإنهاء حرب المخيمات

في ٢١ شهر أيار/ مايو ١٩٨٥، شهدت المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة قتالاً عنيفاً بين تنظيمات فلسطينية وحركة أمل. بدأ الحادث فردياً ثم اتسع نطاقه واشتد.

كانت حركة أمل تصرّ على جمع السلاح الفلسطيني تحت شعار رفض العودة إلى مرحلة ما قبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وترى أن تجربة المقاومة الوطنية اللبنانية الناجحة في مقاومة العدو الإسرائيلي وإرغامه على الانسحاب من دون قيد أو شرط، يجب أن تنتقل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة مع المقاومة الفلسطينية، وتنطلق من قلب هذه الأراضي بدلاً من التجمع في لبنان فتكون القرى الجنوبية، خاصة، هدفاً لاعتداءات إسرائيل المتكررة.

أما الفلسطينيون، وخاصة في جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، فكانوا يصرون على حق الفلسطيني في النضال المسلح واستمراره بحمل البندقية وبنهج الكفاح المسلح، لأنه السبيل الوحيد لإثبات حق الشعب الفلسطيني في النضال المسلح واستمراره بحمل البندقية ونهج الكفاح المسلح، لأنه السبيل الوحيد لإثبات حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه المحتلة. وأن قيادة جبهة الإنقاذ، كانت بصدد البحث مع القيادات الوطنية، في عملية تنظيم الوجود الفلسيطيني، وخاصة موضوع السلاح وأمن المخيمات.

واستمر القتال بين الفريقين ما يقرب من شهر، وقام الحزب السوري القومي الاجتماعي بمساعٍ كثيرة للتهدئة، وزار وفد منه دمشق واجتمع بالمسؤولين السوريين من أجل هذه الغاية.

وأخيراً. وبعد جهود مضنية تمّ في دمشق مساء يوم الاثنين ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، التوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية بين كل من الأمناء العامين لجبهة الإنقاذ الفلسطينية، والجبهة الوطنية الديموقراطية اللبنانية، وممثلين عن حركة أمل. ونص الاتفاق على وقف إطلاق النار والاقتحامات وإزالة المظاهر المسلحة من مناطق الاشتباكات، وإخلاء الجرحى، والقيام بكل المهام الإنسانية في مخيمات بيروت، وانسحاب حركة أمل واللواء السادس إلى المواقع التي كانت فيها قبل الأحداث، وإطلاق سراح المعتقلين، وعودة المهجرين إلى بيوتهم

ومخيماتهم وتمكينهم من إصلاح الأماكن المتضررة، وإجراء مصالحات وندوات شعبية لإزالة جو الاحتقان. واعتبار أمن المخيمات جزءاً من أمن بيروت، ووضع السلاح الثقيل والمتوسط خارج مخيمات بيروت بإشراف لجنة التنسيق المشتركة، وتعمل الجبهة الوطنية الديموقراطية، وحركة أمل، من أجل ضمان معاملة أخوية لائقة للفلسطينيين في لبنان، وتوفير ظروف أفضل لحياتهم[٨٦].

ثالثاً: اللقاء الإسلامي الموسع في دمشق والاتفاق على مشروع وطني لحل الأزمة اللبنانية

يوم الاثنين ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٥، عقد في مكتب عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية، اجتماع ضمّ كلاّ من الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، والشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية، والشيخ عبد الأمير قبلان المفتي الجعفري الممتاز، وحسين الحسيني رئيس المجلس النيابي اللبناني، ورشيد كرامي رئيس وزراء لبنان، وعادل عسيران وزير الدفاع اللبناني، والدكتور سليم الحص وزير التربية، ونبيه بري وزير العدل والجنوب، رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط وزير الأشغال العامة والسياحة، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، والدكتور نزيه البزري نائب صيدا، والمهندس مصطفى سعد رئيس التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، والدكتور حسين القوتلي أمين عام دار الافتاء، وحضر الاجتماع فاروق الشرع وزير الخارجية وعصام النائب وزير الدولة للشؤون الخارجية، ودار الحديث حول الوضع في لبنان، والسبل الكفيلة بتوفير الأمن وتوطيده وإيجاد الأجواء لمواصلة السير على طريق الوفاق الوطني وصيانة وحدة الشعب والأرض.

وبعد مناقشات موسّعة، تمّ الاتفاق على ما يلي:

١ ـ الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية.

٢ ـ تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٣ ـ إقامة نظام ديموقراطي حقيقي يحقق المشاركة الفعلية في إدارة الحكم وشؤون البلاد، وينهي كل أشكال التمييز في شؤون الحكم بين فئة وأخرى.

٤ ـ إنهاء كل أشكال التقسيم القائمة على الأرض، واستعادة وحدة الدولة ووحدة مؤسساتها.

٥ ـ وضع دستور جديد للبلاد يحقق وحدة لبنان ويؤكد هويته ودوره الوطني والقومي، ويشكل إطاراً للمساواة بين المواطنين، ويقيم التوازن الوطني في الحكم.

٦ ـ إعادة بناء الجيش بما يمكنه من القيام بدوره القومي ضد العدو الإسرائيلي، وبدوره الوطني في حماية وحدة البلاد واستقرارها.

٧ ـ رفض كل شكل من أشكال الأمن الذاتي.

٨ ـ الاتفاق على خطة أمنية شاملة.

ولمعالجة الوضع الأمني في بيروت، تمّ الإتفاق على ما يلي:

١ ـ سحب جميع المسلحين من الشوارع والأحياء.

٢ ـ تحديد المكاتب الحزبية بالمراكز الرئيسة وأقفال المكاتب الأخرى وإعادتها إلى أصحابها.

٣ ـ رفع الغطاء السياسي عن التجاوزات والمخالفات وأصحابها.

٤ ـ تكليف قوى الأمن الداخلي بممارسة دورها في حفظ الأمن في بيروت الغربية، وفي تسهيل عودة المهجرين.

٥ ـ تشكيل قوة خاصة من الجيش تؤازر قوى الأمن الداخلي في مهامها عند الطلب.

٦ ـ المنطقة المشمولة بهذه التدابير والإجراءات تضم بيروت الغربية ومنطقة المخيمات والمطار والطريق المؤدية إليه.

٧ ـ تدعيم جهاز أمن المطار وسحب جميع التنظيمات الحزبية والمسلحين من المطار ومن حوله.

٨ ـ تشكيل لجنة تنسيق تشرف وتتابع تنفيذ القرارات(٨٧).

رابعاً: لجنة تنقية الأجواء وعودة العلاقات السورية ـ الأردنية

ساءت العلاقات بين سورية والأردن مرات ومرات، ووصلت إلى حد الصدام المسلح بين البلدين. وبقيت العلاقات مقطوعة بين الدولتين مدة ست سنوات، إلى أن تشكلت لجنة عربية لتنقيب الأجواء بين البلاد العربية. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، استقبلت دمشق اللجنة وتبع ذلك الإعلان في ١٥ أيلول/ سبتمبر، عن نجاح مساعي اللجنة، والاتفاق على ضرورة التقاء رئيسي وزراء سورية والأردن، الدكتور عبد الرؤوف الكسم وزيد الرفاعي. وتمّ اللقاء الأول بينهما في جدة يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، والتقيا ثانية في الرياض يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، وتأكيداً على النجاحات التي تحققت في هذين اللقائين، زار رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي دمشق في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، والتقى الرئيس الأسد لمدة سبع ساعات.

وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، زار الدكتور عبد الرؤوف الكسم عمان

واجتمع بالملك حسين ناقلاً إليه دعوة من الرئيس حافظ الأسد لزيارة دمشق. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، وصل الملك حسين إلى دمشق في زيارة استغرقت ٢٨ ساعة، هي الأولى منذ العام ١٩٧٩، كان من نتيجتها عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها بعد قطيعة دامت ست سنوات(٨٨).

خامساً: إتفاق وقف النار في طرابلس

قبيل خروج ياسر عرفات من طرابلس مكرهاً، زرع في المدينة رموزاً مدّها بالمال والسلاح، وجعل مهمتها إبقاء الوضع متفجراً على الدوام. أهم هذه الرموز حركة التوحيد الإسلامي بزعامة الشيخ سعيد شعبان، الذي حوّل طرابلس إلى دولة دينية تمثل قمة التعصب الديني. وعمل على مصادرة الحريات العامة والشخصية، وتكريس الفرز المذهبي والطائفي، وضرب المنشآت والمصالح التجارية والثقافية لأبناء الطوائف والمذاهب الأخرى، وتصفية الوجود الوطني فيها. ما دفع القوى الوطنية إلى السلاح والتصدي بقوة لحركة التوحيد الإسلامي. واشتعلت النار بين الفريقين.

ومن أجل ضبط الوضع، تحركت دمشق وتوصلت في العام ١٩٨٤، إلى اتفاق بين الأطراف المتقاتلة، لكن حركة التوحيد الإسلامي لم تتقيّد بالاتفاق ولم تتجاوب مع تنفيذه وواصلت التصعيد، فاضطرت دمشق إلى سحب وساطتها وتجميدها، ولم يبق أمام الأحزاب الوطنية إلا حسم الأمر عسكرياً؛ فشنّت على عناصر حركة التوحيد هجوماً شاملاً في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، وتحت وطأة الضغط العسكري، قبِل الشيخ سعيد شعبان بالحل السلمي وتوجّه إلى دمشق. وفي الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، أعلن في العاصمة السورية اتفاق بين اللقاء الإسلامي في طرابلس والأحزاب، على تشكيل هيئة تنسيق برئاسة رشيد كرامي رئيس الوزراء عن اللقاء الإسلامي، وأحزاب البعث والسوري القومي الاجتماعي والعربي الديموقراطي والشيوعي والعمل الاشتراكي، مهمتها العمل

على إعادة الأوضاع الطبيعية إلى طرابلس، وتحقيق التعاون بين جميع الفئات، وإعادة إعمار ما خربه القتال، وتشكيل غرفة عمليات أمنية تكون مسؤولة عن جميع العمليات الأمنية في المدينة، ووقف شامل لإطلاق النار، وإزالة جميع المظاهر المسلحة، وانسحاب جميع المقاتلين من كل الأطراف وتسليم مواقعهم إلى القوة الأمنية، ومنع اقتناء السلاح الحربي ومصادرته[٨٩].

وهكذا تقوضت أركان دولة الشيخ سعيد شعبان، وذهبت ريحها وعاد الهدوء والأمن إلى مدينة طرابلس.

سادساً: قطع بريطانيا علاقاتها مع سورية

عداء الغرب، فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة، للبلاد العربية وتآمرها عليها، لم ينقطع في يوم من الأيام؛ فقد فرّق الغرب البلاد العربية، وجزّأها، ومنع وحدتها، وشنّ العدوان العسكري تلو العدوان عليها، كما حرّك الانقلابات والثورات ضد الحكام الوطنيين الرافضين لسياساته المتمسكين بالقرار الوطني الحر.

ومارس الغرب على البلاد العربية الضغوط السياسية، وأنواع الحصار، وافتعل أحداثاً في بلاده اتهم بها دولاً عربية معينة واستغلها لتنفيذ مآربه والمساومة عليها.

من هذا القبيل الحملة الأميركية ـ البريطانية على سورية، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، بعد أن رفضت دمشق الأفكار التي حملها إليها ريتشارد مورفي المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، لمفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، لأن هذه الأفكار تنطلق من مبدأ الصفقات الجانبية، وهو ما ترفضه سورية رفضتً باتاً.. ورأت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا، إن رفض سورية لأفكار مورفي يقطع الطريق على خطة كان الوزير الأميركي جورج شولتز سيتقدم بها، وتقوم على وساطة سرية تقوم بها الولايات المتحدة بين كل طرف عربي وإسرائيل، توصلاً إلى تسويات نهائية[٩٠].

فتسلمت بريطانيا الدور، وادعت أن شخصاً يدعى نزار هنداوي قام بمحاولة تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الإسرائيلية (العال) في مطار هيثرو بلندن. واتهمت سورية بأنها وراء الحادث، وقررت قطع علاقاتها معها في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

ورداً على موقف الحكومة البريطانية صرح مصدر سوري مسؤول بما يلي:

«دأبت الحكومة البريطانية الحالية، منذ تولت زمام الحكم، شن حملات معادية ضد البلدان العربية وبلدان العالم الثالث، منطلقة من خلفية استعمارية عنصرية، وقد ركّزت مؤخراً متواطئة مع العدو الصهيوني، حملتها ضد العرب وبخاصة سورية التي تقف بثبات في وجه السياسة التوسعية والعدوانية لإسرائيل في المنطقة.

إن المواطن العربي لا يستطيع أن ينسى التاريخ الأسود للاستعمار البريطاني الذي تحاول الحكومة البريطانية عبثاً إحياءه، ودور هذا الاستعمار في زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، والأنظمة العنصرية في الجنوب الأفريقي، وكذلك دوره المعروف في نهب وتمزيق الشعوب التي وقعت ضحية لأطماعه ومؤامراته.

لقد أبت الحكومة البريطانية إلا أن تكشف عن حقدها الاستعماري والعنصري ضد العرب، متواطئة مع العدو الصهيوني في ترتيب اتهام لسورية بالمحاولة المزعومة لتفجير طائرة مدنية إسرائيلية، على الرغم من أن الحكومة السورية أوضحت رسمياً للحكومة البريطانية عدم علاقتها بذلك، وأعلنت مراراً رفضها لهذه الاتهامات المزعومة، وإدانتها لمثل هذه الأعمال.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية بعد أن اطلعت على قرار الحكومة البريطانية غير المبرر لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سورية قررت ما يلي:

أولاً: قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وإغلاق السفارة البريطانية في دمشق.

ثانياً: إغلاق المركز الثقافي البريطاني في دمشق.

ثالثاً: إغلاق الموانئ والمياه الاقليمية السورية في وجه السفن البريطانية. وأعطت الحكومة السورية العاملين البريطانيين في كل من السفارة والمركز الثقافي مهلة أسبوع واحد لمغادرة البلاد.

كما قررت الطلب إلى مؤسسة الطيران العربية السورية وقف رحلاتها إلى لندن[٩١].

سابعاً: الاتفاق بين حركة أمل وحزب الله

تمَّ في دمشق في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، الاتفاق بين حركة أمل وحزب الله بحضور فاروق الشرع وزير الخارجية، وعلي أكبر ولايتي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي، والشيخ عبد الأمير قبلان المفتي الجعفري الممتاز.

وقعه عن حركة أمل نبيه بري وهيثم جمعة ومحمد بيضون ومحمود أبو حمدان وأحمد حرب، كما وقعه عن حزب الله عباس الموسوي والشيخ صبحي الطفيلي وإبراهيم الأمين وحسين موسوي والحاج حسين خليل. ونص الاتفاق على ما يلي:

أولاً: إنهاء حالة الاقتتال والتوتر بتنفيذ التدابير وفقاً للترتيب التالي:

أ ـ الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار المعلن بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٨٩.

ب ـ إنهاء الحملات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين.

ج ـ إخلاء الجرحى من مواقع الاقتتال.

د ـ فك الحصارات المفروضة، والانسحاب من جباع وعين بوسوار وعودة الأهالي إليها من دون تواجد مسلح لأي من الطرفين.

هـ ـ إطلاق سراح كل الموقوفين من الطرفين وإعادة المبعدين.

ثانياً: تشكيل لجنة تنسيق بين الطرفين لتنظيم العلاقة بينهما على قاعدة الاعتراف المتبادل والتعاون.

ثالثاً: استمرار العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني وعملائه حتى التحرير الكامل من الاحتلال.

رابعاً: اعتبار حركة أمل مسؤولة عن أمن الجنوب إلى أن تتمكن السلطة الشرعية مدّ سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة، مع حق كل طرف القيام بالنشاط السياسي والإعلامي والثقافي.

خامساً: إعادة جميع الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٥/ ٤/ ١٩٨٨.

سادساً: عدم العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل عام ١٩٨٤ في جنوب لبنان.

سابعاً: اعتبار أمن الضاحية جزءاً من أمن بيروت، ويتعهد الطرفان بتنفيذ الاتفاق الموقع بينهما بهذا الشأن.

ثامناً: التزام الطرفين بعدم التعرض لقوات الأمم المتحدة في لبنان ولأفراد المنظمات والهيئات الدولية.

ثامناً: إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية

في يومي ٥ ـ ٦ آذار/ مارس ١٩٩١، عقد وزراء خارجية سورية ومصر ودول

مجلس التعاون الخليجي، اجتماعاً في دمشق، من أجل السعي إلى إعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية، على قواعد صلبة ترتكز على المبادئ التالية:

أولاً ـ مبادئ التنسيق والتعاون

ويقوم على الأسس التالية:

أ ـ العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى، واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار، والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة والسيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ب ـ العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك.

ج ـ العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه إمكاناتها كافة لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة، ولتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقضية فلسطين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

د ـ تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف المشاركة وصولاً إلى تجمع اقتصادي في ما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هـ ـ احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ثانياً: أهداف التنسيق والتعاون

أ ـ تعتبر الأطراف المشاركة أن المرحلة الحالية التي أعقبت تحرير الكويت، توفر

أفضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة، وتعتقد الأطراف المشاركة أن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة هو إطار مناسب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ب ـ تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية.

كما تؤكد الأطراف المشاركة أن التنسيق والتعاون بينها لن يكون موجهاً ضد أي طرف.

ج ـ تسعى الأطراف المشاركة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

في المجال الاقتصادي، تسعى الأطراف المشاركة إلى تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي في ما بين الأطراف المؤسسة.

ـ تتبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيداً لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات.

ـ تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية.

ـ دعم دور مراكز البحث العلمي وتسهيل الاتصالات في ما بينها.

ـ الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية في مجال التبادل الثقافي والإعلامي في مجال مؤسسات العمل العربي المشترك.

دعم الجامعة العربية والتصدي لكافة المحاولات التي تستهدف إضعافها أو

تفتيتها، وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادئ التي تضمنها ميثاق الجامعة.

ثالثاً: الإطار التنظيمي للتنسيق والتعاون

يتم التنسيق والتعاون بين الأطراف من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية، والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون[٩٢].

وبكل أسف بقي هذا الميثاق حبراً على ورق.

تاسعاً: مؤتمر مدريد

في سعي من الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لحل مشكلة الصراع في الشرق الأوسط، وإقرار السلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم، اتفقتا على عقد مؤتمر برعايتيهما تحضره الأطراف المتنازعة، للتوصل إلى تسوية للصراع ينزع فتيل الانفجار القابل للاشتعال في كل لحظة.

وفي يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، انعقد المؤتمر بمدريد في القصر الملكي الإسباني المعروف بقصر الملوك، دام ثلاثة أيام. حضره رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، والرئيس السوفياتي غورباتشوف، ووزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جيمس بيكر وبانكين، كما حضرته وفود من إسرائيل والأردن وفلسطين ولبنان وسورية.

تألف الوفد السوري إلى المؤتمر من وزير الخارجية السوري فاروق الشرع والسفير موفق العلاف والسفير الدكتور زكريا إسماعيل والسفير ضياء الله الفتال المندوب الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة ونصرت ملا حيدر رئيس المحكمة الدستورية العليا وزهير عقاد سفير سورية في مدريد والسفير محمد خضر سفير سورية في

لندن والسفير وليد المعلم سفير سورية في واشنطن والدكتور مجدي الجزار مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية والسفير أحمد فتحي المصري المندوب الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة في جنيف والدكتور صابر فلحوط رئيس رئيس اتحاد الصحافيين واللواء عدنان طيارة رئيس الوفد السوري لدى لجنة الهدنة المشتركة وأحمد عرنوس من مكتب وزير الخارجية والدكتور رزق إلياس المستشار لدى وزارة الدفاع.

وسبق عقد المؤتمر نشاط مكثّف بدأ بزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة وجيمس بيكر إلى دمشق في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، على رأس وفد حيث ناقش مع المسؤولين السوريين تفاصيل مواضيع مؤتمر السلام، ورسالة التأكيدات الأميركية، والدعوات للمؤتمر.

وبعد أربعة أيام، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، وصل إلى دمشق للغاية ذاتها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بانكين على رأس وفد رسمي.

وقبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر، وعلى وجه الدقة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، عُقد في دمشق اجتماع لوزراء خارجية الدول الخمس المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، وصل الأمير بندر آل سعود إلى دمشق واجتمع بالرئيس الأسد من دون أن يرشح شيء عن هذا الاجتماع.

ألقى رئيس الوفد السوري، الوزير فاروق الشرع، كلمة أكّد فيها أن استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت يضع العالم على حافة مخاطر لا حد لها، ويحول من دون تمتع المنطقة بالسلام.

وأضاف أن تنفيذ القرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينعقد هذا المؤتمر على

أساسهما يجب أن لا يخضع لمساومات جديدة خلال المحادثات الثنائية، بل يجب أن ينفذا بكل أجزائهما، وهذا يعني عودة كل شبر من الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. وأكد الشرع، أن علاقة السلام تحتم أن لا تبقى الأراضي العربية تحت الاحتلال، وأن لا يبقى شعب فلسطين محروماً من حقه في تقرير مصيره.

وأعلن أن الموقف السوري المستند في كل عنصر من عناصره إلى مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، يحتم انسحاب إسرائيل من كل شبر من الجولان والضفة والقطاع والقدس وجنوب لبنان، كما يحتم تأمين الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة لشعب فلسطين.

وكان اللافت في أخبار هذه المرحلة الرئاسية، عدد القمم والاجتماعات واللقاءات التي عقدها الرئيس الأسد مع عدد من الملوك والرؤساء العرب، وصلت إلى ٨٥ قمة ولقاء، على الشكل التالي: (١٤) اجتماعاً ولقاء مع الملك حسين منها (١٢) لقاء واجتماعاً في دمشق بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٥ و٢٤/ ٥ و٢٦/ ٧/ ١٩٨٦ و١٠/ ٢ و١٤/ ٥/ و٢٤/ ٦ و١/ ٩ و٢٤/ ٩ و٢٥/ ١١/ ١٩٨٧ و٢٥/ ٣ و١٩/ ٨/ ١٩٩١؛ و(٣) لقاءات واجتماعات في عمان يوم ٢٦/ ١ و٧/ ١١/ ١٩٨٧ و٨/ ٨/ ١٩٨٨؛ و(١٣) لقاءً واجتماعاً مع الرئيس اللبناني إلياس الهراوي في دمشق بالتواريخ التالية: ١٢/ ١ و٩/ ٥ و٢٠/ ٦ و١٩/ ١١ و١٣/ ١٢/ ١٩٩٠ و٢٧/ ٢ و١٦/ ٥ و٢٢/ ٥ و٢٧/ ٧ و٥/ ١٢/ ١٩٩١ و٨/ ٢ و١٦/ ٢ و٢٤ ـ ٢٥/ ٣/ ١٩٩٢.

و(٨) اجتماعات ولقاءات مع الرئيس المصري حسني مبارك، منها (٥) في دمشق بتاريخ ٢/ ٥ و٣٠/ ٥ / ١٩٩٠ و١٩/ ٥ و١٧/ ٧ و٢٥/ ١١/ ١٩٩١.

و(٣) في القاهرة بتاريخ ٣١/ ٣ و٥/ ٦ و١٢/ ١٠/ ١٩٩١.

و(٦) لقاءات مع العقيد معمر القذافي واحد في دمشق بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠ و(٥) في ليبيا يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٨٦ و١٦/ ٣ و٢١/ ٥ و٣١/ ٩/ ١٩٨٨، وقمة مصراتة التي جمعت الرؤساء القذافي والأسد ومبارك يوم ٢/ ١/ ١٩٩١.

و(٤) لقاءات واجتماعات، في دمشق، مع الرئيس اللبناني أمين الجميل في ٢٣/ ٣ و٢٩/ ٥ و٨/ ٨/ ١٩٨٥ و١٣/ ١/ ١٩٩٦.

و(٣) لقاءات واجتماعات في دمشق، مع الرئيس اليمني علي ناصر محمد في ١/ ٣/ ١٩٩٥ و٦/ ٢ و١٧/ ٧/ ١٩٨٦.

ولقاءات في دمشق مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في ٢٢/ ١/ ١٩٨٧ و١٥/ ٢/ ١٩٩٠، ولقاء واحد في وهران بالجزائر بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٨٩.

و(٣) لقاءات في دمشق مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بتاريخ ٢٢/ ٧ و١٥/ ٨/ ١٩٨٧ و١٦/ ٩/ ١٩٩١.

و(٢) لقاءات في دمشق مع الرئيس اليمني حيدر أبو بكر العطاس في ٢٨/ ٦ و٢١/ ١١/ ١٩٨٦، ولقاء واحد مع رئيس الجمهورية الصحراوية محمد عبد العزيز في ١١/ ٣/ ١٩٨٧.

وفي موازاة ذلك استقبل الرئيس الأسد، في دمشق، عدداً من الرؤساء الأجانب والأفارقة وكانت له معهم لقاءات واجتماعات ومباحثات وهم: رئيس غامبيا داود جاوارا (٣٠/ ٣/ ١٩٨٥)، والرئيس البلغاري ثيودور جيفكوف (٢٨/ ٤/ ١٩٨٥)، والرئيس الأميركي جيمي كارتر (٢٢/ ٣/ ١٩٨٧)، والرئيس الإثيوبي منغستو هنامي مريام (١٠/ ١٠/ ١٩٨٨)، والرئيس النمساوي كورت فالدهايم (٢٧/ ١٠/ ١٩٨٨)، والرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (٢٧/ ٤/ ١٩٩١).

وقام الرئيس الأسد في هذه الفترة من ولايته، بزيارة عدد من دول أوروبا الشرقية وأجرى مباحثات مع رؤسائها وهي: موسكو (٢١/ ٦/ ١٩٨٥ و٢١/ ٦/ ١٩٨٦ و٢٣/ ٤/ ١٩٨٧ و٢٨/ ٤/ ١٩٩٠)، وبراغ (٧/ ٧/ ١٩٨٥)، وبلغراد (٢٨/ ٤/ ١٩٨٦)، وأثينا، (٢٦/ ٥/ ١٩٨٦) وبوخارست (٣٠/ ١٢/ ١٩٨٧)، وصوفيا (٢١/ ١٠/ ١٩٨٧)، وجنيف (٢٣/ ١١/ ١٩٩٠).

في يوم الأربعاء الثاني من أيار/ مايو ١٩٩٠، وصل إلى دمشق الرئيس المصري حسني مبارك، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها إلى دمشق منذ العام ١٩٧٨، وعقد مع الرئيس الأسد عدة اجتماعات. وكانت القضايا التي تمّ بحثها، موجة الهجرة الصهيونية الجديدة إلى أرض فلسطين، والتهديدات التي توجهها دوائر الاستعمار والصهيونية للأمن القومي العربي، ومساعي استكمال تنقية الأجواء العربية.

القمة السورية ـ اللبنانية

عقدت في يوم الأربعاء ٩ أيار/ مايو ١٩٩٠، شارك فيها عن الجانب اللبناني الرئيسان إلياس الهراوي والدكتور سليم الحص، وعن الجانب السوري الرئيس حافظ الأسد ونائبه الرئيس عبد الحليم خدام ومحمد زهير مشارقة ورئيس الحكومة محمود الزعبي ووزير الخارجية فاروق الشرع.

وتطرقت المباحثات إلى قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والقمة العربية الطارئة، والأوضاع في المناطق الشرقية من لبنان.

قمة دمشق الثانية

في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، وصل الرئيس حسني مبارك إلى دمشق واجتمع بالرئيس الأسد وصدر في ختام الاجتماع بيان جاء فيه:

«..

تدارس الرئيسان الوضع العربي من جوانبه كافة، وبخاصة أزمة الخليج من أجل الوصول إلى حل سياسي لها يجنب الشعب العراقي المزيد من المعاناة والعواقب المدمرة التي تترتب على استمرار الاحتلال العراقي للكويت..

وفي هذا الإطار أدلى الرئيسان دعوة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية لعقد قمة عربية استثنائية، عناية خاصة وإزاء ما صدر مباشرة من بغداد من بيان تضمن شكوكاً في مقاصد الدعوة المغربية، ووضع شروط مسبقة تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة وبخاصة ما أعقب البيان العراقي من تصريحات لمسؤولين عراقيين أكدوا فيها تمسك القيادة العراقية موقفها الرافض للانسحاب من الكويت ومواصلة ضم دولة الكويت إليها فقد عبّرَ الرئيسان عن أسفهما لإجهاض العراق لأي حلّ سياسي يهدف إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، ويؤكدان تصميمهما على الاستمرار في التشاور بينهما ومع الأشقاء العرب للحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية ووحدتها».

قمة جنيف

في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، وصل الرئيس الأسد إلى جنيف وعقد مع الرئيس الأميركي بوش اجتماعين ناقشا فيهما موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي من أوجهه المختلفة، وأكدا ضرورة إيجاد حل شامل وبذل الجهود من أجل تحقيق سلام شامل وعادل على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنها القراران ٢٤٢ و٣٢٨. وبالنسبة إلى أزمة الخليج، أكد الرئيسان أهمية تنفيذ القمة العربية الطارئة وقرارات الأمم المتحدة القاضية بانسحاب العراق من الكويت وعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الغزو العراقي للكويت. وبحث

الرئيسان موضوع لبنان وأكدا متابعة تنفيذ الطائف، وعلى أهمية الخطوات المتتابعة لتحقيق الوفاق الوطني. وتطرق الحديث إلى موضوع الرهائن الأجانب في لبنان، وأكد الرئيس الأسد استمرار سورية في بذل جهودها للمساعدة على الإفراج عنهم.

قمة مصراتة

انعقدت يوم الخميس الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، وضمت كلاً من العقيد معمر القذافي والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس السوداني عمر حسن البشير، وكانت الغاية من هذه القمة القيام بعمل جماعي ممكن لتجنب الكارثة التي قد تنجم عن تفاقم الأزمة بين الكويت والعراق.

ولم يصدر عن هذا القمة أي بيان.

قمة الأسد ـ مبارك

عقد في القاهرة يوم الأحد السابع من نيسان/ أبريل ١٩٩١، لقاء القمة بين الرئيسين حافظ الأسد وحسني مبارك، في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد للقاهرة.

وقد أثمرت مباحثات هذه القمة عن بلورة موقف مصري ـ سوري مشترك تقوده الدولتان ويأخذ في الاعتبار متطلبات الأمن القومي العربي، وإمساك الدولتين بزمام الأمور في مجريات الأحداث في المنطقة.

كما بحث الرئيسان الخطوات التنفيذية لتعزيز إعلان دمشق بين مصر وسورية ودول الخليج كنواة لعمل عربي مشترك.

وقد اتخذت الدولتان موقفاً متشدداً إزاء العدوان العراقي على الكويت منذ بداية الأزمة، وكانت نقاط الاتفاق التي تم التوصل إليها:

١ ـ تهيئة الفرصة أمام سائر الدول العربية للانضمام إلى مسيرة العمل العربي المشترك، من منظور قومي ومسؤولية جماعية، والتعامل مع المتغيرات الدولية من منظور جماعي.

٢ ـ إعادة تحديد أسس الأمن القومي العربي، ومفهوم التعاون العربي المشترك ومن ثم تحديد الأخطار المحدقة به.

٣ ـ الحفاظ على وحدة العراق، والتصدي لمحاولات تجزئته، والسعي إلى عودته إلى الجماعة العربية من دون المساس بوحدته أو سيادته.

٤ ـ أن ينبع النظام الأمني في منطقة الخليج من واقع رغبات الدول الخليجية نفسها بمساعدة بعض الدول العربية والصديقة.

كما تطابقت وجهات نظر البلدين بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة على أن يسري ذلك على كل الدول التي تمتلك هذه الأسلحة وليس على العراق فقط(٩٣).

وأهم ما يلاحظ في عهد الولاية الثالثة:

١ ـ تراجع عدد الزوار العرب بصورة ملحوظة، وزيادة عدد الزوار الأجانب وارتفاع عدد الوفود الأجنبية بصورة كبيرة.

٢ ـ انخفاض عدد المؤتمرات والندوات، وهذا ما يتبين من الجدولين التاليين:

الجدول الرقم (١)

الولاية	زوار	عرب	أجانب	وفود	عرب	أجانب
الثانية	٦٦٢	٤٥٧	٢٠٥	٢٧١	١٠٥	١٦٦
الثالثة	٦١٥	٣٩٣	٢٢٢	٢٩٦	١٠١	١٩٥

الجدول الرقم (٢)

الولاية	مؤتمرات	ندوات	دورات	اجتماعات
الثانية	١٤٥	١٠٩	٦٦	٦٠
الثالثة	١١٣	٧٩	٦٨	٤٣

العدد الأكبر من الزوار العرب، والوفود العربية، هم من زاروا سورية في الولاية الأولى والثانية، وكذلك فإن من الزوار الأجانب في هذه الولاية من زار سورية سابقاً.

الوفود العربية من لبنان والعراق والمنظمات الفلسطينية والكويت وتونس وليبيا والمغرب والسودان واليمن والأردن والسعودية والجمهورية العربية الصحراوية ومصر والبحرين.

أما الوفود الأجنبية فكانت من كندا وإسبانيا وتركيا وألمانيا وبولونيا واليونان والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وأفغانستان وسويسرا والسويد وإيطاليا وإيران وقبرص وكولومبيا وفييتنام وأستراليا وفرنسا وبلغاريا ويوغوسلافيا وهنغاريا وكوريا ونيكاراغوا وتشيكوسلوفاكيا وكمبوشيا والنمسا وهولندا والهند والصين واليابان والأرجنتين وكوبا والبرازيل وبرمودا.

المؤتمرات

لا نبالغ إذا قلنا إن الظاهرة البارزة في عهد حافظ الأسد، هي كثرة المؤتمرات والندوات بواقع مؤتمر أو ندوة في كل يوم تقريباً. ولعل القصد من وراء ذلك لفت الأنظار إلى سورية وإظهارها بمظهر الدولة المتقدمة، وواقع الحال أن أكثر هذه المؤتمرات والندوات لم يكن لها أي فائدة إلا البهرجة الإعلامية كما قلنا سابقاً وهذه وقفة عند أهم المؤتمرات.

أولاً ـ مؤتمر البرلمانيين العرب الأميركيين

بدعوة من مجلس الشعب السوري انعقد في دمشق يوم السبت ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، المؤتمر الأول للبرلمانيين الأميركيين المتحدرين من أصل عربي، تحت شعار «على طريق تمتين الصداقة وتوثيق الصلات بين الأمة العربية وشعوب القارة الأميركية» شارك فيه ١٥٠ برلمانياً بينهم رؤساء برلمانات ومجالس شيوخ يمثلون ٢٢ بلداً، إضافة إلى عدد من حكّام الولايات في القارة الأميركية المتحدرين من أصل عربي.

حضر حفل الافتتاح الرئيس حافظ الأسد، ورئيس مجلس الشعب محمود الزعبي، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي علي سلامة، وأمين عام مساعد حزب البعث عبد الله الأحمر، والأمين القطري المساعد سليمان قداح، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الرؤوف الكسم.

كما حضره رئيس المجلس النيابي اللبناني حسين الحسيني على رأس وفد نيابي موسّع، وحضره عصام المحايري عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، وعميد الخارجية الدكتور مروان فارس، وعضو المجلس الأعلى إنعام رعد.

وكانت الغاية من هذا المؤتمر، إعادة ربط البرلمانيين بوطنهم الأم، وتعريفهم بقضايا أمتهم ليسهل عليهم شرحها من مختلف جوانبها، والدفاع عن وطن

الأجداد، وتشكيل أدوات ضغط في الخارج تدعم القضية القومية، والتوجه إلى الشعوب الأميركية لمخاطبتها عبر ممثليها، ونقل الصورة الحقيقية لما تعانيه الأمة العربية من عدوان إسرائيلي ـ أميركي، وحثّ المغتربين على توظيف إمكاناتهم الاقتصادية والسياسة والثقافية والفكرية في وطنهم الأصلي.

ألقى رؤساء الوفود المشتركة في المؤتمر كلمات حيّوا فيها الدور الذي تؤديه دمشق في تصدِّيها للخطر الصهيوني، وأكدوا التزامهم بقضايا وطنهم الأم، واستعدادهم للنضال من أجل نصرة هذه القضايا.

وشكر المتكلمون القيادة السورية على مبادرتها في الدعوة إلى هذا المؤتمر، وتمنوا إنشاء المؤسسات التي ترعى أوضاع المغتربين، وتعمل على توطيد علاقاتهم في ما بينهم، وعلاقتهم بالوطن الأم[٩٤].

ثانياً ـ المؤتمر الثاني للرابطة العربية للأدب المقارن

افتتح المؤتمر جلساته صباح يوم الأحد السادس من تموز/ يوليو ١٩٨٦، شاركت فيه شخصيات من البلاد الشقيقة والصديقة بلغ عددها ٤٨ شخصية أكاديمية. وكان عدد المشاركين من خارج الوطن العربي ٨ أساتذة، ومن الجامعات السورية ١٦ أستاذاً.

ألقيت في المؤتمر أبحاث مهمة، في مواضيع أدبية متنوعة، نذكر منها الأبحاث التالية: تزجية الفراغ عند العرب في نظر الغرب للدكتور مايكل ضاهر، رواية «**عصر التنوير الفرنسية وعلاقتها بالحضارة العربية**» للدكتور جمال شحيد، تأثير كتاب «**ألف ليلة وليلة**» على فن البرلسك في الأدب الإنكليزي للدكتور عادل عبد الله، «**الموشح الأندلسي بين التأثير والتأثر**» للدكتور محمد رضوان الداية، «**ملامح الدراسات المقارنة في الأدب الأندلسي**» للدكتور صلاح جرار، الأثر الوجودي في رواية «**الحلزون العنيد**» لرشيد بوجدرة للدكتور الرشيد بوشعير، الرواية المكتوبة بالفرنسية في بلدان المغرب العربي وتأثير الأصوات الخارجية عليها للبروفسور جون أريكسون، «**التأثير الغربي على أمين الريحاني**» للدكتورة ليلى المالح، «**أثر ألف ليلة وليلة في أدب فولتير القصصي**» للدكتور الشريفي عبد الله عبد الواحد، «**المعالجات الدرامية لمأساة الملك أوديب في العربية**» للدكتور محمود جميعان الشيتوي، «**أسطورة أورفيوس بين الآداب المغربية والشعر العربي المعاصر**» للدكتور علي الشرع، «**دعوة إلى المنهج المقارن في دراسة الأدب العربي الحديث**» ونقده للدكتور عبد النبي أصطيف، «**الأدب العربي في علاقاته مع الآداب الأخرى**» محور تطبيقي للدكتورة فاطمة القاسم شداد، «**نحو علم للعروض المقارن**» للدكتور سيد البحراوي، «**نموذج مبكر للأدب المقارن في الثقافة العربية المعاصرة**» للدكتور يوسف أبو العدوس، «**صور الشعوب الأجنبية في الأدب العربي الحديث**» للدكتور عبد المجيد حنون، «**أثر الأدب المقارن في دراسة الأدب العربي المعاصر**» للدكتور نسيب النشاوي، «**في نظرية المثاقفة: التلذذ بالتبعية والإحساس بالعالم**» للدكتور عز الدين المناصرة، «**مفهوم الأدب المقارن**» للدكتور محمد الخزعلي، «التطورات النقدية في الثمانينيات» للدكتور جميل ناصيف[٩٥] وغيرها.

ثالثاً ـ مؤتمر المعارضة العراقية لإسقاط صدام حسين في ٧/ ٣/ ١٩٨٩

رابعاً ـ المؤتمر البرلماني العربي للسكان والتنمية

خلال الأيام ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ أيلول/ سبتمبر١٩٨٩، انعقد في دمشق المؤتمر البرلماني العربي الثاني للسكان والتنمية بمشاركة وفود برلمانية عربية من فلسطين والأردن وسورية والعراق ولبنان ومصر والإمارات العربية المتحدة وتونس والمغرب والصومال واليمن الديموقراطي والجمهورية العربية اليمنية وجيبوتي. وشاركت بصفة مراقب وفود من منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية برلمانية وغير برلمانية، وعدد من الاختصاصيين والمسؤولين السوريين.

شارك في تنظيم المؤتمر كل من الاتحاد البرلماني العربي، ومجلس الشعب السوري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الدولية للبرلمانيين حول التنمية.

وكانت المواضيع التي تمّ بحثها في المؤتمر، السكان والتنمية والبيئة، الهجرة والتحضر، الخصائص الديموغرافية للأراضي المحتلة، الأمن الغذائي، المرأة والسكان والتنمية[٩٦].

الندوات

وأهمها من وجهة نظرنا:

أولاً ـ ندوة المقاومة الوطنية اللبنانية في بعديها الوطني والقومي

بدعوة من الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، في يومي ٢٦ ـ ٢٧ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، شارك فيها وفد تجمع الهيئات الثقافية والإعلامية لدعم تحرير الجنوب. أصدرت الندوة في ختام أعمالها بياناً جاء فيه:

١ ـ يعبر المشاركون في الندوة عن اعتزازهم الكبير، وتقديرهم العالي للنضال البطولي الذي خاضته وتخوضه حركة المقاومة اللبنانية كرد قومي ثوري تاريخي على الاحتلال الإسرائيلي وحلفائه وعملائه، وبصفته جزءاً من نضال حركة التحرر الوطني العربية ضد أعداء أمتنا.

ويرون في الانتصارات الوطنية المهمة التي حققتها ضد العدو الصهيوني والقوى الإمبريالية وعملائها، بداية مرحلة جديدة في النضال القومي التقدمي بمواجهة الهيمنة المعادية الشرسة وإسقاط كل المشاريع التآمرية الاستسلامية.

٢ ـ يؤكد المشاركون في الندوة اعتزازهم وتقديرهم للدور القومي الكبير الذي تقوم به سورية العربية.. في دعم الصمود العربي في وجه مؤامرة التحالف

الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي الرجعي ضد القضية العربية التحررية ومصالحها وحقوقها المشروعة.

٣ ـ يدعو المشاركون في الندوة الجماهير العربية إلى مزيد من المساندة والدعم للنضال البطولي الذي تخوضه المقاومة الوطنية اللبنانية حتى يتحقق النصر.. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أرض فلسطين العربية. وكذلك يدعو الجماهير العربية إلى مساندة نضال سورية العربية.. في الوقوف بحزم ضد مخططات التسوية الأميركية ـ الصهيونية بكل أشكالها[٩٧].

ثانياً ـ الندوة الفكرية حول الوحدة العربية

انعقدت يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦، ودامت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد من الباحثين ألقيت خلالها أبحاث عديدة منها:

التطور التاريخي للأمة العربية وتكوين الهوية القومية للدكتور عادل زيتون، الوحدة العربية عبر التاريخ للدكتورة نجاح العطار، التجارب الوحدوية المعاصرة سورية ومصر للاستاذ محمد محفوض، قصور العامل الذاتي للدكتور حامد خليل، النزعات الاقليمية في الوطن العربي لمحمد عرب، التيار الناصري والوحدة العربية للأمين العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي، ملاحظات حول مفاهيم الأمة والتاريخ والثقافة للدكتور نايف بلوز، الوحدة العربية طريق الجماهير وأداتها الديموقراطية لأحمد الحاج علي، التبعية عقبة أساسية في طريق تحقيق الوحدة العربية للدكتور خضر زكريا، الوحدة العربية ودورها في التنمية وتجاوز التخلف للدكتور مطانيوس حبيب، الوحدة العربية وعقلية البرجوازية الصغيرة للدكتور أحمد درقاوي، القوى الاجتماعية ذات المصلحة العميقة في تحقيق الوحدة العربية للدكتور ديب أبو لطيف، المنهج العلمي والموضوعي للوحدة العربية للدكتور طيب تيزيني، العامل الذاتي وشروطه الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية للدكتور غانم[٩٨].

ثالثاً ـ ندوة من الشام إلى الأندلس

بمناسبة مرور ١٢ قرناً على انتقال عبد الرحمن الداخل من الشام إلى الأندلس، وبناء جامع قرطبة الكبير، أقامت وزارة الثقافة، والمديرية العامة للمتاحف بدمشق، في الثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٨٦، ندوة بعنوان: «من الشام إلى الأندلس» شارك فيها لويس بانيز سكرتير الدولة الإسبانية للتعاون الدولي، والدكتور يوسف أبو العدوس من الأردن، والدكتور أحمد بدر من سورية، والدكتور بدرو شالينا من إسبانيا، ومحمد رقاية من سورية، والدكاترة: رضوان الداية وسهيل زكار وعبد الرحمن خزندار ومحمد علي شبول والدكتور يوسف خيرو شنوان من الأردن وبشير زهدي.

رابعاً ـ ندوة مجلة «النهج»

«النهج»، دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، رئيس تحريرها فخري كريم، مكاتبها في دمشق ونيقوسيا وبراغ. أقامت هذه المجلة ندوة علمية سياسية في دمشق، في ١١ أيار/ مايو ١٩٨٦، تحت شعار «العدوان الأميركي على ليبيا وتهديد سورية بالعدوات وآثاره على الوضع في الشرق الأوسط»، دامت ثلاثة أيام، حضرها ممثلون عن الشيوعي الأردني والتجمع الوطني للمصريين في الخارج، والحزب التقدمي للشعب الكادح القبرصي (أكيل) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الوطنية التقدمية العراقية (جود)، والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، والحزب الاشتراكي الألماني الموحّد، واتحاد الشباب العربي، والحزب الشيوعي اللبناني، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية في البحرين، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا[٩٩].

صدر في ختام الندوة بيان جاء فيه: إن هذه الندوة تعقد في وقتها المناسب، وفي

وقت تتصاعد فيه عدوانية الإمبريالية الأميركية وتتخذ أبعاداً هستيرية، متمثلة في اللجوء إلى القوة المسلحة وشن حملة إعلامية عدوانية منظمة تهدف إلى بث الأكاذيب بتصوير الأنظمة الوطنية الداعمة لحركات التحرر الوطني العربية كدول ترعى الإرهاب، والسعي الحثيث إلى جر حلفاء الإمبريالية الأميركية إلى اتخاذ مواقف سياسية واقتصادية متزايدة العداء تجاه هذه الدول.

وأضاف البيان، إن المشاركين في الندوة يعلنون مساندتهم لكافة الأنظمة التقدمية التي تواجه الإمبريالية الأميركية والصهيونية وتهديداتهما، وأعلن المشاركون في الندوة، أن الولايات المتحدة الأميركية، وإدارة ريغان بوجه خاص، هي المسؤولة عن أكثر أشكال الإرهاب وقاحة، وهو إرهاب الدولة الرسمي السافر. ورأى المشاركون أن انعقاد هذه الندوة، في هذا الوقت بالذات، في دمشق كتعبير عن التضامن مع سورية ونهجها الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية، وتعبير للدور الذي تؤديه في النضال العالمي من أجل صيانة السلم.

ووجهت الندوة نداء إلى الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية، وإلى كل القوى المحبة للسلام في العالم، جاء فيه:

إننا على ثقة بأن موقفاً حازماً وقوياً يمثل موقف الرأي العام العالمي أحد عناصره المهمة من العدوان المبيّت على سورية، يمكن أن يحجبه ويحول من دون وقوعه أصلاً.. إن سد الطريق على تمرير العدوان الذي وقع على ليبيا ليس يضع حداً لحالة القلق التي تراود كل بلد مستقل معادٍ للامبريالية من احتمال تعرضه لعدوان غادر مماثل فحسب، بل وتجنب الإنسانية احتمالات تدهور الوضع الدولي المعقّد تدهوراً جديداً قد يصعب التحكم فيه، ومنع المواجهة التي قد تكلف الإنسانية وجودها. وخلص البيان إلى القول: إن التضامن مع سورية وليبيا هو مساهمة في نضال الشعوب من أجل السلام العالمي، والحدّ من المحاولات الإمبريالية الأميركية والصهيونية.

كما أصدر المشاركون في الندوة بياناً تضامنياً مع الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية، جاء فيه: «إن المشاركين في ما يعبرون عن تضامنهم الحازم مع النضال الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني ضد الإمبريالية والصهيونية، ومن أجل إحقاق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير مصيره. كما يعلنون عن مساندتهم لنضال الشعب العربي اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضد الاحتلال الإسرائيلي وعملائه، كما أننا نجدد مساندتنا لنضال كافة الشعوب من أجل حريتها واستقلالها ونعرب عن تضامننا وتأييدنا لنضال شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ضد الإمبريالية والعنصرية»[١٠٠].

خامساً ـ ندوة الفكر العربي المقاوم

انعقدت في دمشق خلال الفترة بين ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، والمحاور التي تمّ بحثها في هذه الندوة هي:

* الانتقاضة والمقاومة ظاهرة نوعية في النضال التحرري العربي.
* الثقافة العربية فعل مقاوم.
* مدى انعكاس الانتفاضة والمقاومة في النتاج الأدبي العربي.
* هل تجلّت الانتفاضة والمقاومة في الإنتاج الفني؟ وكيف؟
* تلازم عملية التحرير من الاحتلال الإسرائيلي مع عملية التعبير الديموقراطي في لبنان.
* الانتفاضة والمقاومة اللبنانية بمواجهة التمييز العنصري.
* انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
* في مواجهة سياسة التطبيع ثقافياً مع العدو الصهيوني.
* من أجل إقامة جبهة ثقافية عربية لمواجهة التطبيع الثقافي.

الدورات

تنوعت غاياتها ومواضيعها.

من العناوين البارزة لبعض الدورات. دورة الهيئة الاقليمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأدنى (٧/ ١٢/ ١٩٨٥)، الدورة التدريبية المحلية في مجال معلومات القوى العاملة وإحصاءاتها (٢٥/ ١/ ١٩٨٦)، دورة تدريبية حول ترشيد استخدام المياه الجوفية وشبكات الرصد المائية (١٨/ ١٠/ ١٩٨٦)، الدورة التثقيفية للجان المرأة العاملة (٢٥/ ١٠/ ١٩٨٧)، دورة تدريبية حول الأسعار والرقابة التموينية (١٧/ ٢/ ١٩٩٠).

بقي أن نذكر ما حصل في هذه الولاية من حوادث إعدام وجرائم قتل وكوارث وحوادث مؤسفة. ونبدأ الحديث عن عمليات الإعدام وقد تمّ في ساعة مبكرة من صباح يوم الاثنين ١٥ تموز/ يوليو ١٩٨٥، تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بالمجرم حسن بن حسن المحمد.

وفي يوم الاثنين ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٨٥، تمّ تنفيذ حكم الإعدام في مدينة حماة بالمجرمين محمد عمر المصري، ومحمد علي الفرا لارتكابهما الفعل المنافي للحشمة بفتيات قاصرات وطفل قاصر.

وفي ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٥، نفذ في اللاذقية، حكم الإعدام بالمجرم عدنان إبراهيم نزيهة لارتكابه جرم القتل تمهيداً لجناية الإعتداء والسلب بالعنف.

وفي ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، نفّذ في ساحة المرجة بدمشق حكم الإعدام بالمجرم جبر علي جبر لارتكابه جناية قتل ثلاثة أشخاص قصداً. وفي يوم ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٦، نفذ حكم الإعدام، في حمص، بالمجرمين أمين محمد الخطيب وفرحان إلياس الصالح لارتكابهما جناية القتل العمد عن سابق تصور وتصميم.

وفي يوم الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٨٦، نفذ حكم الإعدام بعبد الله محمود حبالتي لارتكابه جناية القتل العمد عن سابق تصور وتصميم، وجناية الشروع التام بالقتل العمد لأكثر من شخصية، وجناية الإتجار بالحشيش المخدر وتعاطيه، وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، نفذ حكم الإعدام بمجرم البراد المفخخ أحمد حسن عيد.

وفي صباح يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، نفذ حكم الإعدام بحق كل من الجواسيس فؤاد علي حسن ومحمد سالم يحيى بدر وعدنان مصطفى محفوظ.

أما الكوارث فقد تعددت أسبابها، والبداية كانت بالحرائق التي نشبت في ٢٧ شهر تموز/ يوليو ١٩٨٥، شب حريق في الأحراج الجبلية الواقعة بين قرى يازوره والدفعسيتية والسعرية، التي تبعد ٣٠ كيلومتراً عن اللاذقية، على طريق حلب.

وفي ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٥، شبّ حريق في قرية النبعين أعالي كسب بلغت المساحة المحروقة ٤٥٠٠ دونم و٢٠٠ ألف شجرة، وقدرت الأضرار بمبلغ ١٣,٧٠ مليون ليرة، وسبب الحريق قيام أحد الفلاحين بحرق كمية من الفضلات جمعها من حقله[١٠١].

وفي ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٥، تسمم في حلب، عدد من الأطفال بعد تناولهم حبيبات ملونة من مادة الكليرات التي تستعمل في مكافحة القوارض كما أصيب ١٤ خروفاً و١١عنزة.

وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، سقط عشرة أشخاص بين قتيل وجريح بسبب تهدم منزل مخالف في مخيم اليرموك.

وفي ١٧ آذار/ مارس١٩٨٦، انفجرت عند مدخل مدينة دمشق الشمالي سيارة براد مفخخة. نتج من الحادث اصابة عدد من المواطنين وألقي القبض على الفاعل، ويدعى أحمد حسن عيد، لبناني الجنسية.

وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٦، التهم حريق معملاً للتريكو في منطقة القابون.

وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨٧، اندلع حريق كبير في سوق القطن بدمشق القديمة، قرب سوق مدحت باشا.

وفي شباط/ فبراير ١٩٨٧، أقدمت أم على قتل ابنتها البالغة ثلاث سنوات من عمرها.

وفي ١٠ أيار/ مايو ١٩٨٧، اكتشف في أحد آبار قرية مجدليا التابعة لمنطقة أريحا جثة فتاة. وتبين نتيجة التحريات أن أعمام الفتاة أقدما على قتلها لأنها حامل بسِفاح.

وفي أول أيام عيد الأضحى، الأول من آب/ أغسطس ١٩٨٧، تعرض المصرف التجاري بالحسكة لحريق هائل.

وفي ٧ أيلول/ سبتمبر١٩٨٧، اندلع حريق في منطقة الشعلان بدمشق والتهمت النيران مأذنة جامع الشعلان وبعض البيوت المجاورة.

وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، انهدم منزل في محلة المزّة القديمة وأدى الحادث إلى إصابة امرأتين بجراح، وتشريد ٥٩ شخصاً أصبحوا بلا مأوى. وفي ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨، انفجرت بإدلب أسطوانة غاز وأدى الحادث إلى مقتل سبعة أشخاص.

وخارج موضوع القتل والحرائق، ألقت أجهزة الأمن في دمشق، في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٨٦، القبض على ٣ عصابات للسرقة، والمسروقات أجهزة كهربائية ودراجات نارية وألبسة وأموال.

وفي مصياف ألقت أجهزة الأمن يوم ٢١/ ٧/ ١٩٨٧، القبض على سارق شركة سندس وبعض المتاجر الأخرى.

وألقت أجهزة الأمن باللاذقية يومي ١٤ و٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٨، على لصوص قاموا بسرقة أدوات كهربائية ودراجات نارية ومزارع، ومارسوا عمليات النشل. وفي ١ أيار/ مايو ١٩٨٨ ألقت أجهزة الأمن في دمشق القبض على لصوص السيارات.

ومن الشخصيات المعروفة التي توفيت في هذه المرحلة الشاعرة عزيزة هارون (١٢/ ٢/ ١٩٨٦)، والفنان القدير عبد اللطيف فتحي (٨/ ٣/ ١٩٨٦).

هوامش

(١) جريدة **البعث**، البعدد (٦٦٨٣)، تاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.
(٢) مجلة **صباح الخير**، العدد (٤٧٠)، تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨٥.
(٣) المصدر نفسه، العدد (٤٧٠)، تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨٥.
(٤) المصدر نفسه، العدد (٤٧٤)، تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٨٥.
(٥) مجلة **الموقف العربي**، العدد (٢٣٢)، تاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٨٥.
(٦) قانون العفو الرقم (٦)، تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨٥.
(٧) المرسوم الرقم (١٠٤٣)، تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٨٥.
(٨) المرسوم الرقم (١٠٤٣)، تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٨٥.
(٩) جريدة **البعث**، العدد (٦٨٢٩)، تاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٨٥.
(١٠) المصدر نفسه، العدد (٧٠٥٨)، تاريخ ٨/ ٥/ ١٩٨٦.
(١١) المصدر نفسه، العدد (٧٠٦٠)، تاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٨٦.
(١٢) المصدر نفسه، العدد (٦١٢٦)، تاريخ ٣/ ٨/ ١٩٨٦.
(١٣) المصدر نفسه، العدد (٧٣٨٥)، تاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٨٧.
(١٤) المصدر نفسه، العدد (٧٣٩٥)، تاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٨٧.
(١٥) المصدر نفسه، العدد (٧٤٩٥)، تاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٧.
(١٦) المصفر نفسه، العدد (٧٤٩٦)، تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٧.
(١٧) المصدر نفسه، العدد (٧٠٧٣)، تاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٨٦.
(١٨) المصدر نفسه، العدد (٧٠٨٦)، تاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٨٦.
(١٩) المصدر نفسه، العدد (٦٨٢٨)، تاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٨٥.
(٢٠) المصدر نفسه، العدد (٧٤٤٧)، تاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٨٧.
(٢١) المصدر نفسه، العدد (٧٤٤٨)، تاريخ ١/ ٩/ ١٩٨٧.
(٢٢) المصدر نفسه، العدد (٦٨٧٠)، تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٨٥.
(٢٣) المرسوم التشريعي الرقم (٢٦)، تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٨٥.
(٢٤) المرسوم التشريعي الرقم (٢٧)، تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٨٥.
(٢٥) جريدة **البعث**، العدد (٧٤٢٦)، تاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٨٧.
(٢٦) القانون الرقم (٦)، تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨٧.
(٢٧) جريدة **البعث**، العدد (١٩٥٨)، تاريخ ٧/ ١/ ١٩٨٦.

(٢٨) المصدر نفسه، العدد (٧٤٠٦)، تاريخ ٩/٧/١٩٨٧.

(٢٩) القرار الرقم (١٢٤٣)، تاريخ ١/١٠/١٩٨٥.

(٣٠) جريدة **البعث**، العدد (٧٣٠٣)، تاريخ ٢/٣/١٩٨٧.

(٣١) المرسوم التشريعي الرقم (٢١)، تاريخ ٣/٩/١٩٨٥.

(٣٢) جريدة **البعث**، العدد (٦٩٣٨)، تاريخ ١٢/١٢/١٩٨٥.

(٣٣) المصدر نفسه، العدد (٧٢٣٣)، تاريخ ١١/١٢/١٩٨٦.

(٣٤) المصدر نفسه، العدد (٧٠١٩)، تاريخ ١٩/٣/١٩٨٦.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد (٧٢٠٧)، تاريخ ١٢/١١/١٩٨٦.

(٣٦) المرسوم الرقم (١٨٧٨)، تاريخ ٨/٥/١٩٨٥.

(٣٧) المرسوم الرقم (١٩٨٦)، تاريخ ١٥/٥/١٩٨٥.

(٣٨) جريدة **البعث**، العدد (٧٢٠٤)، تاريخ ٩/١١/١٩٨٦.

(٣٩) المصدر نفسه، العدد (٧٢٥١)، تاريخ ٤/١/١٩٨٧.

(٤٠) المصدر نفسه، العدد (٧٠٦١)، تاريخ ١٣/٥/١٩٨٦.

(٤١) المرسوم الرقم (١١٥٧)، تاريخ ١٦/٤/١٩٨٥.

(٤٢) جريدة **البعث**، العدد (٦٨٢٧)، تاريخ ٢٥/٣/١٩٨٥.

(٤٣) المصدر نفسه، العدد (٦٢٨٩)، تاريخ ٢٩/٧/١٩٨٥.

(٤٤) المصدر نفسه، العدد (٦٨٣١)، تاريخ ٣١/٧/١٩٨٥.

(٤٥) المصدر نفسه، العدد (٧١٨٧)، تاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦.

(٤٦) المصدر نفسه، العدد (٧٢٥٧)، تاريخ ١٤/١١/١٩٨٧.

(٤٧) المصدر نفسه، العدد (٦٨٢١)، تاريخ ٢٤/٧/١٩٨٥.

(٤٨) المصدر نفسه، العدد (٧٧٣٨)، تاريخ ٢٣/٨/١٩٨٨.

(٤٩) المصدر نفسه، العدد (٦٨٧٧)، تاريخ ١/١٠/١٩٨٥.

(٥٠) المصدر نفسه، العدد (٦٩٦٠)، تاريخ ٩/١/١٩٨٦.

(٥١) المصدر نفسه، العدد (٧١٣٧)، تاريخ ٩/١/١٩٨٦.

(٥٢) المصدر نفسه، العدد (٧١٤٦)، تاريخ ٣/٨/١٩٨٦.

(٥٣) المصدر نفسه، العدد (٧٢٠٦)، تاريخ ١١/١٠/١٩٨٦.

(٥٤) المرسوم التشريعي الرقم (١٩)، تاريخ ١٦/٥/١٩٨٦.

(٥٥) جريدة **البعث**، العدد (٦٩٧٢)، تاريخ ٢٣/١/١٩٨٦.

(٥٦) القانون الرقم (١٠)، تاريخ ٤/٥/١٩٩١.

(٥٧) القانون الرقم (٢١)، تاريخ ٢٤/٧/١٩٨٦.

(٥٨) القانون الرقم (٣٤)، تاريخ٩/١١/١٩٨٦.

(٥٩) المرسوم الرقم (٩)، تاريخ ١٤/٥/١٩٨٥.

(٦٠) القانون الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٥.

(٦١) القانون الرقم (٢٩) تاريخ ٢١/١٠/١٩٨٦.

(٦٢) القانون الرقم (٤٥)، تاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٦.

(٦٣) القانون الرقم (١٩)، تاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧.

(٦٤) المرسوم الرقم (٣)، تاريخ ٣/٧/١٩٨٧.

(٦٥) المرسوم الرقم (٤)، تاريخ ١/٨/١٩٨٧.

(٦٦) المرسوم التشريعي الرقم (١)، تاريخ ٣١/١/١٩٨٧.

(٦٧) المرسوم التشريعي الرقم (٢٣٥)، تاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧.

(٦٨) جريدة **البعث**، العدد (٧٠٢٧)، تاريخ ١١/٤/١٩٨٦.

(٦٩) المصدر نفسه، العدد (٧١٠٣)، تاريخ ٧/١١/١٩٨٦.

(٧٠) المرسوم التشريعي الرقم (٥)، تاريخ ١٣/١/١٩٨٧.

(٧١) المرسوم التشريعي الرقم (٦)، تاريخ ١٣/١/١٩٨٧.

(٧٢) جريدة **البعث**، العدد (٧٢٦٥)، تاريخ ٢٠/١/١٩٨٧.

(٧٣) المرسوم الرقم (٨)، تاريخ ٢٠/١/١٩٨٧.

(٧٤) المرسوم الرقم (٢٣٨)، ١/١١/١٩٨٧.

(٧٥) جريدة **البعث**، العدد (٧٥٤٨)، تاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٧.

(٧٦) المصدر نفسه، العدد (٧٦٣٠)، تاريخ ٥/٤/١٩٨٨.

والعدد (٧٦٦٤)، تاريخ ٢٣/٥/١٩٨٨، والعدد (٧٧٠٦)، تاريخ ١١/٧/١٩٨٨، والعدد (٧٧٤٢)، تاريخ ٢٨/٨/، والعدد (٧٧٩٠)، تاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٨.

(٧٧) المصدر نفسه، العدد (٧٥٥٩)، تاريخ ١٢/١/١٩٨٨.

(٧٨) المصدر نفسه، العدد (٧٧٢٢)، تاريخ ١٦/٨/١٩٨٨.

(٧٩) المصدر نفسه، العدد (٧٧٤٦)، تاريخ ١/٩/١٩٨٨.

(٨٠) المصدر نفسه، العدد (٧٥٧٩)، تاريخ ٤/٢/١٩٨٨.

(٨١) المصدر نفسه، العدد (٧٧٠٥)، تاريخ ١٠/٧/١٩٨٨.

(٨٢) المصدر نفسه، العدد (٦٨٧٣)، تاريخ ٧/٨/١٩٨٥.

(٨٣) المصدر نفسه، العدد (٧٧٢٤)، تاريخ ٤/٨/١٩٨٥.

(٨٤) المصدر نفسه، العدد (٧٧٣٩)، تاريخ ١٩٨٥/٨/١١ .

(٨٥) مجلة صباح الخير، العدد(٤٨٥)، تاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ .

(٨٦) المصدر نفسه، العدد (٤٨٨)، تاريخ ١٩٨٥/٦/٢٢ .

(٨٧) جريدة البعث، العدد (٦٨١٤)، تاريخ ١٩٨٥/٧/٩ .

(٨٨) مجلة صباح الخير، العدد (٥٢٦)، تاريخ ١٩٨٦/١/٤ .

(٨٩) المصدر نفسه، العدد (٥٠٣)، تاريخ ١٩٨٥/١٠/٥ .

(٩٠) مجلة الكفاح العربي، العدد (٤٢٧)، تاريخ ١٩٨٦/٩/١٥ .

(٩١) جريدة البعث، العدد (٧١٩٢)، تاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٦ .

(٩٢) المصدر نفسه، العدد (٨٤٩٣)، تاريخ ١٩٩١/٣/٧ .

(٩٣) مجلة الكفاح العربي، العدد (٦٦٢)، تاريخ ١٩٩١/٤/٨ .

(٩٤) مجلة صباح الخير، العدد (٥٠٧)، تاريخ ١٩٨٥/١١/٢ .

(٩٥) جريدة الثورة، العدد (٧١٠٧)، تاريخ ١٩٨٦/٧/١١، والعدد (٧١١٠)، تاريخ ١٩٨٦/٧/١٤، والعدد (٧١١٢)، تاريخ ١٩٨٦/٧/١٧ .

(٩٦) مجلة الحرية، العدد (٣١٩)، تاريخ ١٩٨٩/١٠/١ .

(٩٧) مجلة صباح الخير، العدد ٥٠٧)، تاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٧ .

(٩٨) جريدة البعث، العدد (٦٩٩٨)، تاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤ .

(٩٩) المصدر نفسه، العدد (٧٠٦٢)، تاريخ ١٩٨٦/٥/١٤ .

(١٠٠) المصدر نفسه، العدد (٧٠٦٢)، تاريخ١٩٨٦/٥/١٤ .

(١٠١) المصدر نفسه، العدد (٦٨٦٢)، تاريخ ١٩٨٥/٩/١١ .

الولايـة الرابعـة

١٩٩٢/٣/١٣ ـــ ١٩٩٩/٣/١٣

في خطوة لم تعرف خلفياتها ولا بواعثها ودوافعها، قرر مجلس الشعب بالإجماع في الجلسة التي عقدها يوم الأول من تموز/ يوليو ١٩٩١، تعديل الفقرة الثالثة من المادة (٨٤) من الدستور المتعلقة بالمهلة المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية بحيث أصبحت «يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر»[1].

بعد هذا التعديل، وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، عقدت القيادة القطرية جلسة رقم (٣٦٨) واتخذت قراراً رقم (٥٧٨) تضمن ترشيح حافظ الأسد، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيساً للجمهورية العربية السورية لولاية دستورية جديدة[2] وأرسلت هذا القرار إلى رئيس مجلس الشعب مع الكتاب التالي:

«السيد رئيس مجلس الشعب

تنتهي ولاية السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢، وعملاً بالمادة (٨٤) من الدستور، فقد اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ

١١/١١/١٩٩١، واتخذت قراراً بإجماع أعضائها بترشيح الرفيق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي القائد حافظ الأسد لولاية دستورية جديدة.

إن القيادة القطرية بقرارها هذا تستجيب للإجماع الشعبي الشامل حول قيادته الفذة ولتأكيد الدور التاريخي الذي قام به في قيادة مسيرة شعبنا نحو البناء والتحرير.

وقرر مجلس الشعب في الجلسة التي عقدها بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، تشكيل لجنة خاصة من أعضاء مجلس الشعب لدراسة كتاب القيادة القطرية، برئاسة محمد عادل جاموس، نائب رئيس المجلس، وتضم ٢٢ عضواً من رؤساء اللجان الدائمة في المجلس، وممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وسائر أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وممثلين عن المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وجميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممثلة في المجلس.

وعقدت اللجنة اجتماعاً في الساعة السابعة من مساء يوم السبت١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، برئاسة رئيسها وبحضور كل الأعضاء، وقررت الموافقة على الترشيح. وجاء في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الشعب:

«.. واللجنة بكل الاعتزاز والفخر والعرفان وافقت بالإجماع على اقتراح القيادة القطرية، وتقترح على مجلسكم الكريم ترشيح قائد مسيرة الأمة ورمز نضالها الرئيس حافظ الأسد لمنصب رئاسة الجمهورية العربية السورية، للولاية التي تبدأ اعتباراً من تاريخ ١٣/٣/١٩٩٢».

وفي اليوم نفسه، عقد مجلس الشعب جلسة وافق فيها بالإجماع على ترشيح حافظ الأسد لولاية جديدة تبدأ من ١٣/٣/١٩٩٢.

وبعد ظهر يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، توجه عبد القادر قدورة رئيس

مجلس الشعب وأعضاء مكتب المجلس إلى القصر الجمهوري، وسلّموا الرئيس الأسد قرار المجلس بالموافقة على ترشيحه.

وتمَّ الاستفتاء على منصب رئاسة الجمهورية يوم الاثنين الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبلغ عدد الموافقين على الترشيح حسب البيانات الرسمية ٨٤٣,٦,٧٢٦ أي بنسبة ٩٩,٩٨٢ بالمائة، وعدد غير الموافقين ٣٩٦ أي بنسبة ٥،٨٨ بالمائة أكثر من المستفتين، وعدد الأوراق الباطلة ٧٥٣ ورقة[٣].

ومع انتهاء عمليات الاستفتاء، بدأت وفود المهنئين تصل تباعاً إلى دمشق، وكان أول الواصلين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الذي وصل يوم ظهور نتائج الاستفتاء، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وبعد يومين، ٥/ ١٢/ ١٩٩١ وصل إلى دمشق الرئيس اللبناني إلياس الهراوي على رأس وفد، وقدم للرئيس حافظ الأسد هدية خارطة لبنان كتب تحتها عبارته (مع تجديد البيعة يجدد لبنان عهد الأخوة والتعاون والتنسيق)[٤]، كما وصل أيضاً الشيخ محمد رشيد قباني القائم بأعمال مفتي الجمهورية اللبنانية مع وفد، وفي اليوم التالي، ٦/ ١٢/ ١٩٩١، وصل جيمس أبو رزق وعابدين جابرين، ووفد شمال لبنان المؤلف من سليمان طوني فرنجية والنائب علي عيد وحبيب كيروز وجبران طوق واسطفان الدويهي والدكتور إلياس سابا وسليم سعادة.

وفي يوم التاسع من كانون الأول/ ديسمبر١٩٩١، وصل وفد الحزب السوري القومي الاجتماعي المؤلف من داود باز وحافظ صايغ ومحمود عبد الخالق وإنعام رعد ويوسف زيدان وخليل دياب وقاسم صالح.

وبمناسبة إعلان نتائج الاستفتاء، ألقى الرئيس الأسد كلمة خاطب فيها الشعب السوري قائلاً:

«.. إني وبعد إعلان نتائج الاستفتاء أشكر لكم ثقتكم الغالية، وأعتز

بالروح الجماعية التي تألفت بأسمى معنى وأجمل مظهر، وأحمد الله على نعمه ومن أعظمها هذه الوحدة الوطنية التي تجلت بأبهى صورها والتي لا تخفى على ذي بصر وبصيرة ....

نعم هذه هي ثقتكم، ولا يخاف المصاعب من نال ثقة الشعب لأن إرادة الشعب من إرادة الله، ومن كان الشعب معه، وكان مع الشعب، كان الله معه، ومن كان الله معه فقد غلب ولو بعد حين.

....

إن ما حدث يشعرني وكأن شعبنا تحول خلال هذه المناسبة إلى أسرة كبيرة واحدة تتشابك فيها الأيدي ويتعانق الناس. أطياف الحب تنتشر فتملأ كل مكان. لقد بايعتموني وإني لمبعايكم، وعاهدتموني وإني لمعاهدكم، وعهدي لكم أن أبذل غاية الجهد لكي أكون عند ثقتكم، ولن تجدونني إلاّ في المقدمة حامياً وإياكم هذا الوطن، راعياً لمصالحه، مدافعاً عن سلامته، مكافحاً من أجل حقوق الأمة، مناضلاً لاستعادة الأرض المحتلة واسترداد لحقوقه المغتصبة(٥)».

وأدى الرئيس الأسد القسم الدستوري في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٢، وألقى بهذه المناسبة كلمة دارت حول العناوين التالية: لا حدود لعطاء الشعب، الإنسان منطلق وهدفها، الشعب طاقة مثمرة، الاستقرار الفكري والسياسي، الجبهة الوطنية إنجاز هام، اهتمامنا منصبّ على ترسيخ الوحدة الوطنية، خضنا كل معاركنا بجبهة داخلية متراصّة، للديموقراطية لإطلاق طاقات الشعب، التعددية السياسية، الديموقراطية تتطلب التنظيم، من تراثنا تنشأ صيغتنا ومفاهيمها، حرية الفرد مهمة جداً وأساسية. للديموقراطية جوانب متعددة، أمة واحدة، صيانة الديموقراطية، احترام القانون، العملية الاقتصادية، التشجيع على الاستثمار، تطوير القطاع الزراعي، تنمية الإحساس بالزمن، التضامن العربي الفعّال، تغيّرات دولية نوعية،

لن يفرض علينا أحد إرادته، يجب ألا يغيب عن العرب أطماع إسرائيل، لا تفريط بالصداقة ولا تنكر للجميل، هجرة اليهود اعتداء صارخ على العرب، اهتمامنا كبير بالتضامن العربي، غزو الكويت مأساة عربية، لا بد من العمل لتصحيح المسار العربي، التسليم ليس خيارنا، أثق أن أمتنا ستتجاوز المحنة، سورية فتحت طريق السلام، إسرائيل لا تريد السلام، كشف الزيف الإسرائيلي، العرب لن يتنازلوا عن أرضهم، تجريد العرب من السلاح، تحقيق السلام يحد من السلاح، عملية البناء الشاملة(٦).

وافتتح الرئيس الأسد ولايته الجديدة بزيارة للقاهرة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، أي بعد أسبوع من أدائه القسم الدستوري، وعقد اجتماعاً من الرئيس حسني مبارك لم يفصح عن مضمونه.

وكما هي العادة مع كل ولاية جديدة، تشكلت وزارة جديدة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، بعد أن استقالت وزارة محمود الزعبي التي تشكلت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٧.

وكلّف الرئيس الأسد محمود الزعبي، مرة ثانية، بتشكيل الوزارة الجديدة فشكّلها من ٢٧ وزيراً ١٨ وزيراً منهم كانوا في وزارته السابقة، وجاءت الوزارة الجديدة على الشكل التالي:

محمود الزعبي	رئيساً لمجلس الوزراء
العماد مصطفى طلاس	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع
رشيد اخترينى	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
الدكتور سليم ياسين	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
فاروق الشرع	وزيراً للخارجية

المهندس يوسف أحمد	وزير دولة
الدكتور محمد حربا	وزيراً للداخلية
الدكتور محمد سلمان	وزيراً للإعلام
الدكتور محمد العمادي	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتورة نجاح العطار	وزيرة للثقافة
المهندس عبد الرحمن مدني	وزيراً للري
وهيب فاضل	وزير لشؤون رئاسة الجمهورية
المهندس كامل البابا	وزيراً للكهرباء
عبد الحميد منجد	وزير دولة لشؤون البيئة
محمد غسان الحلبي	وزيراً للتربية
ناصر قدور	وزير دولة للشؤون الخارجية
الدكتور محمد خالد المهايني	وزيراً للمالية
الدكتور محمد زياد الشطي	وزيراً للصحة
الدكتور عبد المجيد طرابلسي	وزيراً للأوقاف
علي خليل	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
نديم عكاش	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
أمين أبو الشامات	وزيراً للسياحة
جسين حسون	وزير دولة
دنخو داود	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
أسعد مصطفى	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

يحيى أبو عسلي	وزيراً للإدارة المحلية
الدكتور نادر نابلسي	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
الدكتور عبد الرحيم السبيعي	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور عبد الله طلبة	وزيراً للعدل
الدكتورة صالحة سنقر	وزيرة التعليم العالي
المهندس رضوان مارتيني	وزيراً للمواصلات
الدكتور أحمد نظام الدين	وزيراً للصناعة
الدكتور مفيد عبد الكريم	وزيراً للنقل
ماجد عزو الرحيباني	وزيراً للانشاء والتعمير
نبيل ملاح	وزير دولة
المهندس حنا مراد	وزير دولة

وبعد أربعة أشهر ونصف، وعلى وجه الدقة في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، قدمت هذه الوزارة بيانها لمجلس الشعب، وكان أقصر بيان وزاري في تاريخ الوزارات السورية. عرض في أربعة أبواب خطة الحكومة والسياسة التي ستنتهجها في عملها، وهي:

الباب الأول: السياسة العامة

أولاً ـ السياسة الخارجية: في المجال العربي ـ في المجال الإسلامي

ثانياً ـ السياسة الداخلية: هذا الوطن ملك الجميع ـ سيادة القانون ـ الاستمرار في دعم وتطوير القوات المسلمة ـ تحديث آلية العمل في الدولة ـ إدارة الاقتصاد الوطني ـ تحديث مؤسسات القطاع العام ـ تأمين التكامل بين الزراعي والصناعي.

الباب الثاني: في المجال الاقتصادي

الري والزراعة ـ تنمية الصادرات الزراعية والصناعة ـ الصناعة الاستخراجية ـ الصناعة التحويلية.

التجارة الخارجية: تطوير أنظمة التجارة الخارجية.

السياسة المالية والنقدية ـ التجارة الداخلية.

الباب الثالث: في مجال الخدمات الجماعية والفردية

الكهرباء ـ المياه ـ مياه الشرب ـ النقل والمواصلات ـ السكن ـ البناء والتشييد ـ الرعاية الصحية ـ السياحة ـ البيئة ـ سياسات وإجراءات وخطط وبرامج.

الباب الرابع: في مجال التربية والتعليم والثقافة والإعلام

التعليم الفني والمهني ـ التعليم العالي والبحث العلمي ـ الثقافة ـ الإعلام ـ القيم الروحية[٧].

ضم سجل هذه الولاية العديد من الوقائع والأحداث، يستلفت النظر منها بشكل خاص.

ـ التحرك السياسي الواسع على الصعيدين العربي والدولي.

ـ الوضع الاقتصادي في سورية.

ـ ضعف أداء الوزارة.

ـ الاهتمام الأميركي الكبير، واللافت للنظر، بسورية.

أولاً: التحرك السياسي الواسع على الصعيدين العربي والدولي

وتمثل هذا التحرك باللقاءات والاجتماعات الكثيرة التي عقدها الرئيس حافظ الأسد مع عدد كبير من الرؤساء والشخصيات السياسية البارزة، العربية والأجنبية.

فقد التقى الأسد في دمشق ٣٥ مرة مع الرئيس اللبناني إلياس الهراوي، و١٤ مرة مع الرئيس المصري حسني مبارك، و٥ مرات مع الملك الأردني حسين، و٢ مرة مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير، و٢ مرة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، و٢ مرة مع أمير دولة الكويت، و٢ مرة مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ومرة واحدة مع الملك المغربي الحسن الثاني، ومرة واحدة مع أمير دولة البحرين، ومرة واحدة مع الرئيس اللبناني إميل لحود.

والتقى، في دمشق أيضاً، مع كل من: رئيس جمهورية أرمينيا ليغو تير بتروسيان (٢٧/ ٢/ ١٩٩٢)، والرئيس الروماني أيون ليسكو (١٢/ ٤/ ١٩٩٣)، والرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا توماس كليل (٩/ ٤/ ١٩٩٤)، والرئيس المالي الغامر كونارين (٢٤/ ٤/ ١٩٩٤)، والرئيس القبرصي غلافكوس كليريدس (٢٤/ ٩/ ١٩٩٤)، مير دأمير والرئيس الأميركي بيل كلينتون (٢٧/ ١٠/ ١٩٩٤)، والرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم (٢١/ ١١/ ١٩٩٤)، والرئيس الفييتنامي لي دو ان (٤/ ٥/ ١٩٩٥)، والرئيس الأميركي جورج بوش (٢٦/ ٣/ ١٩٩٦)، ورئيس سيراليون جوليوس مادايبو (١٩/ ٥/ ١٩٩٦)، ورئيس جمهورية غويانا تشيدي جاغان (٣/ ١١/ ١٩٩٦)، ورئيس جمهورية بيلا روسيا ألكسندر لوكاشينكو (٩ ـ ١١/ ٣/ ١٩٩٨)، والرئيس النمساوي كورت فالدهايم (١٩/ ٧/ ١٩٩٨).

كما تمثّل هذا التحرك بالقمم والمؤتمرات التي شارك فيها الرئيس حافظ الأسد وهي:

أ ـ القمة التي انعقدت في دمشق في الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٩٢، بين الرئيسين حافظ الأسد وحسني مبارك، وتركزت المباحثات فيها حول القضايا التالية: تقييم الشوط الذي قطعته مسيرة التسوية في الشرق الأوسط ـ البحث في آخر تطورات الأزمة ـ مستقبل إعلان دمشق.

ب ـ قمة جنيف بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون، يوم الأحد ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، تمهيداً لاستئناف المفاوضات العربية الإسرائيلية، وأدى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر دوراً كبيراً في إقناع الرئيس كلينتون بأهمية لقاء الرئيس الأسد، من أجل عملية السلام ومن أجل فهم أعمق للشرق الأوسط ومستقبل المنطقة، ومستقبل العلاقات الأميركية مع العرب.

وخوفاً من نتائج هذا اللقاء، حاول الإسرائيليون عرقلته ومنع حصوله، وحصر جدول أعماله في الضغط على سورية، سواء في ما يتعلق باليهود السوريين أو في ما يتعلق بتأييد سورية للقوى الوطنية الفلسطينية، أو أي بند آخر غير بند السلام الشامل تضمن جدول أعمال القمة ثلاثة بنود: السلام، العلاقات الثنائية، والمسائل الإقليمية.

كان موضوع السلام، **المحور الأصعب**. وفي هذا الموضوع ربط الرئيس الأسد موضوع فلسطين بالحل الشامل والعادل كشرط لسلام لا يقوم على الوهم والإيحاءات الباطلة، وعندما طلب الرئيس كلينتون مساعدة الرئيس الأسد في تعويم اتفاق غزة ـ أريحا، قال الأسد: إن السلام الشامل وحده يستطيع أن ينقذ المتورطين من عرب وإسرائيليين وأميركان، وعن المفهوم السوري للسلام قال الأسد: هو السلام العادي.

المحور الثاني: العلاقات الثنائية بين سورية والولايات المتحدة، اتفق الرئيس على إحالة هذا الموضوع إلى المباحثات الثنائية بين وزيري خارجية البلدين.

بالنسبة إلى **المحور الثالث**، المسائل الاقليمية، أوضح الرئيس الأسد أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن يعم السلام في المنطقة، فعليها أن تسعى إلى تخليص المنطقة العربية من حروب الغرب بالجهد نفسه فلا بد من الحد من الهيمنة الغربية على أنظمة المنطقة والحد من توظيف الديموقراطية على موجبات أوروبا والولايات المتحدة.

واللافت أن وزير الخارجية الأميركية وارين كريستوفر، أعرب أثناء المحادثات عن تأييده الشخصي لرفع اسم سورية عن قائمة الداعمة للإرهاب.

وفي ختام القمة ألقى كل من الرئيسين الأسد وكلينتون بياناً عبّرا فيه عن وجهة نظرهما. قال الرئيس الأسد في بيانه: جاء لقاء اليوم بيني وبين الرئيس كلينتون تتويجاً لسلسلة من المراسلات والاتصالات الهاتفية بيننا خلال العام الماضي. وقد أتيح لي خلال لقائنا أن أؤكد للرئيس كلينتون التزام سورية الثابت بالسلام ومبادئ عملية السلام، وإيماني القوي بأن السلام لا يمكن أن يكون حقيقياً ودائماً ما لم يكن شاملاً ومستنداً إلى مبادئ الشرعية الدولية والعدل وهذا يعني العمل لإيجاد حل عادل على جميع المسارات.. إن السلام المنفرد والحلول الجزئية لم تستطع أن تؤمن قيام السلام الحقيقي في هذه المنطقة.. في هذا الصدد أعرب عن ارتياحي لأن الرئيس كلينتون شخصياً ملتزم بهدف السلام الشامل، وعلى هذا الأساس اتفقنا على العمل معاً من أجل إنجاح الجهود الرامية لوضح حدّ للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتوصل إلى سلام شامل وحقيقي يمكّن شعوب المنطقة من التركيز على تنحيتها وتقدمها ورخائها.

وقال الرئيس كلينتون في بيانه.. أكّدت للرئيس الأسد خلال محادثاتنا بأنني ملتزم شخصياً بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وقلت بإن الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يشكل خطوة أولى، وإيجاد أرضية لحل الصراع، لقد عملنا سوية من أجل أن نصل بمفاوضات السلام التي بدأت في مدريد إلى

النجاح. وهناك مشاكل عديدة يجب حلّها. هناك مشاكل متعلقة بالانسحاب والأمن سنحاول أن نجد حلولاً لهذه المسائل.. لفترة طويلة انكسر على الشرق الأوسط فوائد السلام وسنحاول جهدنا كي نوفر الشروط التي تمكن الأطراف كافة العرب والإسرائيليين، المسيحيين والمسلمين واليهود من أن يعيشوا بسلام.

ج ـ قمة الرئيسين حافظ الأسد وإلياس الهراوي، في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وتركزت المباحثات حول النقاط التالية:

١ ـ جولة كريستوفر إلى المنطقة والاتفاق على التعامل معها بموقف سوري ـ لبناني موحد.

٢ ـ الوضع الإقليمي الراهن من جوانبه كافة، وما يترتب عليه من استعدادات تفرضها مرحلة المفاوضات المقبلة بين العرب واليهود.

٣ ـ التهديدات الإسرائيلية لكل من سورية ولبنان، وبروز موضوع توطين الشتات الفلسطيني خارج أرضه.

٤ ـ الوضع الأمني والحكومي في لبنان بكل تشعباته، خصوصاً التجاذب الحاصل في شأن الحريات الإعلامية(٨).

د ـ قمة الرئيس حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون في دمشق يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

جاءت هذه القمة استكمالاً لقمة جنيف، وبعد عشرة أشهر منها. وقد ذكر الرئيس الأسد في البيان الذي ألقاه بمناسبة هذه القمة.. لقد أكدت للرئيس كلينتون التزام سورية بعملية السلام، وسعيها الجاد إلى سلام عادل وشامل باعتباره خياراً استراتيجياً يكفل الحقوق العربية، وينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، كما أكدت للرئيس كلينتون

إنطلاقاً من مبدأ الانسحاب الكامل السلام الكامل، استعداد سورية للالتزام بمتطلبات السلام الموضوعية بإقامة علاقات سلام عادية مع إسرائيل، مقابل انسحاب إسرائيل التام من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان..

وقال الرئيس كلينتون في بيانه: .. إن السلام بين إسرائيل وسورية يجب أن يكون مبنياً على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب أن يكون السلام أيضاً حقيقياً، وأن يكون أكثر من مجرد كلمات توضع على الورق أو مجرد غياب للحرب. يجب على الدول أن تؤسس علاقات سلمية عادية. إن السلام يجب أن يكون حافظاً لأمن الجانبين.

إن الحدود يجب ألا تتعرض من الآن للعدوان وأعمال النسف وتسلل الإرهابيين وللقصف.. إن من يعملون من أجل السلام عليهم أن يستنكروا هذه الأعمال الإرهابية.. لقد اتفقنا الرئيس الأسد وأنا على أن عملية السلام يجب أن ألا تسمح بقتل الأبرياء المدنيين.. كما أبديت لسيادة الرئيس رغبتي في أن نرى تحسناً في العلاقات يفيد كلا البلدين.. وأخيراً أود أن أقول للشعب السوري.. أنتم كجيرانكم في إسرائيل انتظرتم وعانيتم أكثر مما يجب بحيث لا يجوز حرمانكم بعد الآن من الأمل في مستقبل جديد أفضل.

هـ ـ قمة الإسكندرية بين الرئيسين الأسد ومبارك والملك فهد، وهي الأولى من نوعها منذ العام ١٩٩٠، بعد عاصفة الخليج. جاءت هذه القمة التي عقدت في قصر المنتزه بالإسكندرية يومي ٢٨ ـ ٢٩ من كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٤، صرخة في الخواء العربي المخيف.

ووصفت بأنها قمة المصير، في إشارة إلى القضايا المصيرية التي حفل بها جدول الأعمال التي يلخصها المراقبون بالآتي:

١ ـ الأمن القومي العربي من الخليج إلى دول المواجهة العربية مع إسرائيل.

٢ ـ التأكيد على الأمن الاستراتيجي لسورية كما لمصر، في ظل التحديات التي تطرحها التحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ ـ تطوير دور جامعة الدول العربية، عربياً واقليمياً ودولياً، لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

٤ ـ دعم الحلقة السورية ـ اللبنانية في إطار عملية السلام، وتنفيذ قدرات الأمم المتحدة بما يتعلق من الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان والبقاع العربي، والتأكيد على أولوية قضية القدس وعروبتها، وحقوق الشعب الفلسطيني.

٥ ـ العمل على تحقيق الوفاق العربي، وتشجيع مبادرات جامعة الدول العربية في هذا الإتجاه.

٦ ـ إعطاء الأولوية للتضامن الاقتصادي العربي.

٧ ـ السعي إلى إنشاء تكتل اقتصادي سياسي عربي نواته دول قمة الإسكندرية قد يشمل دولاً عربية أخرى.

تضمن البيان الذي صدر في ختام هذه القمة ما يلي:

١ ـ عزم القادة الثلاثة على تطوير وتعميم العلاقات المميزة بين دولهم في إطار من التعاون الاقتصادي القائم على توسيع التعاون المثمر بين دولهم، وتوثيقها في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، وبما يخدم المصالح المشتركة ويحقق الخير للأمة العربية.

٢ ـ تعزيز الدور الذي تنهض به جامعة الدول العربية ومؤسساتها لتبقى المنظمة

العربية الأم التي تصب فيها كل روافد العمل العربي توافقاً مع الأغراض السامية التي تضمنها ميثاق الجامعة.

٣ ـ مضاعفة الجهود في إطار تنفيذ الاتفاقيات القائمة وتطويرها وعلى تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعطاء الفاعليات الاقتصادية دورها الرائد في خدمة هذه الأهداف.

٤ ـ مضاعفة جهود الدول العربية المعنية لحل مشاكلها الثنائية بالوسائل السلمية.

٥ ـ تأكيد الدول العربية احترامها للشرعية العربية والدولية، والتزامها التزاماً حاداً ومخلصاً ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك.

٦ ـ دعوة العراق إلى استكمال الخطوة التي اتخذها باعترافه باستقلال الكويت وحدودها.

٧ ـ أكد القادة الثلاثة أن السلام يجب أن يبنى على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، ومبدأ الأرض في مقابل السلام. وفي هذا الإطار قدر القادة عالياً موقف سورية وجهودها لإنجاح عملية السلام، وأكدوا دعمهم الثابت لمطالب سورية العادلة.

كما أكدوا مطالبتهم بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، ومساندة الشعب الفلسطيني في ممارسته لحقه المشروع في تقرير المصير.

٨ ـ تدعو الدول الثلاث المجتمع الدولي، وراعيي عملية السلام خصوصاً، للعمل الدؤوب لإزالة الفجوات والعقبات التي يصطنعها الجانب الإسرائيلي في طريق عملية السلام، وفي هذا الإطار يجدد القادة الثلاثة مطالبتهم بإنشاء منطقة

خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمها الأسلحة النووية[٩].

و ـ قمة دمشق

عقدت في ٧ ـ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، ضمت الرئيس الأسد والرئيس حسني مبارك والملك فهد.

وفي هذه القمة دعا الرئيس مبارك إلى قمة عربية موسعة في القاهرة بين ٢١ ـ ٢٣ من حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

جاء في البيان الختامي الذي صدر عقب انتهاء أعمال القمة: .. وأكد القادة الثلاثة تمسك دولهم بتحقيق السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي.. وأكدوا أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام يقتضي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمها القدس العربية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما يقتضي تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراب الوطن.

ودعا القادة الثلاثة المجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر السلام إلى مواصلة دعم العملية السلمية ودفعها قدماً على الأسس المشار إليها.

كما جدد القادة مطالبتهم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

وقرروا السعي الحثيث من أجل لمْ الشمل وإعادة بناء التضامن العربي في إطار الالتزام الثابت بأحكام ميثاق الجامعة العربية والمواثيق العربية.

وعبّر القادة الثلاثة عن تضامن دولهم مع دولة البحرين في جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار.. وعن أملهم في أن تتخذ تركيا سياسة تتفق مع علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة، واحترام المصالح العربية.

وأعرب القادة عن قلقهم إزاء الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي الأخير، وطالبوا تركيا بإعادة النظر في الاتفاق[١٠].

ز ـ المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية

إسرائيل كما هو معروف عنها، دولة عدوانية. لم تكن في يوم من الأيام راغبة في السلام مع العرب. وهي لم تترك وسيلة من وسائل اللف والدوران للتهرب من عمليات السلام مع العرب، إلا واتبعتها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وعندما رعت حكومة الولايات المتحدة الأميركية عملية السلام في الشرق الأوسط، أخذت إسرائيل تتهرب وتناور وقامت في مطالع شهر أيار/ مايو ١٩٩٦، بإرسال شروط للتفاوض حول المسار السوري ـ الإسرائيلي، في رسالة مكونة من سبع نقاط وجّهتها إلى كل من القاهرة والولايات المتحدة وفرنسا. وهي نقاط تعجيزية لإفشال عملية السلام والتهرب من تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحابها من الأراضي التي احتلّتها عام ١٩٦٧، وهي تعلم سلفاً أن سورية لن تقبل بها.

والنقاط هي:

أولاً: لا يجوز، بل من غير المسموح أن يحدث أي انفراج على المسار العربي ـ الإسرائيلي قبل معالجة المشكلة الأمنية على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، والتوصل إلى حلّ نهائي لها.

ثانياً: لا يمكن استئناف المفاوضات مع سورية من النقطة التي انتهت إليها آخر

جلسة مفاوضات التي عقدت بالقرب من واشنطن، ولا من أي نقطة أخرى، طالما أن سورية مستمرة في تهديد الأمن الإسرائيلي عبر لبنان عن طريق استخدام الجبهة اللبنانية.

ثالثاً: من الأفضل تكوين ائتلاف لدول حرة توافق على منح التزام علني وحرية استقلال لبنان، على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية، وفي طليعتها فرنسا، فضلاً على مشاركة مصر وموافقة إسرائيل على الخطة.

رابعاً: إسرائيل على استعداد تام للخروج من جنوب لبنان على أساس فرض الشرعية اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني، كما تتفهم إسرائيل أنه يصعب في المرحلة الراهنة التوصل إلى معاهدة سلام وتطبيع علاقات مع لبنان، وهي تحترم هذا الموقف.

خامساً: على الدولتين الراعيتين لمسيرة السلام، أي الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وكذلك دولة أوروبية كفرنسا، تقيم علاقات حسنة مع جميع الأطراف، والحكومة المصرية الشقيقة الكبرى للدول العربية، رائدة معاهدة السلام، على هذه الدول الأربع أن تتكاتف لإخراج هذه الفكرة إلى النور ووضعها موضع التنفيذ.

سادساً: ليست هذه الدول فحسب، بل على الجميع أن يتفهموا واقع الاعتبارات الأمنية التي يفرضها الخروج من الشريط الحدودي، لذلك فلا بد من إيجاد ترتيبات أمنية تكفل الاستقرار والأمن على جانبي الحدود، ولا بد لهذه الترتيبات أن تتخذ مسبقاً، ويثبت نجاحها على الأرض.

سابعاً: في حال رفض هذه الفكرة، على العالم حينئذٍ أن يعرف أن سورية لا تريد إقامة دولة لبنان، وتمانع في بسط سيادتها عليه[11].

ح ـ تأزم العلاقات السورية ـ التركية، والتهديدات بالحرب

العلاقات السورية ـ التركية، تاريخ طويل من عدم الثقة والأزمات بسبب المواقف السياسية لكل من سورية وتركيا، تجاه التجاذب بين الكتلتين الشرقية والغربية، ودخول تركيا في الأحلاف الغربية، حلف بغداد، حلف الأطلسي، والسماح للغرب بإقامة قواعد عسكرية في بلادها.

وكثيراً ما استعمل الغرب تركيا كمخلب قط للضغط على سورية وإجبارها على قبول المشاريع الغربية.

وكان العائق الأكبر الذي يحول دون إقامة علاقات ودّية بين البلدين، هو علاقة تركيا بإسرائيل، وتحالفها معها. ويعود بداية هذا التحالف إلى العام ١٩٥٨، في عهد حكومتي عدنان مندريس ودافيد بن غوريون.

وفي الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، تمّ توقيع اتفاق أمني بين تركيا وإسرائيل. وتلاه توقيع اتفاقية (دانت) بين البلدين في شباط/ فبراير ١٩٩٦، تضمنت بنوداً كثيرة تمس بدول الجوار، سورية والعراق وإيران. وفضلاً على ذلك، سمحت تركيا للموساد الإسرائيلي، في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بافتتاح محطتين للتنصت على الدول العربية داخل أراضيها.

وجاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في العام ١٩٩٨، ليزيد الشرخ اتساعاً بين تركيا وسورية، ما أثار قلق كل من مصر وسورية. ودفع الدولتين إلى الاتفاق في الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، على تفعيل آليات إعلان دمشق لمواجهة هذا التحالف. وتمّ عقد اجتماع بوزارة الخارجية المصرية، شاركت فيه وفود من خبراء دول إعلان دمشق، ومصر وسورية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي أواخر تموز/ يوليو ١٩٩٨، اجتمع الرئيس حافظ الأسد والرئيس حسني مبارك في الإسكندرية، وتمّ الاتفاق بينهما على بدء تعاون مصري ـ سوري فعّال لمواجهة التحالف التركي ـ الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي، ووضع خطة ثنائية مشتركة. لمكافحته، وخلق آلية عربية يتم تعميمها على جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما تمّ الاتفاق بين دمشق والقاهرة من جهة، وجامعة الدول العربية من جهة أخرى، على تشكيل لجنة عربية تهتم بمراقبة ومتابعة تفاصيل التعاون التركي ـ الإسرائيلي، وإعداد تقارير دورية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصولاً إلى وضع بدائل وخيارات عربية لمواجهة هذا التحالف، وخلق مواقف عربية مضادة له، وأن تتولى مصر والجامعة العربية، إقناع الأردن بعد الانضمام إلى هذا التحالف[١٢]، وفيما الأمور تجري على هذا النحو، صعّدت تركيا الموقف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، وحشدت جيوشها على الحدود، ووصلت الحال إلى حدّ الانفجار عندما وجّه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ إنذاراً إلى سورية يوم الاثنين ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، لوّح فيه بالحرب بسبب ما تزعمه حكومة أنقرة من أن سورية تعمل على دعم وإيواء قادة منظمة حزب العمل الكردستاني وعلى رأسهم عبد الله أوجلان، زعيم هذه المنظمة، وطلبت من دمشق طرده أو تسليمه إليها لمحاكمته كإرهابي[١٣].

وكان هذا التصعيد جزء من خطة جرى الاتفاق عليها بين أنقرة وتل أبيب لتحقيق أكثر من فائدة للجانبين، فتركيا تريد نزع شوكة الأكراد نهائياً من ظهرها، وتأديب سورية، وشغل الرأي العام التركي عن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه البلاد، وتقوية موقف الائتلاف الحاكم الذي يقوده مسعود يلماظ في الانتخابات القادمة. ومن أجل هذه الأهداف كانت اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل[١٤].

ولدرء خطر الحرب، الذي ينعكس في وقت واحد على الأمتين العربية والإسلامية بدأ الرئيس حسني مبارك، والدبلوماسية المصرية، تحركاً سريعاً على جميع

الجهات، وقامت بالاتصال مع سورية لحثّها على عدم الاستجابة للتصعيد. كما قامت بالاتصال هاتفياً مع الرئيس التركي سليمان ديميريل، حيث تمّ الاتفاق على مبادرة مصرية. واتصلت مصر أيضاً بالسعودية لتوحيد الموقف العربي وقيام الرياض بدور نشط لاقناع الأتراك بحل سلمي، كما تمّ الاتصال بكل من الولايات المتحدة لإقناعها بالتدخل للضغط على تركيا لوقف التصعيد الحدودي، وبإسرائيل لإقناعها بالتزام الهدوء وضرورة تحييد تل أبيب وعدم الزجّ بنفسها في الخلاف السوري ـ التركي.

وتبع هذه التحركات زيارة الرئيس حسني مبارك إلى كل من سورية وتركيا، بعد طرح مبادرة من خمس نقاط، هي:

١ ـ وقف التصريحات العدائية من الجانبين، بخاصة جانب أجهزة الإعلام لتهيئة الرأي العام لقبول الحوار المباشر.

٢ ـ ترتيب حوار عاجل من خلال لجنة عليا مشتركة يرأسها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ورئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ، أو عبر وزيري خارجية البلدين، على أن تعقد هذه الاجتماعات في القاهرة لبحث جميع الملفات المؤجلة.

٣ ـ أن تقوم تركيا بسحب جنودها العسكرية من الحدود السورية، وعودة الأجواء إلى ما كانت عليه حتى ليلة الأربعاء ٢٨ أيلول/ سبتمبر.

٤ ـ يتوقف الجانبان فوراً عن التدخل في أي شؤون داخلية، واحترام سيادة وحدود كل طرف مهما كانت التداعيات.

٥ ـ الدخول في مفاوضات حول حصص مياه نهري دجلة والفرات، والتحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل، واتهامات تركيا لسورية بإيواء حزب العمال

الكردستاني من أجل تفعيل التعاون والتنسيق الأمني والحدودي لمكافحة الأنشطة الإرهابية والإنفصالية.

وأفلحت الجهود المصرية في احتواء الأزمة وتنفيس الاحتقان بين سورية وتركيا، ونزع فتيل الحرب.

وينضوي تحت خانة التحرك السياسي الاجتماعات التي حصلت في دمشق مع عدد من الأطراف العربية نذكر من هذه الاجتماعات:

●● اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية المعنية بعملية السلام، أو دول الطوق كما أطلق عليها. التي انعقدت في دمشق بين ٢٤ و٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٢، حضرها عمرو موسى وزير خارجية مصر وفارس بويز وزير خارجية لبنان وكامل أبو جابر وزير خارجية الأردن وفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وصدر في ختام الاجتماع بيان جاء فيه: إن الوزراء العرب يؤكدون مجدداً الأسس والعناصر التالية التي تستند إليها عملية السلام.

١ ـ تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بكامل عناصرهما، على جميع الجبهات الفلسطينية الأردنية والسورية، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ من دون قيد أو شرط.

٢ ـ احترام وضمان حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني، وتأكيد الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية في المسار الفلسطيني، يضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣ ـ عدم شرعية وبطلان جميع أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة بما في

ذلك القدس وغزة والجولان، ورفض أي محاولات لإضفاء الشرعية على أي نوع من المستوطنات.

٤ ـ شمولية الحل على جميع الجبهات، وفي جميع المسارات، ورفض أي محاولة للتجزئة والاستفراد[١٥].

وبعد أقل من شهر، عقد الوزراء أنفسهم اجتماعاً ثانياً في دمشق، مساء يوم الخميس ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٢، دعت إليه منظمة التحرير الفلسطينية. عشية انعقاد الاجتماع ألمحت مصادر دمشق إلى احتمال مقاطعة جولة المفاوضات السادسة، أو طرح موضوع أزمة الشرق الأوسط على مجلس الأمن. لأن الولايات المتحدة الراعية الرئيسة لمؤتمر مدريد لم تتصرف كوسيط محايد بين العرب والإسرائيليين.

وأنه لا يمكن لإسرائيل الاستمرار في تنفيذ سياسة فرض الأمر الواقع لأن ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً للأسس التي بنيت عليها عملية السلام.

ودعا المجتمعون كلاًّ من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا بصفتهما راعيتي مؤتمر مدريد إلى الالتزام بدورهما كقوة دافعة وكوسيط نزيه في العملية السياسية الجارية[١٦].

واجتمع الوزراء أنفسهم مرة ثالثة بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وأصدروا في ختام اجتماعاتهم بياناً جاء فيه.. تؤكد الأطراف العربية تمسكها بالتضامن والتنسيق الكاملين؛ تجدد الأطراف الوطنية المشاركة في عملية السلام؛ تدين الوفود المشاركة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي اللبنانية؛ كما تدين استمرار سياسة الاستيطان والإبعاد والممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية الأخرى في الأراضي المحتلة.

تعرب الأطراف المشاركة عن قلقها البالغ لوصول عملية السلام إلى مفترق خطير بسبب العقبات المتتالية التي تضعها إسرائيل في طريقها.

تطالب الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام باتخاذ المواقف والخطوات الكفيلة بوضع حد لانتهاكات إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، كما تطالب بتطبيق الأسس والقرارات والمبادئ التي استندت إليها عملية السلام بالنسبة إلى جميع الأطراف المشاركة ولا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ إعادة الأراضي مقابل السلام وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما يطالب الراعيين بالعمل على وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥، وتطالب هذه الأطراف الولايات المتحدة بالتأكيد مجدداً على إدانة سياسة الإبعاد وحمل إسرائيل على الانصياع لقرار مجلس الأمن الرقم ٧٩٩، وإعادة جميع المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم وعدم اللجوء إلى عمليات الإبعاد في المستقبل.

يقترح الوزراء على راعيي عملية السلام بدء الجولة التاسعة بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣[١٧]. وعقدوا اجتماعاً رابعاً يوم التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، استعرضوا فيه عملية السلام في الشرق الأوسط، وتدارسوا تطوراتها منذ توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي باعتباره خطوة أولى ينبغي أن تستكمل بخطوات على المسارات الأخرى لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

وركّز الوزراء في مداولاتهم على الأهمية البالغة للقاء القمة المرتقب بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون.. وأكّدوا دعم دولهم القوي للرئيس الأسد، وعبروا عن أملهم في أن يؤدي هذا اللقاء إلى تحقيق سلام عادل وشامل. وبحث الوزراء الأوضاع في منطقة الخليج وأكدوا حرص دولهم على سيادة العراق

ووحدة وسلامة أراضيه الإقليمية، وحمّلوا النظام العراقي المسؤولية الكاملة من المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي. ودان الوزراء بشدة النظام العراقي لممارساته سياسة الانتقائية في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.. وأكدوا دعمهم المطلق لدولة الكويت في مواجهة التهديدات العراقية.. كما أكدوا على احترام العراق لسيادة واستقلال الكويت وحدودها الدولية.. وتابعوا باهتمام بالغ دعوة الشيخ زايد بن سلطان دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إجراء حوار مباشر بينهما في ما يتعلق باحتلالها الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وجدد الوزراء دعمهم وتأييدهم للإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.

وعبّر الوزراء عن قلقهم البالغ لتطورات الوضع في الصومال، وكذلك عن تطورات الوضع في أفغانستان، وعن قلقهم العميق لتجاهل القوى الدولية الفاعلة للأوضاع السياسية واللاإنسانية المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك، ودانوا بشدة العدوان الصربي وارتكابه لمختلف أنواع الجرائم[١٨].

●● الاجتماع الذي عقده القوميون العراقيون والإسلاميون العراقيون بدمشق في ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، لمواجهة الوضع الراهن وإنقاذ البلاد.

مثّل القوميون في الاجتماع، عدد من القيادات التاريخية والكوادر، أبرزهم الأستاذ أديب الجادر وعبد الكريم الفرحان وصفاء الفكيكي وعبد الإله النصراوي ونوري البحراني ومحسن العداري وقيس العزاوي ومحمد الحبوبي وحسن السعداوي ومنذر الدبس. وسبعة من قيادات حزب البعث في العراق أبرزهم مهدي العبيدي والدكتور فاضل الأنصاري وغيرهما.

ومثّل الإسلاميون خمسة مندوبين من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، منهم

محمد الحجري وعادل عبد المهدي وبيان جمر.

وكذلك خمسة مندوبين من حزب الدعوة أبرزهم: أبو بلال الأدب وأبو ياسر واثنان آخران من المكتب السياسي ومندوبيهم في دمشق.

ومثل منظمة العمل الإسلامي ثلاثة أعضاء أبرزهم أبو أمير.

ومثّل الكتلة الإسلامية ثلاثة أعضاء أبرزهم الشيخ الألوسي والشيخ الرفاعي والشيخ البدري، شقيق الشهيد عبد العزيز البدري، إلى جانب عضو كردي إسلامي.

وكان أبرز الحاضرين الذين أدوا دوراً مهماً في الحوارات المعتدلة، السيد محمد باقر الصدر من جماعة العلماء الذين يحسبهم البعض على حزب الدعوة.

تمّ في هذا الاجتماع تأكيد النقاط التالية:

١ ـ تثبيت وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات، من دون تنازل أو تفريط.

٢ ـ استقلال العراق الناجز.

٣ ـ تأكيد الانتماء إلى الأمة العربية، وإلى العالم الإسلامي لتحقيق الوحدة العربية ثم الوحدة الإسلامية.

٤ ـ اعتبار الشريعة الإسلامية أهم مصدر من مصادر التشريع في العراق المقبل.

٥ ـ الموافقة على التعددية السياسية والإثنية والحزبية كإحدى مظاهر الديموقراطية النابعة من وجود هذه التعددية.

لكن الخلاف ظهر بين الفريقين حول بعض النقاط، هي:

١ ـ مظلومية الشيعة.

٢ ـ مؤتمر صلاح الدين حيث حضره الإسلاميون ودعوة مؤتمر المعارضة ودعوة الإسلاميين لحضوره.

وتقرر في الاجتماع اختيار لجنة مشتركة دائمة تنعقد بصورة دائمة، باسم لجنة التنسيق والمتابعة، مهمتها متابعة نقاط الخلاف لتذليل عقباتها، والبحث في صيغ تقارب دائمة. وكذلك وضع برنامج للتحرك السياسي، والقيام بجولة عربية وإسلامية لهذه الغاية[١٩].

●● اجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق السورية ـ اللبنانية

منذ تشكيل هذه الهيئة عقد أكثر من اجتماع، منها الاجتماع الذي عقد في١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وتمّ فيه توقيع أربع اتفاقيات: اتفاق يتضمن تنظيم انتقال الأشخاص ونقل البضائع؛ اتفاق بشأن التعاون في المجال الزراعي؛ واتفاق صحي؛ اتفاق بشأن التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي.

وكان أهم اجتماعات هذه الهيئة ذلك الذي تمّ في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وجاء في البيان الختامي لهذا الاجتماع ما يلي:

تؤكد الهيئة مجدداً على أهمية الترابط بين المسارين السوري واللبناني في المحادثات، وعدم انفصالهما عن بعضهما البعض، وعلى أن الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تخدم عملية السلام والمساهمة في إقامته على أسس ثابتة وعادلة وشاملة.

ثانياً: في مجال الاتفاقيات والبروتوكولات التنفيذية

أ ـ على صعيد الاتفاقيات: اعتماد وتوقيع الاتفاقيات التالية: اتفاق التعاون

الثقافي، البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون السياحي، اتفاق توزيع مياه نبع العاصي التابعة من الأراضي اللبنانية.

ب ـ على صعيد البروتوكولات: اعتماد البروتوكولات التنفيذية الموقعة من قبل اللجان الوزارية وهي: بروتوكول التعاوي الصناعي (٤/ ١٢/ ١٩٩٣)، بروتوكول خاص بالتعاون في مجالات الزراعة بشقيها النباتي والحيواني (٧/ ٤/ ١٩٩٤)، بروتوكول خاص بالتعاون في مجال الحجر الصحي والبيطري ووقاية الثروة الحيوانية (٧/ ٤/ ١٩٩٤)، بروتوكول خاص بالتعاون في مجال الحجر الصحي النباتي ووقاية النبات (٧/ ٤/ ١٩٩٤)، بروتوكول لتبادل سماد التربيل سوبر فوسفات النباتي بالفوسفات الخام السوري (٢٢/ ٩/ ١٩٩٤)، بروتوكول اتفاق تنفيذي للتعاون العالمي والفني في مجال المواصفات والمقاييس (٣٠/ ٨/ ١٩٩٤).

في مجال التعاون الاقتصادي: اتخذت وزارة الاقتصاد والتجارة السورية القرارات التالية:

١ ـ إلغاء إجازات الاستيراد والسلع اللبنانية والاستعاضة عنها بموافقات الاستيراد.

٢ ـ منح مواصفات الاستيراد بالنسبة إلى الموارد والسلع اللبنانية المنشأ المسموح باستيرادها بموجب فاتورة العرض الأولي من دون اشتراط الحجز المسبق.

٣ ـ توجيه اللجنة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية بتشكيل لجنة فنية مشتركة للقيام بجمع وتبويب أحكام التبادل التجاري بين البلدين.

تشكيل لجنة فنية لدراسة الاتفاق على صيغة موحدة لشهادة المنشأ وكذلك لدراسة موضوع المعارض والأسواق الدولية والأجنبية المشتركة للبلدين، ودراسة إمكانية

القيام بمعارض وأسواق سورية ـ لبنانية على بعض الدول العربية والغربية.

وتنسيق مواقف البلدين في المجالين الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

في مجال الكهرباء: وضع دراسة أولية لإقامة محطة توليد كهربائية مشتركة.

في مجال الصناعة: الموافقة على إقامة مصنع مشترك للأسمنت الأسود في سورية وإنجاز مشروع تنسيق الأصول المعتمدة لإجراء المسح الصناعي في البلدين.

في مجال الزراعة: إنجاز الروزنامة الزراعية الموحدة، واستكمال دراسة تأسيس الشركة المشتركة لتسويق المنتجات الزراعية.

في مجال السياحة: دعم الترويج والتسويق السياحي المشترك وتبادل الخبرات، وتشجيع الاستثمار السياحي.

وفي مجال النقل: تخفيض مقدار بدل الخدمات عن القطاع البضائع إلى ٢ بالألف، وإلغاء الرسوم والبدلات المستوفاة على وسائط النقل السياحية الخصوصية ونقل الركاب العمومية، وإلغاء الرسوم والبدلات عن الدفتر بالنسبة إلى سيارات الشحن، وتسهيل التنقل بين البلدين وإقامة مركز موحد في جديدة يابوس[٢٠].

ثالثاً: الوضع الاقتصادي في سورية

جاء التركيز على الاقتصاد، في بيان كل وزارة تألفت في عهود الولايات الرئاسية الأولى والثانية والثالثة، وفي الخطب التي ألقاها الرئيس حافظ الأسد بمناسبات القسم الدستوري. وخاصة المسألة الزراعية.

وقد تحدثنا عن الإجراءات التي قامت بها كل وزارة للنهوض بالاقتصاد وكانت

السفارة الأميركية تراقب الاقتصاد السوري عن كثب وتعدّ التقارير حوله. وفي تقرير أعدته أواخر حزيران/ يونيو ١٩٩٣، أشار إلى أن سورية حققت أكبر معدل للنمو الزراعي في الشرق الأوسط، إذ ارتفعت قيمة إنتاجها الزراعي إلى ٢,٥ بليار دولار، إلى جانب ٢,٢ قيمة الثروة الحيوانية.

وطبقاً لهذا التقرير، فإن الصادرات الزراعية السورية تجاوزت ٦٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٢. وقد تتجاوز هذا الرقم في نهاية العام الجاري، مع تحسين وتيرة التصدير إلى دول الخليج العربي، إضافة إلى زيادة مستوى الاكتفاء الذاتي، واتجاه السوق إلى الاتكال على المزيد من الإنتاج المحلي، سواء من الخضار والفواكه، أو من الحبوب كالقمح والشعير والذرة.

وبحسب تقديرات أولية، فإن سورية مقبلة على تحقيق رقم قياسي جديد في الإنتاج الزراعي لهذا العام. وتقول توقعات حكومية، إن إنتاج الحبوب قد تزيد على ٦,٥ بليون طن من القمح والشعير، فيما من المتوقع أن يرتفع إنتاج القطن إلى ٦٨٠ ألف طن. وتحافظ سورية على مرتبتها الثانية عالمياً، بعد أستراليا في معدل الإنتاجية.

ولم يقتصر التحسن على أصناف زراعية محددة، فعلى صعيد الشمندر السكري قد يصل الإنتاج للعام الجاري ١,٢٣٨ مليون طن، إضافة إلى ٤٤٥ ألف طن من البندورة و٤٤٤ ألف طن من البطاطا.

ويتجه إنتاج الفواكه إلى تحقيق أرقام قياسية جديدة، إذ من المتوقع أن يرتفع إنتاج العنب إلى ٦٤٢ ألف طن، وإلى ٢٧٠ ألف طن من التفاح و٤١,٥ طن من الكرز، إضافة إلى ٩٨ ألف طن من المشمش وإلى ٦٠٠ ألف طن من البرتقال والحامض، إضافة إلى ٥١٩ ألف طن من الزيتون.

وأرجع التقرير أسباب استمرار النمو الزراعي في سورية، إلى الدعم الحكومي

للقطاع الزراعي، وتوسع المساحات المروية والخبرات التقنية التي يحصل عليها المزارعون، والأسعار التشجيعية لمعظم الزراعات الرئيسة مثل الحبوب والشمندر السكري والقطن. فإن سورية استفادت هذا العام من ظروف مناخية مواتية، إذ شهدت البلاد هطول الأمطار في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو الماضي، ما ساعد على تجاوز أزمة الجفاف التي كادت تحصل نتيجة تواضع معدلات سقوط الأمطار في فصل الشتاء، قياساً بالمعدلات التي تحققت العام الماضي.

كما سمحت للمزارعين بتوفير جزء من احتياجاتهم إلى مياه الري، خصوصاً في المنطقة المصنفة بعلية، أو تلك التي تضررت من تأخر تنفيذ بعض المشاريع المالية[٢١].

وقد عمدت سورية في سبيل النهوض بالاقتصاد، على الاقتراض من الدول العربية والأجنبية لتمويل مشاريعها.

ذكرت الأخبار أن الحكومة السورية حصلت في شهر حزيران/ يونية ١٩٩٣، على موافقة كويتية لإعطائها قرضاً بقيمة ٦٠ مليون دولار لاستكمال تمويل مشروع سد تشرين لإنتاج الكهرباء وري الأراضي.

وكانت الكويت منحت سورية قرضاً بقيمة ٥٠ مليون دولار لتسهيل الاعتمادات المخصصة للمصدرين السوريين[٢٢].

وذكرت الأخبار أيضاً، أن الحكومة السورية ستحصل على ١٠ ملايين دولار هي المرحلة الثالثة من المشروع الذي يطبقه برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (ايفادا) في سورية، في مجال الإنماء الزراعي. وستتوزع المساعدة على استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير برامج تدريب النساء في الريف.

وستتركز عمليات تحسين كفاءة الأراضي في منطقة حوض الفرات وتحديث شبكة الري في سهل الغاب[٢٣].

ومن جهة أخرى، ذكرت الأخبار، أن قيمة الاستثمارات الصناعية الجديدة في سورية، بلغت بموجب قانون الاستثمار رقم [٢٤]، ٥٤،٥ بليار ليرة (١،١٨٥ مليار دولار) توزعت على ٣٦٥ مشروعاً بمعدل وسطي هو ١٤٩،٤ مليون ليرة (٢،٤٢٦ مليون دولار) للمشروع الواحد.

وباستثناء مشاريع النقل والنقل السياحي، استقطبت مشاريع الصناعات الغذائية ما نسبته ٤٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وتركزت في مجال تصنيع الفائض في إنتاج الفواكه والخضروات واستخراج البذور الزيتية وتصنيع الحليب وإنتاج أغذية الأطفال.

أما قطاع الغزل والنسيج، فاستقطب استثمارات بقيمة ١٠ بليارات ليرة (٢٣٠ مليون دولار) شكلت ١٨,٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات الصناعية، في حين احتل قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الثالثة بإجمالي استثمارات بلغت ٨,٥ بليار ليرة (١٩٥,٥ مليون دولار). فيما احتلّ قطاع الصناعات الكيماوية المرتبة الرابعة بإجمالي استثمارات ٥,٥ بليار ليرة (١٢٦,٥ مليون دولار)، ثم استثمارات في صناعة الأدوية بقيمة ٣,٧ بليار ليرة (٨٩,٧ مليون دولار)[٢٥].

وفي إطار الخطوات المستمرة التي تتخذها الحكومة لمراقبة حركة القطع الأجنبي، ألزمت وزارة الاقتصاد، المستوردين السوريين من لبنان بفتح اعتمادات وارداتهم عن طريق المصرف التجاري السوري، إذا كانت هذه الواردات من منشأ لبناني، أو مستوردة عن طريق لبنان بما يعادل ١٠٠ في المئة من قيمة صادراتهم.

رابعاً: ضعف أداء الوزارة

من يتابع أعمال وزارة محمود الزعبي التي تشكلت في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، يفاجأ بأن هذه الوزارة لم تقم بأي عمل ذي أهمية. وكل ما قامت به:

ـ إغلاق ١٤٢٥ محلاً وتغريم أصحابها لمخالفتهم الشروط الصحية (١٨/ ٧/ ١٩٩٢)، وإغلاق ٢٧ محلاً تجارياً لمخالفتها القوانين والقرارات التموينية (٢٢/ ٥/ ١٩٩٤).

ـ تكريم المبدعين من العمال (٥/ ٢/ ١٩٩٢)، والمتفوقين في قطاعات المصارف والتجارة والتأمين والإسمنت بدمشق (١٥/ ١٢/ ١٩٩٦)، والتفوقين بالصناعات الغذائية والبلديات (٢٥/ ١/ ١٩٩٨)، والمتفوقين في قطاع الغزل والنسيج (١٩/ ٥/ ١٩٩٨)، وتكريم المغتربين إلى أرض الوطن (٢٥/ ٨/ ١٩٩٨)، وتكريم العمال المبرزين في قطاعين استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية في حمص (١٣/ ١/ ١٩٩٩)، وتكريم المتفوقين في أسبوع المباريات الإنتاجية (٢٤/ ١/ ١٩٩٩).

ـ حملة التلقيح الوطني لاستئصال شلل الأطفال (٢٣/ ٤/ ١٩٩٤).

ـ السماح باستيراد الموز (٨/ ٨/ ١٩٩٤).

ـ إلغاء الرسوم على السيارات السورية واللبنانية بالإتجاهين (١/ ٩/ ١٩٩٤)، وانسحب ضعف هذه الوزارة إلى التشريع، فلم يصدر في عهدها أي قانون أو مرسوم مهم.. وما صدر.

ـ مرسوم بسك نقود من فئة ٢ و٥ و١٠ و٢٥ ليرة (٨/ ٨/ ١٩٩٢).

ـ مرسوم تعديل تعويض التدفئة ليصبح ٢٤٥ ليرة شهرياً بدلاً من ١٤٥ ليرة (مرسوم رقم (١) تاريخ ١١/ ٥/ ١٩٩٧).

ـ مرسوم بشأن المؤسسات والشركات والمنشآت العامة (رقم (٢) تاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٩٥).

ـ مرسوم زيادة ٥٠ ليرة إلى معاش المجاهدين (رقم (٣) تاريخ٧/ ٩/ ١٩٩٥).

ـ مرسوم إلغاء السقوف الرقمية للمعاشات التقاعدية للعاملين المدنيين في الدولة (رقم (٨) تاريخ ٢/١٠/١٩٩٥).

ـ مرسوم يتعلق بتعيين الخريجين المهندسين، تلتزم الدولة بتعيين الخريجين الذين يتقدمون بطلبات خطية إلى رئاسة مجلس الوزراء خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تخرجهم يبدون فيه رغبتهم بالتعيين لدى الدولة (رقم (٤٩) تاريخ ٢/١/١٩٩٦).

ـ مرسوم منح علاوات الإنتاج للعاملين في المصرف المركزي (رقم (٧) تاريخ ١٥/٢/١٩٩٦). ومرسوم تعويض طبيعة العمل للعاملين في قطاع النظافة (رقم (٨) تاريخ ١٥/٢/١٩٩٦). ومرسوم تكليف سنوي برسم الري (رقم (٩) تاريخ ١٥/٢/١٩٩٦).

ـ مرسوم منع الإعلان عن التبغ بجميع أنواعه، أو الدعاية له في وسائل الإعلام المرئية أو المقروءة أو المسموعة، أو بأية وسيلة إعلامية أخرى، ومعاقبة المخالفين بالحبس من ٤ أشهر إلى سنة وبالغرامة من ٢٥ ألف ليرة إلى ١٠٠ ألف ليرة (رقم (٦٣) تاريخ ٩/٩/١٩٩٦).

ـ مرسوم تحديد الأملاك النقدية والعينية المعفاة من الرسوم، وهي المفروشات البيتية والأوراق الشخصية والصور والتماثيل الخاصة بالمتوفي أو أفراد أسرته مهما بلغت ومجموعات الكتب والمجموعات الفنية والأوسمة والمعاشات التقاعدية وتعيض التسريح، ومبالغ التأمينات على الحياة (رقم (٦٣) تاريخ ٢٥/٧/١٩٩٨).

ـ مرسوم بإعفاء مكلفي الضرائب والرسوم المالية من الفوائد والغرامات (رقم (٤) تاريخ ٤/٢/١٩٩٩).

ولدينا إشارة لها دلالاتها على أداء هذه الوزارة، وهي أن رئيس الوزارة محمود الزعبي أبلغ مجلس الشعب في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، رفض الحكومة أي زيادة

جديدة على الأجور، مشيراً إلى أن حصة الرواتب من الموازنة العامة تصل إلى ٦٠ مليار ليرة سورية، أي ما يمثل ٤٩ في المئة من إجمالي أرقام الموازنة وقال الزعبي أو زيادة ١٠ في المئة التي يطالب بها مجلس حداً أدنى تعني أن العجز سيرتفع ٦ بليارات ليرة، إلا أن الزعبي أبلغ المجلس أن الحكومة ستواصل الاستمرار في سياسة دعم بعض السلع الأساسية، مثل أسعار الكهرباء والمحروقات والمياه إلى جانب دعم أسعار الشاي والسكر والأرز والخبز، ولو بصورة متفاوتة.

وما يتعين ذكره أنه في عهد هذه الوزارة، وبتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٤، جرت الانتخابات النيابية. ولكي تتضمن الحكومة أكثرية نيابية مجلس الشعب، حددت مجموع أعضاء الدائرة بـ(٢٥٠) شخصاً، العدد المخصص لقطاع العمال والفلاحين بـ (١٢٧) شخصاً ولباقي فئات الشعب (١٢٣) شخصاً[٢٦].

وبعد أيام قليلة نم صدور مرسوم تحديد موعد الانتخابات أصدرت الجبهة الوطنية التقدمية بياناً حثت فيه الشعب على انتخاب قائمة الحزب (قائمة الجبهة الوطنية التقدمية) وقالت في بيانها: .. إن مجلس الشعب يجيء باسمك ومن خلال إرادتك، مهماته كبيرة وواسعة تمس قضاياك المعيشية واليومية، وقضاياك الوطنية والقومية، إن هذا المجلس صوتك في السلطة التنفيذية مراقبة ومحاسبة وتوجيهاً وتصميماً وبناء وعطاء، وليس للمواقف الكبيرة إلا الرجال الكبار فانتخب من تراه كبيراً ولا كبير إلا من خلال الأخلاق والوعي والالتزام.

يا جماهير شعبنا، إننا حين نقدم قوائم الجبهة الوطنية التقدمية، نقدم لك القائمة التي تضم مرشحين أكفاء، ونأمل أن يكونوا أهلاً لتمثيل إرادتك وكسب نفسك، وأن اختيارك مرشحي الجبهة إسهام منك في دفع عملية المسيرة إلى الأمام لأن هؤلاء المرشحين منك وإليك.

فالجبهة الوطنية التقدمية التي خرجت من صفوفك، ومثلت شرائحك الشعبية تؤكد

لك التزامها بمصالحك وأهدافك. لقد بينت صادقة معك في كل الظروف، ولسوف تبقى معك السند الأمين، وستبقى أمينة على مبادئ وقيم الحرية والديموقراطية التي رسخها في حياتنا الوطنية والقومية قائدنا الكبير الرئيس حافظ الأسد[٢٧]. وكالعادة في كل انتخابات جرت في عهد البعث منذ الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ وحتى اليوم، فازت قائمة الحزب والأحزاب المتحالفة معه، أو ما اضطر تسميته بـ قائمة الجبهة الوطنية التقدمية. فاز ١٢٧ عضواً من القطاع «آ» و١٢٣ من القطاع «ب» والجدد ١٥٨ عضواً. نسبة العمال والفلاحين ٥٠ في المئة، وأحزاب الجبهة ٦٦ في المئة، والمستقلون ٣٣,٢ في المئة والإناث ٩,٦ في المئة[٢٨].

افتتح مجلس الشعب الجديد أولى جلساته، مساء يوم الجمعة العاشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وألقى الرئيس الأسد كلمة بهذه المناسبة، قال فيها: ..عبر منهجية العلاقة بين الفكر والواقع، تمكنا من استيعاب المعطيات العربية والدولية.

الرقابة بناء.. ضعوا يدكم على الخطأ وأصلحوه وعلى المخطئ واردعوه. الشعب القوي والجيش القوي ينصران الأمة، الصفقات غير المتكافئة لا تشكل عامل أمن واستقرار في المنطقة. لا يستطيع أحد تحقيق السلام مع سورية من دون قناعتها.. تكبر في لبنان الشقيق صمود الرائع وثباته في التنسيق مع سورية. الانفراد ألحق أضراراً كبيرة بجوهر القضايا التي حاربنا وناضلنا من أجلها طويلاً. الرقابة الفعالة ترى الخطأ والصواب.. بناء القوة الذاتية يعطي الثقة بالمستقبل. تحديث القوانين ضرورة وطنية.. حرية الوطن تتضمن حرية المواطن.. لنعط البحث العلمي ما يستحق من اهتمام.. قطعنا شوطاً في بناء الدولة العصرية[٢٩].

وبعد ستة أشهر، أي في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٥، جرت انتخابات مجالس المحافظات، ومدن مراكز المحافظات في القطر. وتحدد عدد أعضاء مجالس المحافظات والمدن كما يلي: دمشق (١٠٠)، ريف دمشق (١٠٠)، حمص

(١٠٠)، حماة (١٠٠)، حلب (١٠٠)، إدلب (١٠٠)، اللاذقية (٩٢)، طرطوس (٧١)، الحسكة (٩٨)، الرقة (١٤)، دير الزور (٩٩)، درعا (٦٧)، السويداء (٣٧)، القنيطرة (٣٢)[٣٠].

وفي الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، جرت انتخابات نيابية جديدة. تمت كما تمت الانتخابات السابقة.

ولدينا دلائل على غرق بعض الوزراء في الفساد؛ ففي الأول من حزيران/ يونيو ١٩٩٤ صدر مرسوم بإعفاء وزير الكهرباء المهندس كامل البابا من منصبه، وتعيين المهندس منيب أسعد صلئب الدهر بدلاً عنه.

وفي الثالث من تموز/ يوليو ١٩٧٦، صدرت ثلاثة مراسيم بتسمية السادة: عبد الرؤوف زيادة وزيراً للأوقاف ومسلم محمد حوا وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، ومحمد ماهر حسني وزيراً للنفط والثروة المعدنية، وإعفاء الدكتور نادر نابلسي وزير النفط عن الثروة المعدنية من منصبه[٣١].

ونسجل على هامش الحديث عن وقائع وأحداث الولاية الرابعة، ملاحظتين اثنتين: الملاحظة الأولى، انخفاض عدد الزوار في هذه المرحلة، وخاصة الزوار الأجانب وفي المقابل ارتفع عدد الوفود العربية والأجنبية بالمقارنة مع عددهم في الولاية الثالثة.

الولاية	زوار	عرب	أجانب	وفود	عرب	أجانب
الثالثة	٦١٥	٣٩٣	٢٢٢	٢٩٦	١٠١	١٩٥
الرابعة	٥١٢	٣٤٩	١٦٣	٣٥٩	١٢٣	٢٣٦

إذ بلغ عدد الوفود التي أمّت سورية، في زمن هذه الولاية (٣٥٩) وفداً، منهم (١٢٣) وفداً عربياً و(٢٣٦) وفداً أجنبياً.

العدد الأكبر من الوفود والزوار الأجانب كان من الولايات المتحدة الأميركية؛ فقد زار سورية في هذه المرحلة وارين كريستوفر (١٦) مرة، ودينيس روس (٨) مرات، ومارك باريس (٣) مرات، وريتشارد مورفي (٢) مرة.

كما زارها الرئيس بيل كلينتون والرئيس جورج بوش وجيمس بيكر وجوزيف سيسكو وارلين سبكتر وهانك براون من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، وتوم لانتوس عضو مجلس النواب الأميركي وأدوارد جيرجيان والقس جرالمور رئيس الكنيسة المنهجية في أميركا وبول فندلي وبراد كوريا وجيمس ايكتور ولويس فرقان وسام جيدستون وهنري سيغمان.

ومن الوفود: وفد الجامعات والكليات الأميركية (٣/ ٤/ ١٩٩٢)، ووفد مجلس العلاقات الأميركية العربية (٢٥/ ٥/ ١٩٩٢) ووفد المجلس الوطني العلاقات العربية الأميركية (٦/ ٧/ ١٩٩٢)، ووفد أساتذة الجامعات الأميركية (٨/ ٧/ ١٩٩٢)، ووفد سياحي أميركي(١٤/ ١٠/ ١٩٩٢)، ووفد الكونغرس الأميركي (١٢/ ١٢/ ١٩٩٢)، ووفد جامعة هارفارد الأميركية (٢٤/ ١/ ١٩٩٣)، ووفد من أساتذة الجامعات والباحثين الأميركيين (٢٧/ ٥/ ١٩٩٣)، ووفد المجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأميركية (١٥/ ٦/ ١٩٩٣)، ووفد أميركي برئاسة دنيس روس (٢١/ ١٠/ ١٩٩٣)، ووفد الكونغرس الأميركي (١٦/ ١٢/ ١٩٩٣)، ووفد الكلية الحربية الأميركية (٢/ ٥/ ١٩٩٤)، ووفد المغتربين العرب السوريين في الولايات المتحدة الأميركية (٣/ ٥/ ١٩٩٤)، ووفد محرري الصحف الأميركية (١٦/ ٥/ ١٩٩٤)، ووفد مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة برئاسة هنري سيغمان (١٦/ ٨/ ١٩٩٤)، ووفد الكونغرس الأميركي (١٤/ ١٢/ ١٩٩٤)، ووفد كلية الحرب الوطنية الأميركية (٢/ ٥/ ١٩٩٥)، ووفد طلابي أميركي(١٤/ ١٢/ ١٩٩٥)، ووفد الأطباء الأميركيين العرب المغتربين (١٨/ ٧/ ١٩٩٥)، ووفد الشيوخ الأميركي (١٠/ ٢/ ١٩٩٦)، ووفد أميركي برئاسة لويس فارقان (١٧/ ٢/ ١٩٩٦)، ووفد أساتذة الجامعات الأميركية ـ فيرجينيا ـ (١١/ ٣/ ١٩٩٦)، ووفد

كلية الدفاع الوطني الأميركية (١٢/ ٥/ ١٩٩٦)، ووفد أميركي برئاسة أرمن سبكتر (٢٨/ ٨/ ١٩٩٦)، ووفد أميركي (٧/ ١/ ١٩٩٨)، ووفد الكونغرس الأميركي (٨/ ١/ ١٩٩٨)، ووفد الكونغرس الأميركي (٢٧/ ٥/ ١٩٩٨)، ووفد أميركي (٢٢/ ٦/ ١٩٩٨)، ووفد الكونغرس الأميركي (٢٢/ ٨/ ١٩٩٨)، ووفد المجلس الوطني الأميركي (٧/ ١٢/ ١٩٩٨)، ووفد أميركي (١٦/ ١٢/ ١٩٩٨)، ووفد أميركي برئاسة سام هيدسون عضو مجلس النواب في الكونغرس وعضو لجنة العلاقات الدولية في المجلس (١٥/ ٢/ ١٩٩٩).

وتأتي بالدرجة الثانية الشخصيات والوفود البريطانية، وهي:

وفد إنكليزي برئاسة دوغلاس هيرد (٢٣/ ١٠/ ١٩٩٣)، وفد نواب حزب العمال البريطاني (٢٩/ ٥/ ١٩٩٤)، وفد مجلس التفاهم البريطاني العربي، برئاسة ستيفان داي (١٦/ ٦/ ١٩٩٤)، وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني دوغلاس هوغ (٤/ ١٠/ ١٩٩٤)، وفد غرفة التجارة العربية البريطانية (١٨/ ٧/ ١٩٩٤)، وفد برئاسة كرامل جانر (٣/ ١/ ١٩٩٥)، وفد بريطاني ١٨/ ١/ ١٩٩٥ و٣٠/ ٥/ ١٩٩٥)، وفد مجلس العموم البريطاني (٢٦/ ٧/ ١٩٩٥)، وفد هيئة الإذاعة البريطانية (٢٨/ ٨/ ١٩٩٥)، رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية (٢٦/ ١٠/ ١٩٩٥)، وفد بريطاني برئاسة ولكوم ريفلد (٨/ ١١/ ١٩٩٥)، وفد مجلس العموم البريطاني (٤/ ٣/ ١٩٩٦)، ديريك فاتشيست وزير الدولة البريطاني (٨/ ١٢/ ١٩٩٨)، وفد ديني إنكليزي برئاسة رئيس أساقفة كانتربري، رئيس الكنيسة الأنكليكانية في العالم (٣٠/ ١/ ١٩٩٩)، جون تايلور، ووزير خارجية بريطانيا.

بقية الوفود من ألمانيا وفرنسا والنمسا وبلجيكا والدانمارك والسويد وأستراليا والاتحاد السوفياتي ورومانيا وهولندا وهنغاريا والهند والباكستان وإيطاليا واليابان وإيران وتشيكوسلوفاكيا ومالطا وتركيا وكوريا وإيرلندا وكازاخستان وقبرص والصين وأرمينيا واليونان وفييتنام وتشيلي وجمهورية كبردينيا وكندا وبلغاريا

والبرلمان الأوروبي وكوبا وإسبانيا والنرويج وسويسرا والأرجنتين ونيجيريا وفنلندا ومولدافيا وسلوفاكيا.

أما الوفود العربية فمن البحرين والكويت وسلطنة عمان ولبنان والسودان والأردن واليمن والمغرب وتونس والسعودية والجزائر وإريتريا ومصر.

الملاحظة الثانية: هي ارتفاع عدد المؤتمرات والندوات والدورات بالمقارنة مع عددها في الولاية السابقة، كما يظهر من الجدول التالي:

الولاية	مؤتمرات	ندوات	دورات
الثالثة	١١٣	٧٩	٦٨
الرابعة	١٢٣	٢١٩	١٥٩

كان أهم المؤتمرات: مؤتمر الحوار العربي الأفريقي؛ المؤتمر الإسلامي الثالث لوزارة الإعلام؛ وهذه وقفة عند كل مؤتمر منهما:

مؤتمر الحوار العربي ـ الأفريقي

انعقد هذا المؤتمر في دمشق يومي السابع والثامن من آب/ أغسطس ١٩٩٢، وحضره ممثلون عن البرلمانات العربية والأفريقية التالية: الكونت ديفوار (ساحل العاج) وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والجماهير الليبية وليبيريا والمغرب وفلسطين والسينغال والسودال وسورية وتوغو وتونس.

وحضر بصفة مراقب وفد يمثل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

ضمّ جدول أعمال المؤتمر، البنود التالية:

١ ـ انتخاب مكتب المؤتمر.

٢ ـ إقرار جدول الأعمال.

٣ ـ تقرير لجنة المتابعة.

٤ ـ التعاون العربي ـ الأفريقي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، ودعم الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. والانتقال الديموقراطي في جنوب أفريقيا.

٥ ـ العمال الأفارقة والعرب المهاجرون، المشاكل والآفاق.

٦ ـ دور البرلمانيين العرب والأفارقة في تعزيز التعاون العربي ـ الأفريقي في حقلي البيئة والتنمية.

٧ ـ تسوية المشكلة القائمة بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية سلمياً عن طريق المفاوضات من دون تصعيد جديد.

٨ ـ نداء لنجدة الأطفال الصوماليين.

٩ ـ تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر القادم.

وقد أصدر المؤتمر توصيات عامة لتعزيز التعاون الأفريقي ـ العربي، هي:

١ ـ تعميق الحوار بين البرلمانيين العرب والأفارقة، لما فيه مصلحة شعوب بلدان أفريقيا والوطن العربي.

٢ ـ عقد اللقاءات الدورية بالتناوب في البلدان الأفريقية والعربية.

٣ ـ عقد المزيد من اللقاءات الثنائية بين البرلمانيين العرب والأفارقة، على الأصعدة كافة، وفي كل المجالات.

٤ ـ التنسيق والتشاور في كل الاجتماعات الاقليمية والدولية بين البرلمانيين العرب والأفارقة، دعماً للمصالح المشتركة للطرفين.

٥ ـ إقامة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتعريف بحضارة هذه البلدان الأفريقية والعربية لجهة تعميق صلاة الشعوب بعضها البعض، ومعرفة تاريخ هذه البلدان ومصالحها عبر المراحل المتعددة، تطبيقاً لقرارات الجامعة العربية بهذا الخصوص.

٦ ـ التنبيه الدائم والمستمر بكل الوسائل المتوافرة لدى هذه البرلمانات الأفريقية والعربية إلى أساليب النهب الاستعماري الإمبريالي، ومواجهة عوامل القهر والاضطهاد التي فرضت على الشعوب الأفريقية والعربية.

٧ ـ ضرورة العمل المشترك على زيادة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والعربية، والسعي الحثيث إلى تحقيق السوق الاقتصادية المشتركة، والاستفادة القصوى من الخبرات الموجودة لدى هذه البلدان في المجالات كافة، وبخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

٨ ـ العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة في البلدان الأفريقية والعربية، بكل الطرق والوسائل التي تسهم في الوصول إلى هذا الهدف.

٩ ـ اتخاذ المواقف حيال المشكلات المزمنة اقتصادياً، والتي اتسمت بها الأنظمة في البلدان الأفريقية والعربية في المحافل الدولية، وبخاصة ما اتصل منها بالمديونية وإعادة جدولتها.

١٠ ـ العمل على إقامة جمعيات صداقة برلمانية برلمانية دائمة في إطار البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية، من أجل المزيد من تعميق الحوار، والسعي الجاد والمخلص إلى معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى الأصعدة كافة[٣٢].

المؤتمر الإسلامي الثالث لوزارة الإعلام

عقد هذا المؤتمر في دمشق، في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٥، وشاركت فيه الدول التالية: الأردن، أذربيجان، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا، أوغندا، إيران، باكستان، البحرين، بروناي، بنين، تركيا، تونس، الغابون، الجزائر، السعودية، السنغال، السودان، سورية، الصومال، العراق، عُمان، غينيا، فلسطين، قطر، الكاميرون، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مصر، موريتانيا.

وحضر المؤتمر بصفة مراقب كل من: كازخستان، الجمعيات الإسلامية (طائفة القبارصة المسلمين الأتراك، وجبهة مورو للتحرير الوطني، والمنظمات الإقليمية والدولية، وجامعة الدول العربية.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة متابعة وزارية للمؤتمر الإسلامي الثالث برئاسة الجمهورية العربية السورية، وعضوية كل من الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وجمهورية السنغال، ودولة فلسطين، ودولة الكويت، وماليزيا، وجمهورية مصر العربية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ما يلي:

١ ـ يؤكد المؤتمر ضرورة توجيه الإعلام الإسلامي بما يكفل إبراز التضامن الإعلامي في الدفاع عن القضايا الإسلامية السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

٢ ـ يحث على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية من أجل الارتقاء بإمكانات وأداء مؤسسات وأجهزة الإعلام لديها، ومواكبتها للتطورات التقنية في مجال الاتصال.

٣ ـ يحث على توجيه الإعلام الإسلامي بما يكفل التصدي للحملة الظالمة التي ترمي إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين في الخارج.

٤ ـ يدعو المؤتمر إلى العمل مع الأسرة الدولية لإقامة علاقات إعلامية متوازنة.

٥ ـ يجدد المؤتمر الالتزام بالحوار والتعاون والتقيّد بمبادئ القانون الدولي والشرعة الدولية، وقرارات الأمم المتحدة.

٦ ـ يعلن المؤتمر إدانته بشدة للإرهاب وجميع الأعمال والممارسات الإرهابية مهما كانت مصادرها وأساسها.

٧ ـ يؤكد المؤتمر دعمه لعملية السلام.

٨ ـ يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى التزام إسرائيل بنبذ التسلح النووي.

٩ ـ يدين المؤتمر بشدة استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ممارساتها التعسفية، وخرقها لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، ومصادرة أراضٍ جديدة.

١٠ ـ يطالب المؤتمر جميع الدول التقيّد بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠.

١١ ـ يتولى المؤتمر التزام الإعلام الإسلامي مجدداً بقرارات مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في الدار البيضاء الخاصة بالجماهيرية الليبية والعراق والكويت والصومال وأفغانستان والبوسنة والهرسك وجامو وكشمير وأذزربيجان وإيران[٣٣].

ومن المؤتمرات أيضاً، نذكر:

مؤتمر الشام الدولي للمعلوماتية التي انعقد في دمشق خلال الفترة من ٩ حتى ١٣

أيار/ مايو ١٩٩٤، تحت شعار المعلوماتية في خدمة الإدارة، وشارك فيه ٤٥ محاضراً من البلاد العربية والغربية.

ومؤتمر مجلس وزراء الصحة العرب، في مطالع آذار/ مارس ١٩٩٨، حضره مندوبون من ٢٢ دولة عربية بينهم ١٥ وزيراً للصحة.

ومؤتمر الفاو الإقليمي للشرق الأدنى، الذي عقد في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، بمشاركة ٢٩ بلداً تمثل البلدان الأعضاء في الإقليم، وممثلين عن دول خارج الإقليم، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية بصفة مراقب.

بحث المؤتمر إصلاح السياسات الزراعية التي شملت التشريعات والقوانين والتمويل والتسليف والسياسات النقدية والمالية، وتحسين المواصفات بالنسبة إلى المداخلات الزراعية، إضافة إلى مواضيع الوقاية من الأمراض والحشرات، وتنشيط التعاون بين المنظمة ودول الاقليم.

ومؤتمر التنمية الصناعية في الدول العربية، الذي انعقد بدمشق في الفترة من ٢٢ حتى ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، ودار حول المتغيرات الدولية والتحديات التي تواجه الصناعة العربية والشراكة بين الدول العربية والصناعات النسيجية والملبوسات وصناعة السيارات وقطع الغيار.

أما الندوات، فحسبنا أن نشير إلى:

الندوة الفكرية الرابعة التي أقامها مكتب الإعداد الحزبي القطري، مساء السبت ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٢، حول أفكار وقيم القائد الأسد. شارك فيها ٢٢ باحثاً[٣٤]، وندوة ابن رشد الدولية، التي أقيمت في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٨، بمناسبة مرور ٨٠٠ عام على وفاته، بالتعاون مع المعهد الكتلاني المتوسط وكلية الآداب في جامعة دمشق والسفارتين الإسبانية والموريتانية، وشارك فيها ١٦ محاضراً من إسبانيا وسورية وفلسطين ولبنان والأردن، ودامت ثلاثة أيام[٣٥]، وندوة البرنامج

المهني العام للقانونيين، التي أقيمت في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، وتضمنت الندوة محاضرات ومداخلات عن تاريخ القضاء واستقلاله ودورة في بناء المجتمع المتحضر منذ القدم، ودور نقابات المحامين الدولية بشأن قضايا حقوق الإنسان[٣٦].

ومن الندوات التي يشار إليها: الندوة العالمية حول تاريخ سورية (١٧/ ٢/ ١٩٩٢)، والندوة الدولية حول تدمر وطريق الحرير (٧/ ٤/ ١٩٩٢)، والندوة الوطنية لتشجيع الإرضاع الوالدي (١٠/ ٧/ ١٩٩٢)، والندوة الإقليمية حول الزلزالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (٤/ ١١/ ١٩٩٢)، وندوة المعايير العربية والدولية (١١/ ٢/ ١٩٩٣)، وندوة معجم النفط (١١/ ١/ ١٩٩٤)، وندوة الصرف والنحو في جامعة دمشق (٢٧/ ٨/ ١٩٩٤)، وندوة الدراسة الدولية لمستوى تحصيل طلاب الثامن في الرياضيات والعلوم (٢٨/ ٥/ ١٩٩٥).

و . . . و

ومن الضرورة الإشارة إلى بعض الدورات التي عقدت إلى جانب المؤتمرات والندوات وهي متنوعة المواضيع. منها دورات تدريبية للأطباء المقيمين، في مختلف الاختصاصات. ودورات طبية منها دورة حول الإسهالات (٩/ ٥/ ١٩٩٢) واعتلالات القلب الرئوية (٦/ ٦/ ١٩٩٢) وحول الجراحة العامة (٥/ ٨/ ١٩٩٢) واختصاص طب الأسرة (١٢/ ١٢/ ١٩٩٢) والوقاية من السرطان (٧/ ٢/ ١٩٩٣) ومن مرض الإيدز (٢/ ٣/ ١٩٩٣) واختصاص الإيكو (١٣/ ٤/ ١٩٩٤)، و . . إلخ.

ودورات زراعية حول آفات الزيتون (٤/ ٧/ ١٩٩٢) وحول الأساليب الحديثة لتنمية المراعي والأعلاف (١٩/ ٤/ ١٩٩٣)، وفي مجال كفاءة المبيدات حقلياً ومخبرياً (٢/ ٧/ ١٩٩٤) وفي مجال زراعة وخدمة المحاصيل الحقولية (٤/ ١٠/ ١٩٩٥) و . . إلخ.

ودورات علمية في مجال استخدام أدوات أنظمة المعلومات والتوثيق (١٩/ ١٠/ ١٩٩٨) وحول المكتبة الإلكترونية (٦/ ٣/ ١٩٩٩) و . .

ودورات العاملين في تربية المعاقين عقلياً (١٥/ ٦/ ١٩٩٢) وللعاملين في مشاريع برنامج الغذاء العالمي (١٣/ ٥/ ١٩٩٣) وللعاملين في الأجهزة المحلية والبلديات (٨/ ٥/ ١٩٩٤) وللمشرفين للتعداد العام للسكان والمساكن (١٨/ ٥/ ١٩٩٤) وحول التخطيط والإحصاء التربوي (١٦/ ٧/ ١٩٩٤) و . .

ودورات تخصصية للمدرسين غير المؤهلين (٢٢/ ٥/ ١٩٩٦) وللمواد الدراسية خلال الصيف (٢٥/ ٥/ ١٩٩٦) وحول أساليب التحليل الديموغرافي وتطبيقاتها في المكتب المركزي للإحصاء (٢٢٧/ ٦/ ١٩٩٦) و . .

ودورات تأهيلية للأئمة الخطباء والمدرسين والدينيين (٢٤/ ٦/ ١٩٩٥) وللمدرسين العاملين في كليات الهندسة والفنون (٢٦/ ٦/ ١٩٩٥) وتأهيل الهندسة الزلزالية (٢٠/ ٧/ ١٩٩٥) وتأهيل للكوادر القيادية النسائية (٢٤/ ٧/ ١٩٩٥) وللمدرسين غير المؤهلين في عدد من الكليات الجامعية (٢٩/ ١/ ١٩٩٦) ولأعضاء الهيئة التدريسية لغير المؤهلين العاملين في كليات العلوم (١٣/ ٤/ ١٩٩٦) والتأهيل التربوي للمدرسين غير المؤهلين (١٩/ ٩/ ١٩٩٨) و . .

وغير ذلك من المواضيع التي لا مجال لذكرها كلها . .

وجرت في عهد هذه الحكومة مباحثات ومحادثات حزبية مع بلغاريا (٢١/ ٧/ ١٩٩٣) والصين (١١/ ٩/ ١٩٩٣) وقبرص (١/ ١١/ ١٩٩٣).

ومحادثات نقابية مع النمسا (٢٨/ ٦/ ١٩٩٢) وبولونيا (٢٨/ ٣/ ١٩٩٤).

ومحادثات برلمانية مع الهند (٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥).

وحرفية مع مصر (٤/ ٨/ ١٩٩٢).

وتمّ توقيع اتفاقات وبروتوكولات للتعاون الثقافي والعلمي والفني والصناعي والتجاري والاقتصادي والزراعي ونقل الأيدي العاملة، وفي مجال النقل البحري والجوي والنقل الدولي، وفي مجال الأبحاث المشتركة. و. . و. . مع لبنان والكويت والأردن وقطر ومصر والمغرب واليمن وقبرص واليونان وأوكرانيا وأرمينيا وتركيا وكندا وألمانيا وبريطانيا وروسيا وإيران والأسكوا والترويكا الأوروبية.

ومن أهم الاتفاقيات التي عقدت:

اتفاقية للتعاون العالمي بين جامعة دمشق ومركز ايكاردا (٢١/ ١/ ١٩٩٢) واتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي بين جامعة البعث وقناة السويس (٢٨/ ٤/ ١٩٩٢) واتفاقية تعاون علمي بين جامعة دمشق وليدن الهولندية (١٩/ ٦/ ١٩٩٣) واتفاقية توأمة بين مدينتي اللاذقية وسوسة التونسية (٢١/ ٦/ ١٩٩٤) واتفاقية للتعاون العلمي بين جامعة دمشق ومركز الأبحاث العلمية والبيئة (٢٥/ ٩/ ١٩٩٥) واتفاقية للتعاون العلمي والثقافي بين جامعة دمشق وجامعة بيزانسون وجامعة فرساي (١٨/ ١٢/ ١٩٩٥) واتفاقية توأمة مركزي جراحة القلب في دمشق وميلانو (١/ ٦/ ١٩٩٦) واتفاقية توأمة بين اللاذقية وللاتحاد الأرجنتينية (٢٧/ ٢/ ١٩٩٦) واتفاقية للتعاون العلمي مع جامعة ايجفسك وأكاديمية الطب في روسيا الاتحادية (١٥/ ١/ ١٩٩٨) والتوقيع على الملحق التنفيذي لاتفاق التعاون الموقع بين الجامعات السورية الأربع دمشق، حلب، البعث، تشرين، وجامعة مانشستر البريطانية. وتضمن الاتفاق على أن تسعى جامعة مانشستر والجامعات السورية إلى تبادل الزيارات لأعضاء الهيئة التدريسية بهدف دعم التعاون في الأبحاث بين الأقسام العلمية وتشجيع طلاب جامعة مانشستر الذين يرغبون في اتباع جزء أو كامل دراستهم في الجامعات السورية في المجالات الأكاديمية المناسبة التالية: كلية الآداب، التاريخ، والآثار، اللغة العربية وآدابها، كلية الشريعة الإسلامية، تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية (٢٥/ ٢/ ١٩٩٨) توقيع مشروع اتفاق تعاون بين جامعة دمشق

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (٣/ ١١/ ١٩٩٨) وغيرها. .

إتحاد الكتّاب العرب وموقفه من الأديبين أدونيس وهاني الراهب

في موقف لافت، قرر إتحاد الكتّاب العرب، في ٢٧ من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فصل الشاعر الكبير أدونيس من عضوية الإتحاد «لخروجه على الأهداف المعلنة للإتحاد الذي ينتمي إليه، ودعوته إلى تطبيع العلاقات الثقافية العربية مع إسرائيل».

وجاء هذا القرار كنوع من بيع الوطنية. وقد استنكر السيد فيديريكو مايور المدير العام لمنظمة اليونيسكو هذا القرار، كما استنكره عدد كبير من الأدباء داخل سورية وخارجها.

ودافع رئيس اتحاد الكتّاب العرب، علي عقلة عرسان، عن قرار الاتحاد برسالة بعث بها إلى مايور، قال فيها:

«وكم شعرنا بالأسف والرثاء ـ نحن أعضاء اتحاد الكتّاب العرب ـ لمواقف السيد مايور، الذي أراد أن ينتصر لممارسات ومواقف شخصية مشبوهة ضد مبادئ منظمة مشروعة في ممارساتها لقوانينها، ولا سيما عندما تقوم مؤتمراتها بتطبيق تلك القوانين والأنظمة على أعضائها في جو من الديموقراطية والحرية والعلنية»[٣٧].

وفي موقف آخر، اتخذ المكتب التنفيذي لاتحاد الكتّاب العرب، قراراً في أواخر شهر آب/ أغسطس١٩٩٥، بفصل الروائي والأستاذ الجامعي المعروف الدكتور هاني الراهب من عضوية الاتحاد، لمقالة نشرها في مجلة [العربي] الكويتية الشهيرة، تحت عنوان «آخر المعارك الخاسرة ضجة التطبيع الثقافي مع إسرائيل»، قال فيه:

«ما دمنا لم نخش يوماً الثقافات الإنكليزية والفرنسية، انتهاءً بالأميركية،

وهي التي بدأ مشروعها الاستعماري لوطننا منذ القرن السابع عشر، ما دمنا لم ننقطع عن ترجمتها إلى العربية، وعن تحصيل شهادات الدكتوراه من جامعاتها، وما دمنا لم ننقطع عن التعامل معها سلباً وإيجاباً، فما الذي يمنعنا من معرفة أحد فروعها، والتعامل معه ونعني الثقافة الصهيونية؟

ثمة لقطتان وثيقتا الارتباط بهذا الجانب من إشكالية التطبيع الثقافي مع إسرائيل، فإن تدعو إلى معرفة الثقافة الصهيونية معرفة دقيقة لا يعني وعداً بأننا سنجد جلّ هذه الثقافة معترفاً بالحق التاريخي والثابت لنا في أرض فلسطين. إن في تلك الثقافة أصواتاً لا تقل غطرسة وتعصباً من دعوة عربية قديمة إلى إلقاء إسرائيل في البحر.

والنقطة الثانية، هي أن الدعوة إلى معرفة طبيعة النتاج الأدبي والعلمي للحركة الصهيونية، لا يمكن أن تعني تخلينا عن المنطلقات الأساسية لثقافتنا العربية، إذا كنا نؤمن بثقافتنا القومية، فلا ينبغي لنا أن نخشى الاحتكاك بثقافة أخرى. وإذا لم نكن، فذلك بحد ذاته سبب كافٍ لأن نبحث لأنفسنا عن ثقافة نستفيد منها، وأن أمة تتنكر لثقافتها وتعجز في الوقت نفسه عن إبداع ثقافة جديدة أصيلة ليست في الحقيقة جديرة بكل هذا العناء»[٣٨].

مواقف قومية

إطلعنا في أخبار هذه الولاية، على موقفين قوميين للحكومة.

الأول، هو المهرجان السياسي الكبير الذي أقيم في دمشق، في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، تضامناً مع الشعب العربي الليبي، ودعم صموده في وجه القرارات القسرية، والحصار الظالم الذي فرضته عليه الولايات المتحدة الأميركية، وبعض الدول الغربية.

وشارك في هذا المهرجان، الذي دعت إليه، وأقامته حركات التحرر العربية والصديقة والاتحادات والأحزاب والتنظيمات الشعبية في سورية.

وأجمعت آراء المشاركين في المهرجان على أن الشعب الليبي يدفع ضريبة مواقفه الشجاعة الحرة في دعم قضية الشعب الفلسطيني، ومناصرة الشعوب التي تكافح من أجل حريتها وكرامتها، ورفضها للإملاءات الإمبريالية كافة التي تستهدف إيقاف مسيرة ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر، عربياً ودولياً.

وأجمعت الأحزاب على رفض القرار الرقم ٨٨٣، والقرارات الظالمة كافة التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي وحثّوا القوى الحيّة في الأمة العربية كافة، والبلاد الإسلامية على التصدي لتلك القرارات، وحثّ حكوماتها على عدم الامتثال له وإسقاطه.

وجاء هذا المهرجان بعد مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية والشعبية المصرية الذي انعقد في مقر حزب التجمع مساء الأربعاء الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، تحت شعار لا لحصار الشعب الليبي.

الموقف الثاني، الاحتجاج الذي قدمته سورية إلى جامعة الدول العربية في مطلع أيار/ مايو ١٩٩٧، على قيام الأردن بإنشاء مدرسة أردنية ـ إسرائيلية مشتركة في منطقة الباقورة التي شهدت حادث ضرب الأتوبيس الإسرائيلي على يد جندي أردني. واعتبرت تصرف الأردن مخالف لقرارات الجامعة العربية بشأن تجميد التطبيع مع إسرائيل.

فوز شخصيات سورية بجوائز عالمية

في آب/ أغسطس ١٩٩٦، فازت البطلة السورية غادة شعاع، بالميدالية الذهبية في المسابقة ضمن دورة أتلانتا/ جورجيا في الولايات المتحدة الأميركية الأولمبية،

وهي الميدالية الأولى للعرب في الدورة. وأول ذهبية لسورية في تاريخ الدورات الأولمبية.

ومنحت جوائز يونيو الإيطالية لعام ١٩٩٩، إلى الشاعر الكبير أدونيس. ويرأس لجنة هذه الجائزة السنوية الكاتب الإيطالي كلوديو مارغيني، وتتألف من ١٢ عضواً بينهم الروائي بيتر بروك، والمؤرخ الفرنسي إيمانويل لوروا لادوري، والروائي الهندي فارس نايبول.

وقبلاً كانت مجلة [فصول] التي تصدرها وزارة الثقافة المصرية، كرّمت أدونيس بعددها الصادر في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٨.

وهذا التكريم، يمثل مفارقة مضحكة مبكية للموقف الذي وقفه اتحاد الكتّاب العرب منه.

الفساد والتستر عليه

الفساد صفة بارزة في هذا العهد، وجرثومته نخرت جميع مؤسسات ودوائر الدولة. وقد تعددت أشكاله وأنواعه. والمؤسف في الأمر أنه يتم التستر عليه.

وفي عهد هذه الولاية طالعتنا الصحف بأكثر من حادثة، وفي أكثر من جهة رسمية، معمل سكر الرقة، بلدية يبرود، المؤسسة العامة لسد الفرات.

تمثل الفساد في معمل سكر الرقة في أكثر من موضوع على رأسها عدم تقيد الشركة بالأصول القانونية؛ فقد قرر مجلس الوزراء إيفاد كيميائي ومهندسين إلى ألمانيا بمهمة رسمية للتدريب في شركة سيمنس على الأجهزة الدقيقة التي ستورد إلى الشركة، لمدة ثلاثة أسابيع على أن تتحمل شركة سيمنس كامل النفقات باستثناء أجور السفر. لكن الذي حصل أن الاعتماد المفتوح لشركة سيمنس بموجب إجازة الاستيراد الصادرة عن المصرف التجاري السوري بحلب، يقول

هذا الاعتماد مخصص لأجور التدريب لهؤلاء الموفدين، وقيمته ١٠٠٢٠٠ مارك ألماني أي ما يعادل ٤ ملايين ليرة سورية، أي أن هذه الملايين سرقت بأساليب احتيالية. ولفلف الموضوع، كما لفلفت قضية الإصلاح الوهمي للسيارات والآليات، ومخالفة الشركة والمناقصات بالنسبة إلى المواد والمعدات، وكذلك عمليات شراء الشوندر السكري.

يضاف إلى ذلك تستر وزير الزراعة على قضية الذرة الصفراء المستوردة، والمخالفات المرتكبة في التحاليل المخبرية في المخبر المركزي للأعلاف العائد لوزارة الزراعة مباشرة.

وعندما سئل الوزير عن ذلك، جاء جوابه متضمناً مغالطات كثيرة. ومخالفات صريحة للقرار ٨٢/ت لعام ١٩٩٨٧، بشأن إجراء التحاليل المخبرية.

وقد حققت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في الموضوع وتبين لها صحة المخالفات واقترحت:

١ ـ فرض عقوبات حجب الترفيع لمدة سنتين بحق كل من المدير الفني والمدير التجاري والمدير المالي وإعفاءهم من المهام الموكولة إليهم، وعدم تسليمهم مستقبلاً أي عمل فيه إدارة الأموال.

٢ ـ فرض عقوبات مختلفة على أعضاء لجان الشراء تتراوح بين حجب الترفيع والحسم من الراتب الشهري.

٣ ـ رفع التعامل مع عدد كبير من أصحاب المحلات التجارية، المتعاملين مع الشركة لمدة ثلاث سنوات.

٤ ـ تغريم بعض الخبراء بمبالغ مالية نتيجة قبضهم مبالغ تزيد على استحقاقاتهم.

٥ ـ توقيف مبلغ المتعهد ريثما يتم التنفيذ لعقده بحسب المواصفات المطلوبة.

وفي قضية أخرى، حققت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في مخالفات بلدية يبرود، وتبين بنتيجة التحقيق الذي أجرته في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، حول مخالفات بناء في يبرود بتهاون وتستر من رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المدينة ورئيس المكتب الفني، في قمع هذه المخالفات والمخالفات التنظيمية المرتكبة، إضافة إلى المخالفات المرتكبة خارج المخطط التنظيمي في المدينة يصعب إحصاؤها لأنها أصبحت أحياء متكاملة، والأفعال المرتكبة من قبل رئيس مجلس مدينة يبرود والمكتب الفني فيه. تتسم بعدم الجدّية في تطبيق القوانين والأنظمة، على المخالفات وعدم ضبطها وتحقيق الغرامة عليها. واقترحت تحريك الدعوى العامة الاقتصادية بجرم الإخلال بواجبات الوظيفة لتحقيق منفعة للغير بحق هؤلاء. إلا أنه لم يتخذ أي إجراء بحقهم.

وبتاريخ الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، اكتشف رئيس شعبة الشيكات في المؤسسة العامة لسد الفرات. سرقة ٢٢ شيكاً من الدفاتر العائدة لمجموعة من المصارف التي تتعامل مع المؤسسة، وصرف منها شيكان بمبلغ ١,٢٤ مليون ليرة. ومع ذلك كانت إدارة المؤسسة حريصة إلى درجة لا تصدق في إبعاد الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عن هذه القضية.

* * *

من أخبار هذه الولاية التي تذكر:

تحسن الوعي السكاني. إذ أظهرت دراسات إحصائية بواسطة العينة، أجرتها وزارتا التربية والإعلام في سورية تحت إشراف منظمة اليونيسيف أن ٨٣,٦ في المئة من النساء السوريات يؤيّدن سياسة تنظيم الأسرة، بما فيها استخدام وسائل منع الحمل. في مقابل ١٥,٣ في المئة يرفضن مثل هذه الوسائل لاعتبارات دينية

واجتماعية وأخلاقية. ويصل معدل التزايد السكاني في سورية إلى ٣,٦ في المئة سنوياً. وتسعى الحكومة السورية إلى تنظيم حملات توعية للحدّ من الإنجاب واستخدام وسائل منع الحمل، إلا أن المشكلة تتمثل في نقص الوعي في المناطق الريفية، وفي المناطق الشعبية، وفي توفير أسعار مدعومة لوسائل منع الحمل، إضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بكون المجتمع السوري لا زال مجتمعاً محافظاً في غالبيته.

وكذلك اكتشافات أثرية، واسترداد آثار مهرّبة.

فأثناء شق شارع في السويداء، مطالع شعر حزيران/ يونيو ١٩٩٥، عثر على آثار في غاية الأهمية هي: قبر بيزنطي يظن أنه لزوجة أذينة ملك تدمر، وقلعة نبطية كبرى، ومعبد آلهة المياه سرقت محتوياته وكنيسة كبرى، ومدرج كبير.

وفي أوائل شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٧، أعادت حكومة كندا شحنة من الآثار السورية المهرّبة تتضمن ٣٢ لوحة من الموزاييك الملون تعود إلى العصر البيزنطي، تقدر قيمتها بخمسين مليون دولار، كانت شرطة ميناء مونتريال ضبطتها في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٦، بعد أن وصلت إلى هذا الميناء على أحد المراكب القادمة من هامبورغ، كان لصوص الآثار سرقوها من كنائس شمال سورية، التي تقع في ضواحي مدينة حلب، وتدخلت القنصلية السورية في مونتريال لإعادتها.

وتأسيس معهد متوسط للكمبيوتر في دمشق.

والمفاجأة في أخبار هذه المرحلة، كانت في غياب شخصيات أدبية وثقافية وفكرية لها أهميتها في مجالات الأدب والثقافة والفكر.

ففي أواخر شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٣، توفي الدكتور أحمد سليمان الأحمد،

الرائد الأول للشعر الحرّ والحديث في سورية، ومن أوائل الذين اهتموا بأدب بلدان الكتلة الشرقية، ونقل نماذج كثيرة منه إلى العربية، نشر عدداً من الدواوين الشعرية والدراسات الأدبية. من آثاره الشعرية: «جبل الإلهام»، «الديوان الجديد»، «أغان صيفية»، «الكلمة للشمس والشهيد»، «بستان السحب»، «الرحيل إلى مدينة التذكار»، «نوافد البروج المضاءة»، «أرواد وحلم آخر في العيون»، «للكلمات جهات تقصدها»، «عشر معلقات ومرثية في الجاهلية الأخيرة».

ومن دراساته: الشعر العربي والقضية الفلسطينية، هذا الشعر الحديث، دراسات في المسرح العربي المعاصر وغيرها.

وفي ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، توفي الشاعر الكبير نديم محمد، صاحب الديوان الشهير آلام. وشيّع إلى مثواه الأخير باحتفال كبير شاركت فيه شخصيات مدينة طرطوس السياسية والأدبية.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لقي باسل الأسد نجل الرئيس حافظ الأسد، البكر، مصرعه في حادث سيارة.

وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، انتقلت إلى دار البقاء شاعرة الأمومة هند هارون، صاحبة الدواوين الشعرية التالية: **«سارقة المعبد»، «ديوان عمار»، «شمس الحب»، «بين المرسى والشراع»، «عمار في ضحى الأمومة».**

وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، انتقل إلى رحمة الله تعالى الشاعر محمد عمران، بعد حياة حافلة بالعطاء. من آثاره: **«أغان على جدار جليدي»، «الجوع والضيف»، «الدخول في شعب بوان»، «الملاجة»، «اسم الماء والهواء»، «نشيد البنفسج»، «كتاب المائدة»، «مديح من أهوى»، «قصيدة الطين»، «أوراق في الرماد»، «الأزرق والأحمر»، «محمد العربي».**

وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، توفي الكاتب المسرحي الكبير سعد الله ونّوس بعد صراع طويل مع المرض. وقد خسر المسرح العربي بموته كاتباً فذاً ترك بصماته على المسرح العربي. من آثاره: «حكايا جوقة التماثيل»، «حفلة سمر حزيران»، «الفيل يا ملك الزمان»، «مغامرة رأس المملوك جابر»، «سهرة مع أبي خليل القباني»، «الاغتصاب»، وغيرها.

وبالتاريخ نفسه، توفي باللاذقية المؤرخ الكبير جبرائيل سعادة، الذي ارتبط اسمه بأوغاريت وحضاراتها التي وهبها عمره ووقته، ونشر عنها أكثر من كتاب بالعربية والفرنسية، تعد من المراجع المهمة لهذه المدينة الخالدة. من آثاره: **«أوغاريت»، «آثار رأس الشمرة»، «محافظة اللاذقية»، «موجز تاريخ اللاذقية»، «دراسات تاريخية وأثرية»، «وراء القضبان».**

وفي ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٩٧، توفي في دمشق الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري ودفن في مقبرة الست زينب.

وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، توفي باللاذقية الشاعر والقصصي خالد الشريقي، صاحب رواية **[حكاية في الزمن الضائع]** التي فازت عام ١٩٩٨، بجائزة أبي القاسم الشابي التي أحدثها البنك التونسي.

وفي ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، توفي في أحد مشافي لندن الشاعر الكبير نزار قباني، وأمر الرئيس حافظ الأسد بإرسال طائرة خاصة لنقل جثمانه من لندن إلى دمشق.

ونختتم الحديث عن هذه المرحلة بذكر الجرائم والكوارث والحوادث المؤسفة؛ فقد تمّ في عهد هذه الولاية ٣ حالات إعدام، إعدام مجرم قاتل شاذ (٢/ ٩/ ١٩٩٣)، وقاتل الصائغ بدمشق (٣٠/ ٨/ ١٩٩٤)، ومرتكبي جريمة يبرود (٢٢/ ٣/ ١٩٩٦).

ووقعت ١١ جريمة قتل. طفل قتل جده بدافع السرقة في حماة (٧/ ٥/ ١٩٩٢)

وامرأة قتلت زوجها بالاشتراك مع خطيب ابنتها في النشابية (١٣/ ١٠/ ١٩٩٢)، وجريمة قتل بحي المشاع بحماه (٢٥/ ١٢/ ١٩٩٤)، وطبيب قام بجرمة قتل وسرقة مليون ليرة (١٨/ ١٠/ ١٩٩٥)، وجريمة قتل واغتصاب (٥/ ١٢/ ١٩٩٥)، وشاب خنق والده بدير الزور بالاشتراك مع والدته (١٩/ ٣/ ١٩٩٦)، وجريمة قتل في قرية موروك (٢٤/ ٣/ ١٩٩٦)، وجريمة في تدمر (٨/ ٨/ ١٩٩٦)، ومقتل امرأة بطلقتين في الرأس بطرطوس (٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦).

ونشبت في هذه المرحلة حرائق كثيرة في أماكن مختلفة من سورية، في اللاذقية (٢/ ١٢/ ١٩٩٢)، وحرائق في ١٤ موقعاً في غابات محافظات اللاذقية (١٧/ ١٠/ ١٩٩٣)، وحريق في محصول قمح بالحسكة (١٨/ ٦/ ١٩٩٥)، وحريق في السوق العتيق بدمشق (٧/ ١١/ ١٩٩٨).

ونذكر من الكوارث: انهيار مبنى جمعية بدر السكنية بقدسيا (٦/ ١٢/ ١٩٩٢)، واحتراق عائلة بانفجار أسطوانة غاز بدمشق (٥/ ٦/ ١٩٩٣)، وغرق ثلاثة أطفال بالحسكة (١٨/ ٦/ ١٩٩٥)، ومقتل عاملة وإصابة ٢٢ عاملاً في معمل غزل جبلة بسبب الإعصار الذي ضرب جبلة (١٨/ ٧/ ١٩٩٥)، وكارثة مروّعو في درعا (٢٧/ ١١/ ١٩٩٦)، وسطو مسلح على سعودي في بلودان (٢٩/ ٩/ ١٩٩٢)، وحادث سطو آخر في درعا (٧/ ٧/ ١٩٩٤)، ووقوع ٤ حوادث سير. حادث في اللاذقية أدى إلى مقتل ٤ أشخاص (١١/ ٢/ ١٩٩٥)، وحادث سير في طرطوس (١/ ٤/ ١٩٩٥)، وحادث في الحسكة أدى إلى مقتل أبعة أشخاص (١٨/ ٦/ ١٩٩٥)، وحادث سير في ساحة الأمويين بدمشق أسفر عن مقتل ستة أشخاص (١٦/ ١١/ ١٩٩٥).

وألقت أجهزة الأمن على العديد من الأشخاص يقومون بعمليات السرقة والنشل وتزوير الدخان والتنباك وانتحال صفة أمنية وأغلبهم في حماه.

هوامش

(١) جريدة **البعث**، العدد (٨٥٨١)، تاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩١.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٨٦٩٧)، تاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩١.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٨٧١٣)، تاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٩١.

(٤) المصدر نفسه، العدد (٨٧١٤)، تاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٩١.

(٥) المصدر نفسه، العدد (٨٧١٤)، تاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٩١.

(٦) المصدر نفسه، العدد (٨٧٦٥)، تاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٩٢.

(٧) المصدر نفسه، العدد (٨٦٩٤)، تاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٩٢.

(٨) المصدر نفسه، العدد (٨٢١٠)، تاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٩٤.

(٩) مجلة **الكفاح العربي**، العدد (٨٥٧)، تاريخ ٢/ ١/ ١٩٩٥.

(١٠) جريدة **البعث**، العدد (١٠٠٤٣)، تاريخ ٩/ ٦/ ١٩٩٦.

(١١) مجلة **روز اليوسف**، العدد (٣٥٧٢)، تاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٦..

(١٢) مجلة **الأهرام العربي**، العدد (٧٠)، تاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٨.

(١٣) مجلة **روز اليوسف**، العدد (٣٦٧٠)، تاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٨

(١٤) مجلة **الأهرام العربي**، العدد (٨١)، تاريخ ١٠/ ١/ ١٩٩٨.

(١٥) مجلة **الموقف العربي**، العدد (٥٣٧)، تاريخ ٣/ ٨/ ١٩٩٢.

(١٦) المصدر نفسه، العدد (٥٤٠)، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٢.

(١٧) جريدة **البعث**، العدد (٩١١٧)، تاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، العدد (٩٣٣٢)، تاريخ ١١/ ١/ ١٩٩٤.

(١٩) **مجلة الشراع**، العدد (٥٥٩)، تاريخ ٤/ ١/ ١٩٩٣.

(٢٠) جريدة **البعث**، العدد (٩٥٣٦)، تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٤.

(٢١) مجلة **الوسط**، العدد (٧٦)، تاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٩٣.

(٢٢) جريدة **البعث**، العدد (٩٤٨٦)، تاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٩٤.

(٢٣) المصدر نفسه، العدد (٩٤٩٨)، تاريخ ٧/ ٨/ ١٩٩٤.

(٢٤) المصدر نفسه، العدد (٩٥١٥)، تاريخ ٧/ ١/ ١٩٩٧.

(٢٥) المصدر نفسه، الرقم (٩٥٢٧)، تاريخ ١١/ ٩/ ١٩٩٤

(٢٦) المصدر نفسه، العدد (٩٦٣٢)، تاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩٥.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد (١٠٠٦٣)، تاريخ ٤/ ٧/ ١٩٩٦.

(٢٨) المصدر نفسه، العدد (٨٨٨٢)، تاريخ ٩/٧/١٩٩٢.
(٢٩) المصدر نفسه، العدد (٩٧٣٥)، تاريخ ٢٦/٥/١٩٩٥.
(٣٠) المصدر نفسه، العدد (٨٨٤٠)، تاريخ ٢٦/٥/١٩٩٥.
(٣١) مجلة تشرين الأسبوعي، العدد (١)، تاريخ ٢/٣/١٩٩٨.
(٣٢) المصدر نفسه، العدد (٨)، تاريخ ٢٧/٤/١٩٩٨.
(٣٣) مجلة الأسبوع الأدبي، العدد (٤٥٢)، تاريخ ٢٣/٢/١٩٩٥.
(٣٤) مجلة العربي، العدد (٣٤٦)، تاريخ آذار/ مارس ١٩٩٥.
(٣٥) مجلة الوسط، العدد (٧٩)، تاريخ ٢/٨/١٩٩٣.
(٣٦) مجلة المحرر، العدد (٦٥)، تاريخ ١٢/٦/١٩٩٥.
(٣٧) مجلة الأهرام العربي، العدد (١١)، تاريخ ٧/١/١٩٩٧.
(٣٨) مجلة العربي، العدد (٣٤٦)، تاريخ آذار/مارس ١٩٩٥.

الولاية الخامسة

١٩٩٩/٣/١٣ ـــ ٢٠٠٠/٦/١٠

بدأت إجراءات تجديد الولاية للرئيس الأسد قبل شهرين من نهاية ولايته الرابعة وعلى وجه الدقة، يوم الأربعاء السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، كما يفهم من التصريح الذي أدلى به الدكتور سليمان قداح، الأمين القطري المساعد لحزب البعث، للوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، صباح الخميس ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، وقال فيه:

«في الثاني عشر من شهر آذار/ مارس ١٩٩٩، تنتهي ولاية السيد رئيس الجمهورية، وعملاً بأحكام المادة (٨٤) من الدستور فقد اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، يوم الأربعاء الواقع في ٦/١/١٩٩٩، واتخذت قراراً بإجماع أعضائها، بترشيح الرفيق الأمين العام لحزب البعث القائد حافظ الأسد لولاية دستورية جديدة، وبلغت صباح أمس ٧/١/١٩٩٩، قرارها بالترشيح إلى السيد رئيس مجلس الشعب، ترجو عرضه على مجلس الشعب، وإذا ما حظي ترشيح القيادة القطرية للرئيس القائد حافظ الأسد بتأييد السادة أعضاء المجلس الكرام، فالقيادة ترجو تحديد موعد الاستفتاء الشعبي على منصب رئيس الجمهورية وفق أحكام الدستور.

إن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بقرارها ترشيح الرئيس القائد حافظ الأسد لولاية دستورية جديدة، إنما تستجيب لإرادة شعبنا وتطلعاته، وللمصالح القومية والوطنية العليا، ومتطلبات المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية، وللدور التاريخي للسيد الرئيس حافظ الأسد، ولما اتسمت به شخصيته من جرأة وحكمة وشعور بالمسؤولية ومشاعر قومية عميقة، ومن إخلاص للوطن والأمة»[1].

وبعد ايام قليلة من تلقي رئيس مجلس الشعب كتاب القيادة القطرية، عقد دورة استثنائية ظهر يوم الاثنين ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، لدراسة قرار القيادة ترشيح الرئيس حافظ الأسد لولاية جديدة، ووافق على تشكيل لجنة خاصة برئاسة عبد الله موصلي، نائب رئيس المجلس وتضم ٦٣ عضواً من رؤساء اللجان الدائمة في المجلس وممثلين عن جميع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وممثلين عن المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، والمستقلين، والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممثلة في مجلس الشعب، لدراسة رسالة القيادة القطرية على أن تبت فيها خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة من تاريخ الإحالة[2].

ورأت اللجنة بعد دراسة قرار الاقتراح بترشيح الرئيس حافظ الأسد لمنصب رئاسة الجمهورية، أنه صدر متفقاً مع أحكام الدستور، ومنسجماً مع النظام الداخلي لمجلس الشعب، فوافقت عليه بالإجماع، واقترحت على المجلس ترشيح الرئيس الأسد لمنصب رئاسة الجمهورية لولاية رئاسية تبدأ من ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩.

إثر ذلك، عقد مجلس الشعب جلسة قبل ظهر يوم الأربعاء ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، وقرر الموافقة على ترشيح الرئيس الأسد لولاية جديدة، وتحديد يوم ٨ شباط/ فبراير، موعداً للاستفتاء على الترشيح وقام رئيس المجلس بتسليم الرئيس الأسد، القرار الذي اتخذه المجلس بالموافقة على ترشيحه.

ونظراً إلى وفاة الملك حسين في هذه الفترة، تقرر تأجيل موعد الاستفتاء إلى يوم الأربعاء ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

وبلغ عدد الموافقين، بحسب نتيجة الاستفتاء ٨,٩٦٠,١١ أي بنسبة ٩٩,٩٨ بالمائة.

وفي يوم الخميس ١١ آذار/ مارس، أدى الرئيس الأسد القسم الدستوري، وألقى بهذه المناسبة كلمة تناول فيها الوضع الداخلي والاقتصادي، والعلاقات العربية والدولية، ومما قاله: .. إن تجديد الولاية الدستورية.. كان عهداً متبادلاً بيني وبين الشعب الذي أولاني ثقته ومحبته ودعمه خلال عقود ثلاثة .. لقد آليت على نفسي وأنا في موقع القيادة أن أكون الأمين على هذه الثقة الغالية، والوفي لهذا الحب العظيم...

وقال: إن الطريق لتحقيق الطموحات الوطنية هو تحقيق نظام ديموقراطي يتيح لكل مواطن القيام بدوره، كما يتيح للشعب إقرار ما يفيده ويفيد الوطن.

وأعترف بوجود ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة وتمكينها من أداء مهامها، وتحديث الدولة يقضي تنمية الشعور بالمسؤولية ورفع الكفاءة الإدارية والمهنية وهذا يتطلب إنهاء حالة الهروب من المسؤولية، ومحاسبة المقصر أو المتهرب.. واعتبار الاخلال بواجبات العمل إخلالاً بالواجبات الوطنية.

وقال: إن التركيز في المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الوطني عبر العمل على زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار.. وعلى الحكومة تطوير الزراعة، وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي.

ودعا المسؤولين العرب في كل مكان إلى وقفة شجاعة ومسؤولة تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي بهدف وضع منهج جديد للعلاقات

العربية ينقلنا من حالة الصراع إلى حالة التعاون والتضامن والتعاضد. وأن سورية ستستمر بالعمل الجاد والمسؤول لتحقيق التضامن العربي والبحث عن مخارج للوضع الراهن ووضع أسس وضوابط جديدة للعلاقات العربية. وإننا سنعمل في الأطر العربية والإسلامية وعدم الانحياز لدفع أذى الانفلات الدولي وأخطاره.

وقال: إننا سنتابع العمل لتنمية علاقاتنا الدولية بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية. وسنستمر في الحوار مع الاتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة معه وفق أسس متكافئة، كما سنعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وسنوظف علاقاتنا الدولية في خدمة أهدافنا وحقوقنا.»(٣)

وفي خطوة كلها تزلف ونفاق، قرر مجلس الشعب اعتبار هذه الكلمة منهاج عمل للمجلس خلال دوره التشريعي السابع(٤).

في اليوم الأول للولاية الجديدة، ١٣/٣/١٩٩٩، استقبل الرئيس الأسد يحيى بن محفوظ المنذري وزير التعليم في سلطنة عمان، والوفد المرافق له. وفي اليوم التالي، ١٤ آذار/ مارس، استقبل مارتن أندك وتسلم منه رسالة من الرئيس كلينتون.

وكان أول عمل قام به الرئيس الأسد في الأيام الأولى من عهده الجديد، إصدار أربعة مراسيم، في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩.

حدد في **المرسوم الأول**، يوم الأربعاء ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، موعداً لإجراء انتخاب مجالس المحافظات ومدن مراكز المحافظات في سورية.

وحدد في **المرسوم الثاني** عدد أعضاء مجالس المحافظات بنسبة عضو واحد لكل عشرة آلاف نسمة أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في دائرة انتخابية.

وأوجب **المرسوم الثالث**، أن تكون نسبة تمثيل قطاع الفلاحين والعمال الحرفيين وصغار الكسبة بـ ٦٠ في المئة للقطاع الأول و٤٠ في المئة للقطاع الثاني، لكل دائرة انتخابية وحدد المرسوم الرابع الوحدات الإدارية التي تعتبر مدناً(٥).

وتهافت الناس على الترشيح بأعداد كبيرة. وبلغ عدد المرشحين لعضوية المجالس المحلية ٢٩٧٧٣ مرشحاً يتنافسون ٧٧٥٩ مقعداً موزعة على القطاعين أ وب. منهم ٧٧٣٣ مرشحاً لمجالس المحافظات يتنافسون على ١٢٠٠ مقعد، و٧٢٩١ مرشحاً لمجالس المدن يتنافسون على ٢٠٨٠ مقعداً و٧١٤٧ لمجالس البلدان يتنافسون على ٢٦٦٩ مقعداً و٧٦٠٢ مرشح لمجالس القرى يتنافسون على ١٨١٠ مقاعد(٦).

وكان من الطبيعي مع الولاية الجديدة، أن تتشكل وزارة جديدة، ولذلك قدمت وزارة محمود الزعبي استقالتها في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠، وكلف الرئيس الأسد الدكتور محمد مصطفى ميرو بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها في اليوم نفسه، ما يدل على أن الأمور كانت مرتبة مسبقاً، والوزارة الجديدة من:

الدكتور محمد مصطفى ميرو	رئيساً لمجلس الوزراء
العماد أول مصطفى طلاس	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع
المهندس محمد ناجي عطري	نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
الدكتور خالد رعد	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
فاروق الشرع	وزيراً للخارجية
الدكتور محمد حربا	وزيراً للداخلية
الدكتور محمد العمادي	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
ناصر قدور	وزير دولة للشؤون الخارجية

الدكتور محمد خالد المهايني	وزيراً للمالية
الدكتور محمد أياد الشطي	وزيراً للصحة
أسعد مصطفى	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
المهندس رضوان مارتيني	وزيراً للمواصلات
المهندس حسام الصفدي	وزيراً للإسكان والمرافق
المهندس منيب أسعد صائم الدهر	وزيراً للكهرباء
محمد عبد الرؤوف زيادة	وزيراً للأوقاف
محمد ماهر حسني جمال	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
سلام الياسين	وزيراً للإدارة المحلية
عدنان عمران	وزيراً للإعلام
هيثم ضويحي	وزير شؤون رئاسة الجمهورية
نهاد مشنطط	وزيراً للإنشاء والتعمير
الدكتورة مها قنوت	وزيرة للثقافة
الدكتور حسان النوري	وزير دولة
قاسم مقداد	وزيراً للسياحة
الدكتور محمود السيد	وزيراً للتربية
الدكتور فاروق العادلي	وزير دولة لشؤون البيئة
نبيل الخطيب	وزيراً للعدل
الدكتور عصام الزعيم	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور حسان ريشة	وزيراً للتعليم العالي

المهندس مكرم عبيد	وزيراً للنقل
محمد مفضي سيفو	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
الدكتورة بارعة القدسي	وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتور أسامة ماء البارد	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
الدكتور إحسان شريتح	وزير دولة
المهندس أحمد حمو	وزيراً للصناعة
طه الأطرش	وزيراً للري
مخول أبو حامضة	وزير دولة

كان عمر هذه الوزارة قصيراً جداً، ثلاثة أشهر. من ١٣ آذار/ مارس حتى ١٠ حزيران/ يونيو٢٠٠٠، ولهذا لم يسمح لها عمرها القصير بأن تقوم بأي عمل، لأنه ليس في سجلها أي عمل يذكر.

كان أهم حدث حصل في عهد الولاية الخامسة، لقاء القمة بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأميركي بيل كلينتون في جنيف، يوم الأحد ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

حضر الاجتماع الأول بين الرئيسين الأسد وكلينتون، من الجانب السوري، الدكتور عبد الرؤوف الكسم عضو القيادة القطرية لحزب البعث، رئيس مكتب الأمن القومي، وفاروق الشرع وزير الخارجية، والدكتور رياض الداوودي المستشار القانوني لوزارة الخارجية، ويوسف شكور وإبراهيم العمر عضو الوفد السوري إلى محادثات المسار السوري والإسرائيلي، والدكتورة بثينة شعبان مستشارة وزير الخارجية، ومن الجانب الأميركي مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، وساندي بيرغر مستشار الأمن القومي، وجون بودستا رئيس موظفي

البيت الأبيض، ودنيس روس المنسق الأميركي الخاص للشرق الأوسط وبروس رديل مستشار الأمن القومي للشرق الأوسط.

أكد الرئيس الأسد أهمية إنطلاق عملية السلام على المسار السوري بالانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وترسيم الحدود على هذا الأساس، وتمّ التأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني، وإيجاد حلّ عادل لقضية الشعب العربي الفلسطيني تحقيقاً لشمولية السلام واستقرار الأوضاع في المنطقة.

وأبدى الجانب السوري تقديره للجهود المتواصلة التي بذلها ويبذلها الرئيس بيل كلينتون بهدف التوصل إلى استئناف المحادثات بين سورية وإسرائيل.

وأبدى الرئيس كلينتون الشكر لاستمرار تمسك سورية بعملية السلام وفق مرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن.

وقد وصفت هذه القمة التي تمت في ذروة تطورات استثنائية في أحداث المنطقة، بأنها قمة استراتيجية. ذلك لأن الجانب السوري جعل السلام خياراً استراتيجياً[٧].

والحديث عن الرئيس الأسد مع الرئيس الأميركي كلينتون، يجرنا إلى الحديث عن لقاءات أخرى أجراها مع رؤساء عرب وأجانب، في دمشق وخارجها، أولها مع الملك الأردني عبد الله بن الحسين عندما زار دمشق بدعوة من الرئيس الأسد. واجتمع معه في لقائين آخرين يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩٩، و٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٠.

ثم كان اللقاء بينه وبين الرئيس محمد خاتمي، عند زيارة الرئيس الإيراني لدمشق في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٩، وصدر في أعقاب هذه الزيارة بيان مشترك جاء فيه:

«تناولت اجتماعات القمة بحث التطورات الاقليمية والدولية المختلفة، وتركّز الاهتمام بشكل خاص على أوضاع الشرق الأوسط واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

وفي هذا الإطار أكد الجانبان على حق الشعوب في المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال الأجنبي.

وفي جو من التفاهم الكامل أعرب الجانبان عن أرتياحهما لوتيرة التعاون الثنائي وتطور التعاون الثقافي بين البلدين. وأكدا على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتنمية التعاون المشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعبّرا عن قلقهما إزاء جميع أنواع التقارب والتحالف بين البلدان العربية والإسلامية وبين الإسرائيل. وأولى الجانبان أهمية فائقة للقضية الفلسطينية، وأكدا سيادة الشعب الفلسطيني على القدس الشريف، ونددا بسياسات وإجراءات تهويد هذه المدينة. ويدعم الجانبان النضال والمقاومة البطولية للبنان حكومة وشعباً ضد الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني. واستعرض الجانبان الأوضاع في العراق وأبديا دعمهما للجهود الدولية في سبيل وضع حد للأزمة بالطرق الدبلوماسية وفي إطار الأمم المتحدة. وأكدا على ضرورة تطبيق العراق للقرارات الدولية، وحرصهما على عدم المساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية. وأكدا أهمية التعاون والتنسيق المشترك بين الدول الإسلامية والعربية في المنطقة، وأعربا عن قلقهما الشديد لامتلاك إسرائيل جميع أسلحة الدمار الشامل. ويعرب الجانبان عن اعتقادهما الراسخ بأهمية فكرة حوار الحضارات المبني على الاحترام المتبادل، وعبّرا عن إدانتهما لجميع أشكال الإرهاب وأن كفاح الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل إقرار حقها في تقرير المصير لا يشكل عملاً من أعمال الإرهاب. وأعربا عن ارتياحهما لتوفير الأجواء اللازمة لحل الأزمة الليبية (لوكر بي) وضرورة التوصل إلى حل سلمي عاجل لأزمة كوسوفو، وضرورة اعتماد التفاوض والتصالح بين الفئات الأفغانية المتصارعة.

وتمّ في هذا الاجتماع، التوقيع على الاتفاقات التالية: اتفاقية النقل البحري، اتفاق تعاون في مجال الجمارك، اتفاق تعاون قضائي، مذكرة تعاون في مجال السياحة، مذكرة تعاون في مجال الرياضة، برنامج تنفيذي للاتفاق الثقافي للأعوام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١[٨].

ولقاء مع القادة السوفيات أثناء زيارته لموسكو في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٩٩، وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، وصل إلى دمشق الرئيس المصري حسني مبارك على رأس وفد واجتمع بالرئيس الأسد.

وفي ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠، توجّه الرئيس الأسد إلى القاهرة واجتمع بالرئيس حسني مبارك. وتناولت مباحثاتهما الأوضاع في المنطقة، والعمل العربي المشترك وتأثير مواقف إسرائيل السلبية من عملية السلام، ودعم مطالب لبنان في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية.

والحديث عن نقاط وقائع وأحداث الولاية الخامسة، لا يختلف عن نقاط وقائع وأحداث شقيقاتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة. العدد الكبير للزوار والوفود. كثرة الندوات والمؤتمرات والاجتماعات. الوضع الداخلي.

بلغ عدد الزوار الذين أمّوا سورية خلال الولاية الخامسة ٥٥ زائراً، منهم ٢٨ زائراً عربياً و٢٧ زائراً أجنبياً. وعدد الوفود ٢٥ وفداً منهم ٦ وفود عربية و١٩ وفداً أجنبياً.

الوفود العربية من مصر واليمن والأردن ولبنان والسعودية. والوفود الأجنبية من الصين واليونان وكوريا وإيطاليا وإيران وإسبانيا وتشيلي والدانمارك وفرنسا وأستراليا وبلجيكا وفنلندا والاتحاد السوفياتي وكولومبيا وهولندا والولايات المتحدة الأميركية والهند.

وجرت بين بعض هذه الوفود والمسؤولين السوريين مباحثات ومحادثات، وتمّ توقيع اتفاقيات وعقود.

من المباحثات والمحادثات نذكر المحادثات بين مجلس الشعب السوري واللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية (٦/ ٤/ ١٩٩٩)، مباحثات سورية ـ تركية في مجالات النقل (٢٦/ ٤/ ١٩٩٩)، مباحثات سورية ـ عراقية لبحث سبل التعاون في مجالات النقل البري والبحري والسكك الحديدية بين البلدين (٢٤/ ٥/ ١٩٩٩)، محادثات سورية ـ إسبانية (١٨/ ٧/ ١٩٩٩)، مباحثات سورية ـ كندية (١٧/ ٤/ ٢٠٠٠).

ومن الاتفاقات والعقود التي تمّ التوقيع عليها نذكر: التوقيع على عقد بين وزارة السياحة وإدارة فندق شيراتون العالمية، بتمديد فندق شيراتون دمشق لمدة عشر سنوات قادمة اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٩ (٨/ ٤/ ١٩٩٩)، الاتفاق بين الهيئة العامة للاستشعار عن بعد والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان لتنفيذ المرحلة الثانية من المسح الحراري لدراسة مصادر المياه العذبة في الشاطئ اللبناني (٢٩/ ٥/ ١٩٩٩)، اتفاق سياحي مع اليمن (٢٠/ ٧/ ١٩٩٩)، اتفاق مع لبنان يتضمن أسس تحديد تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين(١١/ ١٠/ ١٩٩٩)، اتفاقية قرض بين الصندوق الكويتي للتنمية وسورية بقيمة ٦ ملايين دينار لتمويل مشروع طريق الرقة ـ الحسكة ـ دير الزور (٢/ ١٢/ ١٩٩٩)، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٦/ ١/ ٢٠٠٠).

والمؤتمرات وعددها ١٢ مؤتمراً، لعل أهمها مؤتمر الشام الدولي الثاني للمعلوماتية الذي أقامته الجمعية العلمية للمعلوماتية، موضوعه الثقافات المعلوماتية والتحديات المستقبلية في الدول النامية، بمشاركة ١٩٠ جهة تمثل الجامعات ومراكز البحث العلمي، والمؤسسات العامة والخاصة والمتخصصة في مجال المعلوماتية والحاسوب وتقنياته (٢٦/ ٤/ ١٩٩٩).

والندوات وعددها ١٩ ندوة. من أهمها:

الندوة التخصصية حول النموذج الإيطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية التي أقامتها وزارة الصناعة بالتعاون مع المؤسسة الإيطالية للتجارة الخارجية، والسفارة الإيطالية بدمشق، وغرفة الصناعة (٢٣/٣/١٩٩٩).

الندوة عن الشيخ الأكبر محيى الدين بن عربي

افتتحت في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، ليومين متتاليين ناقشت الدوة خلالهما، على مدى خمس جلسات، ١٨ بحثاً. شارك في الندوة عدد من الباحثين من لبنان والأردن ومصر وإيران وسورية.

خصصت الجلسة الأولى، للحديث عن عصر محيى الدين عربي وحياته وآثاره.

تحدث الدكتور نقولا زيادة من الجامعة الأميركية في بيروت، عصر ابن عربي، وبين الدكتور عبد الرحمن دركزنلي رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة حلب، مراحل مختلفة من حياة ابن عربي ومنهجه الفلسفي. وسلط الأستاذ محمد كمال في بحثه الضوء على مؤلفات ابن عربي.

كانت الجلسة الثانية عن الجلال والجمال عند ابن عربي. تناول مفتي حلب الشيخ الدكمتور أحمد حسون مسألة اجتهاد ابن عربي في التحصيل الفكري. وتحدث الدكتور محمد علي آذرشب المستشار الثقافي في سفارة الجمهورية الإيرانية بدمشق، عن الجلال والجمال في أدب ابن عربي. وأشار الدكتور عصام قصبجي وكيل كلية الآداب للشؤون العلمية، إلى وحدة الوجود عند ابن عربي بين الفكر والشعر.

في الجلسة الثالثة، عقد الدكتور كمال علوي طهراني أستاذ العلوم العقلية في قم، مقارنة بين منهج العرفان النظري لعرفان ابن عربي والحكمة المتعالية لعرفان ملا

صبرا. وقدم الدكتور محمود الحلحولي من جامعة آل البيت الأردنية، شرحاً للصورة الفنية بين الإتباع والإبداع في شعر ابن عربي. وتناول محمد قجة رئيس جمعية العاديات بحلب، موضوع موشحات ابن عربي.

الجلسة الرابعة، دارت حول الإنسان في فكر ابن عربية. ألقت خلالها الدكتورة سعاد الحكيم من الجامعة اللبنانية بحثاً عن الحب في فكر ابن عربي. في حين تناول الدكتور حسين الصديق مسألة المرأة عند ابن عربي، وتطرق الأستاذ حسان عزت إلى موضع المواطنة والغيرية في فكر ابن عربي.

الجلسة الخامسة، تناولت محور ابن عربي بين التصوف والفقه، تحدث خلالها الدكتور محمود عكام عن الإنسان في فكر ابن عربي. والدكتور غلام رضا أعواني رئيس جمعية الحكمة والفلسفة في إيران، عن كتاب الوجود في عرفان ابن عربي.

وصدرت عن الندوة توصيات دعت إلى تعميق الدراسات حول ابن عربي، وتشجيع عملية تحقيق كتبه ونشرها وطباعتها وتشكيل لجان لهذا الفرض، وإقامة ندوات ومؤتمرات سنوية لاستكمال الدراسات حوله، إضافة إلى التركيز على المرحلة التي عاشها ابن عربي في حلب، وتوثيق ما أنجزه خلالها، ودراسة الشخصيات التي درست مختلف جوانب الإبداع لديه وتكريم هذه الشخصيات، وإطلاق اسم محيى الدين بن عربي على مدرج في كلية الآداب وأحد الشوارع في مدينة حلب[٩].

ندوة الإخاء الديني

أقامتها وزارة الأوقاف يوم الاثنين ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، شارك فيها كبار رجال الدين الإسلامي والمسيحي في سورية ولبنان وعدد من العلماء والباحثين والمفكرين والمختصين من المسلمين والمسيحيين.

ألقى في الندوة، البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأورثوذوكس محاضرة بعنوان: دلالات الألفية الثالثة في إطار الإخاء الديني. وألقى الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة دمشق محاضرة بعنوان الإسلام والمسيحية في مواجهة الوضع الدولي الجديد، وألقى البطريرك زكا الأول عيواص بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، الرئيس الأعلى للكنيسة السريانية الأورثوذوكسية في العالم محاضرة بعنوان الإسلام والمسيحية تكامل تاريخي في بناء الحضارة العربية. وألقى الدكتور محمد رشيد قباني مفتي لبنان، محاضرة بعنوان القدس العربية رمز الوحدة النضال الإسلامي المسيحي.

وألقى المطران ايسيدور بطيخة النائب البطريركي العام بدمشق كلمة باسم البطريرك مكسيموس الخامس حكيم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الكاثوليك، أكد فيها أن العالم سيشهد قريباً عروبة القدس، وإننا مسلمين ومسيحيين سنستمتع معاً بحقنا وسنسند الرؤوس إلى محجاتنا وقبلاتنا. وقال إننا لن ننسى الحق ونرفض التنازل عنه وهو ذاكرة الشعوب الأصيلة. وأكد ان العروبة هي خلاصنا وخيارنا وقوتنا وفيئنا ومقيلنا، وهوية قدسنا هي القيمة الكبرى بين كل القيم التي تجتمع عليها عرباً من نسيج هذه الأرض مسلمين ومسيحيين، وعلينا متابعة النضال، والعمل معاً حتى لا تضيع رسالتنا في غمرة المتغيرات والأحداث[١٠].

وفي مسار آخر، عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته الرابعة والثلاثين، يوم الثلاثاء ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٩. ودعا المجلس في البيان الختامي الصادر في ختام دورته، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وعلى الخصوص راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهودهم من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. ذات الصلة. ودعا هذه الأطراف للضغط على الحكومة الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات على المسارين

السوري واللبناني من النقطة التي توقفت عندها، وجدد المجلس دعم البرلمانات العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل. وأكّد دعمه وتأييده لتلازم المسارين السوري واللبناني. وثمَّن المجلس الموقف السوري بدعم الأردن مائياً. وناشد القادة العرب عقد قمة عربية شاملة في أقرب فرصة ممكنة لدراسة الظروف والتطورات المستجدة التي تحيط بالوضع العربي العام واتخاذ المواقف الموحدة لمواجهة تلك الظروف. ودعا إلى صياغة استراتيجية عربية قومية تستند إلى تصور مشترك لقضية الأمن القومي وتأكيد الترابط بين قضايا الأمن والتنمية والثقافة.

وأكد ضرورة إعطاء الأولوية في العمل العربي المشترك في الظروف الحالية لموضوع إقامة السوق العربية المشتركة وما يتعلق بها. وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير ميثاقها، وتحسين عمل وأداء مؤسسات العمل العربي المشترك.

وقرر المجلس تشكيل لجنة برلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل العربي المشترك. ودان المجلس موقف إسرائيل الرافض للتوقيع على إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. وأكد التمسك بعروبة القدس وكونها جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة. كما استنكر قرار الكونغرس الأميركي الداعي إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وأكد المجلس دعمه للموقف العربي والدولي الرافض لسياسات الاستيطان الإسرائيلية. ودان الاستمرار والتوسع في بناء المستوطنات، والاحتلال المستمر لجنوب لبنان وبقاعه الغربي. وقرر تأليف لجنة برلمانية عربية برئاسة رئيس مجلس النواب اللبناني مهمتها كشف الحقائق المتعلقة بالجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين في فلسطين والأردن وسورية ومصر ولبنان. وأكد تضامن المجلس مع وحدة العراق أرضاً وشعباً. وتضامنه مع السودان ضد الاعتداءات والحصار ومناصرته للشعب العربي الليبي في قضيته العادلة.. ودعا إلى إدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله. وأقرّ تشكيل الهيئة البرلمانية العربية لمشروع

السوق العربية المشتركة الكبرى. كما وافق على التقرير المقدم حول مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد بدمشق(١١).

وما يستحق الوقوف عنده أيضاً، معرض التوثيق القومي، الذي بدأ فعالياته يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، وشارك فيه ١٥ جهة هي: النادي العربي للمعلومات ـ مؤسسة عبد الحميد شومان (الأردن)، مركز الوثائق والمخطوطات (الجامعة الأردنية)، المركز الوطني للوثائق (اليمن)، المركز الفدرالي البلجيكي ـ الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات (لبنان)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي (ليبيا)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (مصر)، معهد العالم العربي (باريس)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة (مصر)، أرشيف الدولة والبلاط للامبراطورية النمساوية، مؤسسة المحفوظات اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، الأرشيف الوطني الجزائري.

أما الجهات الداخلية المشاركة فقد بلغت ٥١ جهة، وعدد المشاركين من الأفراد ١٢٣(١٢).

ويلاحظ في زمن هذا الولاية

بداية الظهور القوي لبشار الأسد على مسرح السياسة، وسفره إلى بعض الدول العربية والغربية موفداً من والده الرئيس حافظ الأسد، ما يشير إلى أنه يعدّ لخلافة والده.

وانتشار روائح فضائح مالية وسرقات في بعض مؤسسات الدولة وإدارتها والتغطية عليها.

ثم ظهور مؤشرات مقلقة على الغلاء.

وتدني التحصيل الدراسي.

فعن الفضائح المالية، جاء في الأخبار أن سيدة تدعى أ.اد أقدمت في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٩، على اختلاس ما يزيد على ستة ملايين ليرة سورية من حسابات عدد من المودعين الجارية، من مصرف التسليف الشعبي في مدينة بانياس. وكانت ترسل هذه المبالغ إلى خطيبها في حلب(١٣).

وفي أواخر نيسان/ أبريل ١٩٩٩، فاحت في الجو رائحة فضيحة أخرى، في المؤسسة العامة لسد الفرات وقيدها ضد مجهول.

تتعلق هذه الفضيحة بسرقة ٢٢ شيكاً جرى صرف شيكين منها بقيمة ١,٢٥ مليون ليرة في ظروف بقيت غامضة. وقد برأ تقرير الخبرة الفنية العاملين في المؤسسة وغيرهم من تهمة التزوير بعد أشهر من الدوران في حلقة مفرغة.

وما أثار غرابة الصحف وتعليقاتها، أن إدارة المؤسسة أبقت التفتيش المركزي بعيداً عن القضية، كي تبقى ممارساتها بمنأى عن مجهود الرقابة.

وقالت الصحف إن ملف التجاوزات السابقة، ولم يسفر عن محاسبة أحد ما شجع على ارتكابات جديدة(١٤).

وعادت الصحف لتتحدث من جديد عن مخالفات بمعمل سكر الرقة، كشف عنها مجلس الشعب. إذ أشار أعضاء المجلس إلى عدد من حالات الفساد الواضحة والصريحة، للقانون والتي طالت معظم مفاصل الإدارات العامة.

ودعا الأعضاء إلى محاسبة المسيئين أياً كان موقعهم، حساباً عسيراً من دون استثناء والقضاء على هذه الظاهرة(١٥).

وفي منعطف آخر حاولت الدولة ضبط الأسعار من خلال تحديد أسعار بعض المواد أهمها مادة الكحول. لكن مؤشرات الغلاء سرعان ما ظهرت، وكانت

البداية ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في بعض الأسواق الشعبية وذلك منذ مطالع شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٩[١٦] وتلى ذلك ارتفاع أسعار المساكن ابتداءً من شهر أيار/ مايو ١٩٩٩[١٧].

لكن المؤشر الأكثر خطورة، هو تدني التحصيل الدراسي. حيث أظهرت دراسة أجريت أن أكثر من مليون طفل يحصلون على تعليم مشوه[١٨]، ولم يصل إلينا أي خبر عن موقف الدولة من هذه الظاهرة الخطيرة.

وننتقل إلى الحديث عن بقية الوقائع، وهي الكوارث وجرائم القتل والسرقة.

في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩، أصدر قاضي التحقيق في دوما قراره بإحالة أوراق م. ك الموقوف في سجن دمشق بتهمة الشروع التام بقتل المدعو أسامة العوض حرقاً، ومحاكمته أمام محكمة جنايات ريف دمشق. وكانت هذه الجريمة روّعت منطقة ريف دمشق بسبب العنف المرتكب على المجنى عليه، في محاولة الحرق[١٩].

وألقت عناصر الأمن الجنائي في مدينة الثورة (الرقة) القبض على العصابة التي أقلقت المواطنين من خلال سرقة ٢٠ منزلاً وبعض المحلات التجارية في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٩[٢٠].

في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، اندلع حريق على متن السفينة عبودة الراسية في ميناء اللاذقية، المحمّلة بالأقطان. وقد أتت النيران على ٨٣ في المئة من الحمولة[٢١].

وفي الساعة الواحدة من صباح يوم الخميس ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٩، اندلع حريق كبير في محل مخصص لتصليح الدراجات الهوائية بمنطقة عربين. والتهمت النيران محتويات المحل، كما احترق طفل صغير حاصرته النيران ومنعته من الخروج ولم يتمكن صاحب المحل من إنقاذ الطفل[٢٢].

وفي ٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٩، أصدر محافظ إدلب أمراً بإغلاق محل لبيع البوظة (مثلجات الحمامة) في بلدة كفرنبل، بعد سلسلة من المخالفات الخطرة على الصحة العامة[٢٣].

* * *

في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، انتقل إلى رحمة الله تعالى الرئيس الأسد بعد صراع طويل مع مرض سرطان الدم.

وكانت أول إشارة عن مرضه وصلتنا في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٣، عندما ذكرت وسائل الإعلام اللبنانية، عن إجراء عملية له في ساقه لاستئصال «الدوالي»[٢٤].

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، تعرض لأزمة صحية أثارت شهية صحف الغرب على حدّ وصف مجلة [**روز اليوسف**] المصرية[٢٥] لكنه خرج منها سالماً، وعاد لمزاولة أعماله في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، وبمناسبة معافاته وعودته إلى ممارسة عمله، كتبت مجلة [**صباح الخير**] اللبنانية، الخبر التالي: «عاد الأسبوع الماضي الرئيس حافظ الأسد إلى ممارسة نضاله اليومي في قيادة سورية، في مواجهة المؤاتمرت التي تحاك ضد أمتنا وشعبنا، بعد انتهاء فترة النقاهة إثر شفائه من المرض الذي ألمّ به بسبب الإرهاق والتعب الذي كان يعانيه الرئيس من خلال عمله اليومي النضالي، ووجّه الرئيس كلمة عبر إذاعة دمشق بمناسبة استئنافه لمهامه النضالية شكر فيها الشعب السوري على مشاعره نحوي»[٢٦].

وكان آخر من قابلهم قبل وفاته مادلين أولبرايت وزير خارجية الولايات المتحدة، وكانت مقابلته لها في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

وكان أول المعزّين العماد إميل لحود ونبيه بري والدكتور سليم الحص ورفيق الحريري.

وممن توفي أيضاً في زمن الولاية الخامسة الشاعر حامد حسن (٣/ ٧/ ١٩٩٩)، والشاعر عبد الوهاب البياتي (٣/ ٨/ ١٩٩٩)، اللاجئ في سورية.

هوامش

(١) جريدة **البعث**، العدد (١٠٨١٢)، تاريخ ٨/ ١/ ١٩٩٩.
(٢) المصدر نفسه، العدد (١٠٨١٥)، تاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٩٩.
(٣) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٦٢)، تاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٩٩.
(٤) المصدر نفسه، العدد(١٠٨٧١)، تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩.
(٥) المرسوم الرقم ١٦ والمرسوم ١٧ والمرسوم الرقم ١٨ والمرسوم الرقم ٩، تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٩٩.
(٦) جريدة البعث، العدد (١٠٨٧٣)، تاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٩٩.
(٧) المصدر نفسه، العدد (١١١٦١)، تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩.
(٨) المصدر نفسه، العدد (١٠٩١٠)، تاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٩٩.
(٩) المصدر نفسه، العدد (١١٠١٩)، تاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٩٩.
(١٠) المصدر نفسه، العدد (١١١١٤)، تاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠٠٠.
(١١) المصدر نفسه، العدد (١٠٩٤٦)، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٩.
(١٢) المصدر نفسه، العدد (١١٠٤٠)، تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩.
(١٣) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٨٢)، تاريخ ٩/ ٤/ ١٩٩٩.
(١٤) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٩٤)، تاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٩٩.
(١٥) المصدر نفسه، العدد (١٠٩١٧)، تاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٩٩.
(١٦) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٨٤)، تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٩٩.
(١٧) المصدر نفسه، العدد (١٠٩١٦)، تاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٩.
(١٨) المصدر نفسه، العدد (١٠٩١٦)، تاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٩.
(١٩) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٦٨)، تاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٩٩.
(٢٠) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٦٨)، تاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٩٩.
(٢١) المصدر نفسه، العدد (١٠٨٨٥)، تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٩٩.
(٢٢) المصدر نفسه، العدد (١٠٩٢٩)، تاريخ ٩/ ٦/ ١٩٩٩.
(٢٣) المصدر نفسه، العدد (١٠٩٣٥)، تاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٩٩.
(٢٤) مجلة **الصياد**، العدد (١٥٠٧)، تاريخ ٢/ ٨/ ١٩٧٣.
(٢٥) مجلة **روز اليوسف**، العدد (٣٥٢٩)، تاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٩٦.
(٢٦) مجلة **صباح الخير**، العدد (٤١٦)، تاريخ ٤/ ٢/ ١٩٨٤.

الوثائق

أمام ضريح الشهيد الباسل

الاعضاء العاملون الجدد في رابطة القرداحة الشبيبية يؤدون القسم

ادى امس الاعضاء العاملون الجدد في رابطة القرداحة الشبيبية القسم امام ضريح شهيد الوطن والامة باسل الاسد بحضور الرفاق: سليم رمضان رئيس مكتب الشبيبة والرياضة الفرعي وعصام اسماعيل امين فرع الشبيبة واعضاء قيادة الفرع حيث القيت كلمات رابطة الشبيبة واسر الرفاق وكلمة الناجحين وعاهدت الكلمات ان تبقى قيم ومثل الباسل طريقاً تهتدي بها اجيال الشبيبة وان تبقى روحه الطاهرة تعيش في وجدان الشباب وقد تحدث الرفيقان رمضان واسماعيل عن اهمية اداء القسم امام ضريح امير الشباب وقدوتهم بذلك الى القيم التي تعلمها الباسل في مدرسة الرفيق المناضل حافظ الاسد الفكرية والنضالية وفي النهاية عاهد الحضور الباسل الاستمرار في مسيرة العطاء والوفاء للوطن،

(جريدة الوحدة، العدد ٣٧٦٠ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٧).

١٧٥ [illegible]

الرقم الخاص ٩٦٩
الرقم العام
الجلد ١٠
هاتف : المكتب ٢٤٦٧ المنزل ١٤٦٧

كاتب العدل اللاذقية
عدنان الزين

هامش

كفالة

بما ان القاضي الفرد العسكري باللاذقية قرر اخلاء سبيل الملازم الأول الموقوف حافظ علي سليمان
الأسد لقاء كفالة تجارية قدرها ألف ليرة سورية مقسمة على قسمين الأول وقدره /٧٥٠/ سبعمائة
وخمسون ليرة سورية لقاء حضوره كافة أدوار المحاكمة والتحقيق والثاني وقدره /٢٥٠/ مائتان
وخمسون ليرة سورية لقاء الرسوم والمصاريف التي يقضى بها قانونا . لذلك انا الموقع ادناه محمد سعيد ابو كف
المزارع المسجل لدى غرفة الزراعة في اللاذقية أكفل الملازم الأول حافظ علي سليمان الأسد [illegible]
الكفالة المذكورة حسب التقسيم المبين اعلاه وعلى ذلك أوقع تحريرا

شاهد معرف شفيق الكنج [illegible] — شاهد معرف [illegible] احمد درجي — الكفيل

حضرة كاتب عدل اللاذقية المحترم
ان السيد محمد سعيد ابو كف مسجل لدى الغرفة الزراعية في اللاذقية
وان الكفالة مليئة ومعتبرة لمبلغ /١٠٠٠/ الف ليرة سورية

في يوم الأحد الواقع في الحادي عشر من شهر ذو القعدة سنة الف وثلاثمائة وست
وسبعين هجرية الموافق للتاسع من شهر حزيران عام الف وتسعمائة وسبعة
وخمسين بلادية حضر لدي انا عدنان الزين كاتب بالعدل في اللاذقية السيد محمد سعيد ابو كف
من اهالي اللاذقية [illegible] ١٦٧ الذي
[illegible] واعترف بجميع محتوياته
[illegible] الشاهدين المعرفين
ووقع [illegible] المعرفين السيدين شفيق الكنج واحمد درجي الموقعين اعلاه وعليه
[illegible] اجري تصديق [illegible]
[illegible] حسب الاصول

كاتب عدل اللاذقية

الرسوم المستوفاة عن هذا السند

الحرز	١٠٠
العدل	٨٠
التحرير	
الطوابع	٤٠٥
المجموع	٥٨٥

(من سجلات الكاتب بالعدل باللاذقية لعام ١٩٥٧).

صك تحكيـــم
ـــ : ـــ

بالساعة التاسعة من صباح ١٩٥٥/٩/٢٢ عقد اجتماع في دار مدير ناحية الرشادية برئاسة مدير الناحية ورئيس مخفر القرداحة وذلك من اجل ايجاد مخرج للنزاع القائم بين آل الاسد وبين اهالي قرية بسوت بخصوص توزيع الحاصلات واثبات ملكية الاراضي •

وقد حضر عن آل الاسد : علي سليمان الاسد ، حافظ الاسد ، اسماعيل الاسد ، احمد علي الاسد وجميل الاسد •

ومثل الفريق الثاني كل من : حسن خليفه ، محمد حسن يوسف ، مرشد سلطان اسماعيل ، خليل بركات ومحمود خليفـــه •

وبعد عرض القضية موضع النزاع وافهام الطرفين بان الحكومة لا تنظر بعين الرضا الى استمرار النزاع الذي من شانه ان يخل بالامن ويؤدي الى وقوع اصطدامات بين الفريقين • فقد بات من الضروري ان يتجرد كل فريق عن غاياته وان يمتثل للحقائق وان يقبل بالحل الذي تعرضه الحكومة شريطة ان يكون مؤمنا" لحق الفريقين ومصالحهم • وبعد الدرس تقرر بالاجماع ما يلـــــي :

١ • ـ علاقة الفلاحين في قرية حرف السويده مع آل الاسد : لقد تم الاتفاق على ان يدفع فلاحو قرية حرف السويده الى آل الاسد نصيبهم من الحاصلات باعتبار ان لا نزاع بين الفلاحين وآل الاسد حول الملكية • وذلك حسب العرف والعادة الموجبة في القرى المجاورة •

٢ • ـ علاقـــة حسن خليفه بآل الاسد : كذلك تم الاتفاق بين الطرفين على ان يدفع حسن خليفه الى آل الاسد عشر الحاصلات طيلة بقاء اراضي آل الاسد مرهونة في يده وهي بالاراضي ، تلك التي تقع بحارة بيت المنزر • اما بعد فكاك الرهن فيكون من حق آل الاسد استلام كامل عقاراتهم المرهونه وفي حالة ابقاءها في يد المرتهن بعد الفكاك يكون من حق آل الاسد اخذ نصف الحاصلات •

٣ • ـ علاقة الاشخاص الواردة اسماؤهم في سند البيع المنظم لدى كاتب العدل في جبله مع آل الاسد :

ان كلا من الاشخاص : مرشد سلطان اسماعيل ، اسعد علي اسماعيل ، حماده علي اسماعيل ، حيدر قاسم ، صقر بن يوسف صقر ، فياض حسن سليمان ، سليمان احمد اسماعيل وحسن يوسف صقور •

قد انكر توقيعه على السند السابق الذكر • لذلك وحيث ان آل الاسد قد اصروا على ان المذكورين قد وقعوا شخصيا "لدى الكاتب بالعدل • فقد تقرر ان يجرى الكشف على السند الاساسي المدون في السجل العام لدى الكاتب بالعدل ، فاذا ظهر ان التواقيع صحيحة ومطابقة فعندها يكون نصيب كل من الموقعين كما هو مسجل على اسمه في الدوائر العقارية في قرية بسوت ، يكون نصيب كل من المذكورين من حق آل الاسد • وفي صحة العكس لا يكون لآل الاسد اي حق مع الموقعين •

حـــــرر في ١٩٥٥/٩/٢٢

مدير الناحية — رئيس المخفر

فريق اول : علي سليمان الاسد — جميل علي سليمان الاسد — احمد علي الاسد — اسماعيل الاسد

فريق ثاني : حسن خليفه — محمد حسن يوسف — مرشد سلطان اسماعيل — خليل بركات — محمود خليفه

(من ملف الدعوى رقم /٦/ لعام ١٩٥٧، المقامة من أهالي قريتي بسوت وحرف السويدةحسن خليفة ومحمد حسن يوسف مرشد سلطان واسماعيل خليل بركات ومحمود خليفة على علي سليمان الأسد وأولاده حافظ واسماعيل وأحمد وجميل ورفعت).



بيان مجلس مدينة اللاذقية

بمناسبة يوم الاستفتاء لتجديد البيعة للقائد حافظ الاسد لولاية جديدة

يا جماهير شعبنا العربي ...

ان كان في تاريخ الشعوب لمحات تسطرها صفحاته فان في تاريخ شعبنا ايام تسطو بماء الذهب ، ومن هذه الايام صفوة اقترنت برمز هذا الشعب ، اقترنت بأبنه البار وقائده وامله ، بادله حبا بحب ووفاء بوفاء فلا نملك الا ان نقول نعـــم لك « يا حافظ الاسد » نعـــم والف نعم الامس واليوم وغداً والى الابـــد .

يوم العاشر من شباط لن يكون يوما يمر كا تمر الايام مكذا ، والاستفتاء لن يكون بمجرد اجراء دستوري ديموقراطي فقط وان كان من حيث الشكل امر لابد منه ، اما من حيث المضمون فان يوم الاستفتاء هو تسطير يوم مجيد من ايام شعبنا يضاف الى صفوة ايام تاريخنـــا كيف لا ونحن نصنع هذا التاريخ من خلال تجديد الولاء والبيعة لقائدنا على افق التفاؤل واشراقة الامل وانطلاقه نحو مستقبل مزهر ابيض ناصع كوجه شعبنا المناضل وتاريخه المجيد الذي انجب الحب كل الحب والوفاء كل الوفاء والاخلاص كل الاخلاص وجسده في رمزه بـــك انت يا حافظ الاسد قائداً ومناضلا ورائدا .

العاشر من شباط موعدنا مع التعبير الحقيقي لتلاحم الشعب مع القائد على الطريق سويه بكل آمالنا وطموحاتنا التي نسعى لتحقيقها وتعميقا للديموقراطية الشعبية واغناء مضامينها على اسس جماهيرية حقه ودور هذه الجماهير في قيادة الدولة وبذل الجهود لتنميتها فكانت عنوانا كبيرا لمرحلة هامة وتاريخية في بناء سورية الحديثة .

لقد اصبح القائد حافظ الاسد فعلا يجسد ارادة امتنا العربية وعظمة جماهيرنا التي خبرت القائد مناضلا فذاً ملتزما بقضايا الامة وعاملا من اجل نصرتها وانتصارها .

لقد احتل الرئيس حافظ الاسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية مكانة رفيعه لم وان يبلغهـــا الا القلة النادرة من زعماء العالم . شهد بذلك الاعداء قبل الاصدقاء فهو غدا انه شخصية عالمية بارزة وقائداً فذ مناضل يتمتع بشخصية القائـــد الشعبي والوطني والقومي .

لقد اصبحت يا حافظ الاسد رمزاً خالدا في حياة كل فرد من هذا الشعب فأنت ملك القلب والعين املا مشرقا تشد اليك الجماهير بثقة لا حدود لها مقرونة بالحب والتقدير بعد ان خبرناك رجل المواقف الصعبة والصمود ورئيسا احببت شعبك ونذرت نفسك لخدمته .

وما تجديد البيعة لك الا تعبير حقيقي للنهج التحرري والمبادىء التي جسدها قائد هذه الامة فكنت الرمز والقدوة والمثل الاعلى في العطاء ونحن شعبك ايها القائد سنطلقها عالية مدوية ملء افواهنا التي ستلفظ مافي القلب نعم والف نعم لك يا رجل النضال والقومية .

هيـا فلتسرع خطاك يايوم العاشر من شباط ١٩٨٥ فاننا متشوقون اليك لانك ستتيح لنا فرصة جديدة نعبر بها عن شيء نتوق اليه ونقول نعم للكبرياء والعنفوان القومي اللذين يجسدها حافظ الاسد ونقولها نعم من اجل ان تعود للامة العربية عزتها وكرامتها ووحدتها .

نعم للفارس الذي يحمل سيف الحق يرفع الظلم ويقوي المستضعفين بالحق .

اننا ننتظر يوم الاستفتاء بكل الشوق والحب لقائدنا لنعاهدك بارادتنا اننا سنبقى معك على دروب النصر والتحرير حتى يتحقق مجتمع التقدم والاشتراكية .

اننا ننتظر يوم الاستفتاء لنعبر عن التزامنا المطلق بالقائد وخطة الوطني . ننتظرك يايوم الاستفتاء لنقول ..

نعم لبطل التشرينين   نعم للصمود والتصدي   نعم لتحرير فلسطين

نعم للوحدة والحرية والاشتراكية   نعم لبطل الجولان   نعم لمن اسقط اتفاقية الاذعان في لبنان

نعم لمثلنا الأعلى في النضال   نعم للقائد المناضل الذي وهب نفسه لامته فوهبته أحبها وثقتها وبيعتها

نعم لحامي الثورة الفلسطينية   نعم ومعـك حتى الشهادة او النصر

نعم ... نعم ... الى الأبد يا حافظ الأسد

اللاذقية في ٣-٢-١٩٨٥

مجلس مدينة اللاذقية

الجمهورية العربية السورية
نقابة المحامين

بيـــان

صادر عـن نقابـة المحـامين في الجمهوريـة العربية السوريـة
بمناسبة ترشيح السيد الرئيس حافظ الأسـد لولايـة دستورية جديدة

يـا جماهيـر شعبنـا العربي العظيـم ،

بعد ايـام سوف نتوجه جميعاً الى صناديق الاستفتاء في مواكب تعم كافـة انحاء القطر لنقول : نعـــم للمعلم الرمز الرفيق المناضل حافظ الأســد رئيساً وقائـداً ممارسين بذلـك حقنـا الديمقراطي .

ان العاشر من شباط سوف يبقى يوماً مجيداً في تاريخنا الوطني، اليوم الذي سيبرهن شعبنا من خلاله تمسكه بالقائد الأســد رئيساً للجمهورية لولايـة جديدة وقائداً جسوراً في الملمات . نعـم للفارس العربي ابن الشعب ، ان كلمة نعـم للقائد حافظ الأســد لها دلالتها العميقة وتعني الكثير .

- انهـا تاكيد على صواب المرحلة الماضية وهي في الوقت ذاته مؤشـر عمـل المرحلة المقبـلة .
- انهـا تعبير عن الوحـدة الوطنية بمفهومهـا الشعبي الواسع .
- انهـا تعبير عن ادراك اهميـة الاستقرار السياسي واثـره في كـل مجالات حياتنا .
- انهـا تاكيد على خط الصمود كطريق وحيد الى سلام اساسه العدل، وتاكيد على ان السلام يؤخذ ولا يستجدى
- انهـا تمسك بالارادة الوطنية المستقلة .
- انهـا تاكيد على ضرورة استمرار العمل من اجل ترسيخ الحرية والديمقراطية الشعبية في البلاد ، وتوفير مقومـات هـذه الحريـة .
- انهـا تاكيد على استمرار بنـاء البلاد سياسياً و اقتصاديا وثقافياً وعسكريا .
- انهـا تاكيد للسياسة التي حررت الارادة وصنعت القرار الوطني من منظور قومي .
- انهـا تاكيد للارادة الصلبة في مواجهة الاستعمار والصهيونية والرجعية واحباط مخططاتهـم .
- انهـا تاكيد للعزيمة القوية والايمان الراسخ بالوحدة العربية ذلـك الهدف الذي لا يعلو عليه اي هدف آخر .
- انهـا تاكيد لتطويـر الجبهة الوطنية التقدمية .
- انهـا تاكيد على المبدا القائل لا حياة في هذا القطر الا للتقدم والاشتراكية .
- انهـا تاكيد على دور المنظمات الشعبية والنقابات المهنية في المشاركـة ببناء الوطن وحمايـة المنجزات .
- انهـا تاكيد على حمايـة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وضرب العملاء اللاهثين خلف الحلول الاستسلامية .
- انهـا تاكيد علـى سيـادة القانـون .
- انهـا تاكيد على تحقيق مبدا التوازن الاستراتيجي بيننا وبين العدو الصهيوني .
- انهـا تاكيد على دعـم المقاومة الباسلة في جنوب لبنان ضد العدو الاسرائيلي وطرده من الجنوب .
- انهـا تاكيد على الصداقة والتعاون مع منظومة الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي الصديق .

يـا جماهيـر المحـامين في القطر العربي السوري

لكل هـذه المعاني والقيم والمواقف نؤيـد ترشيح القائد المناضل الرئيس حافظ الأسـد لفترة رئاسة جديـدة ونهيب بالجماهير وانتم منها التوجه الى صناديق الاقتراع في صباح العاشر من شباط ١٩٨٥ لتحول ذلك اليوم الى عرس من اعراسها الوطنية نجدد فيه البيعة والولاء والعهد للقائد الرفيق المناضل حافظ الأسـد رئيس للجمهورية .

ايهـــا المحـامـون ،

انتـم الطليعة الواعية من طلائع شعبنا العربي في هذا القطـر .

يـا من كنتم دائماً وابداً الى جانب قضايا وطنكم و انتكم تناضلون باستمرار من اجل عزة الوطن وكرامة المواطن، يـا من بايعتم الأسـد قائداً ومعلماً في كل المناسبات وخاصة من خلال مؤتمراتكم .

نحن واياكم وجماهير شعبنا العربي في هذا القطر مدعوون لممارسة حقنا الديمقراطي في تجديد البيعة للفارس العربي الذي حمل هموم امته ، وقاد اشرف معاركها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية وضد المتخاذلين اللاهثين خلف الحلول التصفويـة .

لنقول معاً للمعلم الرمز الرفيق المناضل حافظ الأسـد انت رئيسنـا وقـائـدنـا الـى الابـد .

فالى صباح العاشر من شباط القادم لنقول نعـم لمسيرة القائـد الأسـد مسيرة البعث العربي الاشتراكي مسيرة الوحـدة والحريـة والاشتراكية .

في ١٩٨٥/٢/٢

نقابـة المحـامين
في الجمهورية العربية السورية

سلمت للسيد المدير بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠٣

ـ المؤسسة العامة للاتصالات
مديرية محافظة اللاذقية
====*====
الرقم : ٩٢٤٩/١٢/١٠ص

مكتوم

السيد جعفر وجيه الأسد المحترم

تهدي المؤسسة العامة للاتصالات أطيب تحياتها و تود التذكير بأنه تحقق على اشتراكاتكم الهاتفية المبينة أدناه مبالغ وقدرها (٢٠٣٧٨٥٦,٠٠) ل.س فقط
مليونان وسبعة وثلاثون الفاً وثمانمائة وستة وخمسون ليرة سورية لا غير
كماهو مبين بالقوائم التفصيلية المرفقة بهذا الكتاب
وللضرورة في تسديد هذه الذمم بما أمكن من السرعة انسجاماً مع الأنظمة النافذة
نرجو تكليف من يلزم لتسديد المبلغ المذكور أعلاه .

وشكراً لتعاونكم %
اللاذقية في ٢٠٠٣/٨/٣١

مدير اتصالات محافظة اللاذقية
المهندس ...لفي نعامة

المؤسسة العامة للاتصالات
مديرية محافظة اللاذقية
----•----
الرقم :١٠٧/١٢/١٠ص.

مكتوم
العنوان: مشروع القلعة ـقرب فندق الريفيرا

السيد جعفر الأسد المحترم

تهدي المؤسسة العامة للاتصالات السلكية و اللاسلكية أطيب تحياتها و تود التذكير بأنه تحقق على اشتراكاتكم الهاتفية المبينة أدناه مبلغ وقدره (٥٧,٦٥٥,٠٠) ل.س موزعاً على الشكل التالي :

اسم المشترك	رقم الهاتف	المبلغ	ملاحظات
السيد جعفر الأسد	٤٣٥٦٤٩	٤٣,٩٤٦,٠٠	تركيب اصلي بتاريخ ٢/٤/٩٧ وابدل
=	٤٣٣٧٠٠	١٣,٧٠٩,٠٠	بالرقم /٤٣٣٧٠٠/ بتاريخ ٢١/٦/٩٨
	المجموع	٥٧,٦٥٥,٠٠	

كما هو مبين بالقوائم التفصيلية المرفقة بهذا الكتاب .
و نظراً لأن المؤسسة لم تقم باتخاذ إجراءات القطع تقديراً لمستوى المسؤولية و الأهمية و للضرورة في تسديد هذه الذمم بما أمكن من السرعة انسجاماً مع الأنظمة النافذة .
نرجو تكليف من يلزم لتسديد المبلغ المذكور أعلاه
علماً أنه يضاف إلى هذا المبلغ فائدة مقدارها ٩ % سنوياً تحتسب اعتباراً من تاريخ صدور الدورة الهاتفية بالإضافة إلى رسم إعادة الاتصال /١٠٠٠/ ل.س عن كل رقم هاتف .

اللاذقية ٢٠٠٠/٢/٢٤

مدير اتصالات محافظة اللاذقية
المهندس أمين شميس

الرئيس القبرصي زار ضريح الباسل

القرداحة - اللاذقية - سانا... قام السيد الرئيس كلافكوس كليريدس رئيس جمهورية قبرص والوفد المرافق له صباح أمس بزيارة ضريح فقيد الوطن الغالي الرائد الركن المهندس باسل حافظ الأسد في القرداحة ووضع اكليلا من الزهور على الضريح وصلى وصحبه لراحة نفس الشهيد الطاهرة.

(جريدة البعث، العدد ١٠٨٨١، تاريخ ٨/٤/١٩٩٩).

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

فايز قزي، من ميشال عفلق إلى ميشال عون

ضافي جمعاني، من الحزب إلى السجن

أنيس الصايغ، عن أنيس الصايغ

منصور الأطرش، الجيل المدان

جهاد كرم، حديث الذكريات

غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب، صدام مرّ من هنا

غسان شربل، لعنة القصر

غسان شربل ، أسرار الصندوق الأسود

نبيل خوري، ٢٥ ساعة مع الرئيس الأسد

العماد مصطفى طلاس، هكذا قال الأسد

العماد مصطفى طلاس، أميركا تحتّ رفعت الأسد للوصول إلى السلطة في العام ١٩٨٤

د. نيكولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سورية

رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**

ستيفن هايد من، **السلطة في سورية**

ليزا وارين، **السيطرة الغامضة**

بول عنداري، **الحيل حقيقة لا ترحم**

مي طاهر يعقوب، **صحافية بثياب الميدان**

أمين الجميّل، **الرهان الكبير**

هاني خليل ، **حافظ الأسد: الايديولوجية الثورية والفكر السياسي**

هاني خليل، **حافظ الأسد الدولة الديموقراطية الشعبية**

محسن دلول، **حوارات ساخنة**

مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس

د. سليم الحص، **زمن الأمل والخيبة**

فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**

حازم صاغية، **البعث السوري**

سايروس فانس، **خيارات صعبة**

أكاديمية العلوم السوفياتية، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**

فاروق البربير، **حرب الجولان وتحرير الإدارة العربية**

علي عقلة عرسان، **صعود وانهيار مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية (٥) أجزاء**

د. نجاح العطار، **كلمات ملونة**

ماتي جولان، **المفاوضات السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأدنى**

صلاح الدين البيطار، **ماذا بعد جمال عبد الناصر؟**

إيلي سالم يتذكر

محمد حسنين هيكل، **مفاوضات السلام**

اللواء جمال حماد، **من سيناء إلى الجولان**

مازن يوسف الصباغ، **لقاء النسور. القاهرة دمشق علاقة متميزة**

غالب الكيالي، **حافظ الأسد. الوعد والالتزام**

فضل عكاش، **مجلس الشعب في سورية**

لاسيان بترلان، **الشعلة والكبريت**

لوسيان بترلان، **حافظ الأسد**

الفريق أول محمد فوزي، **حرب أكتوبر ـ دراسة ودروس**

مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي

باربرا نيومن، **العهد أو حب وموت في بيروت**

هناء دندن، **سليمان فرنجية فارس الموارنة العربي**

كريم شيباني، **طريق الماضي والحاضر، رهان المستقبل**

كريم شيباني، **حافظ الأسد شخصية تاريخية في مرحلة صعبة**

د. جورج جبور، **حافظ الأسد وقضية فلسطين**

د. صادق جلال العظم، **زيارة السادات وبؤس السلام العادل**

محمود سويد، **الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية**

نصر الشمالي، **عصر المفوض السامي الأميركي**

إدوار ريشهان، **العرب وإسرائيل وكيسنجر**

د. حمدي الطاهر، **وثائق حرب أكتوبر**

مارفن كامب وبرنار كامب، **كيسنجر**

د. حسن أبو طالب، ، **علاقات مصر العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**

عبد الله الأحمر، **البعث والثورة المتجددة**

فايز إسماعيل، **مع البعث. بدايات ومواقف**

سمير محمد حسن، **تحليل المضمون**

إبراهيم الداية ، **العلاقات المصرية الإسرائيلية**

فؤاد العشا، **حافظ الأسد، قيم ورسالة**

أحمد قرنة، **حافظ الأسد صانع الأمة وباني مجد الوطن**

إسكندر لوقا، **حافظ الأسد قيم فكرية وإنسانية**

محمد صالح الهرماسي، **البعث والقائد**

محمود صافي، **سورية من فيصل الأول إلى حافظ الأسد**

فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**

اللواء محمد عمران، **تجربتي في الثورة**

د. صفوح خير، **سورية دراسة في البناء الحضاري والكيان السوري**

خضر زكريا، **الهجرة الداخلية في سورية نشؤوها وتطورها**

إلياس نجمة، **المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري**

د. أمين إسبر، **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية**

كامل أبو جابر، **حزب البعث العربي الاشتراكي**

تقارير وقرارات المؤتمر القطري الاستثنائي الخامس المنعقد في دمشق ٣٠ أيار/ مايو ـ ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤

صفوان القدسي، **البطل والتاريخ**

سورية الثورة في عامها الرابع عشر، **(وزارة الأعلام السورية)**

أنور سليم سلوم.وجورج عين الملك، **حافظ الأسد القيادة والطريق**

غسان غانم، **المسرح السياسي في سورية ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠**

د. نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية**

حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ ـ ١٩٨٠ (القيادة القومية)

ويلاند، **سورية الاقتراع أم الرصاص**

عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، **الفساد والإصلاح**

جوزيف يازجي، **الحرب اللبنانية (بالفرنسية)**

أندرو كوكبيرين وزوجته ليزلي كوكبيرين، **علاقات خطيرة (بالإنكليزية)**

فريدون هويدا، **ماذا يريده العرب (بالفرنسية)**

غولدا مائير، **حياتي**

تيتيري دي غاردن، **شهيد لبنان (بالفرنسية)**

بول مارك هنري، **بساتنة جهنم**

د. وديع حداد، ، **لبنان وسياسات الأبواب الدوارة**

كارول داغر، **جنرال ورهان**

محمد أبي سمرة، **موت الأبد السوري**

كارولين دوناني، **الاستثناء السوري**

آلان ميتارغ، **أسرار الحرب في لبنان**

خليل السواحري، **أحاديث الغزاة**

شفيق الحوت، **بين الوطن والمنفى**

د. سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**

موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر

ثانياً: المجلات

الصياد ، لبنان.

الاسبوع العربي، لبنان.

الحوادث، لبنان.

الجمهور، لبنان.

النهار العربي والدولي، لبنان.

العواصف، لبنان.

الشراع، لبنان.

الكفاح العربي، لبنان.

البلاغ، لبنان.

بيروت المساء، لبنان.

الديار، لبنان.

الشعلة، لبنان.

الأفكار، لبنان.

صباح الخير، لبنان.

بدايات، لبنان.

الدولية، لبنان.

الوطن العربي، لبنان.

الحرية، قبرص

الموقف العربي، قبرص.

العالم، لندن.

المجلة، لندن.

الوسط، لندن.

المشاهد، لندن.

هنا لندن، لندن.

٢٣ يوليو، لندن.

دنيا العرب، اليونان.

المصور، مصر

روز اليوسف، مصر.

آخر ساعة، مصر.

الأهرام العربي والدولي، مصر.

أكتوبر، مصر.

أخبار الأدب، مصر.

ضفاف، سورية.

الفرسان، سورية.

الفرسان الفكري، سورية.

تشرين الأسبوعي، سورية.

المحرر نيوز، فرنسا.

المستقبل، فرنسا.

ثالثاً: الجرائد

تشرين، سورية.

الثورة، سورية.

البعث، سورية.

الجماهير، (حلب).

الوحدة، (اللاذقية).

السفير، لبنان.

الأنوار، لبنان.

الديار، لبنان.

النهار، لبنان.

الحياة، لبنان.

الشرق، لبنان.

الأهرام، مصر.

الأخبار، مصر.

أخبار اليوم، مصر.

القاهرة، مصر.

العربي، مصر.

الأهالي، مصر.

القبس، الكويت.

الرأي العام، الكويت.

الأنباء، الكويت.

الشرق الأوسط، الكويت.

المدار، هولندا.

المؤلف

مواليد اللاذقية ــ سورية.

يحمل شهادة عالية في القانون ويمارس المحاماة.

له اهتمام كبير بالدراسات التاريخية.

صدر له

بدوي الجبل، آثار وقصائد مجهولة، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ١٩٩٨.

الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠٠١.

المحاكمات السياسية في سورية، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠٠٤.

تاريخ سورية الحديث، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠١٢.

العلويون بين الأسطورة والحقيقة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

صفحات من تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

هل العلويون شيعة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

مقامات ومزارات ومشاهد آل البيت (٤)، في سورية، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

العلويون في التاريخ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

الإسماعيلية بين الحقائق والأباطيل، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

صفحات مجهولة من تاريخ القضية الفلسطينية، الفلسطينيون في الساحل السوري، دمشق.

تاريخ اللاذقية، ج ١، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الأماكن الأثرية في اللاذقية، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الصحافة السورية ماضيها وحاضرها، ج١، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الجفر حقيقة أم أسطورة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

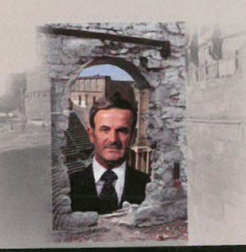
غ

ف

ن

هـ

فهرس الأماكن





تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد

١٩٧١ - ٢٠٠٠

يتناول هذا الكتاب وقائع واحداث واخبار ولايات الأسد الأب الخمس مستنداً الى الصحف والمجلات السورية والعربية والبيانات الرسمية، وخطب المسؤولين ومقررات المؤتمرات الحزبية ومذكرات المسؤولين ومقابلاتهم والكتب والدراسات المثبتة في آخر الكتاب.

كذلك يلفت المؤلف انه من خلال دراسته هذه تتبين بعض السلبيات التي برزت في عهد الأسد المديد ويلخصها في المقدمة بـ :

1 - الفساد «الذي نخرت جرثومته ادارات الدولة ووزاراتها ومؤسساتها والأمن والجيش».

2 - ظاهرة مرافقي المسؤولين وعائلاتهم.

3 - ظاهرة المرسيدس حيث دفعت الدولة نقداً ثمن هذه السيارات لحساب المسؤولين واتباعهم.

4 - ظاهرة ابناء المسؤولين ونفوذهم المتغلل في الدولة «اكلوا الأخضر واليابس».

5 - ظاهرة تقديس الرئيس في الاعلام والاوساط الرسمية والتجارية، وضرب عليها اكثر من مثل، ملمحاً الى انتقالها الى الأسد الإبن.

6 - ظاهرة الرشوة التي لم تسلم منها ادارة او وزارة.

7 - ظاهرة الغش وهدر المال العام.

8 - توقيف النساء بلا مبرر وارهابهم.

9 - تزوير الانتخابات.

10 - التضييق على الاعلام وسائر الحريات.

